

ملكه و قدامه
 از الله تعالى السيد مصطفى
 الواسطاني تاج الدين
 من الشيخ محمد باقر
 الحلي في ربيع الثاني
 ١٢٩٩

(انقع القليل)

X

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 ١٠١٢٠
 ثبت و توثیق تأسیس ۱۳۰۲

۵۵

بازرسی شد
 ۱۶ - ۲۷

بازدید شد
 ۱۳۸۲

۱۸۵۷
 ۲۶۵
 ۱۰۴
 ۱۰۴
 ۵۸۵۷
 ۰۹۰
 ۰۶۹
 ۰۶۵
 ۷۶۷
 ۰۶۱
 ۷۷۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
 کتاب انقع القليل الى تحرير المجلد الرابع
 مؤلف: ابراهيم بن علي طهرتسي ههني
 موضوع:

۸۲۶۹

۵۰۷۵۵
 ۸۷۵۴

شماره ثبت کتاب

غلطی - فهرست شده
 ۸۲۶۹

۵۷۹

تصنيف الشيخ الامام العلامة

العمدة الفهامة ابراهيم بن علي

ابن احمد الطرسوسي الحنفي

رحمه الله تعالى رحمه

واسعة

امیر

۱

امانت جان فاش علی میرزا محمد

خطی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي نزل علينا كتابه بمصابيح خلاصته الرابحة. وخصه بمكشفت
 الاستدلال فاجتهدت همهم العلية تسبوا الى غاية النهاية. ومجتهد كثر في
 خير مطلوب وبها حصل العنايه. اجمده على مبسوط افضاله النافع.
 واشكره على عطاياه الجايه. واستريره تبصره من نوره اللامع واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادته اذ خرها اليوم المعاد ذخره.
 وازدد هاسرا وجفرا. واشهد ان محمدا عبده ورسوله المختار الهادي الى
 خير ملة. ورسوله الذي يده وسدد قوله وقوله صلى الله عليه وعلى
 واصحابه صلاة تترادى بالزيادات. وتضاعف البركات وتبقى مع الباقيات
 الصالحات. وتدوم دوام الارض والسموات. وسلم تسليم كثيرا.
 قال العبد الضعيف ابراهيم بن علي بن احمد الطوسي الخنفي
 وفقه الله ولا وفقه. وفتح له مغفل المشكلات ولوجه البيان عنده.
 لما رايت المسائل الواقعة في المحاجات متفرقة في الكتب حصل عند الكشف عما غايه
 التعب ورايت العمل في بعضها على غير القبول صحيح. والنسخ انسيب من التجميع.
 وربما وقع بعض القضاء في مسائل خارجة عن المذهب الفلكية. والمنصور
 على خلاف حكمه في القضية. استمر الله في جميع المسائل المتأخره. ودينها
 على ترتيب عيال لفته. وكتب اول اوله من اخضر اسماء الكتب المتداول بها الى يومنا

في المسئلة فلما دخلت في البحث على ان الاول غزاه المنقول الى المتناها بالتمسح.
 والخروج عن عهد في الزمان ها والجميع. فاخذت في جمع ذلك وتحريره.
 وايضا جدد وتقدر به. جعلت الابتداء في كل مسئلة بعد ترجمتها
 بعبارات الاصحاب فيها الى اخرها اتفق لي من الوقوف على عباراتهم في ذلك
 وابتعت الكلام عقيمة بالحرر وانفع من كشف معنى تلك العباره وبما يعمل
 في المسئلة على حسب الوسع والطاقة وكل ما دثع في هذا الكتاب بعد ذكر
 المنقول في المسئلة ما صورته قلت فهو من كلام العبد وكذا كلام من ترجمه
 المسئلة قبل ذكر المنقول فهو من كلامه ايضا وكنت متميت هذا الكتاب
 بالتنقيح والتدقيق والتحقيق والتمحيق. ثم رايت ان اسميه بالفتح الو
 للتجريب السائل والله اسأل ان ينفع بكلامه كما نفع بكلام اوليائه الصالحين
 بمحمد وآله الطيبين الطاهرين. وهذا جيز ابتد. وعلى الله اتوكل وبه
 اهتدي **مسئلة** لا تجب الزكاة في مال صغير والصغيرة على اعرف
 فاذا لم تجب فعل المجوز للقاضي الخفيف ان يحكم بفسخ وطفا قبل بلوغها ام لا
 وهل يرفع هذا الحكم الخلاف في المسئلة ام لا. وهل يترط له الدعوى ام لا
 واذا اشترطت فمن يكون الخصم فيها وهل تصح دعوى الفقير فيها على ولي الصغير
 ام لا. وتجوز الكلام في ذلك **ذكر في الهداية** قال الشيخ
 على الصفي المجتوز زكوة خلافت نقي فانه يقول انها غرامة ما ايت فقتر
 بسائر الموان كنفقة الزوجات وما زاد خارج والعشرون لنا انها عبادة
 فلا تادى الا باختيار تحيقا لغيره لا ابتلا ولا لانه يارها لهدم العقل خلاف



عدم وجوب الزكاة في مال
 الصغير والصغيرة
 حكم الحاكم

الحراج لأنه مونة الأرض كذا الغالب في الخبر معنى المونة ومعنى العبادة تابع هذه
عبارة الهداية قلت المسئلة معروفة وليس فيها خلاف من الأجاب
فيها علمت أن الزكاة لا تجب على الصغير والصغيرة فلا فائدة في الاستغاث
بمقتل بقيته كإلزام الأجاب فيها وهذا الحكم اعني الحكم باستطاعتها قبله جماعة
من قضاة المذاهب وهو صحيح رافع للخلاف شرط له الدعوى من خيم شرعي غير أن
الطريق الذي فيها نظر وذلك لأنه يحتاج فيه إلى دعوى صحيحين خيم شرعي والآكلون
للمحكم على وجه الدعوى ولم تحصل المقصود به من دفع الخلاف في القاضي المخالف
الولي ويلزمه باداء الزكاة إلى الفقير والذي رايت من القضية الذي حكموا
بستوطتها أنهم كانوا يكتلون طريفاً وهي أنه كان يحضر عند القاضي في
اليتيم ومعه فقير فيدعي الفقير على اليتيم أن يده مال اليتيم الثلاث في كذا وأنه
حال عليه الجول وأنه فقير ويطلب منه عشرة دراهم مثلاً من الزكاة فيجيب الولي
بأن المال في يدي وأن هذا اليتيم لم يبلغ بعد وإن الزكاة لا تجب عليه ويسأل من
الحاكم الحكم يستوطنها عن اليتيم ما دام صغيراً لم يبلغ فيحكم الحاكم بذلك وعندك
أن هذه الدعوى ليست بصحيحة وما ذاك إلا لأن الفقير ليس له ولا يتأهل بالطلب
وليس الجول وإنما مؤمرف للحق النابت المنع من جهة الزكاة قال **شمس الأئمة**
المبسوط ولما أضاف عبادة لأنها اجترار كان الدين بقوله عليه الصلاة والسلام
بني الإسلام على خمس وعندهم الزكاة والمقصود من أصل الدين العبادة ولذلك
كانت من أركان الدين وهذا لأن المنصدة جعل الله تعالى يصرفه إلى الفقير ليكون
كفاية له من الله تعالى قال **الله تعالى** هو الذي يقبل التوبة عن عباده

وقال

وقال تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً وجعل المائدة الصالحين عباداً له
ولهذا لم يحصل به الظاهر وبهذا بين أنه ليس فيه جرم للعباد لأن الشرط الثاني في العبادة
هذه عبارة **هـ** وظاهره أنه جعل الحق لله تعالى بأنه دفع إلى الفقير يحصل الكتاب
والخروج عن العهدة به فكان الفقير مصرفاً لأصحاب الحق وإذا لم يكن الفقير صاحب
الحق فالدعوى من جهة غير صحيحة **هـ** وما يؤيد هذا ما ذكره الزاهد في
وهو قال **ومن** بغير الزكاة ليس للفقير أن يطالبه ولا يأخذ ماله بغير علمه
ويضرب بالخذ وذكر أيضاً ما يؤيد هذا في الفتاوى الكبرى للخاصي قال **هـ**
ولو وجبت الزكاة على غني وهو لا يؤذيها لا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه إن
أخذ كان له أن يترد أن كان قابلاً وإن كان غنياً يضر لأن الحق ليس لهذا الفقير
وقال **هـ** في المبسوط في موضع آخر في الفرق بين الزكاة والهدية مال
سبب جوبه الأرض المنامية بالخارج فباعبارة الأصل وهو الأرض النامية موروثة
كما بين في الأصول ومعنى العبادة تابع لأنه باعتبار أن مصرفه الفقير و**هـ**
أيضاً في أصل البحر المحيط مثل ما ذكره الخاصي **هـ** وذكر في الأخير قال كذا في آخر
الأرض الجريد طعماً واستهلاكه **هـ** ومن كان عليه دين في الذمة وذلك قبل
جولان الجول على الداهم ثم تم الجول على الداهم فليست عليه زكاة لأن هذا ذكر
له مطالب من جهة العبادة وهو الامام **هـ** وذكر في شرح القدرى للزاهد
دين الزكاة يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة والباطنة سواء كانت الزكاة
في العين كالنصب النامية أو في الذمة بأشياء لها عندهما وعند أبي يوسف
أن زكاة العين يمنع استحساناً وإن كان في الذمة لا يمنع وعند زفر لا يمنع أصلاً

ولا ما ضد قوله
وسمى بالخذ

علم
للغنى

دين الزكاة يمنع وجوب

لأنها عبادة كدين الحج ولنا الزهاد دين له مطالب من العباد وهو الامام في الشريعة
 ونوابه هم الملاك في العبد ورض والذهب والدرهم وذكر في البدع قال
 وليس للامام ان يأخذ الزكاة من صاحب المال من غير اذنه جبراً ولو اخذ لا يسقط
 عنه الزكاة وذكر قبله في البحث مع السامع في هلال الزكاة بعد الحول وبعد التملك
 من الاداء انه يسقط عندنا خلافاً له واستدك له فقال من جملته كلامه الجلاء
 ثابت فيما اذا طالبه الفقير او طالبه الساعي بالاداء فلم يؤد حتى ملك النصاب ثم قال
 ولنا ان المالك اما ان يؤخذ بأصل الواجب وبضمانه الى ان قال اما قوله انه منع
 بعد طلبه فنقول هذا الفقير ما تعين مستحقاً لهذا الحق فالله ان يعرضه الى فقير
 آخر وذكر في موضع آخر قال في دين الزكاة قال ولاي خيفة ومحمل كل
 دين له مطالب من جهة العباد منع وجوب الزكاة واما زكاة السوايم فلاها يطالب
 بها من جهة السلطان عينا اذا اودى ولها يستحلف اذا انكر الحول وانكر كونه للخزانه
 او ما اشبه ذلك فصار بمنزلة ديون العباد واما زكاة مال التجاره فطالب بها ايضا
 لان حق الاخذ للسلطان وكان خذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر
 الى من عنما رضى الله عنهم فلما كثرت الاموال في زمانه وعلم ان في تتبعها زياره
 باريا بها راي المصلحة في ان يفوض الاداء الى اربابها باجماع الصحابة رضى الله عنهم
 وصار ارباب الاموال كالولاة عن الامام الا يبرى انه قال من كان عليه دين
 فليؤده وليترك ما بقي من ماله وهذا توجيه لا يربط الاموال بخراج الزكاة
 فلا يبطل حق الامام عن اخذ ولهذا قال اصحابنا ان الامام اذا علم ان اهل بيته
 يتكولون اداء الزكاة من الاموال الباطنه فانه يطالبهم بها لكن لو اراد الامام ان

لو اخذ الاموال
 الزكاة

في زكاة الاموال
 الباطنه

ما اذا

ياخذها بنفسه من غير فقير الزكاة من اربابها ليس له ذلك لما فيه من مخالفة اجماع
 الصحابة بيان ذلك اذا كان لرجل ما يناديهم فلم يؤد زكاة سنتين فعليه
 للسنه الاولى ليس عليه للسنه الثانيه شي عند اصحابنا قلت فنحن لنا من هذا
 كله ان الفقير ليس له ولا به المطالبه وانا المطالبه في الاموال الباطنه عند علمه
 بترك اداء الزكاة من ارباب الاموال فاذا جاء الفقيه في هذه الصورة وطلب من
 الصغير زكاة مال الصغير وادعى بذلك عند القاضي فحق الدعوى غير صحيحه
 لعدم الولايه له شرعاً فحق حكم القاضي المرتبة عليها فتؤدى وهو لا يرفع
 ولا يقال ان الفقير هو المستحق للزكاة فان طلبه طلب حاجب الحق فيجب
 لانا نقول الفقير مستحق بالاشك وما يلزم من الاستحقاق لايه المطالبه
 كما قلنا في مستحق الوقت انه ليس لهم ولا به دعوى في اموال الوقف ولا ولاية الجاه
 ولا مزارعه واما ذلك للقيمة وان كان الربح حقهم وما يد لنا على فساد هذه الدعوى
 وان الفقير ليس له المطالبه الزكاة انه لو جاء الى غني كبير ورفعه الى القاضي و
 منه زكاة عن ماله الذي طال عليه الحول ادعى بذلك لديه واجاب بالحق والحول
 وقال اعطه شيئا ما كان يلزمه الحاكم بالدفع ولو كانت الدعوى صحيحه لزمه
 لا المدعى رتبته ان يجبر على ما ادعاه المدعى في الدعوى الصحيحه حيث ثبت انه لا يجبر
 ولا يلزم علمنا ان الدعوى من الفقير في الزكاة لا تصح فسواء ثبت على كبير او على صغير
 وما يؤيد هذا ان مذهبنا في الزكاة ان الحق لله تعالى الفقير يخلص للخرج وعنده
 بالدفع اليه ولا شك ان الحق لله تعالى التنايه في قبضه واقامتها هو الامام
 الاعظم لا غير والزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا به قبضه له صلوات

مستحق الوقف
 ليس لهم ولا به الضرف

علم

ثم بعد ذلك لم يرد له ثم اخذوا رضاه عنهم فلما رأى المصلحة في نفوذ الاموال
 الباطنية الى اربابها ووافقه الصحابة رضي الله عنهم صار ذلك لا يلبث الامام
 لا راب الاموال في ارضاء نوابا عن الامام في القرف الى الفقراء فصاروا فيهم
 مطالبين ومطالبين فالفقير من ينزل مطالبته لا هو نايب عن الامام ولا له
 المطالبة اصالة بالشرع فتعدوا ان تسمع دعواه وفكرت في
 طرق تكون في هذه المسئلة فيه صحبة فاريت فيها سوى الامام يطالب في
 الصغير باء الزيادة عند القاضي ووكيل الامام فيجب الى الصغير ما الزيادة
 لم يجز بعد عليه لكونه صغيرا او يسال الى الولي من القاضي الحكم باسقاط الزكاة
 عن الصغير الى وقت بلوغه وباسقاطه عن ماله ايضا لاجل خلاف السادة الخبايا
 الى ماله بعد ثبوت الولاية للولي وحصول المال في يده وحول الحول عليه
 الصغير ويحكم بذلك هذا الذي ظهر لي من بيان وجه الدعوى في هذه المسئلة
 على وجه الصحيح وهذه الدعوى تشبه الدعوى في فسح الاجارة بالموت فانه يحضر
 المواجه ويطلب الاجرة من ورثة المستاجر فيجبوا به بان الذي ادعاه من الاجارة
 صحيح غير ان مورثات من الاجارة انسخت بموته وان هذا الحق لم يمسح علينا
 فيحكم القاضي بمضاهي النسخ وتم يرتفع الخلاف في صور كثيرة من الدعاوى فهل على
 هذا الطريق فان الامام لا شك ازالة الولاية الاصلية في المطالبة فانما الدعوى
 محتمة دعوى من جهة من له الولاية لذلك فتسمع ما من جهة غيره فلا يمكن
 الولاية فيه وفي نوابه هذا اخذ ما اتفق له من الامور على غير هذه المسئلة
 ومن فتح له بطريق اخرى في الدعوى في هذه المسئلة وكون صحبه من جهة صاحب

في فتح الاحكام
 بالكتاب

الولاية

الولاية شرعا بعد ان ثاب ما ثبت في هذه الاسطر وما بينته في امر دعوى
 فليثبت على الحاشية فانه قايده جليله ولله دره واسد اعلم **مسئلة**
زيادة المهر وتخيير كلام الاصحاح فيها وما يشترط لصحتها
 ذكر في البداية قال في تجوز الزيادة في المهر اذا تراضيا بها والمطع عند اذ رضيت
 وذكر في المبسوط تزوجها على مهر سمي ثم زادها في المهر بعد العقد في قول
 الاول تنصف الزيادة والاصل بالطلاق وفي قوله الاخر لا تنصف بالطلاق
 الا المسمى في العقد خاصة واما الزيادة بعد العقد تسقط كلها بالطلاق فهو
 قول في حنفية ومحمد بنهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان قال رجل طلق امرأته
 طلاقا رجعيًا ثم راجعها وقال دنت محرم لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك
 بمهر الف درهم ان قبلك طار والاف فلا لان هذه زيادة في المهر شوقف على
 قبولها ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالخير درهم اخلفوا فيه
 ذكر خواهر زاده ان على قول في حنفية ومحمد بنهما الله لا تزد الا الف الثانية
 ومهر الف درهم وعلى قول في يوسف ثلثة الف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف
 على عكس هذا ثم قال **قاضي خان** بعد هذا امرأه وهبت مهرها وزوجها ثم ان الزوج
 اقدم من يرى الشهود ارضا عليها كذا وكذا من المهر تكلوا فيه قال ابو الليث صحيح
 اذا قبلت في رجل على انه زادها في مهرها والزيادة في المهر بعد المهر جائز
 لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة وذكر في الفتاوى
 المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجهما زدت محرم لم يصح لانها مجهولة ولو قال

هذه المرأة
 المهر المهر
 الروح

راجعتكم بمهر الف درهم ان قبلت جاز والا فلا لانه زيادة في المهر فتوقفت على قبولي
وهل يشترط القبول في المجلس الاصح انه يشترط وذكر بقية ما نقلناه من فتاوى
فاضي خان بعبارة فلا نفيد وذكر في البحر المحيط الزمان في المهر صحيحه حال قيام
النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لرواية رحمته الله والخلاف فيه نظير الخلاف
في الزيادة في الثمن هكذا ذكرتم في كل المهر المستحق في متوجه وفي المنع عن قبول
ان الزيادة في المهر جائز عند ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يجوز وقبول المهر
الزمان في المهر شرط لصحة الزمان وفي فتاوى ابي الليث ان الزمان في المهر
بعد مهر صحيحه وفي كراهة نسخ الاسلام ان الزيادة في المهر بعد الفدية باطلة
وهكذا روي بشر عن ابي يوسف وصورة ما رواه بشر قال اذا طلق امرأته
ثلاثا قبل الدخول بها او بعد ثم زادت في المهر لم تصح الزمان وفي القدر
ان الزمان في المهر بعد موت المرأة جائز عند ابي حنيفة وقبول هذه الزمان
ورثته وعندهم لا يجوز وفي فتاوى ابي الليث المرأة اذا وهبت مهرها من زوجها
الزوج بعد ذلك استهدا زها عليه كذا وكذا من المهر تخلوا فيه واخار الفقيه
ابو الليث انه يجوز اقراءه وذكر حسام الائمة في طلاق واقعة قول ابي
الليث الا انه شرط قبول المهر ولم يذكر انه هل يشترط القبول في المجلس ام
يصح القبول بعد المجلس وقد كتبت في الفصل الحادي عشر من البيوع
قبول الزمان في الثمن في المجلس ولو لم يقبل حتى افترا بطلت فقياس ذلك ان يكون
الزمان في المهر كذلك وهكذا ذكر في فصل المهور من جميع الفهارق فقال اذا
قبل بعض النكاح من العجائب القبول فهو زمان ان قبله حازم قال وروى المجلس

ثم ذكر بعد هذا في البحر المحيط ايضا قال تضاءل الزيادة اما بالدخول بها
او بالخلوة الصحيحة او بموت احدكما حتى لو وقعت الفدية بينهما قبل وجود
واحد من هذه الاشياء بطلت الزيادة وينصف الاصل دون الزيادة
هذه عبارة البحر المحيط ايضا وذكر في فتاوى الحاصي لو زاد في مهرها بعد
مهر المهر جازت الزيادة اذا قبلت انها شرطنا قبول المهر لا الزمان
في المهر لا تصح الا بقبول المهر وذكر في الفقيه قال في باب الزيادة المهر
ط الزيادة في المهر بعد مهر المهر تصح **ح** قال بعد الهبة جازت الفدية
مهر لا يلزم **ح** جدد للخلال نكاحا بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا
احتياطا **ع** ابو نعيم قال في مهر كل مهر احد من ابرائه فبذلها
مهر مع الجمل براء من الاول ونجب الجديد **ق** وهبت اوبرات ثم
جدد مهرها فليقاس قول ابي حنيفة ومحمد شت خلافا لابي يوسف فيل
بالانفاق لا يشترط الثاني بعد ابراء وانما الاختلاف فيه حال قيام المهر
والاصح انه مختلف **ع** لا يشترط الثاني وذكر في اختلاف الفقيه
للطحاوي قال قال اصحابنا الزيادة في الصداق بعد النكاح جائزة وهي
ثابتة لدخولها او مات عنها وان طلقا قبل الدخول بطلت الزيادة وكان لها
المستحق في العقد وقال زفر والساجي الزيادة بمنزلة الهبة ان قصا
جازت وان لم تقبض بطلت قال مالك تصح الزيادة فان طلقا قبل
الدخول بطلت الزيادة وكان لها ان ترجع بنصف ما زادها وان مات عنها
قبل ان تقبض فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض قلت فقهر لينا

من هذه النقول الزيادة في المهر صحيحة بشرط القبول لها من المرأة في مجلس الزيادة هذا هو الأصح وسواء كان الزيادة من جنس المهر ومن غير جنسه وإذا تاحت النكاح بالمهر وتقيت على الأصل كان وقوع العقد عليه إلا أنه انطلقا قبل الدخول بها سقطت الزيادة ولا تنصف مع الأصل عند اصحابنا ولا يشترط في الزيادة لفظ الزيادة بل يصح بلفظ الزيادة ويقول له واجتنب كذا ان قبلت ذلك منديكون زيادة وان لم يكن بلفظ ذلك كذا في محرم ولذا تصح الزيادة بالتجديد للحال للنكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا لو اقرت زوجته بمهر وكانت هبته له فانه يصح وان لم يكن بلفظ الزيادة لكن لا بد من القبول في مجلس الإقرار وكذا لا يشترط بقاء المهر في ذمة الزوج لصحة الزيادة بل يجوز وان كانت ابراء ثم أود له وكذا لا يشترط قيام النكاح حال الزيادة على قول في حنفية فيما ذكره القدوري عند خلافهما لكن القدوري ذكر صورة الموت فقال الزيادة في المهر بعد موت المرأة جارية عند الحنفية وقبول هذه الزيادة في ورثتها وعندهم لا يجوز ولم يذكر الزيادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجوع والظاهر انه يجوز عنده ايضا قياسا على حاله الموت بل لا يتناول الموت لان في الموت انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق المحل قابل وقد استدلنا ذلك عند في الموت في الطلاق اولى وما ذكره في البحر المحيط عن يوسف من رواية عن جده على انه قول يوسف حله لا على قول في حنفية لا زابا يوسف حاله في الزيادة

هذا في زيادة

باب المهر قبل النكاح

بعد موت المرأة فيكون قد شى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد الطلاق البائن في محل الجواب فيه على ما نقل عن في الزيادة بعد موتها تحت النكاح من الجوابين على أصل الامام وأصل في يوسف ولذا نقول لا يشترط لصحة الزيادة بلوغ المرأة بل يصح والقبول له الولي كما في سائر العقود ولا نه تصرف فيه مصححة للصغير فيصح اللهم الا ان يقال انه لا يصلح للزيادة اذا كانت صغيرة لا تعقل لان شرط القبول الصغير ليست اهل القبول ولكن قبول الولي كافي كما نقله صاحب البدائع في مسألة الغالية للصغير وصورة ما ذكره في الغالية قال في الذي يرجع الى الموقوف له قال من هو تفرع على مذهبه ان يكون عاقلا فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل لانها ليس من اهل القبول لا يجوز قبول وليها عنها لان القبول يعتبر بمنزلة الاجابة من وقع له الاجابة ليس من اهل القبول من لم يتبع له الاجابة فلا يعتبر قبوله هذه عبارته وهذا البحث وجود بعينه في حق الزيادة في مهر الصغير التي لا تعقل والذي يظهر لي انه سهو وقع من صاحب البدائع في الغالية فلا يعتمد عليه لانه مخالف لقول اهل العلم وخصوصا لمذهبهنا وقد تحكنا عليه قاتنا الاختلافات لواقعات المصنفات فلا يلتفت الى هذا البحث في هذه المسئلة ايضا والخط من المهر يصح عندنا لا نه حق والخط بلا فيه ولكن لا يشترط لصحة القبول في المجلس كما يشترط في الزيادة لانه ابراء او تمليك وايما كان فلا يحتاج الى القبول لكن الظاهر انه يرند بالرد عليه الذين ممن عليه ذلك اذا رده ولم ازيد فيه نقلا عن جده ثم الزيادة شاك باحد ثلاثة اشيا كما ذكرناه

فيها قول الحكم

سهو بدائع

مخالفة الحكم

بشرط في الزيادة

في المجلس

هبة المهر من علمه

المسألة في الزيادة

فما تقدم الدخول والخلوة الصالحة احترازاً عن الغيصة فانها لا تؤخرها وتسقط
بالفرقة قبل الدخول وموت احدهما قلنا في الدنيا قبل الموت قبل الدخول
لانته منهي لا قاطع فتى وقت الفرقة قبل وجود واحد من هذين الاشياء الثلاثة اي
از وقت الفرقة قبل الدخول يسقط او وقت قبل الخلوة يسقط او وقت موت
احدهما قبل الدخول والخلوة الصالحة وما لهذا الثلاثة رابع فيما علمت والله اعلم
فَسَلِّمْ تَرْجِيحَ الصَّغَا الصَّغَا وَفِي الْوَلَايَةِ

وبين ان يرتبط لولاية القاضي فرع، وهل انما باشر القاضي عقد صغيرا وصغيره
بنفسه هل يكون ذلك حكما منه بحيث انه يجوز للمخالف ان يفسخ المصاح اولا
وهي مسئلة فعل القاضي هل يكون حكام لا ذكر في الآخرين قال الفصل الخامس
في معرفة الاولياء يجب ان يعلم باز الولي من كان من اهل الميراث وهو عاقل
بالغ حتى لا يشبث لولاية المصغر والمجنون ولا يشبث لولاية الكافر على المسلم ولا
على الكافر ولا يشبث لولاية العبد وبعد هذا يحتاج الى ترتيبهم فنقول
اقرب الاولياء الى الميراث الام ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الاب
علا ثم الاخ لا ثم الام ثم الاخ لا ثم ابن الاخ لا ثم سفلوا
ثم العم لا ثم ام ثم ابن العم لا ثم ابن سفلوا ثم عم الاب لا ثم
ثم عم الاب لا ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو اجد العصابة الى المراه وهو
ابن عم بعيد ثم مولى العتاقة ثم الام ثم ذو والارحام اقربا لا ثم هذا
قول الحنفية وهو احتجانه واللام والخال وسائر ذوى الارحام ثم زوج

تتقيد الاول

عليه السلام

الصغير

الصغير والصغيرة عند أبي حنيفة عند عدم العصباء خلافا لمحمد وقوله يوسف
مع أبي حنيفة في أكثر الروايات الكرخي ذكر مع محمد والأصح أنه مع أبي حنيفة ثم
مولى الموالاة ثم السلطان ثم القاضي من نصبة القاضي إذا شرط تزويج الصغار
والصغار في محرم وإذا لم يشرط فلا ولاية له وإنما يحتاج المولى الصغير
والمجنون والمجنونة وإذا زال الصغير والمجنون تزول الولاية عنه وإن زوج
والصغيرة بعد الولاية فإن زال الأب انقضت وهو من أهل الولاية توقفاً

اذا شرط في عهد الفاد
نزوح الصغار جاز ولا
نزوح الاباء محذور

جنون الولي رحمه الله
هذا الغيب المنقذ

لا بعد على اجانة وان لم يكن من اهل الولاية فان كان صغيرا او كبيرا او مجنونا
 جاز وان كان الاقرب غائبا عنه منقطع جاز خارج الا بعد وتلك في حد الغيبة
 المنقطعة واكثر المشايخ الكلام فيها وكذلك اختلاف الروايات ايضا والراجح
 انه اذا كان في موضع لو اشترط حضوره واستطلاع رايه فان الكفو الذي حضر
 فالغيبة منقطعة ومن المشايخ من تجاوز وقال لا بد من جده فاصل عنها وقد
 ذكر ذلك بثلاثة ايام ولياليه وهو قول المصنف وهو من مقال الرازي
 فصار جده الغيبة على قولها ثلاثة ايام ولياليه وهكذا ان شئت القاضي
 السلام على السعدى وكان يقول اذا زوج الولي الا بعد ولا يعرف ابن الولي
 الاقرب تجاوزا نظرا انه في ذلك المصير والرجل الذي يعول الصغير والصغيرة
 لا ولاية له في انحاحها وكذلك الوصي لا ولاية له في انحاح الصغير سواء او
 اليه لا يتنازع اوله بوص الا اذا كان الوصي لها فحينئذ يمكنه ان يتنازع بحكم
 الولاية واذا زوج الصغيره غير الاب والمجدة بلغت فلها النكاح عند الحنفية

ولاية الواسطي

سید الفخار
میرزا ابوالفتح

وكل واحد من هذه الوجوه انما هو الفاضل ببلوغها الخمار عند اى خفيفة
ولا ياتى الفاضل كما علمنا
الحمد لله رب العالمين
ابن رافع قال

الروايتين وفي معروفة وكاشيت خيار البلوغ للأنثى شئت للذكر ولا
 تكون الفرقه فيه الأقبضاء القاضى وسطل هذه الخيارات جانباً بالسكو
 اذا كانت بجدا ولا تمتد الى اخر المجلس حتى لو سكتت بالمتعة حتى يكره
 خياره وان كانت ثيباً في الأصل وكاشيت بكرة الا ان الزوج قد ينيهاها ثم بلغت
 عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت لا بقياها عن المجلس وانما يطل خيارها
 اذا رضيت بالنكاح صريحاً او بوجد لها فعل يدل على الرضى وذلك بخلاف التامكين
 الجماع وطلب النفقة وما اشبهه واذا تزوج القاضى صغيره لا ولي لها ولم
 يكن السلطان اذن للقاضى في تزوج الصغار ثم اذله في ذلك فاجاز ذلك
 النكاح لم يجز وان كان قد اذن له قبل التزوج فزوج جاز **سئل**
الوفد عن صغيره لها اخ لا يزوجهما فزوجها القاضى بغير امر اخ
 قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ عاجلاً او غايماً حينئذ يجوز والاب والجدة
 اذا تزوج الصغيره امرأة باكثر من مهر مثلاً او زوج الصغيره باقل من مهر
 مثلاً ان كانت الزيادة والنقصان بحيث يقع في الناس مثلاً بجوابه ثبات
 وكذلك الحواشي غير الاب والجدة من سائر الاولياء ولو كان فاحشاً لا يقع في الناس
 في مثلاً في الاب والجدة قال ابو حنيفة صح النكاح وصح الخط والزاده وقال لا
 يجوز ولم يثبت بما اذا يجوز النكاح والتشديد فروى الحسن عن ابي يوسف
 ان النكاح جائز والتشديد يجوز وذكرهما عن محمد بن النكاح جائز وفي
 الجامع الصغير عنها ان النكاح لا يجوز واجمعوا على ان غير الاب والجدة لو زاد
 او نقص تحت ثمانين للناس فانه لا يجوز النكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ

ما يطل الخيار

الحاكم في الصغير
بما ذكره السلطان

الصغير بعد اذن وليها

عج الاراد الجوز

اجازة

اجازته واذا جن الولي جنونا مطبقاً ثروته لا يتفق ان يزوج من غير ولا تزويج
 وينفذ تصرفه في حاله الا فاقه وذكر في المبسوط اذا اخطأ الوالد الصغيره
 فذلك طين عليها وكذلك سائر الاولياء واذا اجتمع في الصغير اخوان لابي ام
 فابها زوج جاز عندنا ومن العلماء من قال لا يجوز لم يجتمع عليه وان كان احدهما
 لابي ام والاخر لابي فعندنا الاخ من الابن الام او لابي التزوج وعلى قول زفر
 يستويان ثم اولى الولي في الصغيره ابوه ثم الجد ابوه بعد وهو قائم
 مقامه ظاهر الرواية ثم بعد الجد من قبل الجدة وان علموا الاخ لابي ام ثم
 الاخ لابي ثم ابن الاخ لابي ام ثم ابن الاخ لابي ثم العم لابي ام ثم لابي
 ثم ابن العم لابي ام ثم لابي ومولى العتاقة شئت الولي اذا لم يكن هناك احد
 من القرباء واما ذو الارحام كالاخوال والخالات والعمات فلي قول اخيفه
 يشترط لهم ولاية التزوج عند عدم العصبات ومولى الموالاه له تزويج الصغيره
 اذا لم يكن لها قريب هذا عند ابو حنيفة وليس له ولاية عند محمد ولا ولاية لآل
 الحافرو المملوك على الصغير والصغيره اذا كان حراً لان اختلاف المذاهب
 يقطع النوارث فكذا يقطع الولاية واما الحافري شئت ولاية التزوج ولله الحافر
 كما شئت لم ولو زوج الاب بنته الصغيره بمهر لا يجازيها او زوج ابنة الصغيره
 امرأة ليست بغيره له جاز عندنا في حنيفة استحساناً ولم يجز عندنا واذا
 اقر الولي على الصغير او الصغيره بالنكاح لم يثبت النكاح باقران ما لم يشهد
 شاهداً عندنا في حنيفة وعندنا يثبت النكاح باقران ويستني على هذا الخلا
 فيها اذا اقر الولي عليها ثم ادركا فكذا به واقام المدعى عليها بعد البلوغ

حسن الولي المطبق

نكاح الوالد الصغير والعقود

تساوي الولي ليس

اول الاول للصغير
وتشترط الاولياء

زوج ذوي الارحام للصغير

اخذته في قاطع الموالاه
كما هو قاطع للنوارث

زوج ابنة الصغيره
لمست بغيره

اقرار الولي بالنكاح

القاضى اذا زوج الصغيره ولم يكن السلطان امره بمكث ثم امره فاجاز
 النكاح قيل يجوز والاصح انه يجوز رجل زوج اخته الصغيره من صبي
 له طاقه النفقه وليس له طاقه المهر فقبل الاب النكاح وهو غنى جائز لانه بعد
 غنيا بغنى الاب في حق المهر دون النفقه فقلت **فمن لنا من هذا** ان زوج
 الصغار والصغار جائز عندنا بلا خلاف بين الاصحاب لكن في اختلاف في
 ترتيب بعض الاولاد على بعض كالجدة مع الاخت وكذا وقع في جواب شيخنا
 از الاختلاب وام مقدمه على الام وكذا بقية النساء اللواتي من قبل الام
 واخرجه على وجه الروايه والنقل على وجه الاختيار وهي سلمه
 ذكرنا في التمه وفي البحر المحيط وفي المنقح وفي الغاية ترجيح الشرح وهي في
 الظاهر مخالفة لبقية الكتب لترتيب الاصحاب الاولياء بنهم وجاوابه الامم
 بعد موافق القاضى ثم ذكرنا بعد ذوى الارحام كما ذكرنا عن المنقح والذي
 يظهر في ذلك ان شح الاسلام المذكور تفقد في هذا من غير ان يظفر بروايه ان
 الاختلاب ام اولاد والعم وبنات الاخ وبنات العم تقدم على الامم في
 التزوج وذلك لان صوة المنقول عنه في مجموع النوازل انه قيل عز وجل
 غاب غيبه منقطع وله بنت صغيره فزوجها اخته لابي ام اولاد الام
 حاضر فاجاب **انه ان لم يكن لها عصبه** اولى من الاخت كان النكاح
 الاكلوا الام اولى من الاخت قال لا الاختلاب ام اولاد من قوم الامم
 والنساء اللواتي من قبل الامم ولا في التزوج عند عدم العصبه باجماع
 اصحابنا وهي الاخت والعم وبنات الاخت وبنات العم هذه عبارته فقوله

زوج الثاني بعد امر السلطان

جدة غيبه بغنى ابه

الجد مع الاخت

الاخت مع الام

غيبه مقدمه على الاخت

في الجواب قيل له الاكلوا الام اولى من الاخت قال لا الاختلاب وام من قوم
 الارب هذه تفقه منه ثم قوله والنساء اللواتي من قوم الارب لم يزوجوا
 عند عدم العصبه باجماع بين اصحابنا هذا نقل المذهب فتفقه هو في هذا
 المنقول واستنبط منه ان يكون من ذكرهن من النساء من قوم الارب هن
 ولاية التزوج عند عدم العصبه وما يلزم منه التقدم على الام حتى تحصل
 بينه وبين من عدم الولاية على الترتيب ثم فالام لا تسلك زها الولاية عند
 عدم العصبه عرفنا الروايه عن الاصحاب كما عرفنا هذا بالروايه عنهم ايضا
 معنوا واثبات روايه الاخت لمن معها وروايه الام وكلنا الروايتين يظنون ان
 الام لها الولاية عند عدم العصبه والاخت الولاية عند عدم العصبه فنظرا
 بعد ذلك فوجدنا الام تتقدم على الاخت يكونها مرتبه ثم وهي لا تتقدم
 بل يكون الذي خلفت عليه مرتبا على ما تقدم من غير ان يتخلل بينهما شيء اخر كما في الام
 مع الجد والاخ مع العم وهي اقرب من الاخت وهذه الولاية دايرة مع العم
 جعلوا الاخ من الابوين اقرب من الاخ الذي من الام جعلوا الجد القاسم
 من الاخت فالام اولى عند لي خليفه على ما نقله قاضى خازن في فتاوه فاذا كان
 الجد القاسم اولى من الاخت فالام اولى بطريق الاولى وما يدل على انما قاله
 شيخنا مسلم ليس بصحيح انه عدم مع اخفت العم وبنات العم وهو لاى من ذوى الارحام
 وولاية ذوى الارحام تختلف فيه وهو قال باجماع بين اصحابنا وهذا ظاهر
 الدخل عليه ولا تسلك الام مقدمه على ذوى الارحام بلا خلاف وهو
 از العم وبنات العم وبنات الاخ تقدم على الام كما ذكرنا في علما نقله عن

تقدم الام على الاخت

الولاية ابر من العم

الام مقدمه على ذوى

الاصحاب من قولهم ان لم يرد له عند عدم العصبية اذا لم يكن للصغير علم ايضا
لما ذكرنا. ولنا ان نقول ان الام عصبية بدليل انها تجوز جميعا
في ولد الملاءنة وولد الزنا واصحابنا قد جعلوا من العصبية في الجملة حتى قالوا
قوله عليه الصلاة والسلام النكاح الى العصبية شاول الام لا نكاح عصبية
في الجملة بدليل ان ولد الملاءنة تراث منه الام كل المال كذا ولد الزنا
هذه عيان الاصحاب في كتبهم كما نقله شيخ الاسلام من قوله لجز ولاية الزوج
عند عدم العصبية اي وعند عدم الام ايضا لا لفظ العصبية يتناو لها
فالحاصل ان الذي يجب ان يقال في هذه المسئلة ان الام مقدمة على الفتى
ومن ذكرها مع ولا يكتفى لما قاله شيخ الاسلام لا تفقد في مقابل الروا
المنقولة في الترتيب ومحمول على ما ذكرنا اخره. واما مسئلة العصبية
فانما استنبطت فيما حكاهم امثال اليه فيما علمت وهو فائدة جليله وهو ان
الولي الاقرب اذا عطل عن تزويج الصغير ورفضت العصبية الفاضية
واستوفى الشرائط وزوج هل يكون تزويج الفاضية بطريق النياية عن
الولي العاضل باذن الشرع ام بما الى الفاضية من اذن تزويج الصغير
ويترتب على هذا البحث ان الفاضية اذا لم يكن ماذونا له في تزويج الصغير
هل له ان يزوج في هذه الصور ام لا والذي يظهر له انه يجوز له ان يزوج
في هذه الصور ولما تزوج بطريق النياية عن العاضل باذن الشرع
لا ينعين واخذت ذلك من قول الامام في العاضل ظالم والفاضية كفت يد
ومن قولهم في الممان ان الزوج اذا امتنع من التخليق تاب الفاضية منابه

من العصبية

هذا هو
يقول في قوله لا يكتفى
هذا هو
في قوله لا يكتفى
هذا هو
في قوله لا يكتفى

دعا

دفع الظلم وقال في الهداية لان فعل الفاضية تنسب اليه كما في
وقال في العيين لان فعل الفاضية ضيق الزوج فطاعا طلق بنفسه
قولهم ان الولي اذا امتنع من الزوج لا ينقل الولاية الى الا بعد بل الفاضية
يزوج كفا الظلم فلو قلنا ان قولهم الفاضية يزوج بمعنا ان كان مشروطا له
تزوج الصغير كان شاقا لا فاضا لا فاضا صرحوا بان لا ينقل الولاية الى الا بعد
ولا شك ان الفاضية الماذون له ولي بعد فبقينا نقض الظلم واذا حملناه
ما نقلناه لا يبقى فيه تناقض فيعين ان يقال ان تزويج الفاضية في هذه الصور
بطريق النياية عن العاضل باذن الشرع لا بالولاية الثانية له من الممان
في تزويج الصغير ولله علم واما مسئلة الوصي فظاهر المذهب انه لا يملك
سوا الوصي اليه بذلك اولا ورواية هشام عن له خيفة انه يملك التزوج
ان الوصي اليه بذلك الظاهر انه يكون مقدما على الجد وعميل اوليا لقيته
مقام الاب من اصلنا ان وصي الاب في المال يقدم على الجد فكذلك في الولاية وما
ذكر في البحر المحيط من قوله في المسئلة قلت ولا شرط على هذه الروايات
الاب تفضل الوصاية على التزوج بم يعرف في غيره وفيه نظر لا تفقد مقاما
نقل من رواية هشام وبقية الاصحاب نقلوا انه اذا وصي اليه بذلك من غير
وما اطلقوا اجد غير صاحب البحر المحيط وما ذكره غيره اولى به عمل المطابق على
المعقود وهو افعال الحل من التقلين وعلى ما قاله الفاضل للقييد والاعمال بتدبير
الامان اولى من الاعمال واما ولاية تزويج الفاضية فلا خلاف ان اصحابنا ان القا
لا يملك تزويج الصغير والصغار اذا اذن له الممان في تقليده فاذا لم

الولاية لا تستقل

في الزنا
واجماع
نقلوا
وذلك

الوصي لا يملك التزوج

مطلوب

الوصي لا يملك التزوج

يا اذن له لا يملك ذلك ولا يجوز له تزويجه على كل من المفسدين في زماننا
 وقال الحنفى يملك ذلك عملاً بالذهب انه يجوز تزويج الصغار والصغار وجاز
 الى وسالني عن ذلك وانه امر اضل عليه وما كان العلم في العاصم ذلك فيثبت
 له وجهه وعرفته النقل منهم ورجح وبلغني ايضا عن قاضي الغضاه صده الدرس
 البصري انه قال الماولا في المطاز القضاة وطيفت منه زينا فني بالدين
 تزويج الصغار والصغار وكان يقول هذا هو الفقه انه لا بد ان يكون مشافهة
 من السلطان ليس كزعم من ذكر في تليده كقولهم لا يشرط الثلث منه مشافهة
 ولكن قيل بان اجاز له وجه ثم الولاية التي يملكها القاضي في تزويج الصغار
 والصغار هي ولاية مرتبة مؤخره عن جميع العبا والافار من ذوى الارحام ولا يشرط
 المحرمية في تزويج ذوى الارحام هنا حتى لان العلم والنبات العلم وهذا التاخير عند
 حنفه واليوسف في الروايات عن اليوسف فاذا اطلق من القاضي الخط المشروط
 في تليده تزويج الصغار والصغار كمن عن ام الاولياء والعبا وذوى الارحام
 ثبت عند علم الاولياء نظر في امر الغااة ومهر المثل فاذا بين ذلك له عيب
 الناح وزوج الاول في ان يعقد من كاسلنا عن الاحكام بهر مسمى
 بغير تسمية لانه لا يحيط للامر من الذي ذكرناها عن البحر المحيط وقاضي خان وما
 رايت اجد افضل هذا بعد والذي يظهر عندي انما قل هذا اذا كان من المثل في نظر
 عند العاقد اما اذا ظهر وشهده او علم العاقد فلا يدين في عاذه البعوض
 الا ان يقال لاجل الامر الثاني وهو انه يحتمل ان يكون قال الزوج ان تزويج الصغار
 في طالي او كل امرأة تزويج في طالي فغل المهرين الناحي الاول ويجل له

في تزويج الصغار
 على علم العبا
 في تزويج الصغار

اوله بعد تزويج

الموقوف للطلاق النكاح

وطيب بالناح الثاني ثم بعد ذلك يقول هل هذا العقد الذي عقدت
 الحنفى المشروط له تزويج الصغار في تليده بمنزله حكمه حتى لا يجوز له في طالع
 ان يطله ام لا اعلم لو لم يكن الله اني شئت هذه المسئلة زمانا فلم اجد فيها شكلا
 صريحا وبيئت اميل الى انه بمنزله الحكم وانه لا يجوز لاحد نقضه وجمعت بل شهد لما قلته
 من فعل القاضي بمنزله قوله وجهه وفي هذه المسئلة الاولى قال في التمهيد
 زوج القاضي الصغير من ابيه كان اطلاق المسئلة الثانية ذكر في الاصل قال اذا
 حضرا الورثة وطلبوا من القاضي التمسك فيهم واشتراطيا وصغيرا والتمسك عقار
 قال ابو حنيفة لا اقيم بينهم باقرارهم حتى يتموا السنة على الموت والوارث
 وقال ابو يوسف مهاد اقيم ذلك فزارهم قال ابو حنيفة قال لا اقيم بقولهم ولا
 اقصي على الغايب الصغير بقولهم لان قسمة القاضي قسمة المسئلة الثالثة ذكر في
 له عظام في القضاة عن المسئلة قاصر باع مال يمين او اودعه وبيع
 امينة باجر وهو يعلم ذلك ثم ما ان القاضي واستغنى غيره فشهد قوم عند انهم سمعوا
 القاضي الاول يقول نعم فلان مال اليتيم لم يقبل ويوجد الشري بالماء كذلك
 الوديعه وان لم يكن الاول شهدهم انه قبيح فلهما وصلح العلل في هذه المسئلة
 نظرت في الفتاوى فوجدت قد ذكر المسئلة فقلنا او هي اذا زوج الصغير من ابيه
 باطلا في كتاب النكاح وقال في الطلاق في البيوع قبل مابيل العير فطرح في البيوع
 فرائض ماصورة القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان مع القاضي يكون
 عا وجه الحكم وجهه لنفسه لا يجوز ولو اشترى من وجه اليتيم محرم وان كان هذا القاضي
 جهله وصيا والذي يوكده هذا ان القاضي لزوج الصغير من ابيه كان باطلا

عقد القاضي
 هل هو صحيح

اذا زوج القاضي
 الصغير من ابيه

الوصية في القضاة
 القسمة في القضاة

باع القاضي مال اليتيم
 ثم ما ان القاضي

القاضي
محمد بن
سليم

من الماصي حكم فلا يجد لمن ير
تروي الصيغ لم يطل عند قاضي حسن عيون

القاضي
في عصره

بسم الله الرحمن الرحيم

البرية من قبل القاضي
رحمكم الله

VI

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
وہم العاصم

موقف القاص
أوغر أيد

ز

لو كنت في التخليد
عليان من الزود

انه يكون بذلك ولا يقتصر على شخص واحد واذا استخلف
المأذون له في الاستخلاف فقد شرب من ثلثه هذا القاضي
الصغار ولم ينص لنا فيه على تزويج الصغار هل ملك النايب الكلام
ويحتاج الى اذنه في ذلك خصوصا الطاهر رانه لا يمكن له ان
كان فوض اليه الحكم بين الناس فهل الحكومات فهذا مخصوص
والحكومات وان كان استنبط الحكم فذلك لا يتعدى الى التزويج
اما لو قال استنبطت جميع ما فوض اليه السلطان فمعه هذه الصورة
نقول بملك تزويج الصغار والصغار لا تستتاب في التزويج
حيث علم له الولايه في جميع ما هو متوليه فيملكه ولا يقال
ان لا يملكه لان النايب الحقيقي هو نايب عن السلطان ولهذا لو عزل
القاضي لا يعزل واذا كان كذلك كان السلطان ولا الحكم
ولم ينص على تزويج الصغار فلا يملك تزويجهم كما في حق الاصل
نقول هذا مسلم عن عدم التعيم اما مع التعيم فلا لانه لو
كان صار نايبا عن الاصل وهو السلطان لا يمنع من تزويج نايبه
القاضي في تزويج الصغار وهذه الولايه لا تستتاب من تعيم
فلا منافاه بينهما وبين كركت وهذا انما هو النايب اذا
ملك تزويج الصغار في الصورة الاخيره وهي صورة التعيم فهل له
ان ياذن لاحد في تزويج الصغار ام لا ليس له ذلك لان وكيه في
الغنى والسلطان والسلطان لم ياذن له فمعه فملك الاذن

تخلفا والمأذون
في الاستخلاف

نايب القاضي في التعيم
نايب السلطان
حتى لا يتغير بعد القاضي

طاهر الادب لغيره
تزوج الصغار

في تزويج الصغار فانه في حق تزويج الصغار كما جده العفاك الماكود
لهم من اجماع الاصل في تزويج الصغار لانه انما استثنى الزوج من
جمعه القاضي لا من السلطان نصار كما جدهم وهم لا يملكون ذلك
فلذا هو ولا يمتزله الوكيل عن القاضي في ذلك وليس للوكيل
ان يوكل فيما هو وكيل فيه الا بالكل الموكل فهذا لا يملك هو الاذن
ولا احدهم العفاك الماكود لانه ياذن له القاضي الاصل
في الاذن فاذا اذن له صح هذا كله فيها اذا كانت الصغرة او الصغير
طولي لهما سوى القاضي اما اذا كان لهما ولي من العصبة وزوي
الارحام واذن ذلك الولي للقاضي في التزويج والقاضي فانه يكون
كالوكيل عن ذلك الولي لانه ينقسه هو الولي وهل يكون تزويج
هذا بمنزلة تزويج اذا كانت الولايه له ويكون حكام لا وكذا
هل يملك ذلك لانه لمن لا يحجده قضاء له ام لا الطاهر
لا يكون حكام ولا يكون بمنزلة تزويج وهو الولي وكذا يملك
مباشرة هذا العقد لانه لمن لا يحجده قضاء له على الخلاف الذي
من الامام وصاحبيه المعروف في الوالد والفقير بل ان يمنع وسوى
بين هذا وبين الاول من حيث ان القاضي في ابعده فاذا اذنه الا
باشد باهليته وبولايته لانه انما كان بمنزلة المحجوب فاذا زال
الحجب ع ل الاول نفسه بمنزلة دين الصغرة مع دين المرض ان دين الصغرة
مقدم فاذا رضى صاحبه بمقدم دين المرض مقدم واحد بدينه

الوكيل له ولا يملك
الوكيل الا ما اذن له

صور كون القاضي في
مطلب

فانه يكون من جهة حكم
ولا يملك لانه

دين الصغرة مقدم على
دين المرض

الساوي لا يرضا صاحب من الصحة لان رضاه ليس بزوج ولا
غيره من الناس اذ ابا شير يوكا له من الولي لانه لا ولي له
له اصلا فهو رجل محض وفيه صوت ما فعله القاضي من ان
يتعذر من اليد ينقض ولو لم يجعله بمنزلة الاول وانه وقع على
وجه الحكم والامر بامر برفع النكاح له وهذا باس من العلم

مسئلة الدخول في النكاح الاقل على يكون في خول في النكاح

وتحرير العلم في ذلك ذكر السراج في شرح المهدية قال قوله
اذا طلق الرجل زوجته طلاقا باينا او وقعت الفرقة منها بعد
طلاق ثم تزوجها في العدة وطلقا قبل الدخول بها فعليه طهر
وعلمه عن مستقبله وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو
قول ابراهيم الشافعي ورواية عن احمد بن حنبل وقال محمد بن
وراية عن احمد لها نصف المهر وتام العدة الاولى قال زمر
لا عد عليها لقوط الاولى بالنكاح ولا تجب العدة بعد الطلاق
النائي لانه طلاق قبل الدخول والحق وانما لم ازلها
عند ما لم ينته على الدخول في العقد الاول هل يكون دخولا
في العقد الثاني حكاهم لا عندها يكون دخولا في الثاني عند
محمد لا يكون المسئلة الاولى اذا دخل بها في الصحة وطلقا فيها
طلاقا باينا ثم تزوجها في المرض عدتها وطلقا فيها طلاقا باينا

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

طلاق الغاس

قبل الدخول هل يكون فارقا او يترتب ام لا فعندها تترتب العدة
ولها المهر كاملا وعندها عدم مستقبله وكذا لو كان الطلاق
الاول في المرض والطلاق المرح يكون زوجيا وشئت الرجعية
عندها وعند محمد باين ولا رجوع له المسئلة الثانية
لو تزوجت غيره ودخل بها ففارق القاضي منها ثم تزوجها
ثانيا بعد اذن الولي وفارق القاضي منها قيل الدخول كان
لها المهر كاملا وعلمه عن مستقبله عندها اسما واما عند محمد
لها نصف المهر في العقد الثاني وتام العدة الاولى والمسئلة
الثالثة تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقا باينا ثم تزوجها
في العدة بالكلية وهي مسئلة التحاب المسئلة الرابعة تزوج
صغيرة ودخل بها فاخارت نفسها عينا الباطع ثم تزوجها في العدة
ثم طلقا باينا في العدة قبل ان يدخل بها فعلى هذا الخلاف المسئلة
الخامسة تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت في العدة باس الله تعالى ثم
اسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول المسئلة السادسة
تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقا باينا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت
قبل ان يدخل بها فعلى الخلاف المسئلة السابعة تزوج امرأة ودخل بها
ثم طلقا باينا ثم تزوجها في عتقها ثم عتقت فاخارت نفسها قبل الدخول
المسئلة الثامنة تزوج امرأة تزويقا مسلا ودخل بها ففارق القاضي
منها ثم تزوجها نكاحا صحيحا ثم طلقا قبل الدخول بها ووقع بصر

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

تزوجها في مرضها

شغولا بالاول فاذا قلنا لا عدل بحولها ان يزوج حتى ينفك
 فتأمل انساب قول محمد ظاهر من حيث الظاهر وقولها ان زواج
 نكح الاثر المتقدم وهو قيام العدة وهي شرط انما لا يخلو
 الذي دخل فيه ويحتمل ان يفسر بام العدة شرط حتى لو انقضت
 ثم تزوجها فطلق قبل الدخول فانه لا خلاف في ان المهر لا يجب
 كالملا وانما يجب نصفه كبر المطلقة قبل الدخول لا عدل
 لانها مطلقة قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لا عدل عليها وقيل
 الجواك في الحكم اكنه يطلب منه الحكم بكمال المهر ولو كان طلق
 الدخول في العقد الثاني فاذا رفعت القضية الى الحكم اكنه
 وطلب منه ذلك فعليه ان ينظر من العدة ويخبر بها فاذا ثبت عند
 العدة فروق الطلاق الثاني باقية حكم بكمال المهر واوجب المدة
 عند مستقبله ابتداء وفروق الطلاق الثاني لا مرقه الحكم الذي
 حكم به ولست اعالج حكم مسئلة المهر التي ذكر في الاصل قد يكون
 مثل ان يزوج الرجل لوراء على الدخول وما به دينار مثلاً
 ثم يقول بحلها او بحلها من مائة قبل الدخول كذا وتقولها
 عليه بعد ذلك كذا حالاً او قد صار العرف في ذلك للناظر المتأمل
 نأخذ من ارفع قبل الطلاق او بعد الوفاة فعل اذا ارادت

يوم العدة شرط

حكم الحاكم الجوري
 موصوف بالعدو

الر

لم تمنع نفقاً بعد ما قبضت منه القدر المجلد والزوجية فاقية منها اهلها
 ام لا وهل يجوز للحاكم ان يحبسها لذلك ويحكم لها بالمنع ام لا وما الذي
 يقيد به ذلك كله الا صواب من قولهم ولها ان تمنع نفقاً حتى تأخذ المهر
 وهل هذا المنع يكون في بيت اهلها ويخرج من منزل الزوج اذا لم يعطها
 المجلد بعد ما زفت اليه ام ليس لها ان تخرج وتمنع نفقاً وهي عند
 منزلها **فقول** وبالله المستعان ذكر في الهداية قال والمهر
 لمن تمنع نفقاً حتى تأخذ المهر وتمنع ان يخرج اي في بيتها ليعتق
 في البدل عما تعين من الزوج في البدل فصار كالبيع وليس للزوج
 ينقض من شرطه ان يخرج من منزلها وزبان اهلها حتى يوفى المهر كله اي المجلد
 وذلك في البسوط قال المراد من المهر ما توافوا به على بيعه وما عداه موهبة
 عرفاً فلا يراد به القدر الذي له المهر والرجل ان لا يذكر في القنادر
 الصغرى الظاهرية **قال** اذا تزوج امرأة على مهر مستحق لم يقدر
 لها ان يطلب المجلد الا الموجب لئلا يفسد الا ان الناجيل يحل العود فيسجل
 بعد العود ويجب في الحال ان توافوا بالمثل هذه المدة وذلك ان شرط
 جهارتها والى حالها ولها ان تمنع نفقاً للمجلد المهر المجلد وذكر ان
 في شفعي الهداية نافلة عن ملحق النكاح قال على هذه المسئلة المراد بالمهر المجلد
 وفي جملوع النكح لها ان تمنع نفقاً لاستيفاء المجلد المهر في الولو

هل للزوجة منع نفق
 بعد ما قبضت المهر

وعلى الزوج منع نفق
 او يملك المهر

ليس له منع نفق
 ما لم يوف المهر
 عن منزله وركن
 اهلها

الناجيل
 حكم العود

المهر المستحق
 في جملوع المهر

في الموضع الذي
كانت فيه المرأة
التي كانت معها
في الموضع الذي
كانت فيه المرأة
التي كانت معها

بعض من الرجال
والنساء من الرجال
والنساء من الرجال
والنساء من الرجال

في الموضع الذي
كانت فيه المرأة
التي كانت معها

بعض من الرجال
والنساء من الرجال
والنساء من الرجال

اذا ادى المجل ولم يؤد الموجل فله ان يسي بها للعوف وفي الواقع
تزوجها على مهر فارادت منعها حتى اخذت من كل شئ لها
من البضع ومجل والبضع مؤجل في عرفنا والمهر مؤجل في عرفنا
يكون المجل هذه المرأة وكل ما يكون مؤجلا منه مقتضى العوف الا ان شرط
تجيل الحمل في العقد وفي جميع النوازل يقتضي لها نصف المهر
ومعرفة اهل بيوتها انهم يعالجون النصف والصحيح القول في منية
التقييد بتجيل المجل حول المناظر من بين عيان التدوير وذكر الكلام
القنادي قال رجل شريعتي لولا على من موافق وارادت من
منعها حتى تشوف جميع المهر ليس الا كما عرفنا ولكن شرط المهر
والى المرأة لتزول هذه المرأة ومثل هذا المستحق كما يكون منع مجلا
وكم يكون منع جلا في العوف بعض العوف وسعى هذا بالنار سببه لدا
كذا اخذنا الفقيه ابو الليث مجلد الفتوى ولو شرط تجيله في العقد
يحل الكل ثم تحت ثم قال واذا ادى المجل له ان يسي بها وان لم يؤد
المؤجل والطلاق الرجعي محل الموجل ولو لم يعلما ياجل وذكر
في القنادي الكبير للمص حبل توقع لواءه على مهر موافق فارادت
لن تمنع نفها حتى يتوفى جميع المهر ليس لها مهر فوفنا لان عرفنا
البعض محل والبضع مؤجل والمهر مؤجل في عرفنا في عرفنا
الماء لتزول هذا المهر لسل هذه المرأة كم يكون مجلا وكم يكون جلا

في العوف فيمنع في الموضع الذي كان شرطنا تجيل الكل في العقد
لكن ان ثابت بل لا في العوف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح بخلافه وذكر
في العوف في الفتاوى للمهر شهيد قال المرأة لو منع نفها
ليس بها ذلك باعتبار العوف فينظر الى المرأة والى ما تجيل متيلا فان
عجل مثل المجل لا تمنع وذلك في شريعتي اجمع فاذا اشترطت من
شئ فلا ولن ينفق فيها للمهر المجل جازم قال وليس للزوج
لن منعوا من السفر والخرج من منزله ونزولها حتى يوفى
كله يعني المجل منه وذكر الشافعي في شرح الهداية قوله وللمراه
لن تمنع نفها حتى يأخذ المهر كان هذا في عرفهم اما اذا كان في موضع
تعارفوا تجيل البضع ويترك الباقي في الزممة الى وقت الطلاق او
الموت كما عرفت يان فان كان لها ان تجلس نفها لاستيفاء المهر
وليس لها ان تطالبه ببقية المهر الموجل فان بينوا المجل بمجل
سوا شيا ينظر الى المرأة والى المهر المجل والعقد انه كم يكون المجل
لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيحل ذلك وذكر في تنبيه
في الفتاوى قال وللمراه تمنع للمهر حتى يوفى او ينفق ولا يحج

التجيل
في الموضع الذي
كانت فيه المرأة
التي كانت معها

في الموضع الذي
كانت فيه المرأة
التي كانت معها

ينقض محل مثله من مثله فان عين المجل من ذلك المشروط عادة
 فان شرطوا الزلايد فمعه لا يجب فان سلكوا يجب بالحق
 الوفاء لها والعرف الضعيف لا يفيح المسكوت بالشرط
 هذه عبارة قلت فالحكم في هذه المسئلة في
 المقام الاول في بيان لزوم المرأة هل لها ان تمنع
 حتى تخدمه واما تحريم من يحسن كلام الاصحاب في
 كف معنى فلم تمنع نعم وهل هذا الميعاد في بيت
 ام في بيت الزوج المقام الثاني في بيان لزوم المرأة
 هل لها ان تطالب الزوج بتقيده المهر بعد قبضت المهر
 اذا كانت الزوجية قائمه بينهما وتجب وهل يكون ذلك
 الباقي موقفا عرفا ويعمل عمل الموجد بشرط ولز
 كان كسب الصدق سقي لها عليه بعد ذلك كذا اذا لها
 عليه ثابتا وحققا الزمان تطالب به متى شاء ولا تملك
 المطالبة به مادامت الزوجية قائمه ام لا اما الاول
 فلا شك ان عبارات الاصحاب المتأخرين ناطقة بمعاضده
 ما يراد من قول المصدق ولها ان تمنع من حتى تخدمه
 اي

المقام الاول

المقام الثاني

اي المجل المجموع فان شمس اليمين في الميسر في الميسر في الميسر
 وزاد في القيد بقوله فلا يربط الفدر عليه في العفاهة ولز كان الاوقا
 واعد له موجد عرفا وفي الخلاصة قال تزوج امرأة على مهر موعود
 وارادت ان تمنع نفسها حتى تستوفى جميع المهر ليس لها ان تمنع نفسها الى الفدر
 كلامه ومثله في الفتاوى الكبرى وزاد في الواقيات على الخلاصة
 بالعرف لا اربط بشرط تعجيل الحال ونسخ الواقيات ايضا على الصحيح في الاقوال
 القول العرفي واما الليث قال الفتوى عليه لا كما ذهب اليه محمد قد
 من النقد يربا لنصف فتحتر لها من هذا طله ان الزوج اذا دفع
 فليس للمرأة ان تمنع نفسها منه بعد ذلك وما يريدون المجل الذي يكون عقد
 وقع اوله موقفا لم يذكر فيه انه للمجل لها من ذلك كذا لان ذلك ليس موقفا
 عرفا بل هو موقفا كلف ان شمس اليمين قد صدق وقال واعد له
 موجد عرفا وان كان حالا وانهمف على هذا الاخيرة ان يستوفى المهر
 الضعيف وشيكا للزاد الفهم القصور فيظن صاحبه انه متى لم يطاع عليه غيره
 وهو في الحقيقة ليس بشيء بل يريدون بقوله ما تعارفوا تعجيله في عقد وقع
 بان تزوج لواء على الفدر هم مثلا ولم يذكر فيه ناء جعل شيئا فهذا عقد
 وقع على حال حال عز المجل المند وطفا في حال لا فالمصدقون قالوا ولها
 ان تمنع نفسها حتى تخدمه والمباخرين قالوا والمراد منه اي مطلق المند من
 المجل المجموع ثم فرغوا وقالوا فان لم يبينوا شيئا لم يبينوا مطلق المند
 كالصوت التي كراة قالوا ينظر الى المرأة والى المهر المند في العقد ولم يكون

مقتضى
 القول
 اطلاق

11

الطاهر

81-26

1

2

بالعرف لانها تطالبه ولا تمنع منه كسائر الديون الحاله التي لها
 فانها لا تملك شرعا ان تمنع نفسه منه اذ الم يرفع اياه فلذا
 القدر الزايد على المعجل عن فاق من الصداق ولا تقابل قد يقر
 بنقيته الديون بين هذا من لهذا القدر في مقابلة البضع ولا كذلك
 سائر الديون لا نأقول هذا اذا كان الجاهل مع حابه
 فانها لا تملك المنع وان كان المهر منه في مقابلة البضع فلذا هذا القول
 بانه ليس له ان يمنع نفسه حتى ما خذ نقيه المهر لا ضافه بينه وبين
 في الاصدقه انه دين حال تطالبه متى شاء لا اذ ذلك لا يبدل المطالبه
 وما يلزم من القول بتوجه المطالبه القول بمنع نفسه حتى خذ البقيه
 كما في نقيه الديون الحاله التي تكون المراه على زوجها للنفقة الذي قد ساه
 ونفالي لمعلم **مسئله الخلو في النكاح التي يولد مجموع المهر**
 وتعمل عمل الدخول حقيقته وتجرب المهر فيه وما شرط فيه وما
 وتجيبون كلام الاصحاب فيه ونظم اليها ما يولد المهر الدخول والخلوه وغيره
ذكر في البداهة قال واما بيان ما ياكده المهر فانه
 ياكدها بحدود اثنائه الدخول والخلوه الصحيح وموضع الزوجين سواء
 كان

كان مسمى او غير المثل حتى لا يقطع منه متى تعدد الابا بالبرامرضا
 اما الثانية ما لا يقول فليس عليه واما الثالث بالخلوه فدهنا حتى اولا
 بها حتى ثم طلقا قبل الدخول لها في نكاح فيه سميه بحجب عليه حال
 المستم وان لم يلزم في النكاح سميه بحجب عليه كمال هو المثل وتجب العدة بعد
 الخلوه عندنا ثم نقف برأى الخلوه الصحيح هو ان لا يكون هناك مانع من الوطى
 لا حقيقته ولا شرعي ولا طبعي اما المانع المحتسب فتحوان يكون احدها مرضا
 مرضا يمنع الجماع او كانت المراه رتقا او قرا لانها يمنعان من الوطى ونحو
 خلوه الزوج عينه او خصيا لانها لا يمنعان من الوطى ونحو خلوه المجهوب
 في قول له حقيقته خلافا لهما واما المانع الشرعي فتحوان يكون احدهما
 صاها صوم رمضان او محرما بحججه فريضه وتقبل ولعمره او تكون المراه
 او نكاحا واما غير صوم رمضان فقد روي شرعي عن يوسف ان صوم
 والخفارات في الذنوب لا يمنع صحة الخلوه **ذكر** الحاکم الجليل في مختصره
 نقل الصوم كفضله مضار في المسله واثبات واما المانع الطبعي
 فتحوان يكون معها ثاثة وسواها كالعالت بصر او اسمي بظطانا او نايما
 بالغا او صيبا بعد ان كل زفافا لرجلا اولاده اجنبية او مملوحتة ولو كان

نفس الخلو
 تقسيم الموانع
 خلق العنبر
 الطرح ونقائه

المالك طارئة فقد روي عن محمد بن ابي نعيم قال لا تصح خلوة ثم حج
وقال لا تصح ولا خلوة في المسجد ولا في الطريق والظلمة وعلى سطح الاجسام
عليه ولو خلا بها في حبله او قبده فاوحي اليه عليه فخلوة صحيحة
كل موضع صححت الخلوة واما كذا المهر وجبت العدة وفي كل موضع
لا يجزئ المهر وهل تجب العدة ينظر في ذلك ان كان المانع حقيقيا
لا يجزئ ان كان المانع شرعا او طبيعيا يجب للنزول مع وجود هذا المانع
من المانع ممكن فنهان في الوطى فنجبت العدة عند الطلاق او احيانا واما
الثالكة بعد موت احد ما فنقول لا خلاف في لزوم الرجوع اذ امانت خفية
قبل الدخول في محام فيه تسمية ما كذا المستعصا سواء كانت المرأة حرة او امه
وكذا اذا قتل احد ما سواء قتله اجنق او قتل احد ما صاحبه او قتل
الزوجه نفسه فاما اذا قتل المراه نفسه فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج
ثم من المهر بل ما كذا الطل عند ما وعند فسد الشافعي قتل وانما مات
احد الزوجين في محام لا تسمية فيه فانه ياكل مهر المثل عند ما بان **وج**
ما وى فاضى حال المهر تاكله ثلاثا بالوطى وبموت احد الزوجين والخلوة
الصحيحة والخلوة الصحيحة لم يمتحان في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطى حشا
او شرعا او طبيعيا **وذكر** مثل ما ذكر في البدائع وزاد ولو كان معها

او

او احدها **٢٢** لا تصح الخلوة ولو كان معها جارية لم يدر ما لا تصح الخلوة ولو كان معها طيب
حسنى عن شمس الدين الحارثي انه قال كذا المراه يمنع خلافه على الرجل
ولا يصح في المسجد والحمام ويسئل في الليل تصح الخلوة في المسجد كافي في الحما
ولو ادخل على الرجل لمراته ولم يفرقها او ادخل على الرجل امراته فمكثت
سلكه ثم خرج ولم يفرقها اختلفوا فيه قال الفقهاء والليث لا يجوز
خلوة ويصدق انه لم يفرقها ولا تصح الخلوة من صحتها ليس بفرق احد
اذ لم يفرقها وان كان وكذا الوضوء على سطح ليس بمحرماته شرعا
او كان الستر قريبا او قصيرا بحيث لو قام من بين يديها لا تصح الخلوة
اذا خافا اطلاع غيرها عليها فانما عن قتل محنت وفي البيوتات
المسلاتة او الاربعه واحد بعد واحد اذا خلا ما مرة في البيت الا قضى
ان كانت ابواب متوجهة من اراد يدخل عليها يدخل من غير استئذان
لا تصح الخلوة ولذا لو خلا بها في بيت من دار والبيت باب مفتوح الى
الدار اذا اراد لدخول عليها غيرها من المحارم او الاجانب يدخل لا تصح
ولو اجتمع مع امراته على رواق والناس يعود في منزل الحان لو نظروا
اليها يقع بصرهم عليها لا تصح الخلوة من بصر حتى باعراة واذا دخلت
عليه في بيته وهو لا يشعر بها خرجت بعد الصبح فاجبر الزوج بها
فقال لم اشعر بها ثم طلقها وادعت المراه انه علم به وكان القول قول الزوج

المستعمل

القدر تسمية والاقتال من المثل وبنو العبد ووجوب العدة ووجوب
 والسكنى في من العدة وحرمة نكاح العدة ما دام العدة قايمة وحرمة نكاح
 اربع سواها وحرمة نكاح العدة على ما يفسر على ما يفسر من حرمة نكاح
 الامه على حرمة العدة من طلاق ما بين مراعاة وقت طلاق في حتم
 واما الاجماع التام لم يفيوا بالخلاف في مقام نفث الوطى
 في الاجماعات وحرمة البناء والاجلال للزوج الاول والرجعة الميراث
 حتى لو طلق ثم مات في العدة لا يرث واما وقوع طلاق العدة
 في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب
 ونظم هذه النظم كما في ابواب واشهر في حالي النظم المندطومة
 وقد تمت على النكاح في صورته في نكاح مقام نفث الوطى في جميع مراحله
 كذا في محل المثل فيما لم يسم وحرمة العدة عليهم قائم
 كذا في اعتبار من الطلاق وتجب السكنى مع الاتفاق
 وتجب المهر واللاء ماء وتم هذا النظم والاملاء
 ولم يقيم مقام الوطى في ستة نكاح محي فاقطف
 لعمري حرمة البناء وعدم التوريث في حالات
 ثم وفي جميع الشارح كذا بانها تروى كذا في شرط

وحمل البعلا الاول قال كذا رجعة فعنه لا يحل
 لكن اذا طلق لغيره في وقت لحداده فحده والكف
 وقيل لا يرد الطلاق لا يقع ويكسبه هو الصواب المشهور
 فاذا جاء المراه الى القاضي واذعن النكاح والحلوه وطالب بشك المهر
 فلا يحلوا ما ان صدق الزوج على ذلك وكذب فان صدق وطلبت
 القاضي الحكم بتاكد كل المهر المسم او المثل عند عدم التسمية فانه تحبها
 لا مهر وتحمل عليها بتاكد كل المسم مع العلم بخلاف فيه وان صدقها
 الزوج على النكاح ولذبحها في الحلو يحلف بايدانه ما خلا لها طهر صحبة
 فان حلف لا يتنزه لها لم ماله مهره له وان اقامت بهيمة الجاهل الصبيحة قبل
 وحكم علة المهره له كما يحكم عليه في صورة تصديقه فمهره وان قال
 خلوت بها ولكن لم يمتحن من نفسها سألها الحاكم عن مهر فان صدقته فقد
 قد اختلف في المناحول كذا ذكرنا والذي يظهر لي انه ينبغي ان يقال فيها ان ينص
 لمراتت من كمال المهر لاها حتى بالطبع ولا ان يطبق في تسليم نفسها للخجل لا لغيره
 مدافعه فلم تكن مخانة لعدم التاكد للمهر بعد الاشاع فلا يشترط حقا
 في المالك بخلاف القيد ان عدم تملكها يدل على عدم اختيار التاكيد وحسب

ادعت
 وانكر

منافع البذل عز الاستيفاء لصاحبها فلا يتأكد حقها وهذا الذي قلته
 هو على وجه النفقة ولم اظهر فيه تنقيح عز الاصحاب
 وانا المنقول عنهم ما قد مضى في حكاية قولهم وان كذبته
 قال له يحالها فالقول قولها لانها منكئة والقول قول المنكر
 مع يمينه **و** خ لو النساء في زمانها نظروا فالحصا
 لا تقدرى عز له لكون محرم في البيت وهي تترصد وتطلع الى
 ما يجري لها فتمت طهره عند الحكم لا يسوغ له الحكم بما له المهر
 لفاد الخاوم وهذا غالبا انما يقع في حق الامبار على الحكم
 ان يجتزئ ويتبني فيه قيل الحكم فاذا ظهر له الخاوم صح
 حكمه **سلسلة اطلب الزوج الصغير وجته**
الى البلد اخر وقد وفاء جميع المهر وهي تاتي الخرج معه هل له ان
 يجبر على الله لم لا وتخرير كلام الاصحاب في هذا ذكر في الهداية
 انه قال واذا اوفاء مهرها تنقل الى حيث شاء لقوله تعالى
 اسكنوهن من حيث كنتم من وصدكم وقيل لا يخرجها الى بلد
 لغريب بل لا ان الغريب يودي وفي قري المص الغريب لا يحق
 الغريب وذكر في سبع مجمل من قال واذا اوفاء مهرها
 جت شاء وقيل لا يسافر بها الى بلد غير بلد وقيل لا اوفاء المو
 (ان)

القرى الغريبة

٢٦
 ايضا فهو ما موز سا فواولا فلا ثم اذا اوفاء المهر المحجل كان الزوج
 ان يتنقل حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم من وصدكم
 وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلد لان الغريب يودي **و** نحو تنقل الى
 القرى القريبة من بلد بل لا يعلم تحت الغريبة وقال بعض
 ان اوفاء المهر المحجل وحده لا ينكر منه لان الناجيل انما يثبت علم العرف
 دلاله بالبرقع فعلم انما رخصت الناجيل اذا اسكن في بلد اما اذا
 اخرجهما الى دار الغربة فلا وبعض اصحابنا اقنوا بالقول الاول وهذا
 القول الفصل اقرب الى التحقيق به يفتي وهذه المسائل من الزوايد
 وذكر في المحيط قال ابو القاسم الصغار النكاح لا يملك الزوج
 ان يسافر بها في زمانها وان اوفاء مهرها وهو المختار لم ينكح لان
 الناس قد قدروا في زمانها فامراه متى كانت بين يديها فالزوج
 لا يمكنه ان ينكح وفي بلد الغريب لم يلا تقدر ان تستغيث احد
 ولا لك ان لو خرجها من بلد الى قرية او من قرية الى بلد لان ذلك
 ليس لسيفر وذكر في الكافي سبع لو اوفى واذا اوفاء مهرها
 تنقل الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم من وصدكم وكثير من
 على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زمانها وان اوفاء مهرها للغريب ممنهون
 ولو كان طول الدليل ولكن ينقل الى القرية اي احبب لانه لا يحق الغريب
 وعليه الفتوى وله ان ينقل من القرية الى المص والمص الى القرية

وذكر في الولو المحي في العاوي قال **وهذا المختار**
 ظاهر الرواية قال **ابو القاسم** الصغار هذا كان في زمانهم
 اما في زماننا لا يملك الزوج لنسافرها وان اذ اصدقها لان
 زمانهم الغالب من خاتم الطلاق لا في زماننا فسد الناس المراءى
 فيما يزعمونها فالزوج لا يملكه لنسافرها ومضى نقلها الى بلد اخرى
 ظلما ومضى لا تقدر على تنقيت عليه احد وذكر في المختار
 للفتوى قال ولله لن منع نسافرها حتى يعطها مهرها
 واذا اوفانا نقلها الى حيث شاء وقبل لا يسافرها وعليه الفتوى
 وذكر في فتاوى قاضي خان قال **واذا اراد الرجل** لن ينقل المراء
 من بلد الى بلد يغير اذها ان كان قد قبل ايقاف المهر لا يملك ولله
 بعد ايقاف المهر في ظاهر الرواية قال **ابو القاسم** الصغار
 لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان اوفانا مهرها وبه لفتاوى اللبث
 لان الزمان قد قد تغيرت عليها من القرية الى القرية ما لا يخاف عليها في
 ولدان بخروجها من المصالح الى القرية ومن القرية الى القرية لان
 النقل الى ما دون القرية لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل
 محله الى محله وذكر في متن البحر المحيط قال وفي فتاوى اللبث
 لراد الزوج الى محله من بلد الى بلد وقد اوفانا مهرها فحول العتاب
 ان

على النكاح
 في الفتوى

ازاله ذلك واختار للفتوى الى اللبث على انه ليس له مهر ولو اراد ان يخرجها
 من البلد الى القرية او من القرية الى البلد فله مهر وذكر في البحر المحيط قال
 رايه قول **ابو القاسم** الصغار من النوازل في هذا السماع بهذه العيان ويل
 نعم **ابو القاسم** غير لولو مويد زوجها لفرها من بلد الى بلد ولم يوفى الجميع
 الصداق قال **ابو القاسم** لها لن لا يخرج من بلد الى بلد لفرها و اوفانا المهر
 اولم يوفى الفان الزمان لا بها لانا من عاتق في مهره فكيف اذا جرت
 الى الشرف قال **ابو اللبث** وبه ناء ذاك كيف لو اذكر في زماننا هذا القسم
 فلتن فقر لنا من هذا الظاهر الرواية اذا اوفانا مهرها نقلها الى حيث
 من البلاد الى ان يسافرها الى حيث حب والمراء من المهر المجل الذي تعارفوا
 تعجيله وقبل الموجل لقا فاما منع الشرف بها وان اوفانا مهرها فهو قول
ابو القاسم الصغار واختار الى اللبث وجعله من المنع وهو ليس بروايه
 الاصباب يدل عليه قول الولو المحي هذا كان زمانهم وانما في زماننا فلا يملك
 الزوج لن يسافرها وان اوفانا صداقها يثبوت الى انه اختلاف عصر وزمان
 قالوا في مسله الاستيعار على الطلح وقد نص بعض الاصحاب على ان الفتوى على ما
 قاله **ابو القاسم** وبعضهم قال وهو المختار لن يخ ورايت عمل النفاة عليه
 زماننا غير متصل والذي معنى لن ينقل الى وطن المراء التي عن يرها وموعد
 فان كان تزوجا في موضع ما ثم طلب بعد ذلك لن ينقل الى بلد اخر لا يجاب

على الفتوى

ويحكم لها بالمنع ولنزاع في ميراثها فيه عشرين وقد نزلت وحاشية
 واصلا من ميراثه فمضى ليرحمها بالمنع وانما فسخ الحكم ان يحثف
 عن حقيقته لجمال ونيطر في طلب الزوج ان فر باهله فان كان طلب
 مضاده لاجل ليرحمه شيئا من المهر او ترك الكسوة او امر جري منها
 من خصوصية ونحوه فلا تجب عليه وخصوصا اذا لم يكن ما موعا عليها
 ويحكم لها بالمنع وعمل ليرطاهر الرواية حكم وقول في العالم الصغار
 ارفوا بالنسب ولهم ولست بحكم **مسألة المبتوتة اي النفقة والسكنى**
كما قال علماءنا رحمه الله حايلا كانا او حايلا وهذا مذهبنا والمستوتة
 هي المطلقة باينا او علال او ثلانا واما المطلقة حيا فلها النفقة والسكنى
 بلا خلاف كما امت في العود ثم هي والمستوتة العول قولها فانه يطعن العود
 مع عينة فلو ادعت حايلا انفق عليها ما بيننا وبين شمس من ذبوع طلقا فان
 مضت سائر ولم تلد ان تلحق النفقة فان قلت كنت اظن اني حايلا ولم
 احضر يعني انها منذ الطهر واطن لهذا الذي في رجب وانا اريد النفقة
 حتى يقض العود وقال الزوج قد ادعت الحمل والكرامة سنان قالوا
 لا لمسلم القول ويكرمه النفقة ما لم تقض العود ويكون معذون فذلك
 والنفقة لها حتى يقض عدها بالخيار او يدخل في حد الايسر ونحوه لا يشتر

المستوتة اي المطلقة

النفقة قولها

وقوله انما المستوتة

لور

بعد ذلك فان طاشت الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالخيار والنفقة
 واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء عدها فان اقام الزوج بينة
 على اقرارها بانقضاء عدها برى من النفقة واذا طلق الرجل امرأته
 وهي صغيرة لم يقصر عود وقد دخل بها ومثلا بجامع فقد لا ثلاثا
 وينقض عليها ما دامت العدة هذا اذا لم تكن مراهقة فاما اذا كانت
 مراهقة بعد ثلثها لا تنقض بثلثة اشهر بل بتوقف فالحال ان
 يظهر انها حية بذلك الوطى امر لا يفسخ ان يرد عليها النفقة ما لم
 يظهر فراغ رجها فلو انها طاشت الثلاثة اشهر تساق العدة
 ويكوز لها النفقة حتى تنقض عدها وهذه النفقة في الرجوع كالحيا
 كنفقة الزكاج ويعتبر فيها ما يعتبر في النكاح وكل امرأة تسحق
 حال قيام الزكاج تسحق النفقة حال قيام العدة وكل امرأة لا تسحق
 النفقة حال قيام النكاح لا تسحقها حال قيام العدة فان المولى اذا تولى
 الامه بيننا استحققت النفقة فلو طلقها استحققت ايضا واذا لم يزوجها
 لا تسحق ايضا والمعدة اذا لم تخاصم في النفقة ولم يقض لها الفاق
 شيا حتى تقضت العدة فلا نفقة لها فلو كان غايبا فاستدانت عليه
 ثم قد مر بعد انقضاء عدها يقضى عليه بنفقة مثلها على قول في حقيقته
 الاول ثم رجع وقال لا يقضى كافي نفقة النكاح واذا فرض لها الفاق
 نفقة العدة وقد استدانت على الزوج او لم تستدئ ثم انقضت عدها

النفقة واحدا
 في جميع هذه
 اقرارها بغير عاقل
 بغير
 عدها الصغيرة

حاصلة في
 الاصل
 نفقة العدة

نفقة فلو طلقها
 سقوط نفقة العدة

الا استدانة في العدة

معلم

قبل ان يقبض شيئا من الزوج فان استدانته امر القاضى كان لها
 ان ترجع على الزوج بذلك لان استدانته بامر القاضى بمنزلة استدانته
 الزوج بنفسه واما اذا استدانته لغير امر القاضى او لم تستند
 اصلا هل ترجع على الزوج بذلك ام لا قال **شمس** لا يرجع
 فيه كلام وقال الشيخ الاجل الشهيد عندي انها لا تسقط واشيا
 ان حصى انها تسقط وهو الصحيح وان لم يكن للزوج منزل بل
 يكثر من غيرها لها ويكون الكرى على الزوج وان كان معزاتوه
 المراه ان تستدبر الكرى وتوفى ثم ترجع على الزوج اذا
 استد كما هو الجاهل في النفقة حال قيام النكاح ثم الاصل
 ان الفقرة متى وقعت في الزمان ينظر ان كانت الفقرة من جهة الزوج
 فلها النفقة سواء كانت معصية او بغير معصية وان كانت الفقرة
 من جهة المراه ان كانت تحق فلها النفقة وان كانت قصية فلا نفقة
 وان كانت الفقرة بمعنى من جهة غيره فلها النفقة فاذا عرفت
 هذا فنقول الملا عنه لها النفقة والسكنى لان الفقرة بالطلاق
 فقرة بطلاق وكانت من قبل الزوج وكذلك لمبانه بالخلع والايلا
 ورده الزوج وبما معه انها تستحق النفقة في هذه الوجوه لانها
 فقرة من قبل الزوج وامراه العتير اذا اخارت الفقرة فلها النفقة
 والسكنى وكذلك المدبره وامر الولد اذا اعتقنا وهما عند زوج

الاستدانة بامر القاضى
 النفقة
 لا يمكن للمراه منزل
 كثر ما يعتد به
 الفقرة
 فقرة اللعان
 فقرة الخلع والايلا

قد يواهم ما يتألفها النفقة والسكنى وكذلك الصغيرة اذا ادركت
 فاخارت نفسها وان جاءت الفقرة من قبل المراه في هذه الاقسام
 جاءت بحصية وكذلك اذا وقعت الفقرة بسبب عدم النكاح بعد
 فلها النفقة والمنكوحه اذا ارادت وطاوعت الزوج حتى وقعت
 الفقرة لان نفقة لها فلو اسلمت والعقد باقية لا تسحق النفقة ولو نشئت
 فطهرت لم تترك الشؤز فلها النفقة مادامت العقد باقية والمخالعة
 تسحق النفقة اذا وقع الخلع مطلقا فاما اذا شرط في الخلع ان لا تسكن
 لها ولا نفقة فلها السكنى لان نفقة لها فلو شرط الزوج في الخلع ان
 لا يول عليه مؤنة السكنى ورضيت المراه ان تسكن في بيت نفسه او
 تلتزم من مالها فان كانا في مكان في بيت براء صح وجب الايجور لها
 واذا شرط في الخلع براءة الزوج عن النفقة صح واذا خالعا و
 المنزل لكل الزوج ينبغي ان يخرج الزوج منه ويعتزل عنها ويتركها
 في ذلك المنزل الى ان يقضي عدل ولذا ان كان المنزل كرا وان
 استسكرى لها منزلا اخر يجوز لكن الافضل ان يتركها في المنزل
 الذي كانا فيه قبل الطلاق هذا كله في الطلاق البائن اما اذا
 كان رجعيًا فقد ذكر الحنفية انه يسكنها في المنزل الذي كانا
 قبل الطلاق لانه لا يوجب الزوج ان يعتزل عن الامه اذا كانت
 بيت المولى قبل الطلاق ولم يعتد الى بيت الزوج حتى طهرت الزوج

الاستدانة او الملك
 واخاها
 القاضى
 الحمله
 اذا شرط في الخلع
 براءة من النفقة
 الطلاق الرجعي

ثم عادت الى بيته بعد الطلاق فلا نفقة لها عند كمالنا الا
وقد قوا بينه وبين الجدة اذا كانت شدة وقت الطلاق ثم
عادت فانها تسحق النفقة ولو اخرجها المولى من بيت الزوج بعد
الطلاق ثم اعادها ازالها النفقة وهل للمولى ان يطالب
الزوج بالنفقة ما دامت معتك ذلك الحضانة ذلك
وقال الصدر الشهيد انه ليس لها نفقة ولو اعتق ام
ولده لا نفقة لها في العدة واذا اقد الرجل محرمة امراته
وقد دخل بها وورق بينهما فلها السمت ونفقة العدة واذا
فداقتت عدتك وقالت لم تنقض القول فلها مع مبيها فان
جلقت اخذت النفقة وان كان صارت مفردة انه لا نفقة لها
واقراها حجة في حقه ويسقط النفقة اعني نفقة المطلقة
باينا ما يسقط نفقة الزوجية من الارتداد في العدة
والجس بغيره والنشوز فان المعتدة اذا خرجت من بيت العدة
تسقط نفقة ما دامت على النشوز فاذا عادت الى بيت الزوج
كازلها النفقة والسكنى في حال قيام النكاح ذكره في الدرر
والجس في الدين والحدود الى الحج فلو ازنذت لم تجس بعد
في بيت الزوج او قبل ان الزوج او ما شبه ذلك فلا نفقة
نفقة ولو ازنذت في جسد حتى سقطت نفقة ثم رجعت الى الاسلام

لو لم يوافق
ذلك لا نفقة
لها
فثبت على العدة
بأنه لا يسقط
بالنكاح

عده
النشوز

لو لم يوافق

لو لم يوافق طلاق

ومضى العدة فلها النفقة والسكنى لو كانت متواجدة والمسلمة بالها
فانها لا نفقة لها ويفرق بينهما فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا وطئ
ابن الزوج او قبله وهي مطاوعة او ارنذت في جسد
نفقة لها واذا صالح الرجل عن نفقة ما دامت معتك على درهم
مساهلة لا يرنذها عليها حتى يمضي عده ينظر ابنه عدها كما يحضر
لا يجوز الصلح وان كانت بالاسرة جاز ولو طلقا باينا او طلقا ثم صالحها
من السكنى على درهم فان هذا لا يجوز ولو قال الرجل كنت طلقا منك سنة
وانقصت عدها ومحدث للمهر الطلاق لا يقبل قوله فان شهد شاهدان
بذلك واقرت انها قد صحت لا حضرة هذه السنة فلا نفقة لها عليه
فان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه ولو ان من منا تزوج ذمية ديارها
ودخل بها وطلقا فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارك
اليها بالنفقة رسول فقال الرسول قد اعطيتها اياها وحديثي فان العدة
مع عينة ولو قال الزوج اعطيتها نفقة وانكرت في الاستيفاء كان القول قولها
مع عينة واذا كان الزوج عبدا او مديرا او مائنا او ولد ام الولد فعليه المهر
والنفقة لزوجته سواء كانت الزوجة حرة او مملوكة فان كان الزوج عبدا
منع من ذلك الا ان يقضى السيد واما المائنة والمديرو وولد ام الولد فلا
يأمنون بذلك بل يستعملون فما وجه عليهم من ذلك عن يحيى بن يوسف
المعتد عن طلاق من او رجعي اذا تزوجت ودخل بها ثم فرق منها فلا

الصالح

صلى

الطلاق

رجعي

زوج

نفقة لها تزوجت في عدة الغير ودخل بها الزوج الثاني فعل الاول
 نفقة في الطلاق البائن بخلاف المسمى لانها قائم بقدر
 فثبت على الزوج بالزوج الثاني منها فمقتضى قضاء ما شرطت
 نفقة وانما اذا اخلت على نفقة العدة والسكنى فقط نفقة العدة
 ويكون لها البتة لئلا يخل الزوج الثاني بها بالنفقة كل من
 بكذا ثم طلقا زوجها كان للمرأة ان تطالب العدة بالنفقة لان نفقة العدة
 بمنزلة نفقة النكاح **فرضها** العاقبة نفقة العدة فلم يخل حتى
 احد ما سقطت وان لم يمت احد ما وانقصت العدة اخلت فيه
 تسقط اذا حبست المعتدة نحو عليا تسقط النفقة للمناوحة الزوج
 بمناوحة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها مناوحة الغير كان عليه العدة
 ولا نفقة لها وان كان يعلم انها مناوحة الغير لا عليه وفي النكاح
 بغيره يهود اذا دخل عليه العدة على طلاق واذا دخل على معتدة
 الاطلاق هل ينكح له ذلك فيه روايتان رجل طلق امرأته
 وكنى فلما اخلصت حبيبته دخل بها فجلت ثم اقبل الاطلاق كان عليه النفقة
فرضها العاقبة نفقة فاحذر النفقة شهر ثم نفقة
 انها اخذت من المصاع وقر العاقبة منها رجع عليه بما اخذت من النفقة
 ابراء **ت** زوجها عن النفقة في حين النكاح يصح ابراءه
 من زوجها على عهد ما ونفقة عدة وعلى غيره كمال الولد مدعيه

نفقة العدة

نفقة العدة

نفقة العدة

نفقة العدة

نفقة العدة

نفقة العدة

فانها تجبر على ما شرطت وليس لها ان ترد الولد حتى لو هربت تركت
 الولد يرجع عليه بقية نفقة سبع سنين المراه اذا كانت ثمة
 ثم سافر الزوج فعادت المراه الى منزل الزوج الذي سكن فيه
 اجابوا انها خرجت من لنگون بانه **اذا** رخص لها ما لا يجزئها
 ان تزوج عز ذلك ولو فرض على الزوج رباي له ان يتزوج هذا احرم ما
 اتفق من الكلام في نفقة المبتوتة والكنى **فرضها** العاقبة
 رحل الله ان الاحباب رحمه الله عليهم لم يطلقوا الجولب في الكسوة باطلا فتم
 في امر نفقة العدة والكنى بل غالب كتبهم تنطق بالنفقة والكنى دون الكسوة
 كما سنده لرسالة الله تعالى عنهم بعبادتهم في هذه الاقدار وفيه نظرو
 بالمكر يورق قبل ذلك وانما الله تعالى اتبع العلم عقيب هذا ثم يبرأ
 يفهم من كلامهم وما يجب ان يعلم في ذلك **فأقول** وبالله التوفيق
 ذكر في الذخيرة في نفقة المطلقات وكما تنسخ المخذة النفقة نحو الكسوة لان الغنى
 جمعها وهو الحاجة غير ان الغائب لم يرد الكسوة لانها لا تنفي العدة
 يحتاج الى الكسوة غالبا حتى لو اصابته ففرض لها ذلك ايضا والدليل
 ان المعتدة نحو الكسوة انها نحو النفقة كالتثا والاطعام تساوي الكسوة **قال**
 هثم في نوادر النفقة ليست بالطعام وحده قال لكن الطعام والكسوة
 في الغائب هذه صان للذخيرة وذكر في شرح القادوري للرهدي قال وذكر

نفقة العدة

قال محمد

نفقة العدة

المعتد النفقة نحو الكسوة وانما لم يذكر في النكاح لان العدة لا تطول
 فتشغى عن الكسوة **وذكر** في الخلاصة في الفتاوى قال هـ م سألنا
 عن النفقة قال النفقة هي الطعام والكسوة **وذكر** السرايحي
 في شرح الهداية ولم يذكر كسوة العدة لانه لا يتبقى في العدة ماله يحتاج
 الى الكسوة عاليا حتى لو احتاجت المرأة لغير ضررها ذلك ايضا قال
 النفقة هي الطعام والكسوة ذكره عنه هـ م في نوادره **وذكر**
 فتاوى قاضي خان وذكر في المعتد نفقة العدة نحو الكسوة عبارة
 الاصحاب في الكسوة المذكورة **والذي** يظهر من ذلك ان
 ما ذكر في الذميمة يعني ان الكسوة تجب للمعتد لكن عار وجب الحاجة اليها
 وذلك بطول زمن العدة لانه قال لا يتبقى في العدة ماله يحتاج الى
 الكسوة عاليا حتى لو احتاجت فليس بهذا **الجواب** في الكسوة
 على التفصيل لا على الاطلاق وهو ان طال المدة واحتاجت المرأة
 والا فلا **قال اول** من منظور اللفظ والثاني من معناه
 لاننا نقل انما لا نحو الكسوة بل تسحق على وجه التفصيل الذي قدناه
 وكذا لا يشك ايضا قول محمد لما قلنا من عدم التول متى اكلها في
 من هذا ان المرأة اذا ادعت الطلاق وطلبت الكسوة لا يلزم الزوج لها في الحال
 بل تطر الى من عدها هبل هو الخوض او بالاشهر اذا كان الخوض من
 غنا

الكتب

منها ما حكاه

الحق في ذلك

لا يشك

٣٢
 تحتاج الى الكسوة فيه لا يفرص لها الكسوة ولا يحبس الزوج فيه لان المدة
 قصيرة لا يحتاج فيها الى الكسوة وان كانت عدها بالاشهر فلا يجاوزها ان
 كانت من مقتضى عدها ثلاثة اشهر كالمدة والنفقة التي هي غير
 وليست محتاجة فلا يجوز لها الكسوة وان كانت ممتدة الطهر ويجعل الزوج
 من جبل او اعمد اذ طهر حتى طال من العدة ويحتاج الى الكسوة فيه
 يفرص لها الكسوة ويتبقى كمن الزوجية وهذا هو الذي يظن
 لانها لا يتبقى في العدة ماله يحتاج الى الكسوة اي لما كان زمانا قصيرا
 لم يجب لغيره من النفقة **لكن** الزناح اذا اصل في اجاب النفقة والكسوة
 العدة اعتبارها بحالة النكاح قبل الطلاق فلهذا قالوا لا يتبقى في العدة
 ماله يحتاج فيه الى الكسوة عاليا **والذي ذكره** الزاهد في قوله
 فيبتغي عن الكسوة موت لما مر به في التفصيل من الحاجة وعدها
 ومواضع في الباب من غيره والذي ذكره هـ م سألنا عن هذا ايضا
والذي ما اطلق العيان كلامه قاضي خان وغيره يحمل على هذا التفصيل
 وهذا الذي حط به في هذه المسئلة لم يسمع من احد قبل هو هذا النكاح
 ولا نظره قاضي خان بطرفه بل كل من ادعى من القضاء كانوا يحسبون
 الرجل في هذه العدة في طلبة المطلقة سواء طال المدة او قصر احتاجت ام
 استغنت من غير تفصيل وهو موضع محل العلم **مسئلة**
النفقة بحسب لاه المحرم على قربة الغنى قال علماء النفقة

هذا الكلام

سئل عن

وقال

وذكر

في

النفقة

للرجل المحرم على قدمه الغني اذا كان فقيرا صغيرا او كانت المرأة
بالغة فقيرة او كان الذكر بالغ فقيرا زمتا او اعمر او مقعد او
اشل المدين لا يسعها او محتوها او مفالوجا او مجنونا الطام
في هذه المسئلة يقع في مواضع فمن اربعة من تحت عليه هذه النفقة
وفي بيان ما يخص من السقوط اذا وجبت **اما الاول** فاعلم ان
الطام في هذه المسئلة من خصائص مذهبي اصحابنا رحمه الله عليهم
ما من صفة من تحت عليه هذه النفقة فهو دل دي حرم على ما ياتي
مانه شرط اليسار والغنى وان كان قادرا على الكسب لم يخل
هذا اليسار الذي يحتاج وجوب هذه النفقة احلف فيه فروى
ابن سماعة في نولده عن ابي يوسف انه اعتبر فيه نصاب الزوجة حتى
قالوا لو كان معه ما سادهم الادرمما وليس له عيال وله اخن محتاجة
لا اجبره على نفقة وان كان يعمل بيده ويلبس الصنفين درهما
فروى همام عن محمد انه قال اذا كان له نفقة تنه وعنده فضل نفقة
ستر له ولعائلته اجبره على نفقة دي الرعم المحرم وقال محمد اما
من ليس له شيء وهو كيتيب كل يوم درهم يكتفي منه بادره واني وقانه يرفع
لنفسه وعياله ما يسعونه وسعوا فضله على من هو على نفقة والغنى
على قول ابي يوسف وكذا شرط الدين ايضا حتى لا يحرم على النصف
المسلم وموافق من يفرض عليه هذه النفقة لغيره او صغيرا اذا وجد

لا

ذكرنا فان من القرابة المحرمية والغنى الذي حتى يفرض على الصبي والصبيبة
فهرها في مالها ويومر الولي بالدفع **واما بيان** صفة من تحت هذه
فهي من كان داره محرم وهو الصابط عندنا واهل الزاوية ليس شرط حتى
على الحال والحالة والعهد دون الزعم والميراث له وان يكون فقيرا او محتاجة
ثم لا يخفى لو اما ان كان صغيرا او لغيره بالغا فلا يخلو اما ان كان ذكرا او انثى
فان كان ذكرا لا يرتبط فيه مع الفقر ان يكون اما رفا او اعمر او مقعد او مفالوجا
او اشل اليدين او مقطوع الرجلين او اليدين او مقعد العينين او محتوها
او مجنونا او كان به علة من العوارض ما يمنع من الاستجاب حتى لو كان صميا
مكتسبا لا يقضي له بالنفقة على غير محسنة تحت النفقة وان كان بالغاً وان
كان انثى فيشترط فيها ما اشترطناه في الصغير والصغير وهو الفقر حاصه
ثم اختلف في **حل المعسر** الذي يتخو من النفقة قيل هو الذي لا يخل له
الصدقة ولا يجتبه عليه الزوجه وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم
هل يجوز النفقة على قريبه المومر فيه اخلافا في الرواية في رواية انه لا يجوز
حتى لو كان محتاجا لا يجوز الا في الاتفاق عليه ولد الوكائف شتا واما
وفي رواية يتخو وهو **الصواب** واما بيان ما يجب فاعلم انه ذكر
الدخلة ما صوت **الاصل ان القضا على الغايب باطل** وايضا
حتى وجب على الغايب من ماله جازر والقضا بنفقة الوالد والمولود

نفقة

الصبيبة

النفقة

ص

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

والزوجه انما واجب على الغايب وليس بقضا على الغايب لا والقضا
اجاب ما لم يكن واجبا قبل القضا ونفقة الوالد والاولاد والزوجه
قبل القضا حتى لو طهر واحد من هؤلاء بجنس حقه كان له الاخذ من غير قضا
ولا قضا فاما نفقة ساير الافارب لا تجب الا بالقضا وبالرخص حتى لو طهر
واحد من الافارب بجنس حقه لم يكن له الاخذ الا بقضا او رضا فلما
كانت نفقة الوالد والاولاد والزوجه واجبة قبل القضا كان
القضا من القاضي اعمالما وجب عليه لا اجبا بمسند الجازا **ما**
نفقة الافارب للمترين واجبة قبل القضا كازالقضا من القاضي اجابا
مبتداء والقضا على الغايب باطل **وذكر** **الرخص** في دفع
المدايه على قوله ولا يقتضي نفقة في مال الغايب الا هو لا **ووجه الفرق**
ان نفقة هؤلاء واجبة قبل القضا ولهذا كان لهم اخذها اذا طهر واجبا
فما رخص القاضي اعانه لهم لا اجبا **واما غيبهم من المحارم** فنقتضهم
انما تجب القضا لانه مجتهد فيه والقضا على الغايب يجوز في **شرح**
ادب القاضي للخصاف **قال الفرق** بين نفقة الزوجه والاولاد والوالدين
وبين نفقة المحارم ان نفقة الزوجه والاولاد والوالدين مستحق عليها
فلما لم يكن الاتفاق قضا على الغايب بل يكون اعانه لهم على اخذ صومهم فاما
نفقة المحارم مستحق عليها فانما تجب بالقضا فيلزم الاتفاق قضا على القاضي
والقاضي لا يقتضي على غايب لغير عنديت هذه عبارتهم فيبين من هذا
الذي

نفس

في غير

في غير

الذي **دلالة** ان النفقة على الافارب لا تجب الا بقضا القاضي او
بالرخص فلما جعلنا قسما في اصل **المسألة** وهو مثل من خسر
جولو القاضي نفقه هو الذي اوجب هذه النفقة ابتداء وليس له
هذه الولاية ولم يزل يارب الوجوب يثبت قوله تعالى وعلى الوارث
مثل ذلك فقضا القاضي اعانه كما في نفقة الولاد كيف وانهم
استدلوا في اصل المسئلة بهذه الآية على وجوب نفقة القريب وكان
ينبغي ان يكون الحكم في فرض النفقة في مال الرخص الغايب انما كان في
نفقة الولاد لانه من قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وعلى طه اجبا
فيسبب اجاب لهم كما يثبت للاولاد ولا **يعمل** على هذا اخلاف العلماء
لان المسائل الخلافية تجعل في كل الخلاف ولا يلزم الخلاف
مؤثرا في عدم القول فانهم كانوا واجبا قبل القضا كما قلنا في نفقة المسبوبة
انه يقتضيها باعتبار انها ثابتة قبل القضا والقضا اعانه لان نفس القاضي
هو المتيقن لها ولذا يبقية الميل الخلافية ولم يظهر في الموجب لغير انهم
وقد استدل الشافعي رحمه الله بالمشكلة **وقال** القاضي **ليس شرع**
وما ذال الا للنبي عليه افضل الصلوات والسلام وانقطع من بعده وهو كمال
واما بيان الفرق المذكور **فقول** مقدار الواجب من هذه النفقة

نفقة الافارب

في غير

على الاخ لا في الم خاصة لان الابن مخو به جميع الميراث فيجعل الميراث
 قبل ان تنفق على الاخوان على قدر ميراثها فاما الابن فوارثه الم
 لا بام وكانت نفقة عليه **وذكر في شرح ادب القاضي** **الحق**
 قال اذا اجمع المورثون والمخسرون حتى جفت النفقة على المورث
 لعظم المعسر وراحيا في حق اطار قدر ما يجب على المورث من ميراث
 على المورث من **بيان** **اذا كان للصغير اخوان** **ام**
 لا و اخذ له وام والاخت من الابن والام مورثان
 والاختان الاخران معشران فكل النفقة يجب عليهما على اربعة
 اسهم ثلاثة اسهم على الاخت من الابن وسهم على الام ولا يمتثلان
 بالاموات بل يعتبران لا طارا نصيب ثم يسقط نصيبها لغيرها
 وانما يجوز بالاموات من لو كان مع المورثين حيا لا يرث معهم اما اذا
 كان يرث الميراث من لو كان مع المورثين لا طارا نصيب ثم يسقط نصيبه
وذكر في المحيط قال اصل اذا اجتمع القرابة الوارثون ونقص
 مورثون وبعضهم مورثون حتى جفت النفقة على المورث فيجعل
 الميراث في حوائجهم والمرحوم يجعل الميراث في حوائج الباقيين
 اياهم في القسمة على الميراث فيظهر نصيب الميراث في القسمة
 فلا يجوز بالاموات بل يجعل معهم ميراثه في القسمة ولا اخو ولا

الاصحاب

بقدر ميراثهم **وذكر المسئلة التي ذكرها الحنفية** **هذه عيان**
قلت وطول هذا انه لا يخاف اما ان كان الميراث في القسمة
 يجوز جمع الميراث ام لا فان كان يجوز جمع الميراث يجعل الميراث في حوائج
 او الاخ العصبة مع باقي القسمة اذا كان الحال موزنا كانت النفقة عليه
 ويجعل الميراث في حوائجهم وان كان بعض الورثة عسر وبعضهم ميسر
 كالمسئلة التي ذكرها الحنفية فان العسر يجعله احياء في حوائجهم وقد
 ما يجب على المورثين ونقص كل النفقة عليهم امواتا في حوائجها
 المفروض له كل النفقة على بقية الورثة المورثين وانما كان ذلك
 لان هذه النفقة لا يجب الا على الفقير المورث لا المعسر فاليسار
 شرط فيها فالمعسر ولا شيء عليهم في المورثون فلهذا اوجبنا
 مجموعها عليهم ثم احتجنا الى قبضها وتوزيعها عليهم ليس لنا ذلك
 لذلك سوى الميراث **فقدروا** ان كان المفروض له قدمات الاموات
 ومعنا من الورثة الام والاخت الشقيقة والاخت من الاب
 والاخت لام فمسألة من ستة للام السدس سهم وللاخت الشقيقة النصف
 وهو ثلاثة وللاخت من الاب السدس سهم والباقي وهو سهم للاخت من الام
 فخص الميراث بينهما في مقابلتهما **فكانت** النفقة فنظرنا في ذلك فوجدنا الاختان
 المعسرين ليس عليهما شيء من النفقة لعسرتهم فبسقط ما خص بهما
 ثم نظرنا فوجدنا الاخت الشقيقة والام مورثين وقد خصها اربعة اسهم
 ثلاثة وسهم فقد رنا النفقة على سهمها واربعة على الاخت
فقد امعنى قول الاصحاب ان الميراث من الورثة المتشاركين للمورث احياء
 في اطار القسمة امواتا في حوائجهم **ولا يخاف** **الاخ** **فقد** في السقط

المعسر
المورث
الميراث

الفقير

الام
والاخت

النفقة
لهم
في مقابلتهما
لما كانا
مورثين

حصه المعبد من اصلا ولا يرد ما قبله من التقدي على المومنين لا رفيه
الحاف بهم **لا نقول** **الواجب** على المومنين من تقية التقدير
الذين الصغير او الفقير العاجز الكبير وبعض الكفاية اذا جعل عليهم
يلون فيه الخاف بالمفروض له ويتقصد من حقه ولا الخاف
بالمومنين **لا** هو الواجب عليهم واذا فرض عليهم ما وجب عليهم
شرا لم يتر فيه الخاف واذا دار الامر بين ان ينظر الى جانبهم
كما ذكرت وبين ان ينظر الى الجانب المفروض له كما ذكرنا فالنظر الى
جانب المفروض له اولى في ناله تخف حده اما بالمومنين فلا ان
اوجنا عليهم القدر المفروض مترا وليس في اجابة الخاف
واما المفروض له فقد قدرنا له حقه من غير تركه فلم يتر فيه
ولا مراعاة له **وهذا الذي قورناه** **وطنا الكلام** فيه **بحسن جوابنا**
عن السؤال الذي ذكرناه في كتابنا الاختلافات الواضحات المصفا
وباسد الوفوق **مسألة** **الديبر نوعان مطلق ومقيّد**
قال علماء **وارحمه الله** عليهم **الديبر** نوعان مطلق ومقيّد والمطلق
نحو ان يعلق الرجل عتوقه بموته مطلقا وله الفاطمة ما يول
بصرح اللفظ مثل ان يقول انت مدبرا او قد يترك وقد يكون
بلفظ الكسب والاعناق يقول انت حر بعد موتى او حر بعد موتى
موتى او انت معتق او عتق بعد موتى او اعتقك بعد موتى ولذا
انت حر عند موتى ومع موتى او موتى وقد يكون بلفظ التقدير
نحو ان يقول انت فانتهر اذ امتا ومتى متا وان حدثت
حدثا واذا حدثت ومتى حدثت **وكذا اذا ذكر في هذه الاقا**

الفاقد المدبر

تعلق المدبر
بموت غيره الصبي

مما ان الموت الوفاة او الهلاك وبان مات فلان فانت حر كما يكون
مدبرا لانه تعلق بشرط لا تدبر فصار بمنزلة ما يبر الشر وط من ذوق
الدار وكلام زيد وبان مات فلان فانت حر او انت حر بعد موتى
وموت فلان او بعد موت فلان وموتى لا يكون مدبرا الا ان يكون فلان
قبله فيصير حينئذ مدبرا **اعلم انه** لا يصح التقدير الا بعد
مطلقا عن الاستسكان من اهله مضافا الى محله ولا يصح الا في الملك
سوا ذلك او معلقا بشرط او مضافا الى وقت او مضافا الى
الملك او سبب الملك نحو ان يقول العبد لاله ان ملكك فانت
حر او ان شئت فقل فانت حر وان يكون معلقا بموت المولى لا بموته
وحكم هذا الديبر نوعان نوع يرجع الى حال المدبر ونوع يرجع
الى ما بعد موته فالذي يرجع الى حوته هو موت حوا كحتمه للمدبر
عندنا خلافا لك في حقه الله عليه **وكل** تصرف يبطل هذا
الحق لا يجوز وما لا يبطله يجوز **وفي الاخرى كل تصرف يقع على الحد**
بجور المدبر وكل تصرف لا يقع على الحجة لا يقع على المدبر **قال اول**
باب بيع والهبة والنضوق والايصافه ورهنه ونحوه استخدام
والاستمتاع والوطى في الامة والترؤيع والاجارة والاحصاء للمولى
والمره والفقير والكسب والغلة للمولى لا يبدل المنافع والمنافع لله
ولا يتعلق الدين برفقته بل يتعلق بكسبه وليس في السعاية وجباية
على المولى وهو الاقل من قيمته ومن ارشده ونحوه اعاقه ونحوه فبانه
وولد الامة من غير سبيد ما مدبر يعق وورق يرقى فلو اخلف

كالمصالح
التي

كليب

يستخدم مد عمر من حيث الحزب والظن فيجعل فيه ذلك وقال
الفقيه ابو الليث قيمة المدبر نصف قيمته لو كان قنا **وهكذا في**
جواهره ولو كان النذر مقيدا يقوّم قنا **ذكر هذا كله**
خان رجل قال لملوك اخدم ورثي بعد موتي حسنة ثم مات
فأتى بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعق
رجل قال لامته عند الوصية اذا خدمت ابني هذا او ابنتي
حتى تستغنيا فانت حرة **قالوا** ان كان الابن والبنت كبيرين فخدمها
حتى تبرع البندين والابن وان كانا صغيرين فخدمها حتى يدركا لان
استغلامها يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتر وجبت الابنة وبو
خدمها جميعا لان شرط العتق خدمتها حتى تستغنيا فلا يعتق عند
احدهما ولذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما فخدمها جميعا حتى يدرك
الاخر فاما مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لو وقع اليأس
رجل لعبدين له احدهما جرح بعد موتي ولم وصيه مائة درهم
ثم ماتا اعتقا ولهما وصيه مائة درهم منها لانه لما مات شاع
فيها جميعا فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منهما مائة بطلت
احدى المناس **رجل قال** كل واحد من عدي فاما كان في ملكه
يوم المقالة يكون محررا وما يملكه بعد المقالة لا يكون مديونا
رجل قال اذا ملكت فلانا فهو حر بعد موتي فملكه كان مديونا

هذا هو المدبر
المدبر هو الذي
يخدم المولى

حطس العتق
بالخدمة

قال

هذا هو المدبر
المدبر هو الذي

مسألة

اسلام الصبي العاقل وارثان صحيح قال علماؤنا **رقة** **تسلم**
اسلام الصبي العاقل وارثان صحيح عند ابي حنيفة ومحمد ولا يقاتل عند ابي
والشافعي لا تصح ردة وانقر الشافعي بانه لا يصح اسلامه ايضا **قوله**
اصحابنا اسلام الصبي الذي يعقل والعاقل هل هو مقدر **جلال الدين**
العمام لا المار احدا قد رتبة وانما الذي ذكره وفيه ما نقله **الشيخ**
الحنافى في الحاشية فقال قوله الصبي الذي يعقل ان يعرف ان الاسلام سبب
الحسين الطيب الجاوي **قال** **جامع** **الشيخ** فاذا اسلم صح به عبادته
وفي **المحيط** اسلام الصبي العاقل صحيح ولم يفسر وابا ذر في الردة **قال**
ارتداد الصبي المراهق تصح ردة عندهما ولا يقتل عند **ابن يوسف** **والشافعي**
وفيه شيء لا يثبت الاصحاب لم يصبوا على المراهق ولا يصبوا الخلاف فيه
وانما الذي يعقل فيسقي فيه نوع ليس اربعة العاقل الذي ليس له الحق ان يصب
انقاة ومحمد في قوله الاصحاب الذي يعقل المراهق **ويلزم**
منه محذور اخر وهو ان يكون المراهقة ايضا في اسلامه فان صاحب الهداية
جمع في اللفظ **وقال** وارثان الصبي الذي يعقل ارتداد واسلامه
اسلامه فاذا فسرنا العقل بالمراهقة نفس الاسلام به ايضا وفيه نظر **واعلم**
ان الارتداد فيما نقل عن الامام ان يقول برئت من الاسلام او دخلت في
النصرانية او يقول تركت الاسلام ودخلت في اليهودية او المجوسية
او قال برئت من الاسلام او برئت من دين الاسلام او انا بري من محمد
صل الله عليه وسلم او كذب باحد من الانبياء او سقصر باحد من
الاسما او حقد زالة خالفه وارثه

الشافعي
لا يقاتل

اولا ب الجند والنار او بالحساب كل من ارتد او بانث منه امراته فان لم يتب
فان قال ثبت قال له انه يقول ان هذا لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقربنا
جان عند الله ويبرأ من الذي يتحل فاذا قال ذلك فقد تاب فان عاد الى
الردن ثانيا وطلب التاجيل اجل كذا في الثالثة وفي الرابعة استتابه من غير
فاذا اسلم قبل اسلامه وضرب ضرا وجيعا وبحسن ولا يخرج حتى ياتي عليه
خشوعا وتوبة وقبل لا ربه اذا اسلم لا يضرب ولا يحبس **در ذلك الرقعة**
لنا طي هي ذاتها ساقوا لا رندا سواء كان كبرا او صغيرا لا يعقل على
الاخلاق الذي يتوافق فيه فاما ما يتعلق بالاسلام فاعلم ان اليهودي والنصراني
الذي ينظرنا اذا قال الواحد منهم اسهدنا لا اله الا الله وحده ولا يهد
از محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه حتى يبرأ عن دينه الذي كان عليه
بان يقول نأبى من النصرانية ان كان نصرانيا او من اليهودية ان كان يهوديا
ومع ذلك يقول دخل في الاسلام لان اليهود مقرون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم
الا انهم كانوا رسولا الله الى الاعراب الى بني اسرائيل ولا يصير لما باقران الله
وبالواحدانية لله تعالى حتى يبرأ من دينه ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال
اليهودي او النصراني انا مسلم او اسلمت لا يحكم باسلامه **عن الحسن ابن زياد**
اذا قال الرجل الذي اسلم فعلا اسلمت ان اسلامه لا نه خاطبة بحجاب طهارة
فيكون اسلاما ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمدا رسول الله يبرأ من
اليهودية ولم يقل مع ذلك دخل في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصح
ذلك **فاضي طي** **والفتاوى** وعين **وذكر في الدعوى** اذا قال
اليهودي والنصراني اسهدنا لا اله الا الله ولا يهد ان محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه
ما لم يقل يبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام وانما شرط محمدا عليه
الذي

الذي

الذي

الذي

يقولون

الذي عندهم يدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد يبرأ من اليهودية ويدخل
في النصرانية والمجوسية فنجوز يبرأ من اليهودية لدخوله في النصرانية لا في الاسلام
ولا يحكم باسلامه ما لم يقر وانما لدخوله في الاسلام وكذلك لو قال يبرأ من ديني
واسهدنا لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله لا يصير لما وعن بعض المتأخرين
اذا قبل النصراني محمدا رسول الله تعالى نعم انه لا يصير لما وهو الصحيح لا يمكن
از يبرأ يقول انه رسول الله الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل **فان قيل**
يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني وان اقرب رساله محمدا ويبرأ عن دينه
ودخل في الاسلام ما لم يبرأ من دينه وملايئنه ولشه ورله ويقرب بالبعث
وبالفرد حين وثق من الله تعالى فان هذا من شرائط الاسلام **قلت**
الاقرار بهذا الاشياء ان لم يوجد نصا فقد وجد دلاله لانه لما اقرب حوله
في الاسلام فقد التزم جميع ما كان شرط صحة الاسلام وكأنت ذلك النصيح
يبالذله واذا قال اليهودي او النصراني انا مسلم **او قال** اسلمت لا يحكم
باسلامه لانهم يدعون ذلك لانفسهم فان المسلم هو المستسلم للمحق المتفاد
له وهم يدعون ان الحق ما هم عليه فلا يلوون مطلق هذا اللفظ دليل على
في حقهم **وفي مجموع النوازل اذا قال** انا مسلم مثلك نصيب لما واذا قال
الحقني الذي ليس من اهل الكتاب لا اله الا الله يصير لما **عن ابن النقيس** وذكر
في الفتاوى الظلمة اليهود والنصارى الذين اليوم من اهل المسلمين اذا
قالوا احد منهم لا اله الا الله ولن محمدا رسول الله لا يلوون لما بهذا الهم
يقولون هذا غير انهم اذا استنفسوا قالوا محمدا رسول الله لم يبرأ من دينه
فلا يلوون هذا دليل اسلامه حتى نضم الله للبري فان كان نصرانيا قال

خدا
النبي
شك الاسلام

اشهد

انتم ائمة النصرانية وان كان يهوديا قالوا انتم ائمة اليهودية فحينئذ
يكون لما لا يظلمه ما يخالف اعتقاده **وذكر في البداية قال**
الافرناسي **وصنف** من يقرن بالصانع واصلا وهم الدهر
المعطله **وصنف** منهم يقرن بالصانع وينزلون توحيدهم وهم
الوثنية والمجوس **وصنف** منهم يقرن بالصانع وتوحيد
وينزلون الرسالة راسا وهم قوم من الفلاسفة **وصنف** منهم
يقرن بالصانع وتوحيد والرسالة في الحمله لكنهم ينزلون رسالة
رسولنا صلا الله عليه وسلم وهم اليهود والنصارى فان كان من الصنف
الاول والثاني فقال لا اله الا الله يحكم اسلامه لان هؤلاء يمشعون تحت
الشريعة اصلا فاذا افروا بها كان ذلك دليل ايمانهم **وذكر**
اذا قال امتهد لنزول رسوله لانهم يمشعون عن كل واحد من طائفتهم
فكان الايمان واحد منها **استقام** كانت دلاله الايمان وان كان من الصنف
الثالث فقال لا اله الا الله يحكم اسلامه لانه منكر الرسالة ولا يمتنع
عن هذه المقالة ولو قال امتهد ان محمدا رسول الله يحكم اسلامه لانه يمتنع
عن هذه المقالة مما افروا بها دليل الايمان وان كان من الصنف
الرابع فاني بالسنة من فقال لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحكم
باسلامه حتى يترام من الدين الذي هو عليه من اليهودية والنصرانية لان
من هؤلاء ومن يقرن رساله محمد صلا الله عليه وسلم لكنه يقول بعثت في
العرب وزغيرهم فلا يكون ايتان بآل هذين بدون النبوة

دليلا

الافرناسي

لا يمتنع

من هؤلاء ومن يقرن رساله محمد صلا الله عليه وسلم لكنه يقول بعثت في العرب وزغيرهم فلا يكون ايتان بآل هذين بدون النبوة

دليلا على ايمانه وكذا قال يهودي او نصراني انا مومن وسلم او قال
او اسلمت لا يحكم اسلامه لانهم يدعون انهم مومنون واسلمون وان
الامام هو الاسلام هو الذي هو عليه **وروي الحسن بن علي**
انه اذا قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت سيل عن
اي شيء اردت فان قال اردت ان تقول اليهودية او النصرانية والدخول
في دين الاسلام يحكم اسلامه حتى لو خرج عن ذلك ان من ثما وان قال
اردت اسلمت في علي الحق ولم ارد بذلك الدخول عن ديني لم يحكم
باسلامه **وذكر في المحيط قال باب ما يصير الكافر**
مسما الكافر اذا افترق باعترافه يحكم اسلامه ثم الكافر
على ثلاثة ضربين **عبد الاوثان وعبد النيران والمشرک**
في الربوبية والمنكر للواحدية كالشوثية والمقر بالوحدانية
والمنكر للرسالة كاليهود والنصارى والجاحد للربوبية
فمن اذا قال لا اله الا الله يحكم اسلامه وكذا لو قال امتهد ان
محمدا رسول الله او قال اسلمنا او امانا بالله لانه اقرب مما هو مخالف
لاعتقاده واما المقر بالوحدانية والمنكر للرسالة اصلا
الغاف كاليهود والنصارى اذا قال لا اله الا الله لم يكن مسما
يقول امتهد لنزول محمد رسول الله لانهم كانوا يحدون الرسالة
يقروا بخلاف الاعتقاد فاذا امتهد برسالة محمد صلا الله عليه وسلم
لم يكون مسما ومنهم من يقر برسالة محمد صلا الله عليه وسلم ولكنهم يقولون

امتهد
قوله لا يظلمه

كالوثنية

انه رسول العرب لا الى بني اسرائيل كما في بلاد العراق فمن يترجم
محمد رسول الله لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقتد
انه دخل في الاسلام ولو قال بريت من اليهودية او النصرانية
ولم يقل بعد ذلك دخل في الاسلام لا يحكم باسلامه لانه محتمل انه
تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية وعلى عكسه فاذا قال
مع ذلك ودخل في الاسلام محتمل يزول هذا الاحتمال قال
بعض متاخرنا اذا قال دخل في الاسلام يحكم باسلامه وان اثيرا
ما كان عليه لان لفظه ما يدل على **دخول** حادث منه في الاسلام
وذلك غير ما كان عليه فاستند لنا لهذا اللفظ انه يتبرأ ما كان
عليه **وذكر في الفتاوى البرهانية** وتعرف بالتمه **قال**
اما اليهود والنصارى الذين اظهروا اي المسلمين اذا قال احد
منهم شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يكون مسلما
بهذا الا تختم جميعا يقولون هذا حتى لا يوجد نصرا في اليهودي عندنا
فساله الا قال هذه الجملة واذا استفسر قال رسول الله صلى
لا الى بني اسرائيل ويتدلون عليه بقوله تعالى هو الذي بعث
الاميين رسولا منهم والاميين غير اهل الكتاب لا يكون هذا
دليل اسلامه حتى يصح الله القبري فان كان نصرا ايضا قال ان تبرأ من
النصرانية وان كان يهوديا قال ان تبرأ من اليهودية محتمل
يكون

نسخ

دخول في
الاسلام

النصري في دينه

يكون مسلما لاظهار ما يخالف اعتقاده **وفي سير المتقي عن**
اذا قال النصراني شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
وانا مسلم او يدا بقوله انا مسلم وشي بالشهادتين فهذا ليس اسلام
حتى يتبرأ من النصرانية **وذكر في شرح مختصر الطحاوي**
للإمام في كتاب المزدمنة قال **ابو يوسف** قيل عن المرسلة
ليفتي فتناوب فقال يقول شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
ويقتد بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله عز وجل ويتبرأ من
الذين اتخلى اليه وكذلك النصراني اسلامه ان يقول شهد ان لا اله الا
الله وان محمدا عبده ورسوله ويتبرأ من النصرانية وان كان يهوديا
يتبرأ من اليهودية فاما اذا قال شهد ان لا اله الا الله وان محمدا
محمد رسول الله قال لا يكون مسلما لانهم يقولون جميعا بله غير الختم
اذا فسروا قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليهود والنصارى الله
من طهر ان الاسلام فاما اذا كان في دار الحرب فحمل عليه جرح من
المسلمين فقال شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فهذا
دليل اسلامه او قال محمد رسول الله او قال دخل في دين الاسلام
او قال دخل في دين محمد فهذا كله دليل على الاسلام ولو قال
لا اله الا الله فان كان الرجل من يقر بالله سبحانه وتعالى فهذا
دليل على اسلامه وكذلك اذا قال شهد ان محمدا عبده ورسوله
لانه ينكر الامر من جمعا وان كان الرجل من يقر بلا اله الا الله

حقيقة كلمة الله

ادخلوا
في دار الحرب

رسول

فقال هذا خير من عليه لا يكون هذا دليل اسلامه لانه نقيه
ولو ان يهوديا او نصرانيا اذا قال انا مسلم لم يكن بهذا شك
هكذا ذكر محمد بن الحسن بن المصنف في السير الكبير وذكرها
الكرخي في مختصره ايضا وذكر في شرح السير الكبير
الخصي في باب يكون الرجل به لما قال فاما اليهود والنصارى
الذين ينظرون الى المسلمين اذا قال احد منهم اتهدن في الله الا الله
ان محمد رسول الله فانه لا يكون لما بهذا الا أنهم يحتملون هذا
وليس من نصارى ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذا الحق فاداه الله
قال رسول الله صلى الله عليه وآله الى بني اسرائيل **دفعنا من هذا الاكل**
دليل اسلامه حتى يضم اليه النبري فان كان نصرانيا قال اتهدن في الله
وان كان يهوديا قال ابراهيم اليهودية فحسب ان يكون لما لاظهار
ما هو مخالف غنقاده **فقد دفعنا من هذا اكله ان اليهودي**
والعصا الذي من اهل الذمه اذا قال اتهدن في الله الا الله والاسلام
ان محمد رسول الله ولم يتبرأ من اليهودية ان كان يهوديا او من النصرانية
ان كان نصرانيا لا يصير لما **وكتب قد اقصرت في هذه المسئلة على ما**
نقله من فتاوى فاضل خان فانفق اليه فخص محمد بن الحسن بن المصنف في فتاوى
وحجج بسم الله الى دار العدل سبب العلم وقومته في حق الحاشا الشريف
سما محمد صلوات الله عليه وسلم فلما حضر قال اتهدن في الله الا الله اتهدن في محمد
رسول الله ولم يتبرأ من النصرانية فادعى عليه له عند قاضي القضاة
المرداوي

المرداوي ومن مذهبه انه يرى قبله بذلك القول وان اظهر الاسلام فقال
بعض الحنفية ان هذا صار لما بهذا القول ولا يجوز ان يمس المسح ولا يغسل
بالجديد **فقلت** هذا بافان لا يصير به لما بل لا بد معه من النبري
من النصرانية والاقوال بالدخول في الاسلام فان كان هذا وقال لا بل يصير
بهذا القول حجة لما ولايت شرط النبري فعند ذلك اردت هذه القول
في هذه المسئلة خشية ان يقع غير في هذه المقالة من الحنفية وكذلك اختبرت
ان ضم اليه خطوط المعتزلة الحنفية في زماننا حتى بقي المبلغ في ازالة هذا الوهم
الذي حصل لهذا الحنف فاحذر خط الشيخ الامام المولود محمد بن عبد الله بن علي
الحنف وهو الذي اسمه القنوي وكتب تحت السجدة في حاشيائه المصحح واسمه
ابن علي الحنف وكتب تحت القنوي في حاشيائه في الجمل واسمه لعبد الحنف
ولست معاملة خط الشيخ محمد بن علي بن الشيخ الامام العالم الفاضل ناصر الله
القنوي مدني المقدسي يعرف بالربوب واسمه محمد بن علي القنوي الحنف وكتب تحت
الشيخ الامام العالم المحقق صدر الدين بن الشيخ علا الدين ابن منصور الحنف واسمه
محمد بن علي الحنف وكتب الورقة الصغرى الشيخ الامام العلامة الفاضل ناصر الله
ابن علي الحنف واجاد في كتابه فصولا في حاشيائه الحنفية وفيه من هذا جميعه ان
اليهود والنصارى الذين ينظرون الى المسلمين اذا قالوا انا مسلم لا الله الا الله
والمسلمون في الروسة والمنكر للوحدانية كالشوية اذا قالوا انا مسلم او انا باسودا
يحكم باسلامه ولذا قال اتهدن في محمد رسول الله او قال اسلمنا او انا باسودا
المقترب بالوحدانية والمنكر للرسالة اصلا كطائفة من اليهود والنصارى اذا اتوا
بالشهادتين يكون لما ذكرنا احبا ان الاسلام من القنوي يصح القول بغير العمل
سماء في البديع اياها بظن الدلالة ولم ارجح في الكلام في ذلك

الاضافة الى ما بعد الموت حتى لو لم ينفذ الى ما بعد الموت لم يوجبه لم ينعج وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس هذا بشرط حتى تمتع من بعده ولا يورث عنه
لو مات حاصل الوقف راجع الى نفقته ما اذا قال ابو حنيفة **تفسير جليل**
على ملكي ينفذت ثم لها على ما بين فلا يصح اذا كانت التمة معدومة الا بطريق الوصية
وعلى قولهما بعد الوقف ازاله العين عن ملكه الى الله تعالى وجعلته محبوبا في ملكه فيبعثه
للعباد فذا صح وان لم يكن موضع يورث في السجدة قال **شرح الامام**
الاضافة الى ما بعد الموت او الوصية عند حنيفة ليست شرط احوال فان الوقف جائز عند
بدون ذلك لكنه غير لازم وانما يصير لازما بالاضافة الى ما بعد الموت او الوصية هذا
اما حنيفة فيجعل الوقف جاسا للعين على ملكه صارقا المنفعة الى الجهة التي ما يوافقون بمنزلة
العارة والعارية جائز غير لازمة ومعنى احوال حوله حرف العمل الى ملك الجهة هذه عبارة
الذخيرة **وذكر** في الثاني قال **في** قبل المنفعة معدومة والنقد بالمقدوم لا يصح
فلا يجوز الوقف اصلا عند الامام والاصح انه جائز اجماعا الا انه غير لازم عند كالعارة في حقه
ويباح وبوجه يورث وعندنا حبس العين على ملكه عز وجل فيزول ملك الوقف عنه البنية
على وجه يعود بنبوة على العباد فلم هذه عبارة **وذكر** في تنقيح المنطق **العلم على قول**
الشيخ ابو حنيفة والوقف فان اطل اي بطل يلزم الوقف الذي يحل قال ابو حنيفة
الوقف باطل اي الوقف ان يرفع عنه وان بيع ما وقف وادامات يورث عنه الا ان يعق القاص
يلزمه فحينئذ يصير لازما وقالا هو لازم وان لم يقض الضمان يلزمه واصل الاحكام
في بقية الوقف فبعد الوقف شرعا حبس العين على ملك الوقف والنقد والمنفعة كالعارية ثم
المنفعة معدومة والنقد والمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف اصلا عندنا **وهو المنع في المال**
والاصح ان جازع عند غير لازم كالعارية وعندنا حبس العين على ملكه تعالى فيزول
ملك الوقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود بنبوة الى العباد فلم الى العمل اليوم بقولها
هذه عبارة **وذكر** في البداية **قال** الخلاف **من العاصي** حوزا الوقف في حق المصدق
بالفرع مادام الوقف جازا حتى ان مرقه قد ازاله او رخصه يلزم المصدق بغيره الدار والارض

صانعه
وجيب

المنفعة

صانعه
وجيب

المنفعة

على الدخلة
في
غير الوقف

ويكون ذلك بمنزلة التذرية المصدق بالفتة ولا خلاف ايضا في جواز الملك الرقبة
اذا اتصل به قصا الفضي واصله الى ما بعد الموت ان قال اذ مات فقد جعلت دارى او امرى
وقال على كذا او قال هو وقف جيب يورث صدقة بعد وفاتي **واحد** **تلقوا في جوار**
ملك الرقبة اذا لم يوجد الاضافة الى ما بعد الموت ولا اتصل بغيره **قال** ابو حنيفة
حتى ان للواقف مع الموقوف هبة وادامات يصير ميراثا لورثته **وقال** ابو يوسف
ومحمد وعامة العلماء **ما** لا فرق بينهما اذا وقف في حال الصحة ومما اذا وقف في حال المرض
حتى لا يجوز عندنا في الحالكين معا اذا لم يوجد الاضافة ولا حكم الحاكم في رد الطوى عنه انه اذا وقف
في حال المرض جازع عندنا ويعبر من الثلث يكون بمنزلة الوصية بعد الموت ما عندنا من جازع
الصحة والمرض **وذكر** **في الفتاوى الطهرية** **قال** **شرح الامام الرضوي** **في** بعض اصحابنا
ازا الوقف غير جائز على قول ابو حنيفة واليد يشرط ظاهر الرواية **مقول** **فاما** **اوجه**
فان لا يجزى هذا وان انه لا يجزى له لازما **فاما اصل** **الحكاية** فانه عندنا لانه يحل الوقف جاسا
للعين على ملكه صارقا المنفعة الى الجهة التي ما يوافقون بمنزلة العارة والعارية جائز غير لازم
ولهذا قال الواوي بعد موته يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت **فاما ابو يوسف ومحمد**
فقالا الوقف بيزيل ملكه وانما حبس العين عن الدخول في ملكه غير فلهذا قال الملك في حقه يلزم
حتى لا يورث عنه بعد وفاته **وذكر** **في تنقيح المنطق** **في** **الامام** **قال** ابو حنيفة
ملك الوقف عن الوقف الا ان حكمه جائز او يعلق بموته وذكر مذهبها واستدل لهما استدل
للأمام فقال لا في حنيفة **وهو قول** **في** ان الوقف يرفع بالمنافع فلا يلزم كالأمان الا اذا حكم به
حاكم ملحق بالقطع ولا نهجه فيه فنفسه اجرة او بعلقة بموته فيصير وصية فيصير بغيره
في الوصية حتى اعذر خروجه من الثلث ثم قبل المنفعة معدومة والنقد والمعدوم لا يصح فلا يجوز
الوقف عندنا اصلا وهو الملقوط في الاصل والاصح انه جائز لكنه غير لازم كالعارية هذه عبارة
وذكر **في الهداية** **قال** ابو حنيفة لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان حكمه جائز
او يعلق بموته **مقول** اذ مات فقد وقف دارى على كذا قال ابو يوسف يورث الملك بغير الوقف
وقال **محمد** لا يزول حتى يحل للوقف وانما ويسلمه اليه **قال** رحمه الله الوقف لغه هو

الوقف

على الدخلة
في
غير الوقف

المسألة **أقول** **عيسى** ثم من بعدى على فلان وولد وولد ونسله أبدا ما شأنا لو أنما إذا انقضوا
 وهي موقوف على الفقة أو المشايخ فانما لا يحفظ في ذلك شيئا من أعيان المتقدمين الأما **روى** عن
 يوسف بن قال إذا **عيسى** إلى الوقت لنفسه انفق على ما وقف عليه وقسمه ما دام حيا فذلك
 جائز وقاس ذلك علما استنساخا عمر الخطيب فقال ذلك ماسا على ما قال كان عمر هو والى تلك القصة
فقلت **أوابه** **النفق** انه إذا استثنى انفاق الغلة على نفسه وولده وحشده هومير له قوله قد
 هذه الأرض على من بعدى على ما أكره إلى يرى ان له ان ينفق الغلة كما على ولده وحشده
 مادام حيا فإذا استثنى فما استثناه ان يزيد من راي زكاته وان يخرج من صدقة من شأنه
 وان يدخل من شأنه اذ غلة فيه وينقص من شأنه ان ينقص منها ما كان جعله له فله جواز هذا من جواز الوفاق
 اصحابا ومن غيرهم انما الله تعالى **وقال** بعض فقهاء البصرة انه اذا قال جعلت أرضي هذه
 موقوفة على عيسى او قال غلة ما عشت ثم من بعدى على الفقة ان يخرج له فرض من ملكه لانه اذا كان
 قائم وقعد هذه الأرض على نفسه ثم من بعدى على الفقة ان يخرج له فرض من ملكه لانه اذا كان
 نفسه فملك الأرض له على حاله **قلت** **وكيف يكون** ملك الأرض له على حاله وقوله وقعد على
 من بعدى فهي خارجة عن ملكه ما لو وقف الذي في ذمة الاب يرى انه لو قال قد جعلت أرضي هذه موقوفة
 بعد ابد على الفقة كأنه هذا القول خارج عن ملكه الى الصدقة ولو قال صدقة موقوفة بعد ابد على ان
 يبداء فلا يكون غلة له ابد ما عاش فإذا توفي فلا كان غلة للفقة كان ذلك جائزا فله ذلك
 على نفسه ثم من بعدى على الفقة ولا يحفظ عن أبي يوسف في هذه اللفظة شيئا وي قوله قد جعلت
 على نفسه من بعدى على الفقة او كذا فلنا قد قيسنا على ما اجاز من الاستسقاء ان له ان ينفق على نفسه غلة
 هذه الصدقة ابد ما عاش وما يقوى **هذا القول** **روى** عن محمد بن الحسن انه اجاز الوقت
 اعمات اولاد الواقف وعل مدبراه فقال في مال الوقت لمجدة في حياته وبعد حياته وهو لا يملك
 اصحابهم الا انه لا يجوز ان يملك انسا ناسهم شيئا **وقال** بعض فقهاء اهل البصرة لزم الجبل
 اذا وقف أرضا على اعمات اولاده او على مدبراته ومن بعدى على الفقة ان ذلك لا يجوز من قبل
 ان الأرض لم يخرج من ملكه لان وقفه لا أرض على هؤلاء ممنوله وقد عرفت على نفسه
 فاجاز للواقف ان يستثنى غلة وقد يخفق على نفسه ما عاش ابد ما عاش وصار بعد للمالين وراثة
 محمد بن الحسن قد اجاز ان يوقف الرجل على اعمات اولاد ومدبراته جواز هذه اللفظة **قلت**
 اذا قال على عيسى من بعدى على ما **أبى** ان ذلك لا ينزل على من شرطه هذه عبارة **قلت** في الذم
 أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال لا يجوز الوقت وعلى قياس قول أبي يوسف يجوز ان الواقف

عمر بن الخطاب
على نفسه

النفق

الوقف

٥٧
 لو شرط لنفسه ان يأخذ من غلته على قول أبي يوسف يجوز وليس عن محمد رواه ظاهر في هذه
 واحصل **المشايخ** على قوله بعضهم قالوا لا يجوز عند لان الاخراج عن يد المتسلم
 الى المتولى شرط واذا قال الوقت على نفسه كان المتولى قاضيا للوقف فبانه لم يخرج من يده
 وبعضهم قالوا على قول محمد بن حنبل **العبد** لو لم يملك الا ما في يده لم يشرط الواقف لنفسه
 الا ان يوقف على ان يأخذ من غلته ولا يجوز الوقت على نفسه وكان يقول الوقت على نفسه خرج جميع
 فيبطل بشرط الا ان يوقف خراج الوقت على وجه الصحة فيصح **وذكر** في المسوط كونه
 مصرف الغلة لنفسه مادام حيا فذلك لا يجوز عند أبي يوسف رحمه الله اعتبارا لانه لا يشترط
 لانه يجوز الوقت على وجهه فهو له انقطاعا واذا انقضت عاد الغلة اليه في ان يشترط وجوبه
 فلا يشترط حوز في البداية ان يقدم نفسه على غيره في الغلة وهذا لا معنى له لا يقدم بعدا
قال عليه السلام نفقة الرجل على نفسه صدقة وقال عليه السلام ابد بنفسك ثم يقول
قال **عند محمد بن** رحمه الله اذا جعله وقفا على نفسه وجعل شأن الغلة لنفسه مادام حيا قالوا
 وقفنا على من بعدى اهل البصرة ولذا شرط الغلة لانها بمنزلة استراطا لنفسه **ولكن** **عند محمد بن**
 وقفنا على من بعدى اهل البصرة ولذا شرط الغلة لانها بمنزلة استراطا لنفسه **ولكن** **عند محمد بن**
 انه اذا استراط الغلة لامهات اولاد فهو جائز وهذا على اصل أبي يوسف غير مثل **وذكر**
 فيها وي فاصحان جعل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال لا يجوز هذا الوقت
 القصة ابو جعفر معنى لا يجوز في قياس أبي يوسف في ما اخذوا به في أبي يوسف وقالوا يجوز الوقت
 عما **وذكر** **العبد** ليه ان الفقة على قول أبي يوسف ترغيبا للناس في الوقف **قال**
 القصة ابو جعفر ليه ان هذا رواه ظاهر عن محمد بن ابي اذ اوقف اعمات اولاده فانه يجوز عند أبي
قال **العبد** ابو جعفر الوقت على اعمات اولاد ممنوله وقد عرفت على نفسه لان ما يجوز لاولاد اولاد
 جوة يكون له وفي الفتاوى الكبرى اجبهته مثله **وذكر** في الهداية قال اذا جعل الواقف
 غلة الوقت لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف قال رحمه الله فصل في شرط
 الغلة لنفسه وجعل الولاية اليه اما الاول فجوابة عن أبي يوسف ولا يجوز قياس قول محمد
 وهو قول هلال وبه قال ابراهيم بن محمد بن محمد عنه واما فصل الولاية فقد نص فيه على قول أبي
 وهو قول هلال ايضا وهو ظاهر المذهب ولو ان **الواقف** بشرط الولاية لنفسه وكان غير ما موافق
 على الوقف فله ان يترفع من يد نظر الفقهاء كانه ان يخرج الوصي نظر الفقهاء **وذكر** اذا شرط
 ان ليس له ان يترفع من يد ولا الفاضل يترفع من يد وبولها غير ان بشرط مخالف كما اشرع **وذكر**
 في وقف لزمان قال اذا وقف الرجل أرضه على نفسه فله الاخذ من اربعه اوجه اما ان قال وقف

الوقف

عمر بن الخطاب
على نفسه

الوقف

ارض هذه على نفسي ثم على الفقرا اوقال **اوقف ارضي هذه على نفسي وعلى فلان ثم على الفقرا**
اوقال ووقف ارضي هذه على نفسي ثم على فلان ثم على الفقرا اوقال **وقد ارضى**
على فلان ثم من بعدة من نفسه ثم على الفقرا وفي الوجه الاول الوقف طين في قول له يوسف
وعند هلال **لا يجوز** وشاخصا اخذوا بقوله يوسف وفي الوجه الثاني جاز عند ابي يوسف
جميعه وعند هلال يجوز في حصه الاجرة وفي الوجه الثالث يجوز عند ابي يوسف وعند هلال لا يجوز
الوجه الرابع جاز عند ابي يوسف وعند هلال لا يجوز وذلك في النكاح والنفقة والنفقة ماصورة
اذا اوقف مشروط لنفسه مادام جاعلا على قول من قال **لا يصح** هذا الشرط مطلق الوقف والنفقة على انه
يجوز واما مسئلة وقف **المشاع** فذكر المصنف في وقفه قال ابو ابي جلال وقف نصف
ارض له او نصف دار وذلك مشاع فوقف لك وقفا صحيحا اذ ذلك جاز على مذهب يوسف قلت
ولم جاز ذلك وهو غير مشاع لوم قال ان كنت تريد بقوله لا ليس مشاع فهو مشاع ليس مشاع
وان كنت تريد بقوله ليس مشاع فهو مشاع لا تسمى نفقة وكذلك ان يمشى ارضها وكذلك
سها ما من سهم هذا معلوم بقوله **قلت** فان قال **وقف** جميع حصص من هذه الارض اوز
من الدار ولم يسم ذلك قال **اسمح** لا يجز ذلك اذا كان الواقف ثانيا في الاقرار بالوقف
قال محمد الوقف فان شاءت بتبعية فشهد عليها بالوقف ومنه ارض من الدار ومنه دابة
قبل التام في ذلك وجعلها بالوقف على ما هو عنده منه والاشهاد على الواقف فقول بالوقف لم يرد
مقدار ما له من الارض ومن الدار اجرة القاسم بالقيمة قاله من ذلك فاسمى من سى قال يقول قوله
ولم يسم عليه بقوله لذلك وان كان الواقف فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقر من ذلك
لزمه الى ان يصح عند الفاضل في ذلك ثم يسمى بالوقف عليه منه وذكر في الذخيرة اعلم ان الشروع فيها
لا يجزئ التسمية لان حق الوقف لا خلافه وانما الشروع بها بمقتضى الشريعة لا يصح
على قول محمد بن عيسى وعلى قول ابي يوسف لا يصح ولو وقف جميع ارضه او داره لم يصح
ثانيا ذلك بطل الوقف فبما بقي عند محمد بن عيسى لو اوقف على ما يملكه بطل الوقف في الباقي
وكان في اخذوا بقوله يوسف وفي المشاع ومشاع مخار اخذوا بقوله محمد واما
مسئلة وقف البناء والغير ليس في ارضه فاعلم ان من ارضه وقف البناء
ذرها الا صاحب الذخيرة والاسبيجاني وصورة ما ذكره في الذخيرة قال **وقف البناء**
من غير وقف الاصل المجزئ للصحيح لانه منقول ووقفه متعارف واذا كان اصل البناء
موقوف على جهة قريبة فبنى عليها بناء ووقف بنا ووقف على جهة قريبة اخرى اختلف
رحم الله قال محمد لا يجوز وقال محمد بن عيسى لا يجوز لان هاتين القريتين فاصل القريتين
واختلاف **الاجرة** لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق اصل القربة كما قلنا في سبعة نفقة
بخر باقية او بدنة ونوى معهم الاجرة وبعضهم يهدى المنفعة والفران وبعضهم يهدى الصيد

وقف

جواز

النفقة

وقف البناء

النفقة

النفقة جاز ومسئلة لو توى بعضهم الذخيرة لا يجوز كذا هنا واما اذا وقفها ان غيرها في
موقوفه فلا يجوز اما اذا وقفها بوقف من الارض فصيح تعالى الارض بحكم الانتقال وان وقفها
دورا اصلها لم يصح وان كانت ارض موقوفة موقوفة على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة اخرى
على اخلاف الذي متر في البناء وهذا لان السجدة البناء من حيث انما جاز بالارض وهي تنوع
الانتقال البناء وصورة ما ذكره الاسبيجاني في شرح مختصر النكاح ارضي الله عنه قال **والوقف**
لا يجوز في غير المنقول من العقار والارضين غيرهما فاما المنقول فلا يجوز وقفه الا اذا كان
لنفسه من غير المنقول وهو ان يوقف ارضها بقدر وعبيد لها فاصح فسترد ذلك الوقف فقول
بمعناه اذا كان العاقبة كما اذا اوقف له والقدوم لمحمد البتور او وقف الجارة او ما
الجاره **قلت** في خيار القاي لا يجوز قايما ويجوز اسما فقلت **فقلت** لان هذا الوقف البناء
والغراس يجوز ان يكون موقوف على الشيء لا جاز ولا يجوز الا ان كان مذكرا الاسبيجاني والاصل
انما مشاع وجه الاختيار ان يكون العمل عليه لا في كل خصوصية وهذا **قلت** ان
صاحب الذخيرة قد قال **لا يجوز** وقف البناء غير وقف الاصل المجزئ هو الصحيح اذ في كل الوقف بطل
انه محمول على اذا ما وقف بناء او جرد بدو الارض في ملكه بدل عهده قوله بعد ذلك واذا كان اصل
الوقف موقوف على جهة فبنا عليها بنا ووقفه على جهة قريبة اخرى لانه لو كان قوله الاول وهو
البناء من غير وقف الاصل المجزئ هو الصحيح في كل الوقف لما جاز ان يعيد اقلناه ولا كان من
نقل اختلف المشاع فيه قال المشاع انما اختلفوا في العصور **قلت** في وقفه فبنا عليها بنا ووقفه
الوقف على جهة اخرى وهذا التقدير ظاهر وكذا ينبغي ان يجز قول الاسبيجاني من قوله انما
طاصون وقف البناء في ارض موقوفة جاعلا بها بالاصل من قوله انما جاز في الذخيرة هو الصحيح
والا كان يلزم ان يكون جردا لا يشترط غير الصحيح وهذا لا يجوز لان ليس من المسائل الخارجة عن الاصل
في القياس والاختيار فغير المحل على ما ذكره والله تعالى اعلم واستفدنا من قول صاحب
واذا كان اصل الوقف موقوف على جهة فبنا عليها بنا ووقفه على جهة قريبة اخرى لانه لو كان قوله الاول وهو
وقال بعضهم يجوز ان يملك البناء والغراس الذي غرسه والبناء الذي بناه بالاجارة او بطريق الغصب
فما به ولا يفر ذلك وينبغي ان يملك البناء والغراس الذي غرسه والبناء الذي بناه بالاجارة او بطريق الغصب
او بطريق العارية لا جاز ان يكون بطريق الغصب لان الوقف يفضل الاجرة والثواب والغصب فيه
ولا جاز ان يكون بطريق العارية لان الوقف لا يوارث العارية يملك المنافع غير عرض في الوقف لا يجوز
ذلك معين ان يكون بطريق الاجارة ومن المعلوم ان الاجارة لا تكون الا باجرة فاما ان وقف المدة
اما ان يقول بجدة لها الناطر اجارة او انه يلزم من جاز المثل في بيع البناء والغراس على كل تقدير من الغصب
او العارية والاجارة وليس البناء والغراس بموعدة لان كان غصب بني فللناظر ان يطالب بالرفع وان
وان كان محلا واعاد فللقاضي ان يلزمه لرفع وان كان بطريق الاجارة فلها نهاية وقد نفى صاحب

وقف

النفقة

وقف

وقف البناء

وترك ورثة صفار ايضا هل للاختصاص ان يقاسم الابن فيفرد الوقف قال لا قلت اراد ان يرد
بجعل نصفه شتانه وقفوا للبستان ودولاب قال الوقف طاهر ويدخل نصف الدولاب
في الوقف قلت فانما ان الوقف اراد الفاضل ان يقاسم الورثة هذا البستان قال نعم ذلك
ويجوز الدولاب والشرط ان يكون الوقف الورثة قلت اراد ان الرجل اذا وقف نصف
ارضه في وجوه سباه ثم ولي هذا النصف جلا في حيوته وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر
في وجوه اخر وسباه وولي ذلك رجلا اخر ثم توفي فاراد الوصيان ان يقسما ذلك قال لهما
ان يقسماها فباخذ كل واحد منهما النصف الذي جعل اليه ولا ينفذ فيكون في يده قلت
وكذلك وقف النصف الاخر في تلك الوجوه التي وقف بها النصف الاول ثم مات قال
لها ان يقسما ذلك قلت اراد ان وقف نصف ارضين ونصف وقف النصف الثاني
من ذلك الشريك له هل للوقف ان يقاسم شريكه ذلك يجمع جني الوقف من الارض في ارض
واحدة ومن الدور في دار واحدة او دارين قال ما في قول اي حنفية فانه يقسم
كل ارض على جدها وكذلك كل دار على جدها واما في قول ابى يوسف فان كان الذي
هو اصل للوقف ان يجمع ذلك جميعه اذا كانت الارض من ارض قرية واحدة قلت
اراد ان الرجل اذا وقف حصته من ارضين او من دور وهو النصف والنصف هل له
ان يباقل شريكه قال في قول ابى حنيفة ليس له ذلك فاما في قول ابى يوسف فله ذلك اذا
كان اصله واراد عمل اهل الوقف وذلك في العاوي الظاهر ولو ان قرية بعض وقف على قول
يرى وقف المشايخ وبعض سلطاني يعني المملكة وبعض ملك فادرسه بعض المملك
فيجعل غيره قالوا ان ارادوا قسمه موضع هذه القرية لا يجوز وان ارادوا قسمه كل القرية
على مقدار نصيب كل فرد جاز لان هذه القرية تقيد التمييز بين الوقف بين غيره وذلك
في الدفوع اذا كان الارض من شركين وقف احدهما نصيبه عاظم انفسها فوقع نصيبه الوقف
موضع لا يحم عليه ان يقعد ثانيا وان اراد الاجتناب عن الاختلاف يقعد ثانيا وان كان الارض
كلها فوقع نصيبه اراد القسم فالوجه في ذلك ان يسمع ما تقسم تقسمان وان لم يسمع فوقع نصيبه
الى الارض فامر انفسا انما القسم جاز لان القسم حرم من اثنين فان طرد بعضهم القسم يعني الوقف
والطرف الاخر قال ابو حنيفة لا يقسم ويرى قول وقال ابو يوسف يقسم ويقسم العاوي منها يجمع
قال دورين اثنين او ارضي هو وقف احدهما نصيبه على جهة الشريك ثم اراد القسم العاوي منها يجمع
الوقف في دار واحدة جاز في قول هلال وهو قول ابى يوسف ومحمد كما لو كان منها ارض وقف
القسم مع العاوي نصيبه احد ما في دار

قائمة الفاضل

قائمة الوقف

الدور

والنصيب

ونصيب الاخر جاز ذلك فكذلك هنا الا ان شدة الجور سوا كان في مضر واجل
او في مضرين وهنا في مصر الواحد يقسم العاوي في المضرين لا يقسم ولو ان رجلين منها
ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابى يوسف فلما ان الوقف مع شريكه استسا
وادخل في القسمة دراهمه معلومة ان كان الوقف هو الذي اخذ الدرهم مع طائفة
من الارض لا يجوز ان الوقف يصير بايعا شيئا من الوقف الدرهم وذلك فاسد وان
كان الوقف هو الذي اعطى الدرهم جاز وتصوره انما اجر الوقف استمرى بعض الناس
من نصيبه بطله بالدرهم فهو حصه الوقف وما استمرى بالدرهم فيكون ما استمرى بالدرهم
ملك له ولا يجوز وقفه فان احتاج الى هذا الوقف من الملك يرفع الامر الى القاضي حيث
يقام فبقاسمه رجلا وقف جريتا معا من ارض لم يقسم فاصار الوقف
اقل من جريب لجوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فريد في دار عاز الطائفة
الاخرى او على العكس جاز لان مثل هذه القسمة يجوز في الملك وكذلك في الوقف
اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق العادلة به عبارة الاصحاب قلت فالبطلان
في هذه المسئلة يقع في موضعين الاول في بيان ان قسمه الوقف لا يجوز في ثانيا
جواز قسمه الوقف من الملك او من وقف اخر اما الكلام في الاول فاعلم ان هذه المسئلة
وقع فيها بلغة قاضي القضاة شمس الدين ابن الحريري وبالله العاوي من الدرس ابن العبد
وولاه القاضي علا الدين فالذي وقع فيه القاضي شمس الدين المذكور وقع عليه وهو هو
ما وقع فيه ولده المذكور وكذلك وقف على ما وقع فيه القاضي علا الدين المشار اليه
واما ما نقل عن ابن الحريري فلما وقع عليه ولكنه يعني انه قسمه وقفاين مستحقه لا غير وهو
اسهل من الذي نقله القاضي علا الدين المشار اليه وانا اذكر ما وقع فيه كلامها
وما نقل عن الاصحاب هذه المسئلة ليضع وجه الحق ويرور الاستنباط في بيان
ان ما فعله المذكورون ليس هو مذهب الحنفية ولا احد من اصحابه واتبع الكلام بعد
ذلك بما نقل عن الاصحاب في هذه المسئلة ونحضر اقوالهم في طاعة وجه ظاهر ليس في انكار
ولا ايجاب تمام لا ايجابا فاقول وبالله الشتان فالذي وقع فيه القاضي
شمس الدين المذكور وهو جدي رحمه الله فعونه انه قسم وقف ابن السبعين بن مستحقه وحده
والذي فعله ولده القاضي علا الدين انه قسم وقف بها الدرس اخفى بن مستحقه وجمع
الجنس المختلف مثل الخانوق مع الضيق والارض مع الدار وقسم ذلك قسمه جمع بن مستحقه
ووجه صحة القسمة ولزومها حالا وما لا وسالته قبل ان يخرجكم بها هل مثل المسئلة

قائمة الفاضل

قال لا والله الذي فعل هذا وقال انه كان ينفق ولكن لم اعرف مكانه ولا وقت على نقل
فيه ومراة بالذي فعله والده وقف ابن الساعوس المذخورا وانا وقفت عليه بعد ذلك
ولم يكن فيه انه حكم بها ولم يرد ولا مالا ولا ما يدل على هذا هذا ما وقع في
هذه القسمة العاضة ثم الذين ولدوا المذخورين وما نقل عن ابن ابي بري كان قد
قام مذهبنا في حقه واصحابه من هذا لا يجوز الا جماع فانه ذكر في الدخيرة قال
قسمة الوقف من الملك انه يجوز عندها وقال ابو حنيفة لا يقسمه وتزوجون وقال ابو
علي بن الجبل لو كان وقفا على الارباب فطلبوا القسمة لا يقسمه وذكر المسئلة في النول
وتجى اعاب الباطني وصورة ما ذكر في النول **رج** لو وقف ضيعة لعل عليه
واراد اقسام قسمة ليدفع نصيبه من ارعه قال قسمة الوقف لا يجوز من احد وليس باب
الوقف ليعقد او على الوقف عقد من ارعه واما ذلك فيقيم هذه عيانة الدخيرة
وفيها من النول ان القسمة لا يجوز وقف المشاع وتنفذ قضاؤه وصار منقفا
عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة لا تقسم وقال ابو يوسف
وتحذف القسمة واجمعوا على الجبل لو كان وقفا على الارباب فادوا القسمة لا تقسم
في المحيط بين عيانة الدخيرة وذكر في المحيط مثال ما ذكر في النول في الارباب
العاوي الطوس قال والوقف على الجبل لو كان وقفا على الارباب فادوا القسمة لا يجوز في
في النول واجمعوا على الجبل لو كان وقفا على الارباب فادوا القسمة لا يجوز في
كلها ناطقة ما قسمة الوقف بين ارباب لا يجوز قسمة الوقف في ما فوله العاضة ثم الذين ولدوا
على خلاف المذهب واجمعوا على الجبل لا يجوز لاحد من القضاة ان يقسمه من غير اجماع
ولا يتبعهم فيما وقوا فيه وما جعل على ذكر ما فعلوا الا حشنة من نفي اجماعهم
على من غيرهم فيمنع ان المذهب فينبغي فيه فاردت ان بين ذلك انه خلاف المذهب دلا
على من غيرهم فيمنع ان المذهب فينبغي فيه فاردت ان بين ذلك انه خلاف المذهب دلا
يقع فيه احد ويستمر الحال بعد جيل وما دل احد عنده كتب بوجدته من المسئلة ولا عند
كل احد ثبتت احوالهم في هذا هو الحال على ذكر ما وقع لانهم على التغطية لهم وترى في علمهم
وانه كان في حال هو العلم بالندى والندى في شئ في هذه المسئلة اذ ذكره
ازسا السد قال لا احتمال لنظر فيه احد فينسب العبد الى عدم اطلاع البه وانه جهة لهم
فعلهم

القسمة
الوقف
الملك

القسمة
الوقف
الملك

فعلهم وتبقى حاله على الوقف فيه وهو ما ذكره فخر الله قال لو قسم ارباب الوقف
ارض الوقف وهم يتفقون نصيبهم جاز ومن اهل منهم بطلب القسمة بين عيانة الخزانة وفي
القسمة اذا قسم الوقف عليهم الارض الموقوفة عليهم فلا حرج ابطالها وفيها
واضح حال لو ارادوا الوقف ليقسم الارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم
ويؤجل له دون سائر شرا لم يلزم ذلك الا ان يرضى اهل الوقف منه ولو قسم وفعله
جاز لاهل الوقف ابطاله وكذا لو اجد منهم ولو فعل اهل الوقف قسمة فيما بينهم جاز
ولم يلزم بعد قسمة ابطاله وفي موضع اخر ذكر ما صورته **رج** لو وقف ارض على اقليم
معين فاردوا الملباه فياخذ كل واحد منهم بعضا بغيره لنفسه قال ابن ابي النول انهم
فدفع المتول اليهم مراعيه جاز ولزم ان المتوليه اليهم والغيرهم فاخذ واحد منهم بعضا
ليزعه لنفسه لا يجوز لان من الوقف مقدم على قسمة كالبداية بالطان والمونة فلا يجوز
النقول فادت حوزة القسمة من الارباب على جهة النقص على جهة الاجبار والاربع عليهم
في الحال ما ذكر في القسمة من قولهم فلا جاز ابطالها ولا على جهة الاربع مالا لانه قال
فيها وكذا في اخرها ولم يلزم بعد قسمة ابطاله فلا بد ان يسطر ما نقلناه او لا وفي هذا القول
الا جاز وهل منها مخالفة لغيره اهل الجبل لو كان وقفا على الارباب فادوا القسمة لا تقسم
وفيها وكذا في اخرها لم يلزم اخياره لانه هذا لا فاقوا
لا مخالفة بين نقلناه او لا من اجماع الاصحاب فيمنع ذكره في الخزانة والقسمة وقفا وفيها
لا ان الذين نقلناه او لا وهو قولهم لا يقسمه عيانة الارباب ولا القسمة التي في
وهذا اجماع وتبين ذكره اخيرا عيانة على وجه التماس في القسمة لا تقسم التي في
وتعدل لانها تنفق الى ان لا يمكن على اهلها من طلبه او لا ومن يقول القسمة وقابلية القسمة
ذا ينقص سائبة الدعوى الصريح وبعدها الاذن من العاضة وهذا لا يمكن عليه في هذه القسمة
لان الدعوى فيها لا تنفع ولذا الطلب والاذن فيه وايضا فان ارباب الوقف قسمة في القسمة لان
العين حتى جاز اجازة الوقف منهم وليس لهم ان يعقدوا عليه عقد من جهة ولا اجازة وهو اخف
من القسمة السرية فلان مالوا ما هو اعلا منه الطريق الاول فلهذا المعال نقلنا قوله في الخزانة وما
مع على التماس في القسمة معنى لزم ذكر واحد واحد غلبه كان في الوقف عقد غيرهم وذا صرح في القسمة

القسمة
الوقف
الملك

لن لا يجوز هذه القسمة واما اقامنا نظرنا في ان الجمعة واحدة لا نأخذ
 اتحاد الجمعة ليس ما في القسمة مع تعدد النظار الا ترى ما قال الخصاص
 فيما قلنا عنه من قوله قلت ارأيت جلا وقف نصف أرضه ورجوع سماها
 ثم وكر هذا رجلا في حيوته وبعد وفاته تم النصيب الاخر في رجوع آخر سماها
 وول هذا رجلا آخر ثم توفي فارد الوصيان لن يقسم بينهما قال لهما ان
 وياخذ كل واحد منهما النصيب الذي جعل اليه ولا ينفذ في يد فقلت
 لو كان وقف النصيب لغير من تلك الوجوه التي وقف فيها النصيب لكانت
 قال لهما ان يقسم بينهما بعد لن صرح باتحاد الجمعة مع تعدد النظار عما تقدم
 فكذا فيما نحن فيه واما الوجه الثاني وهو ما اذا وقف النصيب لغير
 ولا يشك ان لغير من هذا الوجه فيفتح القسمة سواء كان الوقف على الجمعة او على
 اخرى وقد تقدم ولا شك ان غير ايموله الوصيان اذا اراد اقسمة المال
 فانه يقسم بينهما فيدفع الى كل وصي نفسه بحفظه عنده واما الوجه الثالث
 وهو ان الموقوف الواقف النصيب لغيره ويقا على ملك نفسه ثم لراد قسمة النصيب
 الذي وقفه ومن الصور كرا الخصاص ايضا فيما قلنا عنه وجعل اكله النصيب
 لن تقسم لانه مقام نفسه ولكن في غير النظار التي حتى يقيم قيا فيما يقسم الوقف
 ويجوز حصه الوقف هذا كله اذا كانت لغير شخص واحد فلو كانت لغير شخصين
 احد ما نصيبه فتقول لا يجوز اطلاق الوقف
 او لا وفي كل الصور يجوز القسمة في كل نصف على جهة ولو كان مكانه في غير
 الواحدة التي ذكرنا اراض او دور ومن بينهما نصفان ووقف احد ما نصيبه
 كل منها نصيبه ثم اراد قسمة هذه على جمعة بحيث يجمع كل نصيب في أرض او ارضين
 او دار او دارين هل يجوز ذلك ام لا فاعلم ان في الصور الاولى من اذا وقف

فيما نحن فيه

من جملة الوقف

ولم يقف لغير نحو القسمة على وجه الجمع اركان في مذهبنا للوقف و
 الصور التي ذكرنا هذا مما قلنا عنها واما الصور الثانية وهي اذا
 وقف كل منها نصيبه و اراد ان يجمع كل نصيب في أرض او ارضين او
 دار او دارين او طلب ذلك في كل وقف من القاضي فالظاهر
 انه لا يجوز الجمع بل يقسم كل أرض ودار على حدة وما ذكرنا الا الخصاص
 وهذا لا قاله في الصور الاولى من ان في قول من يوقف نصيبه لا يجوز
 قول من يوقف بغيره ان كان اصل الوقف في الخصاص في هلال
 اذا كان في ذلك خط للوقف وفي هذه الصور لا يمكن ان
 لن كان في مذهبنا لا احد الوقف فليس للوقف لغير حفظ وقد شرط
 لن يكون في مذهبنا للوقف وهو متعارف في هذه الصور فلهذا
 قلنا ينبغي ان لا يجوز وصار ما قال في المحيط وغيره في ان لا يجوز
 ان يشتري مال يقيم ليقسم اخر وعملوه هناك بانه ان كان مصلحة
 لا حدهما فليس للاخر مصلحة ومصلحة الوقف اخذت بمصلحة مال السهم
 بقلنا انه هل يقال ان الوقف مع شريكه في الصورة الاولى
 او الناظر مع شريكه او مع ناظر اخذ من جمعة واقف مع
 او مع شريكه ان يقسم الوقف بدول لغير القاضي كالقسمة على جمعة
 في الاملاك ام لا بد من قسمة القاضي بين الوقف والوقف او بين الوقف
 والملك الظاهر انهم يملكون ذلك من غير دخولهم في

هنا
 غير يعلم
 جوهر قسمة
 الوقف

فيما نحن فيه

ظاهر من

القسمه من همة شريك مالك وهذه المسئلة ذكرها هلال فيما نقلنا عنه من
قوله فاذا اذ شريكه ان يقاسم الارض قال فله ذلك ويوجد بالقسمه شريكه
قلت فان قاسم الآخر يدون القاضي قال القسمه جازية لاز الولاية للواقف
قلت وكذلك لو كان الواقف قد هلك او وصى بالرجل كان لوصيه ان يقاسم
شريكه في الارض قال نعم فقد صرح بان الواقف يملك ذلك بغير القاضي و
لذلك وصيته ولا يقال ان المراد من الوصي الذي هو وصي في امور الواقف
وامواله واولاده دون ناظر الوقف لاننا نقول **الوصي يملك نظر**
الوقف ضمنا للوصاية وفي ملكه خلاف بين المتأخرين وناظر الوقف يملك الولاية
قصدا ولا خلاف فيه فاذا ارادنا قلتم بقوله وصي الواقف وصي المال
والاولاد وانه هو الذي يملك القسمه في الوقف ايضا كمال الواقف
لما في الطريق الاولى ان يملك ناظر الوقف القسمه لان ما يثبت ضمنا هو ضعف
قصدا على اهل الاالا والحضاف وغيرهما يذكر في لفظ الوصي في كتب الواقف
ومرادهم به ناظر الوقف كما يذكر في لفظ القيمة ويريدون به الناظر في
الحقيقة تعبير اصح لا تعبير حكم **وهو** **والذي ذكرته من قسمه الجمع**
حق الوقف من الملك انما يجوز جمع سهام الوقف في مكان واحد اذا كانت القسمه
بالراضي اما اذا كانت على وجه الاجبار فلا وسببه ان هلالا والحضاف
فالا اذا كان فيه حظ للوقف ومصلحة وهذا يمنع التعديل في هذه قسمه الاجبار
فان القاضي لا يجوز له ان يجبر على ما فيه مصلحة لجهة او حظ لجهة دون اخرى
بل من شرط قسمه الاجبار اعتبار التعديل لجهة واحد من الشركاء ما هو دوز
العدل في الوقف مع الملك لا يملك اعتبار التعديل فيه اذا كانت القسمه على وجه
الجمع لانهم شرطوا التباين للوقف الاصالح

وان

الحسن الرضى
والناظر
صاحب بيت

نحو

شرط قسمه الاجبار

الشرط في الوقف

وان يكون فيه حظ له ايضا بخلاف الملك مع الملك لانهم لم يشترطوا ان يكون
لاحد من الشريكين حظ في القسمه بل قالوا اذا كان فيه مصلحة لكل فيفوز
الراي فيه الى القاضي ولا شك ان هناك يكون اعمال المصلحة لكل من الشريكين
ما يجمع سهامهم على همة التعديل في مكان واحد من غير ان يكون فيه حظ له دون
صاحبه وفي الوقف لا يملك ذلك كمالا نقلناه فنخص **وهو** **والذي ذكرته من قسمه الجمع**
لا يجوز له ان يقسمه قسمه الجمع من الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى انه اذا طلب
ناظر الوقف امتنع شريكه المالك عن القسمه ان يجبر القاضي ويقسم بل لا بد ان يكون
على وجه الرضى من الشريكين **واما** **له الاقرب فالاقرب** كما يقع في كتب
الاقواق من ان شروط من قول الواقف وعلى انه من توفي منه من غير ولد ولا
ولد ولا نسل ولا عقب فاد نصيبه من ذلك الى من بعده في درجته وذو
طبقته من اهل الوقف فاقرب منهم فالاقرب ويبان فيها عن توفي منهم
عن غير ولد كما ذكرنا وفي درجته اخوه منقول اخ لا وام واخ لا اب واخ لا ام
فالى من صرف المصروف نصيب المتوفي هل يخص به الشقيق ام يشاركه الذي لا ب
او الذي لا ام يشتركون فيه **فاعلم** ان هلالا ذكر في وقته في باب احوال الوقف
ارضا على قرابته بيده بالاقرب فالاقرب منهم الى الواقف مع طامن الغلة ثم الذي
يليه قلت **ارايته** جلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابته بيده بالاقرب
فالاقرب الى القرابة ورحا فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يكفي من طعامه
ولسوته ثم يعطى بعد ذلك من يلية في القرية حتى ينهي ذلك الى من بلغته هذه الصدقة
منهم قال الوقف **جائز** وهو على ما شرط قلت ارايت لو كان له اخوان احدهما

طخيص

الاقواق
فالا

والاخر اب قال يبدأ بالذي للاب في الام قبل الذي للاب قلت ارايته كان
لا في الاخر لام قال اما على قول اب حنيفه يبدأ بالذي للاب قبل الذي للام
واما على القول الاخر فاما جميعا سواء قلت ارايته ان كان له عم
وخال قال يبدأ بالعم في قول اب حنيفه واما على القول الاخر فاما جميعا سواء
قلت ارايته ان كان له اخ لاب وابن اخ لاب ام قال يبدأ بالاخ
من الاب قبل ابن الاخ من الاب لام قلت ارايته ان كان له ثلاثه
اعمام منفردين قال يبدأ بالعم لاب ام ثم بالعم لاب على قول اب حنيفه
واما في القول الاخر فالعم من قبل الاب والعم من قبل الام سواء وذكر
في موضع اخر في باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب
قال قلت ارايته جلا قال ارضى هذه صدقة موقوفه لله ابدأ على قرابتي
الاقرب فالاقرب كيف تقسم الغلة بينهم قال يبدأ باقرب قرابته اليه
فيعط جميع غلات هذه الصدقة دون من هو بعد منه قلت ارايته
ان كان اقربهم الى الواقف واحد قال يعطى الغلة كلها وان كانوا جماعة
فصلك بعضهم قال تكون الغلة لمن بقي منهم قال فاذا انقرضوا المن يكون
الغلة قال لمن يليهم في القرب من القرابات بطنا بعد بطر حتى يصل الى ابيهم
قريب على اوصاف ذلك وقال ابو يوسف اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفه
على قرابتي الاقرب فالاقرب فالغلة لهم جميعا بينهم بالسوية واقرهم من
الواقف وابعدهم سواء وهذا القول ليس عندي شيء والقول
الاول قولنا وهو قول محمد بن الحسن يعطى للاب قلت
ولذا لو قال ارايته على ان يبدأ ويعطى غلة الاقرب فالاقرب
قال نعم

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

ب

٥٥ قال نعم هذا الباب هو الاول سواء قلت وكذلك لو قال ارايته
على ان يبدأ باقرهم الى ثم الاقرب ولم يعطى غلاتها قال يبدأ
والباب الاول سواء ويعطى اقرهم جميع الغلة عندنا وذكر الخصا
في وقفه في باب الرجل يقف الارض على اقرب الناس منه او على
اقرب الرجل الى قال قلت ارايته ان قال قد جعلت ارضي هذه
موقوفه لله ابدأ على اقرب الناس مني او على اقرب الناس الى ومن بعد
المساكين قال الواقف جابر ويوز الغلة لاقرب الناس قلت ولزك له ملا
اخو منفردين قال الغلة لاخته لانيه وامه قلت فان كان له اخ
ولف لهم قال فالغلة لها جميعا لان لا يقع من الاب قرابته منه بابيه والاخ
من الام قرابته منه بامه وليس يكون الواقف على قدر حال المولى في ذكر
في باب الرجل يقف الارض على قرابته على ان يعطى الاقرب فالاقرب باقرهم
قال ارايته جلا قال يبدأ باقرهم الى من قرابتي يعطى غلاتهم
الصدق ما يكتفي لطعامه ولبسوته ثم يعطى بعد ذلك من يليه في القرب حتى ينهي
الى اخر قرابتي قال هذا جابر وينقد على ما شرط من ثم قلت ارايته
كان له اخوان اجد لها لاب وام والاخر لاب قال يبدأ بالاخ والام ثم بالاخ
بعد الاخ من لانيه وكذلك لا يقع من الام فانه تقدم للاخ من الاب والام ثم للاخ
لاب ثم الاخ لام في اجد القولين قلت ارايته ان كان له اخوان احدهما
لاب والاخر لام قال اما على قول اب حنيفه يبدأ فانه يبدأ

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

بالذي للاب ثم الذي للام واما على القول للآخر فالعلة لها جميعا
 فان كان له ثلاثة لغو متفرقين قال سيدا بالغ للاب الام وعلى قول يحيى
 سيدا بعد بالغ للاب ثم الاخ للام وعلى القول للآخر يكون ما تبقى من العلة
 بعد الذي ياخذ الاخ من الاب والام بين لا يقع من الاب وبين لا يقع من الام
 وذكر في النسخة قال اذا وقف على اقرب الناس منه ومن بعد
 المباليين وله ابواب دخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس اليه قال
 كان له ثلاثة لغو متفرقين فالعلة للاب والام فان كان له لغو للاب والام
 لها جميعا وعند يحيى حنفه للغو للاب والام فان كان للواقف لغو للغو كان له
 للام دون للغو وكذا كان له ام وجد فالام اقرب من الجد ومن
 الاخوة والاب اقرب فان كان له جد ابواب فالعلة للجد في قول يحيى حنفه لانه
 يرى الجد بمنزلة الاب وفي قوله لا يراد الاخوة دون الجد وذكر في وقف
 خزانة الاحل قال وقف لرضة على قبر ابنته سيدا بالاقرب الى
 الواقف فيقول القوت من العلة ثم الذي يليه من هوامس عما من طبعه و
 لسوء ثم من يليه الى من بعده من الصدقة على شرط او سيدا بالاخوة
 ثم بالذي يليه من الاب او الام اما لو كان احدهما الاب والآخر الام فعند يحيى حنفه
 سيدا بالذي من الاب وعندهما سواء وقع متفرقا من اي جهة كان على ولد الاخ
 للاب وام وكذا في الاعمام وذكر بعد هذا قال لو وقف على اقرب
 قرابة يعطى لمن هو اقرب الى الواقف دون من بعده وان كان له اخ واحد
 فانه يعطى الكل ثم ان انقضت الاقرب يعطى الذين بعده وعند يوسف
 شرط

الحمد

ظ

يعطى لمن قرب ولم يبعد على سواء وان شرط على اقرب القرابة والاول
 وهو قول محمد بن عباد الخزانة قلت فبان لنا من هذا الاختلاف
 غريب وحكم عجيب من انما يوسف لم يعط لقط اقرب في التقديم بل شرابه
 وبني الابد ولم اعرف عنه من ان من غير هذا الكتاب ما نقلناه من وقف
 هلال في الوقف على قرابة لا قرب فالاقرب فانه في معنى ما ذكره في الخزانة
 عن ابي يوسف فيسبغ في المسئلة التي سبوا العالم الاطهار في الواقف
 في كتابه وقافي الزمان عن غير ولد يعرف نصيبه من ماله في رغبة ودون
 طبقه تقدم الاقرب اليه منهم فالاقرب خلاف وحسنه لو كان للبيت
 غير ولد اخوة متفرقون انهم يشتركون فيه ولا يختص به الشقوق على انما في الحكم
 من قوله ان عند ابي يوسف انه يعطى لمن قرب ولم يبعد كما قدمناه لانه لا فرق بين
 ان يقول على اقرب ابني او على الاقرب فالاقرب لان كل صيغة التفضيل
 قد صرح في وقف هلال لا قدمناه وقد بينا في اقر في ابني وفي الاقرب فالاقرب
 ان عند ابي يوسف ذكر في الخزانة ان قول ابي يوسف ذكر هلال لا يختص به
 من هو اقرب الى الواقف بل يشتركون فيه الاقرب والابد قلنا فيما نجر فيه وبهذا
 يصان حكم قاضي القضاة من الذين الذين عن ان موضع الله بعض وهو
 الذي حكمه لاناس منهم تهم بقتال صلاح الكعبين واوقفني عليه وصور
 انه حكم في قباب وقف فيه ما ذكرنا وهو ان من توفي منهم عن غير ولد ولا
 شرط

عند في هذا
 ابي يوسف نقل

اختصاص
 عدم الشقوق

ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه اليه من ماله وذرته وذوي طيفه
من اهل الوقف ثم الاقرب فالأقرب بحكم انتقال هذا النصيب اليه
والأخ فالأخ كالمظهر من ماله ما يدل على انه ظفر لهذا النفل بل على
اسمائه بان هذا قوة قرابة لا اقربته والنقل انه ينبغي ان ينظر
لان لما على ان قوة قرابة خرج ان يكون قصد مذهبك يوسف النبي
بن الاقرب والابعد لا تقول فهاهنا ان يكون جابها مذهبك يوسف
وهذا لا يجتمع عن ان يكون حكمه لا في محل اخر وفي المثل فيلغى فيه
ولا ينظر وخصوصا موافق القول لم يوسف والقوى في الوقف على قوله
على ما هو عليه كثر في ما وكان قاضي القضاة في ان في السكندرية
مع بعد خبر وقال هذا الحكم صحيح وطلب منه فوافقه عليه وقلته
هذا موضوع جهاد وهو وجه عند مذهبك في واحد وبلايم لئلا
ان يوسف على ما نقلناه من وقف هلال والحجامة والحكم اذا لا في محل
احد ولا مضروما كذا في هذا النفل على يوسف مع اني مررت عليه
مرارا وفي الحكم فوجهه ضعيف لا يبرهن منه الفاصلة في افعال لا دليل
والفاسود الواقف من تقديم الاقرب وهو محل واحد قال اعم
والفاسئلة وقف اهل الذمة

تحت القبول
الله في كتاب

القول في الوقف

النسب في الوقف
على اهل الذمة

ملك فابى الحكم
على وقفه

واما مسدود وقف اهل الذمة

فقد ذكر الحضاف في وقف اهل الذمة واذا وقف الرجل من اهل
الذمة نصرا نيا كان او يهوديا او مجوسيا ارضاله او دارا او عقارا
على ولد له وولد له وولد له فحقبه بدار ما نسا سلا او جعل اخر ذلك
للمساكين فذلك جائز قلت فقولوا المساكين من هم قال من ساء بهم التوا
قلت فان لم يستمر الواقف قال قاضي المساكين من هم في ذلك فمهم هو جائز
قلت فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك
في مساكين اهل الذمة جاز فان قلت فان قال جعلت ارضي من صدقة
موقوفة لله ابد على مساكين اهل الذمة الواقف نصرا في قال الواقف
تفرغ غلته في مساكين اهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين النصاري او
اليهود او المجوس جاز ذلك قلت ما تقول ان غصن الواقف النصرا في
فقول النصاري فقال فاذا انقضت ولدي وشلي ولم يتبق منهم احد جعلت
من الصدقة في فقير النصاري قال هو جائز وتفرغ الغلة في فقير النصاري
عاما وقف قلت فلو وقفها القيم فقير اليهود او المجوس قال فهو مخالف
ويضم للام فرق من فقير ولو شرط الواقف وهو نصرا في ليرى غلته في فقير
اليهود او المجوس قال هو جائز قلت ارايك الذي اذا وقف وقفه وجعل غلته
لفقر المسلمين قال هو جائز وتفرغ الغلة فقير المسلمين قال قلت اذا
جعل الذي داره بيعة او كنيسة او بيتا في جنة وصحبه واشهد على ذلك
وانه وافرجه عن ملك للوجه الذي

الاحكام

فان فرق
المساكين اهل

عن الوقف ولا يشبه هذا الوصية للوارث فان الوصية للوارث تطل فنيصة للورثة
والوقف اذا جعلت غلته للوارث اجزأ الوقف وابطلت الغلة فجعلت للورثة
اذا كان ذلك مرضا الواقف قلت ارايت اذا جعل الرضه في مرضه صدقه
موقوفه ومي لا يخرج من الثلث ثم ابر بعد ذلك صح ثم مات بعد ذلك قال في
عما وقف عليه قلت في ذلك لو كان وقفا على وارث من الورثه ثم برا
بعد ذلك صح قال نعم قلت فاذا جعل صدقه موقوفه على الفقراء ومي لا
يخرج من الثلث فاجاز ذلك بعض الورثه دون بعض قال يجوز من قدر
ثلث جميع المال وجعله من اجاز منهم ما بقي منها ويطلق منه بقدر حصه من
جزء من الثلث بعد اخراج قدر ثلث المال قلت وكذلك لو وصي بذلك و
بعد وفاته قال نعم قلت ارايت اذا جعل الرضه ووصي بها في مرضه موقوفه
على وجوه سماه معلومه ووصي بوصايا سوي فخرج من هذه الرضه والوصايا
الثلث واي الورثه ان يجزأ وقال يقسم الثلث من الوصايا التي وصي بها من
الوقف فيصرف لاهل الوقف منه بقدر قيمة الرضه ويصرف لاهل الوصايا بقدر وصايتهم
فيكون ذلك منهم على قدر وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصاب قيمة الرضه
الوقف جاز ذلك من الرضه فاعل شرط الميث قلت قال لو وقف على غير الوصايا
في صدق سوا قال نعم قلت ولا يكون الوقف بمنزلة العتق الذي يهدا منه قال لا قلت
ارائيت لو كان الميث عتقا لامة مع هذه الاشياء التي وصفت لك قال سيدا العتق
بعد ذلك وصفت لك قلت ارايت اذا جعل الرضه صدقه موقوفه بعد وفاته على قوم

دار

٦١ ومن بعدهم جعل الغلة للورثه قال يكون الغلة جازية للقوم الذين جعلوا ذلك
انقضوا جعل الغلة للورثه فكانت بينهم على قدر موارثهم ما بقي منهم احد
فاذا انقضوا كان للفقراء قلت لرايت جلا قال الرضى موقوفه بعد وفاته
ولم يرد بعد ذلك قال الوقف باطل لا يجوز قلت ولم ابطال ذلك قال ان الرضى
يكون للفقير والفقير ولم يوص لهما هو فاذا لم يوص بعد ابطال الوقف
الا يرى انه لو قال في ذلك صحت ابطال صدقه حتى يقول صدقه موقوفه ويؤا
على الفقراء قلت لرايت لو قال الرضى بعد وفاتي صدقه ولم يرد عا صدقه ومي يخرج
الثلث قال بصدق باطل على الفقراء او يباع فيصدق بينهم على الفقراء
فاذا قال بعد وفاتي صدقه موقوفه جوز ذلك وجعلته وقفا على الفقراء
فلو قال محبوسه بعد وفاتي لا يجوز هذا ولا يكون وقفا ولا صدقه قلت فاذا قال
ارضى من موقوفه بعد وفاتي على عبد الله حيوة فاذا هلك عبد الله جوت الورثه
ولم يكن وقفا ولو قال صدقه صحت قال لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك قلت ولم ابطال
قال لا هذا وقف ولم يجعل اخره ملكا ولم يقل صدقه موقوفه قلت لرايت اذا قال
ارضى بعد وفاتي صدقه موقوفه على الفقراء والملكين وليس له مال غيرها فانه
الورثه ان يجزأ وذلك قال يجوز الثلث منها ويطلق الثلث منها فيكون للورثه
قلت لرايت ان قال ارضى هذه صدقه موقوفه بعد وفاتي على ورثتي فاني الورثه
لن يجزأ وذلك او لا مال له غيرها قال يكون الثلث منها وقفا على ورثته ومن
على الملكين يكون الثلث الباقيان منها يجزأ الورثه مطلقين لا وقف بينهما

لو قال صدقه

فقط بطل

في الرضى

في الصدقه

في الوقف

في الرضى

في الصدقه

في الوقف

في الرضى

في الصدقه

في الوقف

في الرضى

في الصدقه

في الوقف

وان لم يخرج فهذا عا وجين لم يخرجوا الورج في مقدار الثلث وبصر
 القدر وقفا لم يعدد اختلاف المخرج فيه الغلظ يعطى الفقرا شيئا من الغلة
 للمحال بل ينقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه لوقف وما لم يجز من الورج لهم من
 عليه ومن لم يوقف عليه فافضل الله تعالى ما دام الموقوف عليه احياء فاذا
 مات صرف حصه لوقف من الغلة الى الفقرا وقال بعضهم الغلة في حصه الوقف
 ولا يكون للورثة من بعده وفي الوجه الثالث اذا لم يجز الورثة جاز في الثلث
 مقدار الثلث منهم ثم هذا الوجه لا يجوز اربعة وجوه ما ان يكون اولاد
 والنسل كلهم اغنيا وكان الفقهاء فقا وكذا اولاد الصلبي كلهم اغنيا ونسبه
 فقا وعلى العكس الوجه الاول في هذا الوجه الغلة للفقرا من النسل الا ان ينقص
 احد منهم بعد وفاته وفي الوجه الثاني وهو ان يكون اولاد الصلبي ونسبهم كلهم
 او كان في كل فريق منهم فقراء فانه يقسم الغلة بين فقرا الفريقين بالسوية
 فاذا اصاب الفقرا من اولاد الصلبي قسم بينهم ومن اولاد الصلبي قسم بينهم ومن
 اولاد الصلبي الاغنيا والفقرا جميعا فافضل الله تعالى وما اصاب الفقرا من
 النسل قسم بينهم بالسوية والاعنيا منهم وفي الوجه الثالث من هذا الوجه يكون
 الغلة كلها الى النسل منهم بالسوية وفي الوجه الرابع من هذا الوجه يكون
 اولاد الصلبي كلهم فقراء ومنهم فقراء واغنيا فالغلة كلها بين فقرا اولاد الصلبي
 ومن الاغنيا عا فافضل الله تعالى وكذا هذا الجواز على اولاده واولاده واولاده
 وكان له ولد ذكور فان الغلة تنقسم بين الموجودين يوم خلف الغلة على عدد رقامهم
 بالسوية

الوجه الثاني

عبار جاز في الثلث

بالسوية ثم ما اصاب اولاد الصلبي قسم بينهم عا فافضل الله تعالى وما اصاب اولاد اولاده
 والنسل قسم بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من الوجه الاول من غير ان يفرج
 توقف امر وان لم يخرج فهذا عا وجين لم يخرجوا الورثة فلذلك الجواب وان لم
 يخرج فقد اربا يخرج بوقف اعتبارا للبعض بالكل وذكر في فتاوى النجاشي
 قال الوقف في المرض بالوصية الجواز ذكره الطحاوي وقد روى عن محمد بن ابي
 وعزله يوسف مثله في رواية بن ساعدة وذكر في وقف خزانه لا كل لو وقف
 في مرضه وبعد موته عليه دين لا يستغفر فيجوز فيه بعد الثلث بعد الدين ولو وقف
 ورشه ولا مال غيرها ولم يخرجوا الثلث وقف ورشه الثلثان ميراث
 وذكر في الذخير قال وفي الفتاوى الصغرى المره الوقف في الاصل ما بعد
 الموت حتى يجمع بالاجماع بعض من جمع المال وانتهى مثل مخالفة المذكور في الكتب
 عبارة الذخير وقد ذكر في كتابي المثلث خلافا قال الواقعة المصنفات
 واما الاستدانة على الوقف للمحتاج

الوجه الثالث

والمال الذي

ذكره في الوقف قال قلت ارايت الصدقة اذا احتاجت الى العاره ولم يدر عند
 القايم بامرهما ما يعونها اترى لدار متدين عليها قال لا قلت قال انما تجوز العاره
 في الغلة ولم تجوز في شيء سوى قد قلت افترى لوصي اليتيم ان يشتد من عليه نفقته
 قال نعم قلت فلا يكون القايم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولي اليتيم قال لا يشبهه ولي اليتيم
 القايم بامر هذه الصدقة الا ترى لوصي اليتيم انما يشتد من عا انسان بعينه وفي القدر
 ليس متدين عا بعينه وذكر في الذخير ما نقلنا عن هلال ثم قال عن الصغرى

الوجه الرابع

لأن القياس من الكثرة إلى القياس فما فيه ضرورة يجوز أن يكون في أرض الوقف منع
بأنه الجراد ويحتاج إلى التمسك بالقياس في جميع الزرع أو طلبة البطان بالخارج جاز
الاستدانة لأن القياس من الكثرة إلى القياس فما فيه ضرورة **قال** والأحوط في هذه الضرورة
يكون ما لم يحكم لا زولا إلى الجاهل في مصالح المسلمين ولا يسهل إلا أن يكون بعيدا
من الحاكم ولا يمكنه حضور فلا بأس بالاستدانة بنفسه وهذا إذا لم يكن في تلك الحالة
فاما إذا كانت في غيرها القمم على المالكين ولم يسكن للخارج شيئا فإنه يصح الاستدانة
وما ذكره أبو جعفر دلالة على أنه مع بين أهل الجراد الزرع وبين الخارج ويصور
في أدل الجراد الزرع لأنه مال الفقراء وهذا الدين ما يستداز إلى حاجتهم فامدح
الدين في ما لهم فاما في باب الخارج فلا يصور لأنه إن كان في الأرض غلة فلا ضرورة
للاستدانة لأنها لا تنبت ويورث من الخارج وإن لم يكن في الأرض غلة فليس
الأرقب للوقف وبقية الوقف ليس للفقراء فلا يستقيم إيجاد من يحتاج إليه الفقراء
في مال ليس لهم فهذا مشكل من هذا الوجه لا الزل في تصور المسألة فيها إذا كان
غلة وكان يبيعها مستعذرا في الجاهل وقد طوبى بالخارج ثم قالوا وليس قيمة الوقف
على الوقف الموصى بالاستدانة لا يتيم له دين صحيح وهو معلوم فيصور مطالبة
فما ولي اللشتم طلب منه حسانا وفراج ليس من مال الوقف **قال** وإذا كان
فهذا على وجهين لأن الوقف الاستدانة فله فهد وإن لم يأم به بالاستدانة فقد
فله الصدقة شهيدا **قال** الفقهاء أبو الليث أنه إذا لم يكن بالاستدانة لم يرجع

في الجاهل

في الجاهل
فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

لأن القاصي حتى يأم به الاستدانة ثم يرجع في الغلة إلى القاصي من الولاية في واقع
الناطة المتولى إذا أراد أن يستدين على الوقف لم يحل منه الاستدانة إذا أراد من القاصي
فله منه مالا ولا ير القاصي مالك الاستدانة الموقوف في ملك المتولى أيضا ذلك لأن
ولما أراد منه غير القاصي فقيه وإياها هذه عبارة الأخيرة في المحيط ولو استدانت
على الوقف للخارج والجمايات نظر أن ما لواقف بالاستدانة جاز ولو لم يأم به فقيه
والأصح أنه إذا لم يكن من الاستدانة برفع الأمر إلى القاصي حتى يأم به بالاستدانة ثم
في الغلة هذه الولاية للقاصي **قلت** **فلا** منع الاستدانة مطلقا
سواء كانت من القاصي أو غير من لأنه قال لا يشبه إلى التيمم العام بامر الصدقة
باعتبار الترويح إلى التيمم من غير أن يشبه دمه صحيح فيصور مطالبة من الصدقة
ليس يستدين على رجل بعينه فهذا يعني أنه ولو أدله القاصي بالاستدانة ليس له الاستدانة
لأن الاستدانة ليست على أنسان بعينه ولا على دمه صحيح فسواء كانت من القاصي أو غير
للمع الذي ذكره وهو عدم شخص المعين في الوقف وفقد الذمة وفي بعض الفتاوى
صريح بأنه إذا استدانت القمم غير القاصي فله وقول الناطة فله من مالا طاف
لأن هلالا مخالفته وقد قدمناه في حاصل هذا أن الاستدانة اختلاف بين
بين الليث والناطة والذي يظهر أن ما قاله هلال فباس وما ذهب إليه أبو الليث
اسم من غنطالا وقاف من الحراب وانقطاع الثوب عن الواقف والراجح عندي ما قاله
أبو الليث والناطة وعمل الناس عليه وعمل من أركان القضاء وهو أن ثم ما يشترط
الاستدانة وليقنه الأذرفه وشروط الأذرفه فليست حرقا بالعام

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

فما يصح
منه الجاهل

مصطلح الشهود والحكام والله سبحانه وتعالى اعلم **واما مسئلة**
الاستبدال بالاولى فاعلم ونقد لسواي لرهن المسئلة تعزى للمذهب الامام
 الى حقه صلى الله عليه وعلى آله بعض القضاة بالدار المصنعة لكنهم من عمل على الوجه
 ومنهم من عمل على العمل الدنا الدينية العقلية الدولة لينا لينا في ايديهم
 يستعملون ما يفعلونهم فما يتصل من اخذ اوقاف المسلمين لئلا يثمن ما يكون ربحه
 ما استبدل به وقراره اجود واغلا ما عور عنه ولا جرم كذا الله اراد فصدتم
 في نحرهم وشمتمهم الا عدا هذا ما حصل لهم في الدنا ولعدا لغيره لغيرهم
 فاسد المسول لبعض من الامور والطع ومحلنا مما طاع العروا سمع ولا يحمل الاجد
 من خلفة عند اطلاقه ويصرف وجوهنا يوم الطامة ولما فيها من طاعة الله واليه
 وصحبه ولم قال الذي نقل عن اصحابنا رحمهم الله في مثل الاستبدال بالاولى
 ما ساذكره لرسالة الله عنهم هذه الاوراء وغيره اوضح مستوفى بحسب
 والامكان يتوقف العزم المنان **واعلم** ان هذا مسئلة من المسائل الاولى اذا شرط
 الواو في باب الوقف اذ الاستبدال ولو لم يشره لصدقة الاستبدال
 او بيعه ولا يثري ثمنها كما قاله في اخرى **والمسئلة الباسد** الم شرط الا
 في باب الوقف فهل للقيم وللحاجم الاستبدال بها اذا كان فيه مصلحة للوقف
اما المسئلة الاولى في نقد كراهي في باب الرجل يتفق ارضاله على ان لا يتر
 قلنا ان رجلا قال ارضى صدقة موقوفه لدا ارضى لابيها وثلاثي ثمنه
 ارضا

شرط الوقف
 في الاستبدال

في البيع

ارضا ويكون موقوفه لدا ارضى لابيها وصدقته لهنه الارض قال الوقف
 والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدلها وقال ابو خالدة الوقف جائز
 والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدلها وقال ابو خالدة الوقف جائز
 والشرط باطل في البيع اما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والوقف
 جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف قلت ارايت ان اشترط ان يبيع
 ولم يشرط ان يستبدلها قال الوقف باطل لا يجوز قلت فلو قال عا ان
 لدا يبيع او استبدلها قال فهو جائز على شرط ولو قال كان يستبدل
 اشترى بها ارضا ولم يرد عا فقلت قال اما القياس فالوقف باطل حتى
 يكون يد لها او يقول ارضا اقبى عا شرط او يبيعها لدا يستبدل عا
 البذل اما في الاحتجاج فهو جائز ويكون الارض يد لها قلت قال عا ان
 استبدلها دارا له ان يستبدل ارضا قال قلت قال عا ان اشترى
 بها ارضا له ان يشرى بها ارضا من ارض الخراج قال نعم قلت قال عا
 ان اشترى بها ارضا من ارض البصرة له ان يشرى بها من غير ارض البصرة
 لا قلت قال عا بتمتع من الناس في مثل قال البيع جائز وبالا يتعاب من الناس
 باطل قلت قال عا بعض العروا قال البيع جائز في قولك جنيته ضراعه
 قلت فله من ارض المائنة ويستبدلها ارضا قال لا يجوز فدا لا لشرط ان
 قلت قال ارضى صدقة موقوفه لدا لدا يبيعها ويستبدلها باعها وقصص
 قضاع في يده قال الايمان عليه القول قوله مع عينه

الاستبدال
 في البيع

في البيع
 في البيع

وقد بطل الوقف قلت فلو باع الوقف للاستبدال فذهب الثمن لشري قبل
لنقصه قال فله حصة في قول أبي حنيفة صراحتا عنه وهو ضامن للثمن
يشترى أرضا فتوقف وأما قول أبي يوسف فله حصة طلبة والمدة لها
على حاله قلت فلم يجوز له أن يبيع فيها قال لأن له أن يشترى ثمنه أرضا
فلا قاله فيه بمنزلة شراءه له بعد ما يبيع بعد فذا شرط أن يبيع
فباعا عما قال فيها أنه لن يبيع بعد فذا قال لا قلت ولم قلت قال لا
عاري على الملك الأول فذا عاري على غير الملك الأول فباعه على الوقف
ثمنه أرضا فوقه فليس له أن يبيع لبدل لأنه لم يربط ببيع لبدل فلو ركب
عليه بيع البيع بقضا فضر قبل القبض وبعد قال فله لن يبيع ويستبدلها
لأنه قد عارى على الملك الأول ولورد عليه يعيب قضا فضر فليس له
ويستبدلها لأنها بمنزلة الأقاله ولم تعد على الملك الأول قلت أرأيت
باعت على المشتري بالخيار والبائع بالخيار فبطل الذي له الخيار البيع
قال فقد عارى على الملك الأول وله لن يبيع قلت ولذا لو ردت عليه
بخيار رونه بقضا أو غيره قال نعم له لن يبيع قلت فلو باعها وشترى
ثمنه أرضا فوقه ثم ردت إليه الأرض الأولى بعيب بقضا قال فقد
لما الوقف وأما الأرض التي اشتراها ووفى فيها
يصنع

هبة الثمن

رجوعه عليه

بشرط الخيار

يضع ما بدله قلت أرأيت إذا قال علي بن أبي طالب واستبدل ثمنه فلم
يبيع حتى مات الذي وصى إليه نسيه ويستبدل ثمنه قال لا يجوز له وإنما
هذا شرط له خاصة قلت لن شرط ذلك لوصية بعده قال لوصية لن يبيع
ويستبدلها قلت أرأيت لن شرط أن يحمل من ولي هذا الوقف الاستبدال
قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال به قلت أرأيت أن يجعل الاستبدال
لرجل آخر سوله قال فالشرط جائز ولو اوقف نسيه ويستبدلها قلت
وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط الاستبدال لها
لرجل كان قد جازأوله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كالجعل
فما زال للرجل لن يفعله قلت أرأيت لن قال الواقف للرجل الذي شرط له
بالوقف قد أخرجك ما جعل لك من البيع قال فهو يخرج من فخره وليس له لن يبيع
الصدقة بعد خذ قلت فلو باع الواقف ثمنه على الرجل الذي شرط له الاستبدال
قال فيبيع الواقف ولي من يبعه ولو باعها الرجل ثمنها الواقف كان يبيع
الواقف مطلا وأما ينظر إلى أبي يعنر قلت فهل لن شرط له الاستبدال أن
يشترى ما بدله من اللاد قال نعم ويشترى قطعة وقطعة قال نعم قلت
ويشترى دارا أو أرضا قال نعم لأنه شرط البدل لم يسم أي شيء البدل قال فقلت
ما اشترى ثمنه فهو بدل قلت أرأيت لن شرط يبيع والاستبدال بها فباعها
واشترى ثمنه أرضا ولم يشهد لن يرضى الأرض بدله الأرض الأولى قال هي بدلها
اشترط خذ ولم يشهد إذا علم أنه اشتراها بثمن الأولى قلت أرأيت

شرط الاستبدال للرجل

بشرط الخيار

جعل ان مسجد الله تعالى على لزمه بيعه والاستبدال به قال المسجد جائز بشرط
باطل ولا يجوز له بيعه قلت فرق بين هذا وبين الوقف قال لا الوقف انما يراد منه
الغلة فاذا كان الغلة المراد منه مشروط ببيع الاستبدال فمجرد بيعه خلاف
المراد منه الصلوة الصلوة فيه وفي غيره سواء فلا يجوز له وذلك ^{والله} ^{وله} ^{ولده}
وقعه قلت ان ائنا جعل ارضه صدقة موقوفة سد ابداء رجل وعلى ولد
ونسله ابداء ما تسلبوا وبعدهم على المساكين واشترط لوصية لمن يصير اليه
ولا يه من الصدقة في بيعه والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا ما هنا قال
الوقف جائز على هذا والشرط جائز قلت فهل للواقف ليربيعه ما كان
وليس يتبدل ثمنه ارضا ما هنا قال نعم واما المسئلة النامية هي اذا لم يشترط
الوقف الاستبدال فهل للقيم ان يتبدلوا ما انتفع واجود باذن الحاكم
او غير ذلك لا ومن المسئلة هي التي وقع فيها من وقع وهي المشورة النفع
الى اي حنفية صلي الله عليه فنقول ذلك قاضي خان في فتاويه قال في اشاد ائنا
بدون الشرط اشار في السيرة انه لا يمكن الاستبدال الا القاضى اذا اراد ^{المصلحة}
في فدهن عبادة وذكر هلال في وقعه في باب الرجل ينفذ مريض على لزمه
قال قلت انك لو قال صدقة موقوفة سد ابداء ولم يشترط ان يبيع الدان
ويتبدل بها ما هو خير منها قال لا يجوز له هذا الا ان يكون شرط البيع
على لزمه يبيع قلت لم لا يجوز له ذلك هو خير له للوقف قال لا الوقف لا يطلب

التجان ولا يطلب الا وبيع وانما سميت وقف لانها لا تباع وانما جرت
ذلك الشرط فمعرفة الوقف لان الواقف انما وقف على مثل فده
ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط كان افضل كان له ان يبيع ما استبدل
بالوقف فيكون الوقف باع في كل يوم وليس هذا الوقف وذكر في الفتاوى
الظهير قال سئل عن رجل اوصى في المنيذ اقطعك وتقدر
استعلاها هل للمولى ليربيعه ويتبدل بها غيرها اخرى قال نعم قيل ان لم
تتطل ولكن يخذ ثمنها ما هو خير منها بل ان يبيعه قال في المشايخ
من لم يجوز بيع الوقف تعطل او لم تعطل وكذا المبحر الاستبدال والكل
في فتوى شمس الامام الحسين في السير الكبر قال ان يوصى بالاستبدال بالوقف
وذكر في الفتاوى الظهير الصغرى ما صورته وفي السير الكبر استبدال
الوقف باطل الا واية عن ابي يوسف ذكر في المحيط قال لو قال اوصى به
صدقة موقوفة على لزمه ليربيعه واستبدالها اخرى فيكون موقوفة
الاولى قال فالوقف جائز والشرط جائز عند ابي يوسف هلال وعند يوسف
ان خالدا الوقف جائز والشرط باطل وقيل كلاهما باطلان الى ابي يوسف
اشترط الاستبدال بشرط يقتضيه العقل لا نه وما سعى الضرون الاستبدال
الوقف لزم الا وصى بما لا يخرج فيها من الغلة ما يفضل عن المولى فيود
لا لزم الاصل الموقوف عليهم شي لفساد يحدث

الاستبدال
الآخرى اصله واقع للموقوف عليهم فلهذه الفرون جوازها استبدال
في الوقف واستبدال الوقف في الجمل الا ترى انه لو انفق ارباب الوقف
بازهدم العقار واوجرى الماء على الارض حتى صار بحال الانقضاء لا اعتد
بغير قيمته ويشرى بغير ارضا اخرى وتوقف مكان الاولى على تلك
وذكر في الفقه مبادله دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة
واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت
المملوكة اكره من اقله وقته واجرة الاحمال خراها لقله رغبات الناس فيه
وذكر في كتاب ادب القاضي لمحمد بن بكر الرازي قال رجل وقف ارضا واراد
ان يبدلها بارض اخرى او دار اخرى ان شرط ذلك لنفسه اصل الوقف
فلهذا لا خلاف من اصحابنا وان لم يشرط ذلك قبل للقاضي ولا يشرط
اذا اراد مصلحه في روائه عن ابن يوسف وليس للقاضي ان يغيره قبل التسليم
ايضا فذكر في الذخيرة قال روى عن يوسف انه قال ان كان
باستبدال الوقف لما روى عن علي بن طاهر رضي الله عنه انه وقف على
الحسين فلما فرغ الى صفي بن قال ان كان هم الدار معونها واقسموا
ولم يشرط البيع اصل الوقف ثم اقر بالبيع وقال في موضع اخر عن محمد
اذا ضعف الارض الموقوفة عن الاستغناء او القيمة تجد ثمنها ارضا اخرى
الترجيح له ان يبيع من الارض ويشتري ثمنها ما هو اكثر رجاء به

الجواز في الجمل

المتاخر

صراط الصبي
ضعف القول

عبان

عبان الذخير **قلت** **نقد** من هذا في المثال اختلفوا ومن
وروايه عن يوسف رضي الله عنه فقال من اهدم دارا او كذا اسم من الحصى
واقعه المباح كما نقلناه عن الفتاوى الطبرية قال روى عن يوسف
بالجمل مقيدة بان تكون الاستبدال اذا القاضى بقيد المطح لا ان غير ذلك
فان قاضى خارج فيما نقلناه عنه الا انه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا اراد
المصلحة فيه وكذا في ادب القاضي المذكور صرح بازولايه الاستبدال للقاضي
اذا اراد مصلحه كما ذكره قاضي خان في تفسيره صرح بالانه ان في بيعه والاشياء
فقال لا يملك هذا الا القاضي اذا اراد مصلحه وما ذكره ادب القضاة في تفسيره
بالقاضي ايضا ومن غير ذلك في المفهوم وانما كان فهو كاف في مفهوم القاضي
فبيع لنا ما ذكره الذخير والمجيب والفتاوى الطبرية من غير تصغير القاضي
فيجعل على ما ذكره قاضي خان وصاحبه ادب القاضي فوفقا بين كلام الاصحاب
والذي كان يفعل بعض العلماء الجمل انه يشترط الاستبدال انظر الوقف من غير
له ويجزم بصحة استبدال الضياع الجيدة والبساتين الجارية المشتملة على
دوم ومزرعة البصرة والشر والشامي والصورة وامثال هذه وما جرد عوضا
عن هذا اما رجاء او دورا بالقاهرة وانما لا يسفحها ولا يصح ان توقف
لا يجوز لا على قول يوسف ولا غيره وهو خطأ بغير واجب البض وكتاب
نقصة واعا الى الوقف على جمل الاول ولكن الطبرية في هذا اذا دعيت
اليه وسبب جملته الى قوله ان القاضي يبيع على الوقف

المتاخر

القاضي

المتاخر

الذي يستبدل به ان امكنه فذو على الما كان يندفع عوضه فاذا رأى المصلحة
 الاستبدال الى جهة الوقف بحيث يكون محله الملوكة ايجود من محله الموقوفه واصلا
 خير من اصل الوقف او يلو ز الوقف الملك في محله واحد ولكن الملك اكثر ثلثا
 واجود بنا واجود ارضا فيستبدل في المحاكم لعدس امين من ضابطين
 خبر بالقيمة والمساخه غير متهمين ولا متساهلين ثم اذا تهايقف كل واحد
 طاقه ويحكم به ويكتب خطه فاذا ثبت كونه عندك صحت سكن قلبه لثبوتها
 واتصل به كتاب الوقف اذ القاضي الاستبدال في ذمة المثلث الشهود حطو طهم
 بالمصلحة والقبضه المحقه الوقف الاستبدال وتلك القاضي عا طره الحاجب
 اذ ثبت خبره وشهدته وعل الناطر بالاستبدال وعلى صاحب العقار الملو
 ايضا ثم بعد ذلك ما تو الى القاضي ويذع ابا زناظر الوقف المذكور
 استبدال الما كان المجد وعمر الوقف المذكور وانه بعد ذلك وضع على الوقف
 ولم يسله الى صاحب الملك الذي استبدل به وسال سواله عن فقهه فيجب
 ما ادعاه فبعد ذلك يستأدى المدعي الشهود على ما وقع من الاستبدال
 فيشهره في عند القاضي بذلك فاذا ثبت ساله المدعي الحكم بجهة الاستبدال
 المذكور فيه ولزومه تصيرون الوقف المذكور ملكا مطلقا ويجعل الملك
 وقفا على شرط واقعه مع العلم بالخلافيه في حق السائل المسوال في الحكم
 بذلك وتوقع على من هذا الاستبدال على العاده كما بيناه فابينا
 وار

طريق العمل
 المتأخره

تعد لوجوه العاصي بالمتأخره

ولذا ان ذلك كتاب الوقف فهو ايجود بحيث يصح الذي دفعه لبدل ع الوقف
 ويكتبه نفسه بنفسه ايضا فيبيع نفسه مع ما طر الوقف ونسبه مع الذي احل
 ودفع بدله وفي الجمله فالاولى للمحكم الحنفى سده هذا الباب بالجملة فانه
 فتح يدخل منه له الذخيل وسبق عليه من لا يفكر عا دفعه ورده وبالله
 بهي لنا مسئلة لا ينبغي عن ذكره وتخبر الكلام كما في هذا

المقام وهي لز الوافق اذا شرط انه لا يباع هذا الوقف ولا يستبدل به
 المتعارف في كتب وقا وملاذنا فهل يجوز لنز قال لنز لان من استبدل
 رأى المصلحة في الاستبدال في الفه ماشطه الواقف عليه سبيل البيع
 وما الذي يرجع من الجوليه من المله وهي موضع النظر وهي اخرها قد مناه لا ذلك
 منقول من ليس في نقل فيحتاج فيها الى نظر بل هو لها السخرج عليه قاله في
 اما تحمها على ما نقلناه عن هذا الظاهر بل الطرف الاولي لنز لا يجوز استبداله
 بعد ذلك لا رها لا قال لا يجوز الاستبدال الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشطه
 فلا يجوز فيبقى بالطرف الاولي اذا نص على ان لا يستبدل لنز لا يجوز الاستبدال
 وعلى ما نقلناه عن بعض المشايخ وهو رواه عن يوسف الظاهر انه يجوز الاستبدال
 للقاضي اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على انه لا يستبدل

وهو من
 وحليته
 الله

وذلك انما يوسف عليه السلام على ذلك جواز الاستبدال بغيره لانه يخرج
هنا عليه وحى الضرورة قد سوغ الى الاستبدال لان الاراضى تهاجر
من الغلة ما فضل عن موزنها وكذا في غيره من الاشياء التي لا يوصل شيئا الى الموقوفين
من عباده الا بحاجات لا ينفقها الواقف اذا شرط لنزول الاستبدال بالوقف
حتى راي الحاكم مصلح الوقف استبداله فاجتمع معنا انظر لواقف وري
والمخالفة بينهما ظاهرة فان علمنا بشرط الواقف فقد فوضنا مصلح الوقف
وان نظرنا الى راي الحاكم فقد علمنا مصلح موقوف الواقف في استبدال
شرط لا فائدة للوقف فاشترط شرط الا فائدة فيه / مصلح الوقف
كما قال اصحابنا في اشتراط الواقف للقاضي والسلطان لا يكون كلام
الوقف وقالوا انه شرط باطل وللقاضى الكلام لان شرطه غاي
شرط ليس هو اوفى للشرع فلا يسمع وكما قال اصحابنا في الواقف اذا شرط
لا يوجب الوقف اكثر من مثله والقيمة لا يجد من سباجه من المدة قالوا
للقيم لنزول شرط الواقف ولكن يرفع الامر الى القاضي فاذا راي فيه
اجرة مدة اكثر من المدة التي اشترط كصر على هذا الفع في التناوب
البدل وغيره فكتبا به تشايسله الاجارة ^{المصلحة المتقدمة} والواقف
واحد وهو لنظر القاضي اعلا والواقف
مختار

حالة شرط
الواقف

مختار ما فيه المصلحة للوقف ولا يظن لنزولها والوقف قد خرج من ملك
وللحاكم الولاية العامة فاذا راي الحاكم المصلحة للوقف في الاستبدال فعلا
ولا يضره قول الواقف لا يستبدل ولا انما قلناه لا يكون ابلغ من ما قالوا
ان القاضي اذا عزل الوصي العدل المختار في بصره وله ان يولي غيره وان لم يظهر
منه خيانة في الظاهر فهذا منه وكذا لا يكون ابلغ من ما قالوا في نزول
الواقف اذا وقف على من يرا عند قبره ان النعمان باطل ولا شئ لنزول زيادة
راجه وثواب الميت ذكره في النفس وغيرها وكذا اذا انصر الواقف لاجدا
لا يشار الى الناطق في الكلام في هذا الوقف وري الحاكم ان يضم اليه شأنا
يجوز له فيه كالوصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح فله ان يملكها اشهد
تحررنا من المسئلة والله الموفق **واما مسئلة بيع الوقف**

اذا قرب ولبنى ما لم يرضه او قرب بعضه هل لا يقبل من بيع البعض
لعانة الباقى لا ولا يبيع البناء الموقوف ولا سائر الموقوفات قال القائلون
هل يجوز له لا ذ **ب** في الذبحه كالمثل الى الكلو الى اوقاف السجدة اذا
تعطلت وتعذر اخلاها هل للقبول ببيعها وتري مكانا اخرى قال نعم قل
ان لم تعطل ولكن يوجد ثمنها ما هو خير منها هل له لنزول ببيعها قال لا ولا يبيع الا
بموجبه تعطل او لم يعط ولذا لا يجوز الاستبدال بالوقف وهكذا حتى يفي

ظاهر القاضي
عامر

عن العدل

الرضى وروى عن محمد انه اذا ضعفت الارض الموقوفة الاستغلال فيتم
 ثم ايضا اخرى كربعها له ان يبيع منها الارض ويترى منها ما هو اكثر
 رعاوى الشفا قال **ق**م محمد بن يونس الوقف اذا صار كمنفعة
 المسالين فلما ضي لنزيعه وشري ثمنه وليس ذلك الا للعار واذا خربت
 الارض الموقوفة واراد القيم لنزيعها ليرم الباقي بتم ما باع ليس فيه
والاستحجار الموقوفة لنزاع ثمنه لا يجوز سواها لقطعها
 بمنزلة البناء الموقوف ومع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعد الهدم
 ولذا باب الوقف لا يجوز سواها بعد الفلح ولذا باب الاستحجار الموقوفة
 قبل الفلح لا يجوز سواها بعد الفلح وقطعها ببيع او راق اشجار التوت
 في الاشجار الموقوفة جاز لانها بمنزلة الغلة وذكر هلال وقطعها ببيع
 جعل ارضه صدقة موقوفة للدار فخرت فلم تصح لشيء انرى للقيم لنزيع
 بعض سواها ويعبر ما بقي منها بتم ذلك وذكر في الخلاصة الفباوى قال في الجرد
 الحوض اذا خرب والاحتياج اليه يفرق الناس انه يعرف واقفا في مسجد اخر وجوز
 اخر وفي فتاوى النسي في بيع عقار المسجد لا يجوز ولذا كان في الفتاوى
 ولذا في خرابها وقد روى عن محمد اذا ضعفت الارض عن الاستغلال والقيم
 بتم ارضها كربعها له لنزيعه ولشترى ثمنها ما هو اكثر ربعها كان
 له لنزيعه ولشترى ثمنها ما هو اكثر ربعها وفرعها و
 فم

صحة الغلة

بيع اوراق التوت

لصحة المسجد

العار

على هذا

٧١
 قيم وقطع من الارض او وارثا من غلب على ارض وقوتها
 بتم قال **ق**الدار شهيد والقوى علانية لا يبيع وما نوافه هذا وما ذكر
 الامام حسنى السيرة باب السير في الدار الباني ذكر له ثم قال
 وهذا بيان خطاين يجوز استبدال الوقف والشيخ الامام طه بن زيد كان
 يجوز الاستبدال ثم رجع علو وقفه ثم رجع علو وقفه ثم رجع علو وقفه
 بطل الوقف ومع بعض البناء الى الواقف لنزاعها الى الوارث لنزاع
 منها قال **ق**الدار شهيد في الفتاوى وفي حسم من المب بل نظر وعلو هذا
 حانوز وقف حانوز السوق والحانوز وصار كحال الامانة عارضا ولا يملكه
 المحلة فمن لواقف او لوارثها ولذا لا يعرف واقفا من لقطعة من عمارتها
 وذكر في المحيط قال لا يجوز بيع رقبه الوقف ولا قطعة منها ليرم ما بقي ثمنه لانه
 الى ابطال شرط الواقف فيه وهو النابل ولذا ما احتاج الى العار والعار
 مع بعضه يودي فيه الى افساد الوقف كله ولذا لا يجوز بيع البناء القديم
 واذا كان اسما قد نسيب لارض الوقف اذا كان تركها ضار الوقف واسع
 لا يجوز له سواها **ق**ه جوز في دار وقف فخرت بغير الدار ليس للنولى بيعها
 ولعل الدار ثمنها ولكن نكر الدار وتعينه على عارة الدار لا بالشئ لانه اذا
 باع الشئ لا يثنى من الوقف واذا ابر الدار في الشئ الحل وذكر في العاوى
 قال ارض وقطع على القيم

خواب الوقف

السلطان او وارثه واقف لم يغفل عليه كان للقيم لم يسع ومضد
وكذا اهل قيم خافوا من فقد له لم يسع ومضد وثمنه قال الصدوق
الفتوى على انه لا ينبغي تمثيل الاملاك الوافاة في المسجد اذا تعطلت
استغلاها اهل البيت لم يتولى لم يسع ويثري مكانه اخرى قال نعم بل لو لم
يعطل ولكن لو خدث ثمنه ما هو خير منه هل له لم يسع قال لا ومن المباح
لم يحورس في الوقف او لم يعطل وكذلك يجوز الاستبدال او هكذا اهل فتوى
ثمن الامم وذلك روى عنه الفسوي للصدوق في المسجد اذا
دست منه لم يحورس الا بعد الفلح او اليوسه لانها بمنزلة بناء الواقف
بما الواقف لا يجوز الا بعد الهدم ولو كانت غرضه بجورس قبل الفلح وذكر
في ادب العباد لم يحورس في الرازي وروى عن محمد بن الارض الموقوفة
استغلاها والمولى محمد بن ارضه الفقير او الكريه فله لم يسع
وليس في ملكه لارض ثمنه وروى عنه ايضا في الوقف اذا صار حال الفلح
به لم يسع في الموضع ثمنه وروى عنه في ثمنه غير له في الموضع وشارف في
الفسوي في الصغير لا يضمنه قلها هنا مسائل المسئلة الاولى اذا تعطلت
او قاف المسجد وتعذر استغلاها المسئلة الثانية اذا ضعف في الموقوفة
عن الاستغلا المسئلة الثالثة اذا خرب الموقوف فاد القيم لم يسع بعضه
ليبرم في الباقي المسئلة الرابعة الاشجار التي اراضي الوقف هل يجوز
ام لا

لا تخار
الشمس
صغر الفلح
فصيح
حسن

ام لا المسئلة الخامسة الشجر التي تكون في الدار اذا خرب الدار هل للقيم
يسع ليعمر ثمنه الدار ام لا السادسة اذا خاف القيم من السلطان او
من واث واقف على الموقوف هل للقيم لم يسع ومضد في ثمنه ام لا
اما المسئلة الاولى فقد تقدم كقولنا ما نقلوه عن محمد بن الارض
وهو حوله البيع ولا يقال مثل على هذا الجواب المسئلة الثالثة ومن اذا
خرب الموقوف واد القيم ان يسع بعضه ليرم به الباقي وقالوا انه لا يجوز
فانه اذا جاز بيع الحل مع تغيير غير الوقف اصلا وراسا فلا يجوز
بيع بعضه لاجل البعض او لا فانقول انما يجوز ما بيع الحل ولشركه
بيع بعضه لاجل البعض او لا فانقول انما يجوز ما بيع الحل ولشركه
عوضه ثمنه للوقف ونظرا للميتحين اما في هذه المسئلة التي اوردناها هذا
اليل فانما يجوز ما ذلك ادى الى اننا الوقف من غير لم يعرض عنه
بخلافنا اذا باع الحل فانه لا يذهب شي بلا عوض بل انما يكون عوضه
منه والتحق للوقف فلهذا قلنا ما يجوز في الاولى بالمنع في الثانية واما المسئلة
السادسة اذا ضعف في الارض الاستغلا فلهذا لم نعرف الرواية عن محمد بن
ذكرناه والفرق بينه وبين المسئلة الاولى في شرط التعطل والتعذر
وفي الثانية الضعف والجواب صحيح على قول محمد بن ارضه روى عنه ايضا القول بان
اذا كانت المصلحة في الوقف فلا يثبت له البيع هنا ومخلص جنيده الجواب
المسئلة ان هو في المسئلة الحرة انما لا يجوز بيعه وتجب تعطل او لم يعطل
وواقع الموضع وهكذا روى عن هلال ايضا

تغليظ
الشمس

فلما لم ينزل الاولي ما ذهب اليه
من المشايخ
ويقبل على صاحبها طاهر والله اعلم
وشتم الاولي

واما من لم يوقف بشرط لم ينفذ دينه

فاعلم ان الخصاص ذكر في وقعة قال قلت لراي الواقف ان شرط في الوقف
ان ينفي من علقته دينه اذ كان قال لك كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
كذا الموقوف وعلى دينه من علقه الوقف ينفي ما علق من الدين فادب
دينه فان علقه هذا الوقف كانه على ما سبها قال قلت لراي
هذه المسئلة فيما بلغني انها وقعت زمان فاض الفاء بمالك بن حنبل
له توقف فها وسئل عن الاصحاب ولم ينفذوا احد منهم وما راى اجد ان يتر
اليه سوى الخصاف وما ظن لي صاحب الفاء والبدعيه كذا وكذا
مسئله حينه وصيحه يخرج على قول من يورثه وقف الانسان على نفسه
وقعت اللفظ

واما من لم يوقف الا بشرط الطولي وقعة

فانه على غير ما بعد صدقة
واقامة غيره او شرط له ولاية صدقة الا فضل من ولد فكانوا في
الفضل هو كيف يكون الحكم منهم او شرط له ولاية لما زيد فلا حظ له
لما راجل في مال الهل تارك لطر الوقف او شرط له من الصدقة فلا ان
حتى يدرى ان كان له هل يصح له الاوب بل اخرى يتكسب
ذرا

ولما ذكرنا هذا المسئلة الاولي ذكرنا هلال وغيره قال هذا قلت
ابا ايمن قال رضي صدقة موقوفه على نزل ولا ينفذ الى ان ينفذ قال
الوقف جائز والولاية لغيره قلت فلو اوقف لغيره بنفسه دون غيره
الذي شرط له الولاية قال نعم قلت فله اخراج الذي شرط له الولاية
من ولاية من الصدقة قال نعم له اخراجه وانما هو بمنزلة الوكيل فله اخراج
بداله وذكر في الخبر قال ان لم يشرط الواقف لغيره عزل القيم واخرجه
فعلى قول يوسف بن محمد بن يوسف فلو جعل الواقف الولاية لغيره حل
كانت الولاية له بشرط الواقف ولو اراد الواقف اخراجه كان له منه ولو
الولاية اليه في حال الكبر وبعد الوفاة كان جائزا وكان ويدا في حال
الكبر وصيا بعد الموت كانا ولو قال لغيره هذا الوقف فانه الولاية
حال حيوة لا بعد وفاته ولو لم يشرط الواقف الولاية لغيره حتى يموت
فقال له جل انت وصي ولم يزد على هذا فهو وصي ماله وولده وفيها
كان في يد من الوقف لو اوصى اليه وصي في الاشياء كلها ولو اوصى له
في الوقف واوصى لغيره في ولد واوصى لغيره في وقف بعينه كانا وصيها
جميعا عندنا خيفة واي يوسف ولو وقف ارضه وجعل ولاية الى رجل
حيوة وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة وصي ذكر هلال لغير الوصي المالى

الوقف على غيره

الوقف على غيره

لن يترك ذلك الوقف مع الذي شرط له الولاية في الوقف جميعاً
 وذكر هلال أيضاً في وقفة قال قلت لرجل كان هذا الوقف
 للاحد من احد من هؤلاء الموقوف عليهم هذه الارض ثم حضر الوفاة
 فقال قد اوصيت لابنك ورجعت على كل وصية قال فقد بطل ما
 اوصى اليه هو لا وصار ذلك لولا هذا الوقف لهذا الرجل قلت
 قال جئت اوصيت ولم يوص لي احد قال ينبغي للقاضي ان
 يولي هذا الوقف من تولى وقد بطلت وصية هؤلاء الموقوفين
 من الارض ما اوصى اليهم بما وقف عليهم قلت ان بيت الواقف اذا
 اوصى لرجل في وقفة وشرط ان ليس له ان يوصي بذلك لغيره
 اجد قال فالشرط جائز وللوصي ان يشرط الوقف في حيوة وليس
 ان يوصي فيه قلت فان شرط ولائاً الى رجل بعد الوصي قال
 فالشرط جائز والولاية بعد الوصي له من شرط له فقد قلت
 ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة على من ولايتي الى من الذي منهم
 الصغير الكبر قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان سئل
 اقام الكبار مقامه قلت ارايت لو اوصى في وقفة الى وصي قال

فاصيد
 الوصية

في
 الوصية

السار

العباس لن يكون وصية طلة ولكني اتحسب ان ابطل ما اقام
 فاذا كان له الولاية لانه اذا شرط الواقف ولاية لغيره
 الى عبد الله وبعده عبد الله الى زيد فانه عبد الله ووصي له
 رجل ان يكون للوصي ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد
 وذكر في غررنا لا دخل لومات الواقف ووصي له رجل
 ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياً له في اوقافه واهواله واولاد
 ولو حصل له بوصية ماله فهو وصي في كل ما عندني حسنة
 ابو يوسف يفتي بما خصه وذكر الحنفية في وقفة قال اذا
 جعل ولائاً بعد وفاته الى رجلين فقبل احدهما ذلك لم يسل
 الاخر قال ينبغي للقاضي ان يجعل مع الذي قبل رجلاً يقوم مقام
 الذي لم يقبل وان كان الذي قبل موضعاً لذلك عند القاضي
 فنقض اليه ذلك فهو جائز قلت ارايت الواقف قد جعل ولاية
 هذه الى فلان هذا في حيوته وبعد وفاته الى فلان قال لا
 فاذا ادرك فلان كان شركاً لفلان في ولايته في حيوته وبعد
 وفاته قال روى الحسن بن زناد عن الحسن بن زناد

في
 الوصية

نقل

ما جعل الله ابنه من ذلك وقال ابو يوسف جاز على جعله قلت
وكذلك قال فاذا ادرك اني ولد لوالديه لاني صدقي بيني وبين
وبعد ما في دون ذلك قال قد لا جاز في قول ابي يوسف قلت
لو وقف رضيع له كل واحد منها على قوم باعياهم وجعل ولده
كل ارض منها الى رجل منها ثم اوصى بعد ذلك الى رجل قال فلو صبه
ان يتولى كل وقف وقعه مع الرجل الذي جعل اليه لاني قد وقف
قلت فاذا اوصى هذا الموصي اليه الى رجل قال فلو صبه من مثله
كان الى الموصي قلت ارايت ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة
لدا ابد اعلى وجوه سماها على لزوجي ولانها في حيوتي وبعد وفاتي
للا افضل ولدي قال قد لا جاز قلت فان كان ذلك في الفصل
سواء قال يكون الى ابراهيم سنا قلت فان قال ولاني الى افضل
فلا افضل من ولدي وانني افضل لني قبل ذلك قال يكون الولد
للا الذي يليه قلت ونسب الذخيرة افضل فقال هو الاصح
والاصح والا هدي في امور الوقف اذا استوا الثنا في الصلاح
فلا اعلم بامر الوقف اولى وذكر في فتاوى الحاكم قال وقف على
ارام معلوم من محض عدلهم اذا انصبوا متوليا بدار سبطا

عليه الوصية
ولا مانع من ان

الوصية
عود الى محض

عم
يكون الى ابراهيم

تفسير الفضل

راي القاضي بني مسجد في سبله فزارعه بعض اهل البلد في عارته
وفي نصب الامام والمودن في العاراه الباني اولى وتكلموا في نصب
الامام والمودن والمختار لني الباني اولى اذا كان يريد القوم من
هو اصح ممن يريد الباني فيخبرهم اولى لان متعة خبر ترجع اليهم
وذكر الخصال ايضا في موضع كثر قلت ارايت ان جعل الواقف
من غلته في كل سنة معلوما لقيامه من الوقف هل يجوز قال نعم
قلت وهل يخيد القيام الذي يحق به هذا الرجل ما جعل له الواقف
غلة من الصدقة قال ليس عندنا في هذا شيء محدود وانما غلة
ما تقارفه الناس من القيام بعارة ما وقف عليه غلة من الصدقة
واستعلا هذه وسع غلته وتفرقة ما يجمع من غلته في الوجوه التي
سبله فيها قلت ارايت لغير ما يشترط هذا الرجل بنفسه قال انما يكلفه
هذا ما يجوز لني بفعله مثلا فلا ينبغي لني بغير ذلك وامامان ينبغي
والاجرة فليس ذلك عليه ولو كان الناظر امارة وجعل لها ما كل من فيه
هل يختلف من القيام الامثل ما يفعل النساء قال لا ليس عليه من ذلك
الامام تقارفه الناس في هذا الامر قلت ارايت ان جعل هذا القيمة
من الاوقات مثل الخمر والعمر وذهاب العقل والافعال واستباه هذه

شروط على النظر

ما لا يشرع في الوقف

واما ما حفظ
الوكلاء

الامام
التقار في
هذا الامر

هذا الاجر له قائم قال اذا حل به من ماله يملكه الكلام والامر والنهي
 فلا جبر له قائم واذا حل به شيء لا يملكه الكلام والامر والنهي والامر
 والاعطاء لم ينزل من هذا الاجر سى قلت فلو طوعت امانته فرائى الحاكم
 ان يدخل معه اخر في هذا الوقف وراى اخراج الوقف مدين ومصير
 غير قال اما اخراج هذا الرجل فليس ينبغي ان يكون ذلك لانها ظاهرة
 منه واذا اجاز من ذلك ما يصح وتحتى لخراج الوقف من قطع عنه ما اجر
 له الواقف واما اذا دخل معه جبر القيام بنده فلا جبر له قائم فان
 فان راى الحاكم ان يجعل للرجل الذى ادخله معه شيئا من هذا المال فلا
 بنده وان كان المال الذى سمي له قليلا ضيقا فرائى الحاكم ان يجعل للرجل
 الذى ادخله من ماله من غلة الوقف فلا بأس بنده ويصح للحاكم ان ينص
 فيما يجزى من ذلك فلو كان الذى جعله الواقف اكثر من اجر مثله قال هذا
 جائز ولا ينظر في هذا الى اجر المثل قلت فانقول ان كان الواقف جعل
 من المال في كل سنة لهذا الرجل ولم يشط للقيم لجعل هذا المال لغيره
 قال فليس لهذا القيم ان يوصى هذا المال ولا بشئ منه بعد فاذا مات
 هذا المال عنه وعن غيره قلت والجواز المطبق وذات العقل الذى يخرج
 القيم من القيام من الواقف ما هو قال قول اصحابنا اذا دام جبر
 سنة

سنة اجازة اخرى

في هذه النسخة

في النسخة

سنة اخرج من القيام بنده قلت فان زال عقله سنة وسبب من خرج
 من القيام بامر الوقف ثم رجع اليه عقله وصح بل يعود الى ما كان من
 القيام بامر هذا الوقف قال نعم قلت فانقول ان كان الحاكم الذى
 اخرج من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجراه له الوارث
 ما ثم جاء الحاكم اخر فقدم اليه هذا الرجل فقال له الحاكم الذى
 كان قبلك اخرج من القيام بامر هذا الوقف فما لم يسمع من سعيه الى
 ولم يصح على عنده سى استحق اجراه من القيام بامر الوقف قال امور
 الحاكم انما تجرى عندنا بالصحة والاستقامة ولا يسمع للحاكم ان يقبل قول
 هذا الرجل فيما ادعاه على الحاكم المتقدم ولكنه يقول صح عندك انك موضع
 القيام بامر هذا الوقف حتى اردل الى القيام به فان صح انه موضع
 لذلك رده واجرى ذلك المال وكذا لو كان الحاكم الذى اخرج
 صح عنده بعد خدائه فتاب ورجع عما كان وصار موضعا للقيام به
 وجب ان يرد له الى ذلك وذلك في تهمه الفناء وى قال المنولى اذا
 اراد ان يفضله لغيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصى
 الموتى للموصى له ان يوصى لغيره واذا اراد ان يقيم غيره مقام نفسه
 وصية لا يجوز ذلك الا اذا كان التفويض له على سبيل العموم وذلك

عود النظر الى

في النسخة

في النسخة

فما وى فاضى خان قال متولى الوقف اذا قرب موته وفوض التولية
 غيره جاز لانه بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى للغيره وذكر في المقيم
 ان يفوض ما فوض اليه من القاضى المتوفى اليه الا فلا ولو ما
 القاضى او عزل مع ما نصبه حاله نصب القاضى فيها اخر لا ينزل الاول
 ان كان منصوبا من الواقف وان كان منصوبا من جهة وبعلمه وقد
 نصب الثاني بغير خلاف ما اذا نصب لطان فاضيا في بلد لا ينزل
 الاول عما احد القولين لو قال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت
 لا ينزل لان يقول له او القاضى فيخرج به قلت فتبين ان
 للواقف ان يعزل القيم ويولى غيره وهو بمنزلة الوكيل به من المقتضى
 في زمن فاضى العا بمس من عند الله عطا الحق اول من وفى
 بدنى الدولة الطاهرة البيبرية سنة ربيع وسمو سماه في نظر العا
 البرانية شروى على ذلك في الواقف لها عا الدنا من العظم شرط
 في كتاب الوقف النظر للاسد فالارشد من ذرية ثم بعد ذلك
 فوض بالظن في العتبة الشح شمال الحور ورجع عن الاول الذي
 كتاب الوقف ومن هذا الكتاب عا فاضى العا بمس من المشرى والمحكمه
 النور

نصب الثاني
 من جهة الاول

ولو قال حور
 الوقف من جهة
 الواقف عزلت
 لا ينزل

اولا لانه القاضى بالحق

الرجوع عن
 الشرط

وليس كما في الجوع

التمنض مع العلم بالخلاف وليس هذا الكتاب الرجوع وانصل
 لومنا من اواخر الوقف عن ذرية لمقتضى الكتاب المذكور وهو حكم
 جيد واعتبر بعض الفقهاء وقال ينبغي ان يفرق بين ما اذا جعل حكم
 لا يرى صحة الرجوع من الواقف بالوقف وبين ما اذا جعل الحكم بالوقف
 لان حكم الحاكم بالوقف من غير النظر وغيره وهو في موضع الخلاف فيرفع
 به الخلاف فلا يسوغ الحق له تثبيت الرجوع بعد ذلك بحكمه لما فيه اطلاق
 الاول وجوابه ان الذي اثبت كتاب الوقف او لا اذا كان
 رآه ان الواقف يملك الرجوع ولا عزل الناظر الذي شرط في كتابه
 لم يقصد هذا المعنى بحكمه وانما اثبت اقرار الواقف بالوقف لا غير الا يرى
 لزم الرجوع لم يزل يدور وقت قبول الوقف ولا كان له وجود اصلا فالحكم
 سطلانه لا يصح لانه معدوم ولم يوجد بعد والحكم لا يكون الا على شيء
 معلوم لا معدوم والحكم بالمعدوم طلق فلو قلنا انه حكمه ايضا وقد
 حكم بالوقف لكان باطلا قلنا ضحى الذي يراه لنزحكم به لانه لا يخلو اما ان
 حكمه سطلانه وقد شئ الوقف وبعد فان كان وقت شئ فهو باطل لما
 انه حكم بالمعدوم والحكم بالمعدوم باطل والحكم الناظر لا يرفع الخلاف

وليس كما في الجوع
 والتمنض مع العلم بالخلاف
 وليس هذا الكتاب الرجوع
 وانصل لومنا من اواخر
 الوقف عن ذرية لمقتضى
 الكتاب المذكور وهو حكم
 جيد واعتبر بعض الفقهاء
 وقال ينبغي ان يفرق بين
 ما اذا جعل حكم لا يرى
 صحة الرجوع من الواقف
 بالوقف وبين ما اذا جعل
 الحكم بالوقف لان حكم
 الحاكم بالوقف من غير
 النظر وغيره وهو في
 موضع الخلاف فيرفع به
 الخلاف فلا يسوغ الحق
 له تثبيت الرجوع بعد ذلك
 بحكمه لما فيه اطلاق
 الاول وجوابه ان الذي
 اثبت كتاب الوقف او لا
 اذا كان رآه ان الواقف
 يملك الرجوع ولا عزل
 الناظر الذي شرط في
 كتابه لم يقصد هذا
 المعنى بحكمه وانما
 اثبت اقرار الواقف
 بالوقف لا غير الا يرى
 لزم الرجوع لم يزل
 يدور وقت قبول
 الوقف ولا كان له
 وجود اصلا فالحكم
 سطلانه لا يصح
 لانه معدوم ولم
 يوجد بعد والحكم
 لا يكون الا على
 شيء معلوم لا
 معدوم والحكم
 بالمعدوم طلق
 فلو قلنا انه
 حكمه ايضا وقد
 حكم بالوقف
 لكان باطلا
 قلنا ضحى الذي
 يراه لنزحكم
 به لانه لا يخلو
 اما ان حكمه
 سطلانه وقد
 شئ الوقف
 وبعد فان كان
 وقت شئ فهو
 باطل لما انه
 حكم بالمعدوم
 والحكم بالمعدوم
 باطل والحكم
 الناظر لا يرفع
 الخلاف

والتأضي المخالف باطله والفضا براه ويصير جود هذا الحكم
وعلمه سواء في منع الحاكم المخالف ان يحكم بمذمبه وان كان نفاذه
فلا يمنع من الفضل براه الحاكم الكفيل ان الحكم شيور الوقف لا ينضم
علا ما وقع عليه وقت الحكم فلا يتعدى بعد الثبوت الى غيره فاذا اشد
الواقف عليه بعد هذا الرجوع عن الولاية بشرط له في تمام الوقف
ورفع القضية لجام حيز يرى صمد والعلم ففقه قصده
ومسئله مبتداه اجتهادية فيجوز الحكم فيها ولا يلزم الحكم فيها
ابطال الحكم بالوقف لا تنفصله لما سناه فحصل هذا ان الوقف
يملك عزله نظر الوقف والاستبداد به سواء حكم حاكم بالوقف وابتنه
اولا على قرينه **بقوله استنبط** وهي من الحكم الذي
قد تفرز للواقف لعزل من جعل الولاية اليه ويولى غيره فصل
لناظر الوقف الذي لم يعزله الواقف ويكون له اذا اسند النظر
شخص ثم اراد ان يرجع عن هذا التفويض والاستناد ويؤوض منه
غير اولى بنفسه هل له فذل لم لا وصون فذل ان شخص واقف
وجعل النظر فيه الى شخص وجعل له ان يستبد ذلك الممن شلاء

فاسند

عن الناظر

فاسند هذا الشخص زيد مثلا وفوض اليه النظر فيها هو موقوف
اليه ومثله ثم اراد المفوض ليرجع عن هذا التفويض ويؤوض
غيره او يؤوله بنفسه فيملك الرجوع عما فوضه ولا الى غيره بل
كالواقف اذا اراد الرجوع لم لا والذي يظهر من الحكم في
هذه المسئلة على التفصيل وهو ان كان الواقف قال وجعل له اي الناظر
ان يستند النظر في هذا الوقف للممن شلاء ويعزله اذا اراد ويعيد اذا
اختار فان في هذه الصون يملك الناظر ان يرجع في التفويض الذي
فوضه ويؤوض الى غيره او يباشر نفسه وان كان سلك في الاخير هو
ان يعزله اذا اراد في هذه الصون لا يملك الرجوع والعزل و
كالويل اذا اذله الموكل في ان يوج كل فوكل حيث لم يملك العزل
وكالتأضي اذا اذله السلطان في الاستخلاف فيستخلف شخصاً فانه
لا يملك ليرفعه الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يقال
ان ناظر الوقف ليس كالويل فاني قول الناظر القابل لهذا القول لم يعرف
مذهب اصحابنا فانه لو عرفه لما قال هذه المقالة الا يرى المما لناه
عن هلال في اول هذه المسئلة وهو انه هل للواقف ان يرجع الذي شرط
له الولاية قال له لغرضه وانما هو بمنزلة الوكيل فله اخراجه كما بدا له

الرجوع في
التفويض

فانه يكون له الولاية في حيوة الواقف اذ امان الواقف مطلق ولا يثبت
 فقد جعلوا اجلناظر الوقف حكم الوكيل حتى ابطالوا ولا يثبت الوكيل
 كما ابطالوا ولاية الوكيل من الموكل فان قلت هذا اشبه لو وصى من الوكيل
 لانه لا يثبت تكون بعد موث الواقف وكلامنا في ما ظهر من الولاية بعد
 موث الواقف والفروق بين الوكيل والوصي ظاهرة في صورتهما كذا
 في الوصي مطلقا لزم وصي الغريم وان لم يشرط له الموث فيه ومنه
 ان الوكيل يمكن عزل نفسه الوصي بعد القبول لم يمكن العزل ومنه
 ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة وبما ان الوصي
 على بالوصاية لانه كان يملك الوصي وان قصر له الوصاية في نوع ولا يملك
 الوكالة ومنه ان الوصي يتحقق اجره قبله على عمله ويطلب منه من الحاكم
 ويجوز للحاكم الاذنه منه والوكيل ليس له من نفسه ومنه ان الوصي
 تصح في حال الحيوة والامانة والوكالة تثبت بالموت وقولنا
 تصح في حال الحيوة والموت يعني ان القبول لها يصح في حال حيوة المو
 وهو احد الوكيلين والذات للوكالة واذا كان ناظر الوقف اشبه الوصي
 من الوكيل في الحاقه بالوصي اولى من الحاقه بالوكيل قلت هذا
 الوجه ما يثبت من الولاية ولا يثبت شيئا يخالف ما قرناه

الوصي والوكيل
 ما يثبت من الولاية
 الوصي والوكيل
 الوصي

وبان

وبان فانه انا وان سلمنا انه اشبه الوصي من الوكيل وان الفرق يقع
 بين الوصي والوكيل في صورتهما كذا ذكرت فاما اذا كان الواقف
 اذا جعل لناظر الوقف نفوض ولم يذكر له ان يعزل ان لا يمكن العزل
 على الوكيل والوصي وما ذكرت من لناظر الوقف اشبه الوصي من الوكيل
 لا يتحقق في انه اذا فوض للمعتمد وقد شرط له الواقف له ان يفوض
 للمعتمد انه يمكن العزل لان الوصي لم ينقل في حقه خلافا من نقل في حق
 والقاضي به نقول انه اذا انص الوصي في الوصية ان الوصي لزم وصي الله
 من غير ذكر العزل يكون حله كالوكيل والقاضي فلا فرق بين نقول
 ناظر الوقف شبه الوكيل والوصي فهذا معنى قولنا انه لا يثبت له
 ولا يثبت له اللهم الا ان ياتي بمقتضى في الوصي انه يمكن العزل
 وبما ان نوع من المجال في من هذا اقله ان الناظر اذا فوض النظر
 الى غيره وقد ذكر الواقف ان ان يفوض فيه من غير ذكر العزل
 انه لا يمكن الرجوع عن التفويض ولا العزل عما قرناه في بقى لناصون
 بالثمة وهي لناظر الواقف اذا جعل الولاية الى شخص ولم يذكر له ان يفوض
 فانه هل يمكن لناظر التفويض الظاهر انه يمكن ان يمسك الوصي اعطى
 ان يفوض الوصية لغيره وان لم يشرط له الموث

حجج

فلم يوص بهل يمكن الرجوع والغرض من هذه الصلوة ام الطاهر
انه لا يمكن عزله ولا الرجوع فيه لان التوفيق صحيح واذا صح خرج
المفوض من شيعته ولا ية النظر فيضا واجنبيا فلا يمكن الرجوع
ولا العزل اما الرجوع فلانه انما يمكن من له حق فاهم شرعا كالحجة
لغير ذي الرحم المحرم والناظر لم يتول حتى بعد التوفيق فاعلم
الرجوع واما العزل فلان الولاية تكون فيه للضرا والواقف اما
لناظر فلا تفعل الولاية العامة في حقه وانتقال الولاية الحاصلة
عنه فلذلك ان لا يمكن الرجوع ولا العزل **التنبيه الثاني**
وقع في كلام الخصاف فيما نقلناه عنه انه لو وقف اخبر له كل امر
عاقوم باعبانهم وجعل ولاية كل امر منها الى رجل سماه ثم امر
بعد ذلك الى رجل قال فلو وصيته ان يتولى كل وقف وقفه مع الرجل
الذي جعل الولاية له فذلك الوقف وجهه ان الوصاية خلافه
وكان الواقف على العمل في الوقف مع كل ناظر لها فلذلك اخلقت
وكذا الواو صر هذا الوصي الذي وصرا الية الواقف لا شخص يمكن له
او صرا الية ما كان له وجهه طاهر ايضا لان الوص الثاني
لمنزل

التوفيق في
رجوع فيه

الرجوع في
الولاية

الوصية
في الوقف

بمصر وصلى الواقف لا يخلقه فحاز له ما كان للذي وصى الية لا
يرى لصلى الواقف اذا وصى الى رجل ما له واولاد فقط
فانه يكون وصيا في ذلك كله وفي شره الوصي الذي وصى الى
هذا الوصي ايضا فلذلك انظر الوقف للمعنى الذي قد مضاه وهو علم
غيره لم يقع للالان **المسألة الثالثة** اشترط الولاية في
قالا فضل من اولاد وكانوا كلهم في الفضل سواء لمول الولاية الى
البره من سائر المسلة واقعة في كتاب وقاف ولكن صورته خلاف
الوضع فان المذكور في كتاب وقاف لير الواقف جعل الناظر في
والولاية عليه لنفسه ام حيوة ثم من بعده الى الارشاد فلا رسد
اولاد وان سألوا واعقابه فيحى شخص من الذرية ويقيم بقبلة انه ارشد
الموجود من نسل الواقف وعقبه ويسأل الحكمة بالنظر فيسمع
بينة ويعذر الى نفسه الموجود ويحكم له بالنظر وفي بعض الاوقاف
شخصا من قبلة الاولاد بينة انه ارشد الموجود فعلم ما قال الخصا
انه يرجع البره فان كان الاول البره من سائر النسل انفراد وان كان
الناظر اخذ له وحده وهذا الرجح حسن

في الاصلية

قياسا على التقدم في الصلاة فانهم انساوا وفي الفضل والفكر
 مرجع اكبرهم سنا ويقدم على غيره السبب الرابع فما اذا شرط
 وقال زولاه صدقي بن الى فلان في حيوتي وبعد وفاتي لا
 ان يدرك اليه فلان فاذا ادرك اليه فلان كان شرعا لفلان ولا يترتب
 في حيوتي وبعد وفاتي اوقافا فاذا ادرك اليه فلان لا يترتب
 بن في حيوتي وبعد وفاتي وولان هذا كله جائز على قول
 يوسف اما على قول اي حنفية ما روي الحسن بن رباح عنه انه لا يجوز
 هكذا ذكره الحنفية ولم يذكر قول محمد والذي يظهر ان قول اي نو
 ايجاز وقول اي حنفية قياسا فان هلا لا ذكر له توبة هذا
 وهي قال لو اوصي في وقفة الى وصي قال القياس ان يكون وصيه
 ولكن استحسن ان يبطل ما دام صغيرا فاذا ابرك كان الولاية اليه
 ان يكون القنوي على قول اي يوسف ما لا نه اخذنا كبحان والاهل
 ان لا يحان بعد على القياس لا في ما بل ليس بن منها وهي مجموع
 في ما نازع في كونه عن الاخوان في كشف ما قدم فيه القياس
 واما الاثر القنوي في الوقف على قول اي يوسف

في الولاية
 بالادراك

القنوي عا
 اي يوسف

كما قلناه وهذا المسألة وقعت نظر ان قيدا لبرانه مشروطا بشرط
 فان والد عمالي اسند النظر فيه الى ولد عمالي وجعل انه اذا ادرك
 ابنة الدن وناهل يكون شرعا لعمالي في النظر المذكور ولكن ما كان
 واستقل عمالي بحكم انه يزعم ان عمالا الدين ثلث صغيرا فاسفا والذي
 يظهر لنا من الوقف لو فوض النظر الى غيره وقال اذا ادرك اليه فلان
 كان شرعا له او كان له لولاه طهاله انه يصح وكونه لشرط الو
 على قول اي يوسف لا نذكر الحنفية كرم له توبة هذا الشيخ وهي قال
 اذا وقف ارض على واحد منها على قوم عياهم وجعل ولا يكل ارض
 منها الى رجل سماه ثم اوصي بعد ذلك لرجل قال فلو وصيه رثوا
 كل وقف وقعة مع الرجل الذي جعل الولاية اليه قلت فان اوصي بها
 الموصي اليه الى رجل قال فلو وصيه من بعد مقل الذي كان الموصي
 فقد جعل وصي الوصي بمنزله الواقف حتى جعل له ان يشار الى جعل الو
 النظر له فلذا هنا اذا شرط الناظر هذا الشرط ينبغي ان يصح و
 بمنزله اشترط الواقف نفسه فان قلت جعلنا طر الواقف بمنزله
 الواقف حتى جعلنا ان شرط هذا الشرط في تفويضه وما
 جعله لواقف في انه يمكن عزل من فوض

جعل الو
 الواقف

منه ومصره الى غمره الى لفره افاذا هذا هو ان يكون مجرد
الطعن ليسوع للحاكم ان يدخل معه اذا رآه من غير ثبوت ذلك عليه
عنه ولا يجوز العزل مجردة من غير بيان خيانية طاهره فحق الحال
ليكن مجرد الطعن بلا ثبوت وفي العزل والاخراج لا بد من الثبوت لما يجب
ذلك من ظهروا الخيانة ثم قوله فان كان الذي جعله للقيم اكثر من اجر
مثله قال هذا جائز ولم يذكر اذا كان الذي جعله اقل من اجر مثله
كيف يكون الحكم فيه هل يجوز للحاكم ان يزداد الى مقدار اجر مثله
ام لا وذلك شرط ان يطلب منه الناظر ذلك بطريقة هذه المسألة
لمراقب عليه ولا وجد احد من اصحاب كرومانفلكه على
من كوز القدر الذي جعله الواقف اكثر من اجر المثل هل يجوز له اخذ
ام لا ولكن الذي يظهر انه يجوز للحاكم ان يجعل اجر مثله ويستصدق
فقد من غير توسيع ولا لئ في القدر الذي يزيد بل بقدر اجر المثل
فاد وبتقليد نساح فيه القومة عالبا نظر للوقف على ان يرايد
الراهدى في الغنمه ~~له~~ بحسن لم يتك بها ونجح عليه جوابا
هذا ومي قال لو قال الامام للغير ان يرسو في الجبل لا ينفق في
عالي فزاد النضر في رسوهم او قاف
المجد

عن الطعن
ان الحكم قائم

فليس له ان يزداد

المجد لغرض اهل المحلة والا ما سمر وغيره يامر بالمسوخ
قال الطبيب للزياد اذا كان عالما ثقيلا من عباد القنينة فقد جاز
الزيادة للامام مع ان غمره يقوم بالوظيفة من غير زيادة فلا ان
يجوز للناظر او لى لا يعلمونه مقابله عمل ليس هو امر يدل على اقامة
امر ديني هو فرض عليه لا ولى ان يجوز ان يزداد لاجل جرم مثله
ولان من الجائز ان يكون مافرو الناظر من العلوم المذكورة في
هاب الوقف كان زمانه اجر مثل العالم في هذا الوقت اما
لكثرة العمل ولرخص الاسعار او لكثرة المغل ان يكون له نصف
مثلا ولا يظن بالواقف ان يختار الاضرا بالقيم في تقليد مفاوم
مخافة ان ينظر الى غيره او تنافس في قيام المصلحة على التوازي
يشترط في كذا وقاف ان يبد من ارتفاعه بعاره وما فيه التما
والمزيد لا جونه مغل واذا راي الناظر ان معلومه قليل ينقص
العلاق اذا جعله اجر مثله اجتهد في العمل وحصلت له العناية
فحصل التما للوقف والمزيد في مغل فكل هذا القدر الذي يزداد
الواقف ايضا ولا ان الحاكم يملك ان يغير لناظر الوقف اجر مثله اذا لم يبد
له معلومه في الوقف فيمكن التما بالوقوف

لما كان الواقف على
النظر في مفاوم

الوقف

وقوله ان الواقف اذا جعل المال لهذا الرجل في كل سنة لم يشترط للقيم
 ان يجعل هذا المال للغير قال فليس لهذا القيم ان يوصي به واذا مات
 انقطع عنه وعن غيره معنى هذا الحكم ان المال الذي هو كثر من اجل
 انما يجوز ان يشترط الواقف لهذا الرجل غير فاذ لم يشترط لهذا
 الرجل ولمن يجيء بعد من النظار فليس لهذا الرجل ان يوصي الى غيره
 لان الواقف انما خص هذا به دون غيره فلا يجوز له ان يتغيره واذا مات
 انقطع هذا المال عنه وعن غيره في الضمير اذا مات اي الناظر وقوله
 انقطع عنه كيد لانه معلوم انه ينقطع بموته ولا سواه وان يعود الى
 الواقف لعدم الفائدة فيه وعلى قوله وعن غيره تحلل وهو ان يقال
 الانقطاع ينقطع سابقا للدور والحكم لانه ما در على الماني سئ
 فليس يقول انقطع عن غيره وبحسب باز هذه مواضع لفطنته
 وطلب المسند من شرايع فيه طالع ووضوح وهذا لا يخل بالحكم
 فيه طاب السبب السابق فيما قاله من اجنوا المطبق وتعديه وانه
 اذا زال تعود الولاية اليه ما كان الجنوا المطبق صحيحا وهو في اللغة
 الدائم المتصل وتعديه فيه ما كان فانها تامل سقوط العنصر
 كالزكوة والصوم وقوله واذا زال يعود معناه

الجنوا المطبق

بعد السنة لانه مقيد بالعود في السنة الا يرى الى قوله فان
 زال عقله سنة او سنتين فخرج من القيام بامر الواقف ثم رجع اليه
 هل يعود الى ما كان من القيام بامر الواقف قال نعم قال سنة جد
 للرجوع لا للعود فهذا الخروج كالزوال للمراعاة عاد عادت
 ولا ينفك قال اصحابنا اذا عصى العاصي او ارتد العبد بالعدا
 ثم ابرأ وعاد الى الاسلام فازولايته تعود ولا يحتاج الى ولاية
 فسواء عاد اليه عقله بعد سنتين او ثلاث او اكرت تعود الولاية اليه
 على مقتضى ما ذكره الخفاف وقياسا على مسئلة العاصي وليس تقدم
 او منسحق لنزول العود اليه الولاية اذا زال الجنوا لا اثر من ذلك
السبب السابق مما ذكره في التمهيد من ان ما طر الوقف اذا اراد
 ان يفوض النظر الى غيره عند موته بالوصية حيث يجوز وان اراد
 ان يفوض في حياته وصحة لا يجوز الا اذا اراد ان يفوض اليه على
 العموم يجب ان يعلم ان يتولى الوقف عند ممته الوكيل من وجه
 وممته الوصي من وجه اما مشابهاة الوكيل في حياته اذا مات
 تبطل ولا ينفك الوكيل اذا مات فان الولاية تبطل ومن حيث ان ليس له

نفوض النظر الوقف
 الى غيره

ان يوطر واما مشاهد الوصي فهو انه اذا اراد ان يفوض الى
غيره عند موته بالوصية حيث يجوز ذلك في المنة ولو كان بمنزلة
الوصيل من كل الوجه لما افترق الحال بين من يفوض في حياته
والصحة وبين من يفوض في حال المرض بالوصية والذي يظهر لي انه
انما كان ذلك لالا ان الوقف في حيوة الواقف وبعد موته عليه
فاذا ولى النظر في النظر الى انه استغنى الولاية من الواقف بالوصيل
عنه فطل موته وله عزل له كما بداه وبالنظر الى ما الذي ذكره
بعد موته وهو الموقوف جعل كالوصي حتى قاله از سنده عند
فلنا له عند كالوصي لما شهد الوكيل من وجهه والوصي من وجهه
بذلك الموضوع علاما لا يشبهين بقدر الملك واما قوله الا اذا كان
المفوض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء مخصوص بالخير
وهو المفوض في حال الحيوة بمعنى ان قوله على سبيل العموم
ولا و اقامه مقام نعمه جعل له الوكيل ويوصي الى امر
ما فز هذه الصور بحمد التفويض منه في حاله الحيوة وفي
حاله المرض المنصل بالموت التفسير السامع فما ذكره في الفقه

العلماء ان كان

عن سنده

في ان

مسألة الغم

ان للغير ان يفوض ما فوض اليه من عمر القاضي التفويض اليه والا فلا هذا
الفرع اخص من الفرع المذكور في التمه فان الذي في التمه يشمل الناظر الذي
من جهة الواقف والناظر الذي من القاضي الذي ذكره في التمه يخص بالناظر
من جهة القاضي والحكم واحد وتفسير النعم هنا مثل ما فسره فيما تقدم
واما قوله اذا مات القاضي او عزل عن نصيبه على حاله قياسا على ما في الفقه
ولكن ينبغي ان يكون محمولا على ما اذا عم له الولاية وولاه في حيوة وبعد
فان القاضي بمنزلة الواقف والواقف اذا جعل التولية لرجل ثم مات ولم يزل
في حيوة وبعد موته بطلت الية فلذا القاضي فقوله يعني ما نصبه عليه
بشرط تعيم الولاية في الحيوة وبعد الموت اللهم ان يقال ان القاضي ولا
اعم من ولاية الواقف وفعله حكم فكل من ولاه بمنزلة حكمه وحكمه لا يطر
بموته ولا بعزله وكذا ما فعل من التولية له وجه جيد ولا يقال في
ان تفرق الحال بين الموت والعزل هنا كما افترق في نايبة الحكم فالقاضي
اذا اختلف ثم مات لا يغفل نايبة بموته ولو عزل من عزل نايبة بعزله لا يغفل
ليس له ليختلف على القضا الا اذا فوض اليه فمذ فاذا فوض اليه لا يخلو
فاختلف نايبة نايبة على الاصل فاذا عزل انزل نايبة لان السلطان يغفل
الاصل من لم لا يرضى بفعله فيغفل نايبة اما في ولاية

اي منصوبه

تعيم الولاية

الوقف في القاصي سواء شرطه للسلطان فليدعه ونقر عليه له لا
 ويتوقى من جهة اجماعه واحكامه لا تبطل بالعزل فكذا توليته الوقف لا تبطل
 فلهذا قلنا انه لا يعزل عونه ولا بعزله وقوله اذا نصب من قبلنا
 لعزل لا يعزل الا من كان منصوباً من الواقف وان كان من جهة
 وعلم وقصد نصبه لا يعزل فلهذا قلنا لا اشكال فيه ولا يقال
 ان يعزل كالنقاص ليس له ان يعزل الوصر العبد الثاني ولو
 عزله يعزل فلهذا لا يجوز توليته لآخر عزله الاول لاننا نقول هذا
 لان ماله الوصر جعل العزل صريحاً من القاصي وهذا لا يحصل عزله
 وسعى عزله ما اذا صرح القاصي بالوصر جلا في الوصية فانه لا
 الوصر الذي في الميت وقوله وان كان من جهة اي من وقت
 نصب الثاني ومن عدم العلم والفرق بينهما ان نصب الثاني وهو لا يعلم
 بالاول الظاهر منه فلهذا نظر للوقف لا غير لانه اطلع على خيانته
 الاول وجب العزل بخلاف وقت العلم لانه انما استبدل الظاهر ما
 يوجب عزله ولكن استرا افضل فلهذا قلنا لا يعزل

ولا بد من الوقف
 في القاصي

ولا بد من الوقف
 في القاصي

في الاول وينعزل

في الثاني ويؤيد هذا ما قاله الاصحاب في ان القاصي اذا
 بخلافه بمنه فان كان سياً ينفذ عند الحي حنيفه رضي الله
 وان كان عالماً ينفذ اتفاقاً وعلواً هناك للامام بان حكم
 القاصي الاول وهو حالة النسيان بعزله لانه اجماع الجواد
 وكثرة الخصومات فبعد بخلاف الثاني واما قوله متولى الوقف
 من جهة الواقف فاذا قال عزله انفسه لا يعزل وبقيته
 الكلام فيه نقض فليست في نسخة اخرى هذا يحمل على
 ما اذا كان غير حرة الواقف والقاصي اما لانه يشبه الوصي
 وبعد القبول لا يمكن عزله نفسه الا بحضرة الموصي وفي محل
 القاصي واما لانه يشبه الوكيل الوكيل ليس له ان يعزل نفسه
 من الوكالة الا بعلم الموكل وجعله بمنزلة الوصي ولا يشتمل
 الواقف والقاصي بخلاف الثاني ولا يقال ان قوله
 متولى الوقف ان هذا مخصوصاً به دون المنصوب من جهة
 لاننا نقول انما نص على متولى الوقف من جهة الواقف لانه
 ينظر الواقف القاصي فانه قال لا اذا قال جعل نفسه
 العبارة ولكن بقوة الكلام يظهر ان الناقص يكون بعده

الحاكم اعلم
 في القاصي

الا ان يقول الواقف امضيت او العاضى فخرجته لا امضيت
بالنصوب من جهة الواقف بل الذى من جهة العاضى حمله
ينبغي ان يكون كذلك والله اعلم واما مسئلة
اذا اقترانه وقف جميع حصته من الدار والارمن

وهي المثلث

وشهد الشهود عليه بذلك وكانت حصته النصف او الثلث
من الثلث كيف يكون الحكم فيها اعلم من الخصاص
ذكر هذه المسئلة في وقفه فقال قلت فان شهد الشهود
اقرار الواقف انه اقترانه وقف جميع حصته من هذه الارض
وهي الثلث منها وكانت حصته النصف او الثلث من الثلث
قال تكون حصته كلها ان كانت النصف او الثلث من ذلك
وقف الا يرى ان اصحابنا قالوا ان رجلا قال قد اوصيت
ثلث مالي وهو الف درهم فوجد ثلثه الف درهم انا اعطيت
الموصى له الثلث كما هو الف درهم وان كان اكثر من الف
درهم فله حكم جميع ذلك ولذلك الواقف هو قياس
الوصية الا ترى ان رجلا قال اوصيت لفلان بمائة

الدار

الدار وهي الثلث فوجب ان حصته النصف اما يحكم للموصى له
بالنصف كله والوقف بمنزلة الوصية قلت
فهذا الذى ذكره الخصاص المسئلة من الجواب يخرج على مسالة
الوصية وهي منقولة عن الاصحاب ذكرها الكرماني ايضا
وغیره لا انه وجد فيها رواة محفوظة عنهم ولعلنا
ان يفرق ويقول بان الوصية اوسع من الوقف
ومن غيره ولهذا جازت الوصية للرجل به وجازت في
المنقولات بالدراهم والوقف لا يجوز في ذلك كله ولان
حالة الوصية حالة اشتغال بالمرض فالظاهر انه بشئ
مقدار الحصه اما حالة الوقف فالقضية وثبته وماتم
ما يستغله عند كرم مقدار ما لا يحل لاهله وهي المثلث على
انه نسي مقدارها لا اشتغال خاطره فيصير في الجميع باجازان
يكون مراده ان يستشي لنفسه من شئ ينفع ثمنه والظاهر
يساعدنا على ذلك فان الانسان يخشى الفقر ونفسه يخرج
عن ملكه فكان الظاهر مويد له اما في الوصية فالظاهر من حاله

الوقف بمنزلة الوصية

مسئلة الوصية

ان يقصد النقص بما يرجو به الزيادة من الاجر والثواب
وعلم انه صار الى حاله قريبه من الموت فالمظنون به في ذلك
الوقت انه يختار انه يقدم بزيده كل ماله وله هذا
الفايل ايضا ان يلتزم الفرق في الوقف في حاله الصحة وفي
حاله المرض ويحمل الوقف في حاله المرض بمنزله الوصيه وفي
حاله الصحة بحمل الوقف الثلث الذي ذكره لا غير المعنى الذي
ذكرناه **واما مسئله وفي الحقة من هذه الارض**
ولم يسم مقدارها بل يصح ان لا ذكر الحصة في وقفه قال فقوت
جميع حصتي من هذه الارض او قال من هذه الدار ولم يسم ذلك
قال استحسن ان اجيز ذلك اذا كان الوقف متاعا لا
بالوقف وان جحد الوقف فافطنت بينه تشهد على الوقف
او بمقدار حصته من الارض او الدار وسواء ذلك قبل القام
ذلك وحلم بالوقف على ما صح عنده منه وان شهد السهو بالوقف
باقران بالوقف لم يعرفوا مقدار ماله من الارض او من الدار
اخذه القاضي بان يسم ماله من ذلك مما يسمى بالقول فيه قوله

والم

وتحلم عليه بوقفه كذلك فان كان الوقف قد مات فوارثه يقوم
مقامه في ذلك فما اتوا من ذلك لزمه **واما مسئله**
الارض والدار والوقف **في ام ٧**
ذكر الحصة في وقفه قال الرازي اذا وقف المهر من مهر
افتيكه ولو بعد سنين فهو وقف ليس له ان يطل الوقف
فما كان المهر من مهر افتيكه فافتيكه وقف وذكر
موضع اخر منه قال قلت فلوان رجلا وقف في ارضه وفي
يد رجل قال ان افتيكه فالوقف طيز وان لم يفتيها لم
قلت فان اجد ارضه سنة او اكثر ثم وقف قال فالوقف طيز
في الاجاره فاذا انقضت الاجاره كانت الدار وقف
وذكر في وقفه انه الاكل قال لو وقف المهر
ان افتيكه جاز ولا يبيع في الدين وذكره الهالي في وقفه
في باب الرجل يشتري ارضا يبيعها فاسد فيقف قبل ان
يقبض قال لو مهر رجل رجلا ارضا فوقه المهر
على الساكن قال ان قلت المهر جاز الوقف وان

الاجاره

لم ينفكها لم يحز الوقف وبعث الارض في الدين ^{الوقف} ^{بطلت}
 الا يرى انه لو باعها الراهن ففرض البيع فذلك ولو كان
 الراهن اغتوا العبد جوزت العتق والحق مخالف البيع
 بالوقف شبهه الا يرى ان قولنا في عبد لرجل ليس العبد
 اشتراه رجل منهم ان مولاه اخي ثمنه فان باع المالك
 اشتراه من العبد وكان مولاه ان يادخله ولو كان
 اعتقه المشتري من العبد وكان العتق جائزا ولا يرد ذلك الحق
 استهلال انتهى كلامه ^{لما وقف}
 تقدير مدة الفسك وانما مضى لم ينفك الراهن ^{الوقف}
 الوقف هل يبطل ^{لما وقف} ومقتضى ما ذكره الحنفية انه ينفك
 موقوفا وان طالت الالة الى ان ينفك وما ذكره المال
 من قوله وان لم ينفكها لم يحز الطاهر ^{ان مراده}
 بعدم الجواز والضرورة والا فاشكال انه جائز قبل الفسك
 ولهذا الواقعه عمل الاول ^{لا يحتاج الى تحديد}
 ثانيا ثم قوله وان لم ينفكها لم يحز ومغناه على ما ذكرنا

الحق

وقد وقف الوقف
على الفسك

التفاد

لم يلزم فلو مات الراهن ولم ينفكها هل الوقف اصلا
 ورأسا ام لا ويلزموا الورثة ان يقضوا الدين من
 بقية التركة وكذلك لو لم تمت امتع من الايقاع بان كان
 مستحقا عليه هل يبطل ام لا وان لم يمتع لكنه معتر هل
 يبطل الوقف مع تعلق حو الفقد به ام لا يبطل وينتظر
 قدرته وليس له وكذا لو ابيع من الايقاع وهو قادر هل يبطل
 الحاكم الوقف ويبيعه في الدين ام يبيع عليه عروضة وعقاره
 في الدين ويبطل الوقف ام لا وهل اذا طلب المهر من الحاكم
 فسخ الوقف بعد تقديمه اليه بالتفكك ولم ينفك هل يحجب
 وينسخ ام لا وهل اذا اراد الواقف ان يفسخ بنفسه هل يفسخ
 بنفسه ام لا وهل اذا مات معسر او ليس له شيء سوى الرهن هل
 وقفه يبيع الحاكم في الدين ام لا ^{اعلم وقيل الله}
 ان الحلام في هذه المسئلة يستدعي ذكر مقدمة وهي تحرير الحلام او
 طبع المهر ونقل المذهب عن الاصحاب فيه ثم شرع ان شاء الله
 في الاجابة عن هذه الاسئلة المفصلة ملتصقة من الله العون في ذلك

الحق

وقد وقف الوقف
على الفسك

وهو خير معين اما بيع الموهون فذكر في الذخيرة في البيوع قال
اختلقت عبارة الكتب في بيع الموهون وقع في بعض ان بيع الموهون
فاسد ووقع في بعض ان البيع موقوف فمن مشايخنا من قال في
المسند روايان وعائمه على ان الصحيح ان البيع موقوف ان
قضى الراهن المال وابعاه الموهون منه وورثه الراهن عليه اورثه
تم البيع وان لم يخرج الموهون بيعه وطلب المشتري من القاضي التسليم
فالقاضي نسخ العقد منها وهذا لان البيع صدر من المالك والموهون
حق في المحل ولا يجب مراعاة حق المالك بحيث مراعاة حق الموهون
وانما يصير الحقان معينين اذا قلنا بالتوقف ومعنى قوله في بعض
الكتب فاسد انه لا يكمل له فجازا فاسدا في حق الحكم ثم قال بعد ذلك
فهل للموهون حق في نسخ هذا البيع اختلف المشايخ فيه منهم من قال ليس له
ذلك لان حقه اليد لا في الرقبة والبيع يصادف الرقبة ومنهم من قال له
حق النسخ لان البيع يبطل ملك الرقبة وهو وسيلة الى استيفاء الدين
عند الهلاك فيخرج الجامع ان في ظاهر الرواية ليس للموهون حق النسخ
فروي ابن سماعه عن محمد انه له حق النسخ وليس للراهن فيسخ هذا البيع لان

سند نقول الله
في بيع الموهون وقفه

الكتب في بيع الموهون
فان كان الموهون يملك

هذا البيع انعقد صحيحا في حقها وانا التوقف في حق الموهون هذه عبارة
الذخيرة وذكر في الفتاوى الصغرى الظهير ما صورته بيع الموهون
يعني انه نافذ في حق الموهون بل هو موقوف حتى لو انقضت الاجارة او
قضى الراهن المال نفذ ذلك البيع هو الصحيح وليس للراهن والموهون حق
النسخ بمنزلة بيع الناجز وذكر في الهداية اذا باع الواهن الموهون
غير اذن الموهون فالبيع موقوف لغاي حق الغيبة وهو الموهون فيوقف
اجازته وان كان الراهن مضاف في ملكه من اوصى بجميع ماله يوقف اجازته
الورثة فيما زاد على الثلث لغاي حقهم به فان اجاز الموهون جاز لان
التوقف لحقه وقد رخص بقطوعه وان قضاه الراهن دينه جاز ايضا لانه
زال المانع من النقود والمنقضى موجود وهو النقص الصادر من الموهون
في المحل واذا نفذ البيع باجازه الموهون يشترط حقه الى بدله وهو الصحيح
لانه يشترط في الماله والبديل حكم المبدل فصار له بعد المديون
اذا بيع برضا الغريم يشترط حقهم الى البديل لانهم رضوا بالانقضاء
السقوط راسا فلهذا وان لم يخرج الموهون البيع ونسخه في رواية
لو افكك الراهن لا سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للموهون بمنزلة الملك

فصار كما لا شك له ان يحجزه وله ان يفسخه وفي اصح الراويين لا يفسخ
 لانه لو ثبت له حق الفسخ انما يثبت ضرورة صيانة حقه وحقة المحسر
 لا يبطل بانقضاء هذا العقد في موقوف فانما المشتري صبر حتى
 يفتك الراهن الرهن الرهن اذا العجز عن شرف الزوال وان شارب الامر الى
 القاضي والقاضي ان يفسخ العقد لفوات القدرة على التسليم ولا
 يفسخ الى القاضي لا اليه وصار اذا ابقى العبد المشتري قبل الفسخ
 فانه يخير المشتري لما ذكرنا كذا به امره عبارة الهداية وذكر
 الاشيبجا في شرح مختصر الطحاوي قال علم بان الراهن اذا تصرف
 في الرهن قبل سقوط الدين ففسخه لا يحلوا اما ان تصرف تصرفا لا يلحقه
 الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء اما اذا تصرف تصرفا يلحقه الفسخ
 كالبيع والكنابة والاجارة والهبة والصدقة والاقار ونحوها
 بغير رضا المرقن فلا يجوز ذلك التصرف في حق المرقن ولا يبطل حقه في
 الجبس فاذا قضى الراهن الدين وبطل حق المرقن في الجبس نفذ تصرفه
 الراهن وان اجاز المرقن تصرف الراهن نفذ وبطل الرهن والدين على
 حاله الا في البيع خاصة فانه يكون الثمر ههنا محال للبيع وكذلك لو كان

تفصيل تصرف
 المرقن والراهن

نحو

تصرف في الاثناء واذن المرقن نفذ تصرفه واما اذا تصرف
 الراهن تصرفا لا يلحقه الفسخ فانه ينفذ ويبطل الرهن وذكر كلاما في
 التضمن فيه طول وليس هذا موضعه ثم كلام الاشيبجا في
فتح ربه هذه الكلمة لبيع المرقن موقوف
 على اجازة المرقن او قضا الدين او الابراء وتحرر لنا ان الراهن لا
 يملك فسخ البيع وكذلك لا يملك المرقن فسخه على الصحيح من الرواية حتى
 قال في المحيط في بيع ما هو متعلق به حتى الغير قال فيها اذا باع الراهن
 الموقوف او المورث المستاجر قال فانه موقوف للمشتري ان يفسخه علم او
 لم يعلم انما شاء رهن او مواتر ثم قال ليس للراهن في الاجرة
 لان البيع نافذ في حقها وكذلك الراهن والمستاجر لا يمان الفسخ ظاهر
 الرواية نص عليه الجامع هذه عبارة المحيط وانا الذي يملك الفسخ
 هو القاضي كمن يرافقه المشتري للراهن بطلب التسليم وقد تقدم ان
 الوقف اشبه بالبيع من العتق فانقلنا عن هؤلاء وكذلك الاشيبجا
 لوح في كلامه عليه فانه ذكر الصدقة والهبة والوقف من ههنا
 ان الوقف يعمل فيه كما يعمل في البيع لما افقته

للمتعلق في كماله

فجئنا الى الجواب عن السؤال الاول وهو انه اذا مات المراهق بعد
ما وقف المهر فبطل الوقف لم لا وهل يلزم الورثة قضاء
الدين من التركة فنقول الظاهر انه لا يبطل الوقف لان النص
صحيح لانه صدر من اهله في محله وبوقف فاذة على امان المهر
او اداء الدين او الابرأ فموت الواقف لا يبطل الوقف مع امان مراعاة
حق المهر وهو انه يستوفى الدين من التركة ولا حق للمهر في العين
فما قلنا في البيع اذا مات لا يبطل لانه تعلق بحق المشرى وبوقف فاذة
لاجل حق المهر فهو لا يؤثر في ابطاله واما قوله وهل يلزم الورثة
بأداء الدين من التركة نعم للمهر ان يبطل بالورثة بالدين ويستوفيه
من التركة ولا يمنع من ذلك ما عنده من المهر لان الواو خليفة
الميت وهو كانه ذلك في حياة المورث كذا بعد وفاته واما الجواب
عن السؤال الثاني وهو انه اذا المهرت المراهق وامتنع من الايقاع
يبطل الوقف لم لا الظاهر انه لا يبطل ولكن للمهر ان يرفع
الى القاضي بحسبه بدينه حتى يوفيه الدين واما الجواب عن السؤال
الثالث وهو انه اذا لم يمنع لكنه يبطل الوقف مع تعلق حق الفيل

موت المراهق

لزم الدين التركة

به ام لا يبطل وينتظر قدرته وليسته هذا سوال مشكل ولم
اقف عليه في باب البيع ولكن لما قيل ان يقول يرتفع المهر من الامن
الى القاضي فاذا ثبت عنده انه محسب له سوى المهر الذي وقفه
ويثبت ايضا الدين عنده والحق للمهر في الطلب ولم يهل عليه الى
مدة ميسورة فان القاضي يحبس له ذلك ويبطل الوقف في بيع المهر
في الدين لانه ظهر ظلمه بمنعه حقه بوقفه المهر فموت الواقف
منابه في ابطال الحق المستحقه ولانه قد اجتمع معا حقان حق
العبد وحق الله تعالى اما حق العبد قطا هو وهو المهر واما حق
الله تعالى فهو الوقف فان الوقف حبس العبد على الله تعالى والتصدق
بالمنفعة على الصحيح فيقدم حق العبد لضعفه وحق الله بحانه وتعالى
ولا يقال انه اجتمع معا حق الفقراء ايضا لان الفقراء لا يحق لهم
في الرقبة وانا جتفهم في المنفعة فكان حقهم ضعيفا بالنظر الى
حق المهر والضعيف اثر له مع القوي ولما قيل ان يعلس هذا
ويقول ينبغي ان لا يبطل الوقف لان المهر لا حق له في الرقبة و
الوقف انما صادف الرقبة لا المالا يله وانا بوقف فاذة في الحال

لحقنا الله تعالى

رعاية كحق المهرن ولهذا لا يملك فسخه على الصحيح وجه لا يبطل بهذا
فيبقى موقوفاً فدار الامر بين ان يورث حق المهرن ولا يبطل الوقف
وبين ان يبطل الوقف لا يورث حق المهرن والقول بالناخير اولى
من الابطال كيف وان المال غادر راجع ويحتمل ان يعود
الى سائر قبل حصول من يشترى الوقف فيفوت الناخير الى يد
واذا قلنا بابطال نفوت الوقف الى يد وفيه ابطال
حتى الفقد وقد قال اصحابنا قريئاً من هذا ان المدبوز اذا وقف ماله
قصداً منه الماطلة قالوا يصح وان كان يفرق بينهما بان هذا ليس
لا رباب الدين فيه حتى يخلق مسئلتنا لكن يقال ايضا ان المهرن
ماله حتى لا يجزئ ماله احتباس العين لحقه والاحتباس لا ينافي
الوقف فيشابه مسئلتنا من هذا الوجه وايضا فلو قال بان
يبطل فمن الذي ابطاله لاحراز ائله الواقف لانه لازم في حقه
بدليل انه لا يجوز له بيعه بعد ما وقفه ولو باعه ثم قضى الدين
ينفذ الوقف ويبطل البيع ولا جاز ان يملك المهرن لان الصحيح ان المهرن
لا يملك ان يفسخ البيع وكذا لا يفسخ الوقف ولا جاز ان يملك العاضى لان

مذهب

وقف الدين

وقف الوقف

مذهب الامام انه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ ولا يبيع عليه
عروضه دينه اذا امتنع عن اقبائه ولا عقاره وعندها يملك
العاضى بيع العروض وفي العقار روايتان والاظهر عندهما
انه يبيع فاذا كان عند امتناعه من الاقباء مع قدرته على الاداء
وظهور الظلم لائليه فحنا اولى ولا يشترج ايضا على قولهما
لان وضع المسئلة في البيع وهذا الوقف ليس ببيع ولا مبيع
هو موافق لمرص على الاداء وانما منع منه مانع لا يقدر على
ازالة وليس له ما يوفى منه من الدين فخذت في الناخير والفا
ينظر في مصلحة الوقف له لائليه والى الآن لم يخرج عندي شيء
لا القول بالبطال ولا عكسه واما الجواب
عن السؤال الرابع وهو اذا كان متمتعاً وهو قادر هل يبطل
الحاكم الوقف ويبيعه في الدين ام يبيع عليه عروضه وعقاره في
الدين ويسلم الوقف ام لا ليس للحاكم ان يبيعه في الدين في هذه الحالة
وانما الاولى ان يختار قولها في هذه المسئلة ويبيع عليه عروضه
از وقت بالدين وان لم ترق تحمل العقار نظراً للوقف كل ذلك
عند تعذر مطالب المهرن بطريقه وامتناع المدبوز من الاقباء
ولا يبيع الوقف في هذه الحادثة على الاقوال كلها واما الجواب

طريق بطلان الوقف

عن السؤال الخامس وهو اذا طلب المرهن من الحاكم فسخ الوقف بعد
تقديمه اليه بالفكاك ولم يفتكه هل تجبه ويفسخه ام لا هذا
لا يملك المرهن لان المرهن له حق المطالبة بدنيه وليس له طلب
ابطال عقد صحيح لا ينافي حقه في الرهن وهذه الدعوى ليست
الامري الى ما قاله صاحب الهداية في البيع وكيفيه الفسخ
من جهة القاضي وجعله بدعوى المشتري على الراهن التسليم ولو
كان صحيح هذا من المرهن ايضا لان امره يذكره لكن انما نص
المشتري لان الدعوى من جهة صحيحة يتعين الاصفا اليها اما
من المرهن فلا لانه ان طلب التسليم فهو من قبضه دعواه لانه
متسلما لا اتفاق ما خرج من يده وان طلبت بعد فليس له ذلك
لان حقه في الذمة فلم يضره الدعوى من جهة فلا يسمع الحاكم منه
وانما اذا ادعى على الراهن الذي يسمع دعواه ويجب فيه بطلان
واما الجواب عن السؤال السادس وهو اذا اراد الوقف ان يفسخ
بنفسه هل يفسخ الوقف بذلك ام لا الظاهر انه لا يفسخ
بذلك قياسا على البيع فانه قرين في الحكم وفي البيع لا يملك
ذلك فيما قدمناه قلنا في الوقف واما الجواب عن السؤال السابع
وهو اذا مات الراهن الواقف معزولا وليس له شيء سوى ما وقفه
من

في البيع
البيع
البيع

من المرهن هل يبيع الحاكم في وقا دين المرهن ام لا الظاهر
ان الحاكم ان يبيعه وقا دين المرهن لانه تعذر اتيك كاله وايسر منه
وحق المرهن تعلقه بعد الموت وصار اذا وقف ما يملكه في
مرض موته وعليه ان يوفى مستغفرا فانه يبطل الوقف ويباع في الدين
وعلى هذا الوجه يتعين ان يحل له المخصص في المالك وغيره مما من قومه
انه موقوف اذ انكده جاز ولو بعد سنين وليس له ان يبطل
الوقف قبل الفكاك وما يتحقق الا باس من الفكاك الا في
هذه الصورة اما في الصورة التي ذكرناها او لا فاما ما كان الفكاك
فيها موجودا فلذلك يجوز ابطال الوقف هنا جوازها ثم رآه
بعد ذلك في متن البحر المحيط ما صورته قال ولو از رجل رهن
ضيعة له من رجل ثم انه وقف وقفا صحيحا فان اقلها الراهن
فالوقف حايث نفاذ وان لم يفتكها حتى مضت سنة او سنتان لا
يبطل الوقف حتى لو اقلها بعد ذلك وقفا فان ما صاحب
الضيعة في فصل الرهن قبل الفكاك انزاله مال غير الضيعة
ادى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له مال

مع الحاكم عند
الواقف

وقد المدين في

غير هذه الضيقة بيعت الضيقة الدين وميطل الوقف انتهى كلامه
 فانظر وقفل الله الى صحته ما خرجناه في هذه المسئلة كيف وافق
 المنقول عن الاصحاب فيها فلهذا الحمد فقله ان لم يقبلها جئنا بضم
 سنة او سنن ان لا يبطل الوقف وجعل في مسئلة الموت معسرا
 يبطل الوقف فعلنا ان ما دام الواقف حيا لا يبطل الوقف سواء
 كان موسرا او معسرا المفعول الذي ذكرناه اولا **مخلص**
 حينئذ من الجواب في هذه المسئلة ان الواقف ما دام حيا لا يجوز ان
 ينقض الوقف ولا يبيع في الدين واذا مات فلا يخلو اما ان مات موسرا
 او معسرا فان مات موسرا لا يبطل الوقف ايضا ويوفى الدين من بقية
 المال وان مات معسرا وليس له سوى ما وقف بعد ما وهبه فانه يبيع
 في وفاء الدين ومضروته بطلان الوقف والله اعلم واما
مسئلة اذا وقف على بنيه وله بنون وبنات
 هل يدخل البنات في الوقف ام لا وكذا اذا قال على اخوتي وله
 اخوة واخوات هل يدخل الاخوات في الوقف ام لا وما
 الضابط في ذلك ذكر في وقف هلال قال قلت اريد ان

ادعي

ارضي صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات قال هم جميعا
 سواء في الوقف قلت وهذا بمنزلة قوله بنو فلان قال بنون والبنات
 فيه سواء قال هذا كله سواء وهم جميعا سواء وذكر في وقف
 الخصاص قال قلت اريد ان اقول ارضي صدقة موقوفة على بني وله
 بنون وبنات قال تلوز الغلة للبنين والبنات جميعا الا يرى لو قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات ان
 الغلة لهم جميعا الا يرى في قوله تعالى فان كان له اخوة وآله
 والاخوات في ذلك سواء وذكر في الذخيرة قال اذا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة على بني وله ابنا فضا عدا استحقا جميع الغلة
 ثم قال لو قال على بني وله بنون وبنات قال هلال هم جميعا في الوقف
 سواء لان البنين والبنات عند الاجتماع يسمون بنين وهم كذا
 ذكره الخصاص في وقفه ورواه عن علي بن حنيفة وعمر بن يوسف ان
 خالد السمعي فميز اوصي ثلثا له لبنين فلان له بنون وبنات الثلث
 لهم جميعا وهم فيه سواء وكذا الوقف قال وروى يعقوب عن علي
 بن حنيفة ان ذلك للبنين وبنات وعلل فقال لا يرى انه لا

يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان. وبعض المشايخ قالوا ان في
هذه المسئلة روايتين عن أبي حنيفة وبعضهم وفق من الروايتين
فقال ما روي فيه البنون والبنات محمول على ما اذا كان فلان
ابا قبيلة كبنني تميم وقد اشار في التعليل الى ما قلنا حيث قال
لا يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان وهذا انما يستقيم اذا
كانوا بنوا ابي محصور اما اذا كانوا بنوا ابي محصور صح ذلك
فانه يستقيم ان يقال هذه المرأة من بني تميم ونحوه روي عن أبي
يوسف الوصية فانه قال الثلث للبنين دون البنات الا في
كل ان يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان مثل فخذ او
قبيلة هذه عبارة الذخيرة وذكر في الكشف شرح
البردوي قالنا قلنا عن المبسوط لو اوصى بثلثة لبنين فلان ولفلان
ذلك اولاد فالثالث للذكور من ولده دون الاناث في قول أبي
حنيفة لاخرو في قوله الاول وهو قولها اذا اختلط الذكور
فالثالث منهم فان انفردت الاناث فلا شيء لهن بالاتفاق وذكر
في المنار في الاصول لحافظ الدين قال واجمع المذكور علامة الذكور

في قوله

في قوله

في قوله

بناور

يتناول للذكور والاناث عند الاختلاط ولا يتناول الاناث
المنفردة قال محمد في السير الكبير اذا قال من الجحش اثنون
على بني ولده بنون وبنات فان لا ما زينا ول الفريز وذكر في
شرح مجمع البحرين قال رجل اوصى لبني فلان ولفلان ذكورا واناث
فالوصية للذكور انهم دون الاناث لان قوله بنو فلان بمنزلة
الذكور من اولاد فلان لان ابن اسم للذكر والبنون جمع وقال
محمد الوصية لهم جميعا بينهم بالسوية لان البنين جمع الابن كما ان
الاخوة جمع الاخ فيقتضى ان البنين والبنات المختلطة بالبنين كما
يتناول لفظ الاخوة الاخوات المختلطة بالاخوة في قوله تعالى
فان كان له اخوة فلامه السدس وعن أبي حنيفة رحمه الله في ذلك
روايتان مثله في الزور في شرح المنظومة وذكر القدر
في شرح مختصر الدرر قال باب الوصية لبني ابي الناس يعرف
قال الشيخ عن أبي يوسف في رجل اوصى بثلثة لبنين فلان ولفلان
من الناس يعرف فان اخنفة قال في ذلك هو لولده جميعا الذكر
والانثى سواء ثم رجع عن ذلك وقال هو للذكور دون الاناث

النصوص في الثلث

وقال أبو يوسف محمد هو للذكور والاناث جميعا وجه قول
حنيفة ان الابن لا يتناول اسم الابن على الحقيقة انما يتناول
الاسم الذكور والاناث على طريق المجاز ومن حكم اللفظ ان
يحمل على حقيقته ولا يحمل على مجازه الا بدليل وليس كذلك اذا
كان فلان ابا قبيلة او فخذ لا بالنسبة اليه لا يقصد بها
الاعيان وانما يقصد بها الانتساب وهذا موجود في الذكر
والانثى ولهذا المعنى يتناول الاسم الاناث منهم وان لم يكن
معهم ذكر ولا يتناول الاسم من ولد الرجل المعروف بالانثى
لا ذكر معهن وجه قول ابن يوسف محمد ان الذكور اذا
مع الاناث غلب عليهم اسم الذكور وتناولهم الاسم جميعا وان
كانت الانثى ولهم حاله الانثى فوجب ان يحمل على جميعهم وذكر
في آخر الباب ايضا قال قال هشام سالت محمدا عن رجل قال
فدا وصيت ثلثي مالي لثني فلان او لاخته فلان وفهم ذكور
واناث فاخبرني انما حنيفة قال هو للذكور دون الاناث
قال محمد موينهم بالسوا لا يزداد ذكر على انثى وهذا

ع

ع ما قدمنا ان اسم الذكور انما يتناول الاناث اذا اجتمع
مع الذكور على وجه المجاز ومن حكم الاسم ان يحمل على
حقيقته وعلى قول محمد اسم الذكور غالب على الاناث ولهم
الاسم جميعا **فصل في محذور ربه ذال** بين في
حنيفة وصاحبيه فعند ابن حنيفة في قوله الاخر ان البنات
لا يدخلون في لفظ النبي وفي قوله الاول هو قولها يدخلون
هذا اذا كان الاصل بنى اب من الناس رجل يعرف ما اذا
كان ابا قبيلة او فخذ كني مشيم فانه لا خلاف في دخول
البنات حتى لو لم يكن له بنون وله بنات فقط فانهم يدخلون
وحدهم كما ذكره القدوري مما نقلناه عنه وبهذا
يبنى خطا من فون بن الرواشين وقال ابراهيم في
دخول البنات محمول على ما اذا كان فلان ابا قبيلة كني مشيم
لان ذلك لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا كان رجلا
معروفا من الناس ليس ابا قبيلة والظاهر ان الصحيح قولها
اما للكون القدوري اخر وجهه الى بعد ذكر وجهه قولها

الاسم خلافا

العرفي الضابط
في خير النجيب

مطله
مما خط

وهذا امانة الشرح على العرف الصانع بين الاصحاب واما
لان اهل الاصول جلاوه اصلا وفرعوا عليه كما نقلناه
عن المنار وهو دليل الصحة ايضا هذا من حيث الكلام على
اصطلاح الاصحاب في الشرح واما من حيث الدليل
فهو ايضا اقوى لان الاخوة جمع اخ وهو اسم للذكر كما
ان البنين جمع ابن وهو اسم للذكر وفي الجمع الاول
جعلناه متناو ولا البنين والبنات جميعا قلنا في الثاني وهذا
اقوى جدا وكنت حجت هذا وما يشابهه ببيت هو
منه واولاد اقارب اخوة واما قل قد شاركن الذكر
الانثى فسله البنين تقدمت ومسلة الاولاد ظاهرة
والاقارب كذلك في الاخوة تقدمت ايضا واما مسلة
الابا فهي ان اهل الحضر اذا قالوا امنونا على ابناء منا
يدخل الامهات وقولنا قد شاركن الذكر الانثى في النظم
معناه ان الذكر لا يختص به بل بهن ومن البنات من الاب
وبن الام في مسلة الابا ولم ار احدا سبقه الى هذا

لعله
انما يشاء

ولا

العرفي الضابط
في خير النجيب

ولا اعره وهو فايقة جليلة فليعلم واسد قال اعلم
واما مسلة وقف الفضولي والاجاز له هل يصح ام لا
فتقول في ذكر الخصاص وقفه قال قلنا فان قال قد جعلت
ارض فلان صدقة موقوفة لله ابد اعل فقرا المسلمين فبلغ
صاحب الارض ذلك قال قد اجرت ما فعله فلان في ارضي
قال يكون الارض وقفا ومي وقف من قبل الاله واليه
ولايتها من عبادة الخصاص قلت هذا بناء على انه
الاصل المعروف في مواز الاجازة اللاحقة ولو دالة
السابقة وهو ظاهر في نفسه وليس فيه شئ يحتاج الى حل
وتفكيك واما مسلة اشتباه مصارف الوقف
بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال
سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه
وقدر ما يصرفه الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله
فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من
يصرفونه فينبغي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون

مطله

ذلك على موافقة شرط الواقف هو المظنون بحال الميز
 فيعمل على ذلك هذه عبان الذخيرة **قلت** وهذا
 ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق للقواعد المذهبية المراد
 سحر الاسلام والله اعلم حواهد زاده **واما مسئلة**
الانسان اذا وقف ونفقاً عليه بدون قصد امينه
للمطالعة هل يصح ان يذكر في الذخيرة رجل عليه ديون
 وله ضيعة تساوي عشرة الاف درهم فوقه وشرط
 غلقها الى نفسه قصد امينه الى المطالعة وشهد الشهود
 على افلاسه جازا الوقف جازت الشهادة اما جواز الوقف
 فلصا دفته ملكه وجواز الوقف مع هذا الشرط قول
 له يوسف علم امر قبل هذا واما جواز الشهادة فلا لها
 صدق لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فصلت من قوته
 من هذه الغلات فللمغرم ان يأخذها منه لان الغلات بقيت
 ملكه **قلت** وقوله وجواز هذا مع الشرط قول له يوسف
 معناه شرط جعل الغلة لنفسه لا قوله قصد امينه للمطالعة

لاها

٥

في بيان ما
 في الوقف

لانها لا تختص بانى يوسف بل لو وقف على جهة اخرى
 غير نفسه قصد امينه للمطالعة صح عند الكل **واما**
مسئلة المسجد اذا احتاج الى نفقة هل يجوز ان يوجر
منه بقدر ما يفيق عليه منه ام لا وكذا اذا اراد قيم
 ان يبنى في حده او في فناءه حوائث للمسجد هل يجوز ام لا
 ذكر في الذخيرة قال في واقعات الناطق رجل جعل فرياسا
 في سبيل الله تعالى فليس لاحد ان يواجره لانه اعد لامر اخر
 فان احتاج الى امر النفقة يواجر بقدر نفقته قال الناطق هذه
 المسئلة دليل على ان المسجد اذا احتاج الى امر النفقة يواجر
 قطعة منه بقدر ما يفيق عليه فيه ايضا **واما المسئلة الثانية**
في الذخيرة ايضا قال قيم المسجد اذا اراد ان يبنى حوائث
حد المسجد او في فناءه لا يجوز **قلت** فالناظر رحمه الله ذكر
 مسئلة المسجد على وجه التخرج على مسئلة الفرس لا انه يظفر بالزوايد
 ويظهر في فرق بين المسجد وبين الفرس المحبس في سبيل الله وهو ان
 الفرس اذا لم يواجر لاجل النفقة يموت فيفوت التحبس قبل اصلا ورا

ويصح واقعا
 الحامي ايضا

دليل

مخلاف المسجد اذا احتاج الى العانة لانه لا يجلو اما ان احتاج
البعض او المجموع وليس له ما يعمر منه بحيث لا يعمر من بيت المال
ولانه يمكن ان تقام الجماعة في الباقي بخلاف الفرس ^{المجسّد} ^{المجسّد}
لانه اذا المركز له ما ينفع عليه يهلك فيؤدي الى فوات المقصود ^{بالمجسّد}
والمسجد ليس كذلك لانه يحصل اقامه المقصود في بقية ^{الان}
كان المجموع محتاجا الى العانة وليس له ما ينفع عليه فهو ايضا
ليس بالفرس لانه يمكن اقامه الفريضة في العريضة فلا يؤدي الى
فوات المقصود ولذلك الفرس لما ذكرنا فاعلم ^{بالتقدير} ^{بالتقدير}
موظف مسلة الفرس فلا يقاس عليها وايضا فان المسجد اذا قيل
بانه يوجر منه قطع العانة يؤدي الى التغيير عن الموقوف واعتبار
الاحوال الماتحة من الاول فانه كان مسجدا يقام فيه الصلاة فاذا
اوجر يبقى بعد رضية ان يصير مطبلا للدواب وليس له التمسك
فكان التغيير الى حاله اذرى من حاله الاولى والى الفرض في الاوقات
انما يجوز باعتبار الاقطر لها لا باعتبار الادنى بخلاف الفرس لان
الاشغال به لا تغير الى اتم من الاول لانه معد للركوب خلفه وعادة

وفات

وفوات وقت الاجارة عن الاجتبا في سبيل الله تعالى الاجل
لا شناعة فيه ولا نقص في حقه ولا لذلك المسجد والفراق الا
اوضح وارح والله تعالى اعلم **واما مسئلة متولى الوقف**
اذا مضى مال الوقف ومات ولم يبين ماذا صنع به مجهلا
لذلك هل يضم امره لا اعلم ان هذه المسئلة دوانة في الكتب مع
مسائله وجعلوا الحكم فيها وفيها حكما واحدا وهو عدم ^{التضييق}
لكل ذكر قاضي خان في الفتاوى ما صورته متولى المسجد اذا اخذ
من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا قال في ذكر
الناظر ان الامانات تغلب مضمونه بالموت عن تحصيل الا في ثلاث
مسائل احدها هذه **والثانية السلطان** اذا خرج الى الغزو
وغنموا واورع لاضمان عليه **والثالثة القاضي** اذا اخذ مال
اليتم واورع غيره ثم مات لم يبين حال من اودع لاضمان
عليه **هذه عبارة قاضي خان** وذكر في التحصيل والمزيد لصاحب
الهداية قال **الامانات** تغلب مضمونه بالموت عن تحصيل الا في ثلاث
مسائل احدها مسئلة الوقف **والثالثة السلطان** والثالثة

المتنا وضين اذا مات لم يترك المال الذي كان في يده لم
 يضم نصيب شريكه من عبات التجبيل لم يذكر مسألة القاضي
 اذا اودع مال اليتيم وعلى مقتضى ما ذكره من المحرر انه يضم
 وقاضي خازن لم يذكر مسألة المتنا وضين اذا مات احد ما و
 ما ذكره من المحرر من النفوذ الا بقاء مقتضى انه يضم فحصل اختلا
 في تضمين احد المتنا وضين في تضمين مودع القاضي وهو
 مشكل والجمع بينهما صعب وقد ذكرناه في كتابنا الاختلافات
 الواقعة في المصنفات مسألة الوقف توافقا فيه في عدم
 للن الذي اقوله انه ينبغي ان يكون التفصيل فيها انه ان حصل
 طلب المستحق من المالك اخر ثم مات مجهلا انه يضم وان لم
 يحصل طلب منهم ومات مجهلا فينبغي ان يقال ايضا ان كان
 محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة انه لا ضم
 عليه وان لم يكن كذلك ومضى من المال في يده
 ولم يفرقه ولم يمنع من ذلك مانع شرعي انه يضم والله اعلم
 واما مسألة المحجور عليه لسفه اودع اوقاف

هل

هل يصح ام لا ذكر الحنفية في وقفه قال قلت فانقول
 في رجل حج عليه القاضي لشفه اولد من عليه فوقف ارضا
 له هل يجوز وقفه قال لا يجوز من قبل ان السفيه ما يجد
 عليه القاضي لئلا يبذر ماله ولا يخرج منها من ملكه والذ
 عليه الدين انما القاضي حبس ماله لئلا يخرج منها من ماله
 عز ما لك فلو جاز وقفه لارضه لم يكن المحرر يعني وفي فتاوى
 ابى الميث سئل ابو بكر عن رجل محجور عليه وقف ضيعه له
 قال وقفه باطل الا ان ياذله القاضي وقال ابو القاسم لا
 يجوز وان اذله القاضي **قلت** هذا الذي ذكره
 الحنفية حسن على قولها وهو ظاهر لا خفا فيه ولذا ما
 قاله ابو القاسم فاما ما قاله ابو بكر فغيره تطوعا من ان يجوز
 اذا اذله القاضي ثم انى وقعت ربيع الاخر سنة ثلاث وعشرين
 وسبع مائة على قارب وقف ابن المنجنيق يشمل طاحيه من جدار
 المرح من جيد دمشق وغيره وتارخه في سنة احدى وثماني
 وست مائة وقد ثبت على قاضي القضاة جمال الدين الرازي الحنفية

وثبت الملك الحيان وحكم فيه بضم الوقف المذكور ولو
كان الواقع محجورا عليه للتسعة مع العلم بالخلاف ونقد قاضي
القضاء في بيان الجنب ونقد مفيد النبي سليمان ان الحافظ
شرف الدين بعد تنفيذ الحافظ قاضي القضاء شمال مسلم
الجنب وهو آخر منفذ ونازع تنفيذ ابن مسلم في سنة عشرة
وسبعماية وهذا الحكم عزيم لم اقف على مثله لاحد من
قضاة المذهب هو مخالفنا نقلنا عن الحضا في الي الليث
ووجهه اذ كره ان شاء الله تعالى فاقول باس المستعان
السلام على هذا الحكم فيقتصر على مسئلة الحجر للسف في حكم
قاضي القضاء كما عاين المذكور في موضعين الاول في
بيان جواز ما فعله قاضي القضاء كما عاين المذكور وانه
اخذ بقول الامام الاعظم اما منا ابي حنيفة رضي الله عنه
فيما حكم به وانما نقلنا عن الحضا في الي الليث السري
الامام بل هو مذهب الصاحبين وانه في التحقيق حكم
مركب من مذهبين والثاني في بيان عدم جواز النحر اليه

ينظر

ينقض او غيره على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالسلام على
تقرير مسئلة الحجر للسف وانه ليس بحكم رافع للخلاف
قال في الهداية واذا اجر القاضي عليه ثم رفع الى قاض
اخر فابطل حجره واطلوعه جاز لان الحجر منه فتوى
وليس بقضا الا يرى انه لم يوجد المقضى له والمقضى عليه
ولو كان قضا فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من القضاء
حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضي الجار او الى غيره بقضى
ببطلان تصرفه ثم رفع الى قاض اخر تنفيذ ابطله لانصال
الامضاء فلا تقبل التفسير بعد ذلك وقال في البدائع ولو
حجر القاضي على السفينة ينفذ حجره عند ابي حنيفة حتى لو تصرف
بعد الحجر ينفذ تصرفه عندنا وان كان الحجر مينا على الاجراء
لان الحجر من القاضي قضا منه وقضا القاضي في المجتهدين انما
ينفذ ويصير المنفق عليه اذا لم يكن نفس القضاء مجتهدا فيه فاما اذا
كان فلا خلاف في سائر المجتهدين انه لا يرجع الاجراء فيه الى
نفس القضاء وقد ذكرنا الفرق في كتاب ادب القاضي وفي
الذخيرة مثله معناه فاستفدنا من هذا ان الحجر من القاضي
للتسعة لا يكون حكما والعامل في الال قابل مجوزا الحجر على السفينة

تفسير الحجر
وعلم هو حكم

ويجب فيه وهو الشافعي ابو يوسف ومحمد وقايل انه لا يحرم على
 السفينة وتصرفه نافذ ولو جبر عليه نجس وان كان سعيه وهو الاما
 الاعظم ابو حنيفة رحمه الله فنفى النصف قبل الحجر ولو لم يجر
 وليس الحجر كحكم غيره بل هو أقوى والقوى لا ترفع الخلاف
 جميع المسائل الاجرة دية على ما عرفت اما الكلام على حكم قاص
 الفضاة ج ما لم يذكر المدكور وبما اذنه واستناده فوهبهم
 انه اخذ بقول الامام في هذه القضية فانه نفي لنا ان الحجر العا
 ليس بحكم يرفع خلاف الامام فيه فبقى وجود الحجر وعلمه سواء
 فصح حكمه وان كان الواقف محجورا عليه لكفه وما ذكره اخصاف
 واولئك في مذهبها لا مذهب الحنفية لا مذهب الجعفر
 نفي نقله فان قلت كيف يجوز الحكم بصحة هذا الوقف في حنفية
 لا يراه فصار في القضية شذوذا من مذهب الجعفر الحنفية
 يوسف قال الوقف صحيح عندنا في يوسف الحكم بتقادم الحجر
 غير صحيح وعندنا في حنفية عكسه قلت هذا اشغل في القضية
 رأت في منية الفتى في مثل هذه الواقعة المركبة من مذهبين وقد
 فيه على الجواز وصورة ما ذكره قال لو قضا القاضي شذوذا
 الفسق على غايب وبشهادة رجل وامرأتين في النجاس على غايب

الفتى لا يرفع الخلاف

المركبة من مذهبين

مسألة غريبة

فانه

فانه ينفذ وان كان من يجوز الفضا على الغايب يقول ليس للغايب
 شهادة ولا للنس في باب النجاس شذوذا هذه عبارة المنية فقد
 جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبين جائزا قلنا نقول في هذه
 المسئلة انه حكم بصحة الوقف وان كان محجورا عليه للشفة ومن قال
 بان تصرف المحجور نافذ لا يقول بصحة الوقف ومن يقول ان الوقف
 يصح يقول ان تصرفه بعد الحجر غير نافذ فصارت هذه المسئلة المسئلة
 فاندفع الاشكال واما بيان انه لا يجوز التعرض اليه بتقص ولا غيره
 فلانه حاكم في موضع الاجرة دية غير محال الحجاب والسنة واجتماع الام
 ولان نفس الفضا مختلفة وقد نفي فلا يجوز نقضه ولا تغيره ولا
 وبسبب هذه المسئلة والخوض فيها لا يحل من كلام صاحب الهداية
 فايد طلبت غير مرة من الكتب فلم توجد وبجانب الفضلاء و
 واختلفوا فيها وهي از القاضى اذا اذن في بيع عقار اليتيم لوقا
 الدن او عند الحاجة وفي الثالث راجحة وصية فباع المادون له
 بهذه الاذنا واشترى ثم رفع الابتاع الى هذا القاضى الاذن
 هل يجوز له ان يبيعه ويحكم به وان كانا يحصل باذنه وفعل القضا
 على هذا والى يومنا هذا لا يجوز لكونه مثبتا لفعله فرائت
 كلام صاحب الهداية ما يدل على الجواز وهو انه قال اذا جرح على

مسألة الشافعيين

حكم على مركب من مذهبين

الفتى لا يرفع الخلاف

ما يحفظ المنية

حكم على مركب من مذهبين

حكم

السفيه ثم تصرف بعد الحجر ثم رفع تصرفه الى هذا القاضي الجاجر
يحكم ببطلان تصرفه وان كانا محجج عليه باذن هذا القاضي
على قول ابي يوسف على ما عرف فصار حكمه ببطلان تصرفه ^{بشهادة}
عجته وتقريره وقد ثبت لنا انه يجوز ولا يمتنع الحجر المباحون منه فلذا
هذه المسئلة السبع انما حصل باذنه فلا يمتنع من الحكم به والله تعالى

واما مسئلة وموالاته لثلاث علي وابن وولاد الله

وتحرير كلام الاصحاب فيها فنقول ذكر في المحيط باب الرجل يتبع
ولده او ولد ولده او نسله ويجعل اخره للفقر قال وفيه قصور
فصل في الولد وفصل في ولد ولده وفصل في نسله فصل مساييل
على قسمين احدهما اذا ذكر الولد مطلقا والثاني اذا ذكر موصوفا
قال اول لو وقف على اولاد يدخل فيه اولاد لصلبه واولاد
ابنائه فاما اولاد البنات فغيره روايتان ذكر هلال والخصا
عن محمد انهم يدخلون فيه وعلى ثم قال في كرم محمد في السيرة
اذا اسما من المحرمي على اولاد بناته لا يدخلون في الامان
لانهم ليسوا باولاد وهو كذا ذكر على الرازي في مساييل احمد
في الخنايا لان اسم الولد لا اولاد البنات يحاز لان الولد حقيقة

من

دفع على اولاد

من ولد حكما وعرقا من يكون منسوب اليه بالولادة وذلك اولاد الا
دور اولاد الله قال الشعبي بنون بنو ابناينا وبنات بنو هن اينا
الرجال لا باعد والنبي صلى الله عليه وسلم انما سمى الحسن
والحسين ولدا محججا بديل قوله تعالى ما كان محمدا با احد من رجالكم
او كان لا اولاد فاطمة على الخصوص والظاهر ان ذلك طريق المحازم
ثم قال فصل اذا وقف ارضه على ولد وولد ولد فويل على
ثلاثة اوجه الاول لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي و
ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف
ومن حدث بعده ويشترط البطانة الغلة ولا يدخل
فيه من كان اسفل من هذين البطينين لانه خص هذين البطينين
بالذكر فلا يدخل فيه غيرهما وليد خلون فيه اولاد البنات
في رواية الخصاص هلال لان اسم الولد من ولده حقيقة فما
ولده ابتداء يكون ولد ولد حقيقة ولا يدخل خلون في ظاهر
الرواية وعليه الفتوى لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد
مطلقا لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام ثم بحث ثم قال
فصل مساييل على وجه الاول لو قال رضى هذه صدقة
موقوفة على نسل يدخل فيه من كان من ولد ونسله سواء

علي ولده وولد الله

دم

النسل

خاف يوم الوقف وخلق بعد لان النسل اسم عام يقع على البطون
 كلها وان كان في نسله اولاد البنات كرهلال لهم لا
 يدخلون في الوقف عن محمد روايتان فيمن وصى ثلث ماله
 لذرية فلان واستأمن الجزى على ذرية فامنوههم ففي رواية
 انه لا يدخل اولاد البنات في الوصية والامان لا ز اولاد البنات
 من ذرية اباهم لا من ذرية قوم الام الا يرى الى اولاد الخلفاء
 من ذرية ابايهم كما قال المامون وانما امهات الناس اولى
 مستودعات وللانسا اباؤ وفي رواية يدخل فيه لان الذرية
 اسم للفرع المتولد من الاصل الا يرى ان الناس كلهم ذرية آدم
 ونوح والاب والام اصلان للولد ثم الام من ذرية امها فما
 يتولد منها يكون من ذريته ايضا ومعنى اصلية والتولد في
 جانب الام راجح لان ما الخلفاء يكون مستهلكا في رحمها
 فانما يكون الولد متولدا منها بواسطة امها فما الخلفاء في رحمها
 فاذا جعل النافذة من ذرية ابيه فلكذلك محل من ذرية ابيه
 ولما ثبت ذلك في الذرية ثبت في النسل لانها سواء انتهى كلامه
 وذكر في الذرية قال نوع اخر واذا وقف على اولاد يدخل في
 الوقف بنوا البنين وهل يدخل فيهم ولد البنات ففيه روايتان

عدم دخول اولاد
 البنات في النسل
 الذرية

ثم
 الذرية اسم للفرع
 المتولد من الاصل

وقف على اولاد

الذرية

والله

وكذلك اذا وقف على ذريته يدخل فيهم بنوا البنين وهل يدخل فيه
 بنوا البنات ففيه روايتان واصل هذا ما ذكر محمد في السير
 الكبير في باب من ابواب الامان اذا قال اهل البيت سلموا
 على ذريةنا فامنوههم على ذلك فهم آمنون وذريةهم واولادهم
 واولاد اولادهم من الرجال كاولاد البنين وان سفلوا ود
 اولاد البنات وكذلك اذا قال امنونا على اولادنا فهم آمنون
 على انفسهم وعلى اولادهم لاصلا بهم وعلى اولاد اولادهم
 قبل الرجال بنو البنين وبنو البنات كذلك اذا قال امنونا
 على بنيينا فهم آمنون على بنيهم لاصلا بهم وبنو بنيهم دون بنياتهم
 وذكر في باب اخر من ابواب الامان ان بنو البنات يدخلون في الامان
 فيصير المسئلة روايتان وكان الشيخ الجليل الامام ابو
 محمد بن الفضل يميل الى ان ولد البنات لا يدخل تحت الامان وذكر في
 السير ايضا اذا قال واحد من اهل الحضر امنوني على بنياتي ولد بناتي
 ابن بناتي بنت بنت بنت في الامان بناتي الابن ولا يدخل فيه بنات
 البنات قيل هذا على الرواية التي قال ان بنو البنات لا يدخل تحت الامان
 وقوله امنوني على بني ما على الرواية التي قال انه ان كنت دخل
 بنت البنات تدخل ايضا هم بنات وقيل بنت البنات لا تدخل تحت الامان

عدم دخول اولاد
 البنات في النسل

الذرية

ثم
 الذرية اسم للفرع
 المتولد من الاصل

وقف على اولاد

الذرية

رواية واحدة بخلاف ابن البنت على احدى الروايتين والفرد
ان المستامن بنت ابن المستامن لا ابن المستامن وابنته لكن
تركها القاسم في ابن البنت ما استعمل الشئ وهو قوله تعالى
وهبنا له اسموه ويعقوب كلاهدين ونوحاهدين من
قبل ومن ذرية داود وليا له قوله وذكر ما يحكى وعسى
جعل عيسى من ذرية ابراهيم وعسى لابراهيم كان ولد البنت
وقد صح از رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي الحسن والحسين ابنيه
ومثل هذا الاستعمال يوجد في بنت البنت في ذرية البنت
ما يقتضيه القياس والجواب في الوقف ينبغي ان يكون كذلك قال
في السعيتين هذه المسئلة الا اذا سمي شيئا يعرف انه اراد به بنت
البنات قال المستامن في بنات قد مر ما قص واستعمل
في بناتي وقال علي بناتي فحينئذ دخل فيه بنات البنات لا دلالة
الحال لئلا على ارادة بنات البنات لا دلالة الحال من ان لطان
ما للصحيح فصار كأنه قال امنوني على بناتي وهنالك يدخل
الاما بنات البنات كذا هنا ويجوز ان يكون الجواب في الوقف
هكذا وذكر في السير ايضا اذا قال امنوني على اولاد اولاد
دخل في الامان بنوا البنات قال القاضي في الاسلام على ١٤
والجواب

ابن البنت من الذرية
بذلك لان

بنات البنات

دخل في البنات
في اولاد اولاد

والشيخ الامام شمس الاسلام هذه المسئلة على الروايتين ايضا
وذكر الشيخ الامام شمس الامم المسخسي ان في هذه الصورة
اولاد البنات يدخلون وايضا واحدة وانما الروايتان فيما اذا
قال امنوني على اولادي وهذا لان المذكور ههنا ولد الولد
وولد الولد حقيقة لمن ولدته ولدته وابنته ولده فمن ولدته
ابنته يكون ولد ولد حقيقته فاما اذا ذكر اولاده فالاولاد
حقيقة من ولده وهو من حيث الحكم يكون منسوب اليه بالولادة
وذلك اولاد البنات والجواب في الوقف على قول شمس الامم يكون هكذا
اذا وقف على اولاد اولاد فلا يدخل تحت الوقف اولاد البنات
رواية واحدة انتهى كلامه وذكر الحضا في وقفه قال بان الرجل
يجعل ارضه موقوفة على ولده وولد ولده ونسله قلنا ارايت جلا
جعل ارضه لصدقة موقوفة لله ابد في صحته على ولده وولد
ولده واولاد اولادهم ونسلكم ابد ما تناسلوا ثم من بعدهم على
المساكين فازال الوقف يروى ويترك ولده وولد ولده ما تناسلوا
ابد في غلة هذه الصدقة كل ولد له كان له يوم وقف هذا الوقف
وكل ولد حادث له بعد الوقف ولد الولد ابد فيكون في
سواء ثم بحث ثم قال هل يدخل ذلك ولد البنات قال قد روى عن ابي

طبري

الوصية للزاد

في رجل اوصى لولد فلان رجل بعينه بثلاث ماله قالوا ان كان له ولد
ذكور واناث فان الثلث بينهم جميعا على عددهم وان لم يكن له
الا ولد واحد ذكرا وانثى فان الثلث كله له فان لم يكن له ولد
لصلبه وكان له ولد ولد من اولاد الذكور واولاد الاناث فان
الثلث لولد الذكور واولاد الاناث فقال من اثار الوقف منهم ان
سبيل الوقف هذا مثل سبيل الوصية قال لا يدخل ولد البنات الوقف
وقال محمد رحمه الله يدخل ولد البنات الوقف واجتج في ذلك فاجتج
على مالك وهاهنا اجتز ثم قال بعد ذلك وراق الرجل يجعل
صدقة على نسل رجل او ذرية او على عقبه قلت ان رجلا قال ارض
هذه صدقة موقوفة لله ابد على نسل فلان بن فلان ما ناسلوا ثم بعد
على المساكين قال الوقف طين قلن من نسل فلان قال له وولد له
ابدا ما ناسلوا قلن ولد البنين والبنات ذلك سواء قال نعم ثم بحث ثم قال
قلن فان كان الواقف قد قال جعلنا رضى هذه صدقة موقوفة لله ابد
على ذرية زيد ابد ما ناسلوا ثم بعد هم على المساكين قال هذا جائز
ويكون لذرية زيد ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا ان الغلة للمساكين
قلت ومن ذرية زيد قال لذرية والنسل سواء والحكم فيهما واحد
ثم بحث ثم قال قلت فان قال على ولدي وولد ولدي الذكور كانت الغلة

حكم الوقف على الذرية
والبنات

النسب

من ذرية زيد

للذكور

الوصية للزاد

للذكور منهم واولاد الاناث قلت قال لور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء
الا يرى انه لو قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي الاناث كانت
الغلة للاناث واولاد الذكور من ولد البنين والبنات ثم بحث ثم قال
باب الوقف على العقب قلت ارأيت اذا قال ارضي هذه
موقوفة على عقب زيد ثم من بعد هم على المساكين قال الكو
والغلة لعقب زيد ابد ما توالدوا قلن من عقبه يد قال
ولده وولد ولده ابد ما توالدوا من اولاد الذكور واولاد الاناث
الا ان يكون ازواج الاناث من ولد ولد زيد فكل من رجح
بنسبه باباه الى زيد فهو من عقبه يد وكل من كان ابوه
غيره لزيد فليس من عقبه يد الا يرى ازواجهم من ولد
عمره ولو تزوج امرأة من ولد زيد لم يستقم ان يكون ولد
هذه المرأة من عقبه يد ومن عقبه عمر وانما هو من عقبه عمر ولا
اباه من ولد عمر وانما العقب من ولد الذكور واولاد الاناث
وكل من لا يرجع بنسبه به الى زيد فليس من عقبه يد ثم بحث ثم قال
قلت ارأيت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقبه يد ما ناسلوا
ومن بعد هم على المساكين هل يجوز هذا الوقف قال نعم الوقف جائز قلت
فان كان لزيد ولد صلب ذكور واناث له ولد ولد من اولاد الذكور

صدقة

صدقة

واولاد الاناث لم يكن هذا الوقف قالوا الولد من الذكور
 والاناث واولاد الذكور من ولد ذكورهم وانما هم في ذلك سواء
 ولا يكون لولد البنات من غلة هذا الوقف قلت فلهذا ولد
 لصلبه من الذكور والاناث هم عقبه ولا يكون ولد البنات
 من عقبه قال من قبل ان العقب انما هو من كان يرجع بنسبه الى
 زيد فابنه زيد من صلبه هي من ترجع بنسبه الى زيد فابنه زيد
 زيدا واما ولد ولد الابنه فانهم انما يرجعون بالنسبه الى من ينسبون
 بابائهم اليه الا يرى ان ابنة ابن زيد من عقبه يد فلذلك ابنة زيد
 لا يكون امواحالا من بنت اختها وهي ابنة زيد لصلبه وقال ايضا
 باب الرجل يوقف الشيء على اهل بيته او على جنسه وعلى قرابته او
 على ارحامه او انسابه قلت ارايت رجلا جعل ارضه له صدقة موقوفة
 لله ابد على اهل بيته فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين قال
 فالوقف طر و يكون ذلك وقفا على الغني والفقير من اهل بيته قلت من
 اهل بيته قال كل من ينسبه باباياه الى اقصي ارك في الاسلام
 ومعنى اقصي ارك الاسلام ابوه الذي اركه الاسلام وان لم يسلم
 فكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فممن
 اهل بيته ويدخل في الوقف قلت فهل يدخل هذا الاب الذي ادرك

اهل البيت

الاسلام

الاسلام في الوقف قال لا يدخل قلت فقال يدخل بالواقف وولد الواقف لصلبه
 وولد ولده وان غلبوا في ذلك قال نعم يدخل له الذكور في هذا الوقف اما الاولاد
 الاناث من ولده فانهم لا يدخلون في الوقف اذا كان اباؤهم قوموا اخرين وان كان
 اباؤهم من اهل بيته الذي ادرك الاسلام فهو من اهل بيته قلت فانقول ان الواقف
 نفسه لا يدخل في هذا الوقف قال لا قلت لا يدخل اولاد عاتق واولاد اخوة في هذا الوقف
 اذا كان اباؤهم من قوموا اخرين قال لا قلت فانقول انك قد جعلت لرضيعة صدقة
 على جنسي ومن يخدم على الساكن او قال على الجنس والان نزل اهل البيت
 والحكم فيهم واحد ثم بحث ثم قال ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة
 لله ابد على اهل البيت من عبد المطلب قال نعم او الغلة جارية لطل
 من ينسب باباياه من ذكر وانثى الى العباس من عبد المطلب رضي الله عنه
 وذكره بلان في وقفه في باب الرجل يوقف ولده ونسله كيف تقسم الغلة
 قلت ارايت اذا قال على ولدي ونسلي فولد البنين والبنات سواء قال نعم
 ثم ذكر في باب الرجل يوقف رضاله على ولده وليس له ولد قال قلت
 ارايت اذا قال على ولد وولد ولدي الذكور قال نعم لان ذكر من
 ولد وولد ولد قلت الولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء قال
 نعم الا يرى انه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقير الى
 اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله

لكنه

ط

وقوله على ولده

التعريف

الذكور والفقر واحد ثم بحث قال لو قال رضى صدقة موقوفه على ذكور
ولدى ذكور ولد ولدى قال نعم للذكور من ولد له لصلبه وللذكور من
ولد له ويكوز الذكور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء ثم بحث
ثم قال قلت رايت لو قال صدقة موقوفه على الذكور من ولدى وعلى
ولد الذكور من نسله قال نعم للذكور من ولد له لصلبه وعلى اولادهم
من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكور من نسله كان من ولد الذكور او
ولد الاناث ثم بحث ثم قال قلت رايت لو قال صدقة موقوفه على
فانقضوا جميعا الا ولد بنت تعطيها الغلة قال نعم قلت وكذلك
نسل فلان قال نعم ثم بحث ثم قال في باب الرجل يعق الارض على الفلان
او جنس فلان من آل فلان جنسه قال قلت رايت جللا قال رضى صدقة
موقوفة ابد على آل العباس بن عبد المطلب قال الوقف جائز ويكوز آل
لال العباس بن عبد المطلب قلت ومن آل العباس قال كل موطن ينسب
بابا به الذكور من الذكور والاناث في العباس فهو من آل العباس قلت رايت
لو قال حي اذن يدخل في الوقف قال قلت رايت من دار ابو من سائر بني
وامد من آل العباس يدخل في هذا الوقف قال لا يدخل الا من ينسب بابا به
الذكور الى العباس قلت رايت من قريب ولادته من العباس ومن
بعده ولادته سواء قال نعم بعد ان يكون منسب بابا به الذكور الى العباس قلت

التحريم والذكور

من ولد الذكور
في الوقف على النسل

لو كان الموقوف
على ذكور

والله

وكذلك كل آل بيت مثل آل علي بن عبد المطلب فهو على ما وصفك لك
قال نعم قلت رايت لو قال صدقة موقوفه على آل بيت العباس بن عبد
الطلب قلت نعم قلت لا لال العباس سواء قلت رايت جللا قال رضى صدقة موقوفه
على جنس من الجنس ومن آل الذين يعطون قال الجنس كل من دار ينسب
بابا به الذكور الى الرجل الواقف في ثلاثة ابا على ما وصفك لك من الذكور
والاناث فهو من الجنس قلت رايت الاخوان الكون من الجنس قال لا فلك
ابن اخته ايلون من الجنس قال لا يكون من جنسه اذا كان ابو من قوم
اخر بن قلت وكذلك ابن بنته قال نعم قلت رايت اذا قال رضى صدقة موقوفة
على اهل بيتي من اهل بيته قال الذين ينسبون بابا بهم الذكور الى الجد الثا
قلت رايت الواقف يدخل في الوقف قال نعم قلت وكذلك ولد لصلبه
قال نعم قلت رايت امرأة قالت رضى صدقة موقوفه على اهل بيتي ايدخل
ولدها في الوقف قال لا يدخلون اذا كان ابوهم من قوم اخر من قوم قلت وكذلك
لو قال لجنس من آل العباس قلت رايت اذا قال رضى صدقة موقوفه على اهل
قال اما على قول في حقيقه رضى الله عنه فهو على الزوج خاصة دون سواها
ولكننا نحن فنجعل الوقف على جميع من يعول من جملة منزله وداره من
الاقرار ولا يدخل في ذلك ما ليس به ولا يدخل في ذلك دار الموصي ولا
يدخل عبد الله الموقوفه على اهل الارض في شيء من ذلك انتهى كلامه هلال

تفسير الجنس

وهو يدخل الذكور

اهل بيته

تفسير الهم

احمد بن قيس
الدرهم في هذا الكتاب

وفيه مخالفة لما ذكره الحنفية من ان الواقف نفسه لا يدخل في قدرتها
عليه في جانب الاختلاف الواقف في المصنفات ذكر في وقفا من
باب الرجل يقف رضى على ولد وولد ولد وليست اخره للفقهاء
قال اما الوجه الثالث هو ان يقول الرجل رضى صدقة موقوفة على ولدك
وولد ولدي اولادهم وجه القياس انه لم يذكر الوجه الرابع فلا يدخل الاب
ان الوجه الثاني لما ذكره البطين لم يذكر البطن الثالث لم يدخل البطن الثالث
فكذا هذا وجه الاستحسان لما قال اولادهم فقد ذكر اولادهم
العموم فيقع ذلك على البطن كلها ويدخل فيه اولاد البنات لانه قال
اولادهم واولاد البنات من اولادهم وقال باب الرجل يقف رضى على
ولد ونسله وليست اخره للفقهاء قال اما الوجه الاول ان يقول الرجل
ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي فانه يدخل فيه مولا الذي ذكرنا
لان النسل اسم عام فيقع على البطن كلها فان في نسله اولاد البنات
ذكر هلال بن يحيى وقفة انه لا يدخلون وروى عن محمد بن الحسن
روايان رجل اوصى ثلثه ماله لثلاثة فلان قال في رواية يدخل اولاد البنات
وقال في رواية لا يدخلون فلان ثبت في النسب لانه ثبت في النسب لانه ثبت في النسب
في خزانة الاكمل قال عن محمد بن يحيى قال هذه صدقة موقوفة على ولدي
وولد ولدي ونسليهم فولد البنات يدخلون في هذا الوقف اسوة الذكور

مسائل

دعوى
مسائل

مسائل

مسائل الرازي اذا وقف قفا على ولد وولد ولد فهو لولد الواقف الذكور
والاناث فان انقصوا فلن كان من ولد ابن الواقف وزولدا لابنه لولا
اما ان قال الولدي اولادهم كان ذلك لولد الابن وولد الابنة كهم
سواء عن محمد بن سجاد في قوله وولد ولد ماتنا سوا مصر في
ولد ولد الذكور وولد الاناث فالنسل من الذكور وولد الاناث
ولو قال وقف على نسلي ولم يبق الا ولد الابنة يعطيه الوقف لوقا
ارضى صدقة لله ابد على العباس بن عبد المطلب فالكل
من ينسب اليه من الذكور والاناث الى العباس ولا يدخل فيه العباس
وابوه وامه لو كان في الاحياء ومن بعد ولادته وقرب سوا ولد
على اهل بيت العباس من ينسب اليه الذكور الى الجد الثالث ولو قال
على اهل بيتي يدخل فيه ابو الواقف وولد ابن الصلب في كتاب
الوصايا منها لو اوصى بثلث ماله لجنسه او لاهل بيته فالوصية
لنقصه من قبل ابيه الى ابيه في الاسلام من اولاده الذكور
منهم وكذلك مثل اهل بيتي واهل بيت العباس لا ينسب اليهم اولاد
البنات ولا اولاد الاخوات يدخل فيه ولد الموصي والدة الوصية
لان فلان الوصية بالسيه ولو اوصى لذريته لا يدخل فيه ولذا لا
والعقب اولاد الذكور واولاد البنات عند بعض الناس ولد البنات

من العقب ذكر في فتاوى قاضي خان قال فصل في الوقف على الأولاد
والقربا والجيران رجل قال رضي عنه صدقة موقوفة على ولدي
الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد
ماخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى الآن
يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث اذا جاز هذا الوقف
فما دام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يوجد
واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الغفر ولا تصرف الى ولد الوتد
وان لم يكن له وقت الوقف للصلبه وله ولد الابن كانت الغلة
لولد الابن لا يشاركه من دونه من البطن ويكون له عند
ولد الصلب منزلة ولد الصلب لا يدخل فيه ولد البنت ظاهر الروا
وبه اخذ هلال وذكر الحنفية عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات
ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم
امهاتهم بخلاف ولد الابن ذكر في السير ما يوافق ظاهر الروا
ولو قال رضي عنه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي لم يزد على
هذا يدخل فيه ولد لصلبه واولاد بناته يشتركون في الغلة ولا يقدم
الصلب على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل في ذلك
ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال رضي عنه صدقة موقوفة على
ولدي

الوقف على الولد

ظاهر في حق الولد بملك الموقوف

اولاد ولد ولد

ولدي وولد ولدي قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات
وقال على الرازي اذا وقف على ولد وولد وله يدخل فيه الذكور من
ولده فاذا انقضوا فهو لمن كان من ولد ابن الواقف وزاينته ولو
ولو قال على اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد
الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول
ما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير
قال اهل الحنفية متونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد
البنات قال شمس الامه السرخسي لان ولد الولد اسم لمن ولده وله ولد
وله فمن ولدته ابنته يكون ولد وله حقيقة بخلاف ما اذا قال
ولدي فان مثله ولد البنت لا يدخل في الوقف ظاهر الرواية لان اسم الولد
يتناول ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب عن عرفا
محمدان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ذكر هلال في الوقف
اذا قال وقف على ولدي وولد ولدي للذكور فالذكور من ولد
البنين والبنات سواء يدخلون في الوقف ثم بحث ثم قال رجل وقف
له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسا واولاده واولاد
اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه او
الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون في ذكرهنا انهم

نصحيح قول هلال

دخل البنات

يدخلون وهي رواية الخصاص ما في ظاهر الرواية لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية
لان اولاد البنات ليسوا با اولاد اولاده لانهم منسوبون الى الام
لا الى الامم وذكر في فتاوى الحسام الشهيد الصغير قال
قال على ولدي وليس له ولد لصلبه وانما له ولد الولد دخل فيه
ولد الابن بلا خلاف وهل يدخل فيه ولد البنت ذكره هلال انه
لا يدخل وهو كذا ذكره محمد في السير الكبير وفي شرط الخصاص
ولد البنت يدخل في الوقف نصار في المسئلة روايتان في فتا
الحج على اهل المدينة لمحمد رحمه الله في قوله ولد الولد انه يدخل
ولد الابن عند اصحابنا وفي مسالك الرازي اذا وقف على اولاد
واولادهم دخل فيه ولد الابن ولد الابنة وفي السير الكبير اذا
قال اولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد الولد
حقيقة اسم ولد ولد وابنة ولد فمن ولدته ابنة يكون ولد
حقيقة بخلاف ما لو استأمنونا على اولادهم لان اولاد الرجل
الحقيقة من ولدهم هو ومن حيث الحكم يكون منسوب اليه
بالولاد وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات واذا وقف
نسله دخل فيه ولد الابن وهل يدخل فيه ولد الابنة ذكر

الفتوى على ظاهر الرواية

في فتاوى الحسام
في فتاوى الحسام

هلال ان فيه روايتين عن اصحابنا وذكر في فتاوى الحسام الشهيد
رجل وقف صيغة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما نشاءوا
وله اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل المذكور على الاناث
لانه اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون في كبر
همنا انهم يدخلون في رواية الخصاص ما في ظاهر الرواية لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان
اولاد البنات ليسوا با اولاد اولاده لانهم منسوبون الى الامم
الامم وذكر في منية المفتي قال وقف على اولاده واولاد اولاده
واولاد اولاد اولاده لا يفضل المذكور على الاناث لا يدخل اولاد
البنات فيه وبه نفع وذكر في فتاوى الولي الحلبي رجل وقف
على اولاده واولاد اولاده ابدا ما نشاءوا ولد اولاد واولاد
قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى لانه اوجب الحق لهم على
السواء واولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص
انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون
ولذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية
لان اولاد البنات ليسوا با اولاد اولاده لانهم منسوبون الى
الامم الى الامم وذكر في المحسن الميرزا صاحب الهداية في

الفتوى على ظاهر الرواية

في فتاوى الحسام

باب الوقف على الاولاد قال رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد
اولاده ابد ما تناسلوا اولاد واولاد واولاد قسم بينهم
بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب الحق لهم على
السوا فاولاد البنات هل يدخلون كراهم يدخلون وهذا
رواية الخفاف اما في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان
مكان الوقف وصية والفنوى على ظاهر الرواية لان اولاد
البنات ليسوا بابا واولاد اولاده لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام
وذكر في التوضيح للناظر قال فان جعلها وقفا على ولد وولد
ولده فمى لو ولد الواقف الذكر والاناث دخلوا فيه ولا يدخل
فيه ولد الولد مع ولد الصلب يكون لو ولد الواقف وولد
ابنة الواقف لو قال لولدي واولاده كان ذلك لولد الابن ولو لم يكن
لهم داخلون ذلك لانه مضاف ههنا الى الاولاد ففي الامضا
لا نفسه في على الرازي قال في حديث محمد بن الحسن بن ابي
في قوله ولد الولد وقال بعد ذلك بورق بن قان مغل الارض صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي ابد ما تناسلوا بعد موتي في مرض موته فالخلة
لولد الصلب ولولده على عدد رؤسهم فما اصاب ولد الصلب فهو
بينهم وبين سائر الورثة من الواقف وزوجته على ما يراه تعالى وما
اصار

من الاربع

اصار ولد الولد والنسل فهو لهم بالسوية والنسل لا يكون الا
من ولد الابن وولد الابنة وذكر في كتاب الوصايا من شرح
الزياد الفاخي قال الفصل الثاني اذا وصى لاهل بيته او
لجنسه ولاله فالوصية لبيته الذي ينسبون اليه الى اقصى له
في الاسلام يدخل فيه المحرم وغيره والولد والوالد والورثة ولا
يدخل فيه الولد الاكبر الذي ينسب اليه البيت ويسوى فيه الحاضر
والمسلم والاثني والذكر اما اهل البيت فلا يترادى البيت
وانما يترادى النسبة وكل من جمعه وايا من اهل بيت النسب
فيه ولا يدخل فيه اقصى ان الاسلام لما قلنا في الفصل الاول
ولا يدخل الاب الاكبر الذي ينسب اليه البيت لانه وصي له
بيته لا لصاحب البيت والجنس والاهل البيت سواء قال
عباس واهل عباس لا يدخل فيه قوم الام لان الانسان بعد من
قوم الاب من جنس قوم الام الا ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان قريشا ولم يكن قبطيا والاهل اسم لما يرجع هو اليه بالنسب
والنسبة تكون بالاباء لا بالامهات ولا يدخل في هذه الوصايا اولاد
البنات لانهم ينسبون الى ابايهم لا الى امهاتهم وكذا الوصية
امراة لاهل بيته اولادها او لجنسها فالوصية تكون لمن ينسب اليها

دخول المحرم

اقصى ان في الاسلام ولا يدخل ولدها ولا امها اما الولد فلا
 ينسب اليه حتى لو كان زوجها ابن عمه يدخل ولادة واما الام
 فلا تنسب اليه قوم ايها الا الى قوم الموصيه وذكر في تيمم الفتاوى
 الا يرى من جعل ارضه صدقة موقوفة على ولد وليس له ولد
 الغلة الى الفقهاء فان حدث له بعد ذلك ولد صرفت الغلة المستقبل
 كذا هنا ولو كان الوقف باسم الولد دخل فيه البنون والبنات لان
 الولد اسم مشتق من الولادة وهذا المعنى يوجد فيها ولو قال على ولد
 وليس له ولد لصلبه وانما له ولد الولد دخل فيه ولد الابن وكذا
 الابن لا خلاف في هل يدخل فيه ولد البنات ذكره لاله لا يدخل
 وهو كذا ذكره في التيسير في ترميم الحضاف ولولدت
 يدخل في الوقف فصار في المسئلة روايتان وفي كتاب الحج على
 المدينة لم يرد في قوله ولد الولد يدخل فيه ولد الابن عند اصحابنا
 وفي مسائل الرازي في الجمع في الحمايات اذا وقف على اولاده
 واولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لا يولد حقيقة اسم
 لمز ولد وله وابنة وله فمن ولدت له ابنة يكون ولد وله حقيقة
 بخلاف لو اسما منوا على اولادهم لا يولد الرجل في الحقيقة من
 ولدهم هو ومن حيث الحكم من يكون منسوب اليه بالولادة ولد

في هذه المسئلة
 لا يدخل في الوقف

وهو على ولد
 وليس له ولد

اولاد

اولاد الابن وز اولاد البنات واذا وقف على نسله دخل فيه
 ولد الابن وهل يدخل فيه ولد الابنة ذكره لاله لا يولد
 عن اصحابنا واذا وقف على ولد ونسله وله اولاد الصلب
 الاولاد دخل فيه اولاد الصلب واولاد الا ولاد وان
 فاولاد الصلب خلون تحت اسم الولد وتحت اسم النساء واولاد
 الاولاد يدخلون تحت اسم النسل وذكر في التيسير للكرمان
 في كتاب الوصايا منه وعن محمد رحمه الله فيمن اوصى لعقبه
 فمات الموصي والموصى لعقبه حتى قال لوصيته لعقبه طله ولومته
 قبل موت الموصي قال لوصيته جايته وعقب الرجل وله من الذكور
 والاناث وان لم يكن له ولد فولد له الذكر ودون
 الاناث وذكر في البدايع للباساني في كتاب الوصايا
 ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعة واباؤهم اقصى اب في
 الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا يدخل تحت هذه الوصية
 كل من ينسب اليه على من قبل الابب وان كان عباسيا يدخل
 فيها كل من ينسب اليه العباس من قبل الابب سوا ان نفسه
 ذكر او انثى بعد ان كانت نسبتها اليه من قبل الابب لا يدخل
 من كانت نسبتها من قبل الام لان المراد من اهل البيت اهل

اكثر الموصي الموصى
 في هذه المسئلة
 ولا يدخل في الوقف

وهو على ولد
 وليس له ولد

النسب والنسب إلى الآباء وأولاد النساء وأولادهم قوم آخرين
فلا يكون من أهل بيته ويدخل تحت الوصية لأهل بيته أبوه
وحده إذا كان من لا يرث كذلك إذا وصى لنفسه ^{وغيره}
فهو على قرابته الذين ينسبون إلى أقصى إله في الإسلام
حتى لو كان أباه على غير دينه دخلوا في الوصية وكذلك
الجنس فإن الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد
إليه لا إلى أمة وجنسه أهل بيته لا أمة فثبت أن النسب
والجنس يخص بالأب دون الأم وكذلك الوصية لا
فلان هو بمنزلة الوصية لأهل بيته فلان فلا يدخل أحد من
الأم في هذه الوصية وذكر في شرح مختصر الكرخي للفداء
في قباب الوصايا منه قال إن سماعة عن محمد بن رجل أوصى لفلان
ولعقب فلان رجل آخر مات الموصي والموصى لعقبه حتى فالوصية
لعقبه طله والثلاث لفلان الذي أوصى له لأن العقب قول محمد
إنما يكون بعد الموت وإن مات الموصى لعقبه قبل موت الموصى فالوصية
جائز ويكون الثلاث لفلان ولعقب فلان على عدد الرؤوس وعقب
فلان ولد من الذكور والأنثى فإن لم يكن له ولد فولد له
الذكور دون الأنثى وغير ولد الأنثى لأن ولد الأنثى من الذكور

والأناث

لو كان أبوه على
غير دينه

والأنثى عقبه فاما أولاد بناته فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال
وأما لم يدخل ولد البنات في ذلك لانه لا يجمع فستوى من الذكر والأنثى
وذكر في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري في قباب الوصايا منه
قال وإن وصى بثلاثة لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلاث بينهم
بالسوية لأن لفظ الولد اسم جنس للولد ذكرًا وإنثى واحدًا
كان وأكثر ولو كانت امرأة جاهل دخل ما في بطنها في الوصية لأنه
دخل تحت اسم الولد في الميراث فكذلك في الوصية فإن كانت له بنتا
وبنوا ابن فالوصية لبناته دون بناته لأن لفظ الولد تيناً والأنثى
حقيقة وأولاد الابن مجازاً فمنها ما يمكن صرفه إلى الحقيقة لا يصرف
إلى المجاز وإن لم يكن له ولد لصلبه فالوصية لولد الابن بسوى فيه
ذكورهم وأنثاهم لأنه تعذر الصرف إلى الحقيقة فيصرف إلى المجاز
تصحيحاً للكلام ولا يدخل أولاد البنات لانه من قوم آخر
وليسوا من أولاده لأن النسب إلى الأب يدل عليه قوله تعالى ما كان
محمد أباً أحد من رجالكم فلو كان أولاد البنات ينسبون إلى جدتهم كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أباً لكل الحسين وذكر الحنفية عن محمد
أن ولد البنات يدخلون فيه كولد البنين وذكر في السير الكبير
إذا أخذ أمة من لنفسه وولد فانه يدخل فيه ولد البنات في

وفي بعض النسخ انه لا يدخل وهذا لان الولد ينسب ابويه فهو من
 لاييه وابن له من حقيقته وابن له مجازا فاذا نسب الى ابيه
 بانه ابنه فكل ذلك الى ابيه ولان عيسى عليه السلام من آدم
 وابن كان لا ينسب اليه الا من الامه الا ان الاصح ان ولد البنات لا يدخل
 في الوصية والوقف اما مسئلة السير فقيل هو قول محمد بن الفري
 ان مبنى الامان على التوسع وهذا ثبت بالاشارة والتعريض والدلائل
 فانه لا ضرر على البنين في دخول ولد البنات في الامان بخلاف الوصية
 والوقف لا يرى ان في الوصية للاقارب تغيبا بوجوبه الاقرب
 فالاقرب فبالقرعة من الاقرب مشاركة الا بعد كذا هنا وقد
 في التحريم ايضا في باب الوصايا منه التي يكون رجوعا والتي لا يكون
 رجوعا قال ابن سبعة عن محمد بن رجل اوصى لفلان ولعقب
 يعني رجلا اخر قال فان مات الوصي والوصي لعقبه من الوصية
 والثلاث لفلان الذي اوصى له لان العقب قول محمد بن ابي بكر
 وان مات الوصي لعقبه قبل موت الوصي فالوصية جائزة ويكون
 الثلاث لفلان ولعقب فلان على عدد الورث وعقب فلان من الذكور
 والاناث وان لم ير يكن له ولد فولد ولده من الذكور والاناث
 غير ولد الاناث لان ولد ابنه من الذكور والاناث عقبه فاما ولد

العرف من الله مان
 والوقف والوصية

بناته

بناته فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال لعقب ولد الولد لان الام
 يتناولهم كالواصي لولد فلان وله ولد اصلية وولد ولد وانما
 لم يدخل ولد البنات لانهم عقب لا بايهم وذكر في الفقيه في باب
 الوصايا منها قال وعقب فلان ولد الذكور والاناث ثم اولاد
 ولكن بعد موت فلان وذكر في عدة الفتاوى للصدر الشافعي
 انه عنه قال اذا وقف ضيقة على اولاده واولاد اولاده ابدا
 ما شا سوا يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى واولاد
 البنات لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقف وصية
 فتمر لنا من هذا كله ان اولاد البنات هل يدخلون
 في لفظ الاولاد واولاد الاولاد ام لا ففي رواية الحنفية لا
 يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه لغوي وكذا
 هل يدخلون في الوقف على الذرية ام لا في رواية يدخلون وفي رواية
 لا يدخلون وكذا في لفظ النسل والعقب هل يدخلون فيه
 ام لا فذكر في المحيط ان هلالا ذكر انهم لا يدخلون وفي وقف
 الحنفية انهم يدخلون وفي وقف برمانه عن هلال انهم لا يدخلون
 وفي فتاوى قاضي خان ان اولاد البنات وايشين وفي الروضة
 للناظم قال النسل لا يكون الامن ولدا لبرج وولدا لابنة

نقل العقب

حشره والبال

وفي نسخة الفتاوى ان فيه روايتين عن اصحابنا وكذا في لفظ العقبة
 هل يدخلون فيه ام لا فقال الحنفية والعقبة اولاد الذكور دون
 اولاد الاناث وفي خزائن الاكمل العقبة اولاد الذكور دون
 اولاد الاناث وفي التجريد للكرمانى في كذا لفظ الايل
 والجنس واهل البيت الحرام فيهم واحد ولا يدخل اولاد البنات
 في ذلك وتضمن ذلك بيننا وبينهم في كتابي الملقب بالفوائد وها
 آله واهل اولاد كذا عقب
 نسل وجنس كذا ذرية حضروا
 فلا دخول لاولاد البنات فقل
 فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا
 وراي بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى واولاد اولادى
 واولاد اولادى اولادى اولاد البنات يدخلون جنسهم من غير
 ان يقول في المسئلة واثان وليس لامر لك فان تعليل الاحق
 يرد ذلك لو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية فان تعليل ظاهر
 الرواية فيها تغلغل عن المحيط هو انه جعل المانع من دخولهم
 دونهم لسواهم منسوبا اليهم دون انما هم فعل هذا وذكر
 خمس بطون واكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية للمنع الذي ذكرنا
 وقد

وقد صرح صاحب الهداية في التنجيس كما ذكرنا ان الفتوى على
 ظاهر الرواية انه لا يدخلون واسد تعالى الى اعلم
 - **كتاب الجاهل في الجاهل** -
 وهل ينسخ ويحرم الحرام في ذلك فنقول ذكر في فتاوى قاضي خان
 المتولى اذا اجر حرام الوقف من رجل ثم جاء اخر وزاد في اجره حكام
 قالوا ان جازن اجر الحرام من الاول اجره باجره المثل او ينقص
 ليسير يغابن الناس في مثله فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء
 مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بالمال يغابن فيه يكون
 فاسدة وله ان يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول ومن غيره
 باجره المثل وبالمزادة على قدر ما يرضى به المستاجر به وان كان
 الاجارة الاولى باجره المثل ثم ازداد اجر مثلها كان للمتولى ان
 ينسخ الاجارة وما لم ينسخ يكون على المستاجر المسموع كذا ذكره
 الفتاوى وذكر في فتاوى الجاهل صاحب رضى الوقف
 ثلاث سنين باجره معلومة ومضى اجر المثل فلا دخل في السنة الثانية
 كثر غيبات الناس وازداد اجرة الارض ليس للمتولى ان
 الاجارة لنقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وقت
 العقد المسموع لجر المثل ومنها في كتاب الاجارات وقف اجرة

الاجارة
 ان
 ضابط الاجارة
 ان

لكن اجارة الجاهل

من جل ثم جأ آخر وزاد في الاجرة ان كان جبر اجرام اجرة بمقدار
 اجرة مثله او بنقصا في غابن الناس في مثله فليس للمتولى ان
 يخرج الاول قبل مضي مدة الاجارة ليو اجرة غير وان كان الاجارة
 بما لا يغابن الناس في مثله فهي فاسدة فله ان يوافق اجارة صحفية
 اما من الاول ومن الثاني باجر المثل او الزيادة على قدر ما كان
 به المشاجر وذكر في واقعات الحمام ان شهيد رجل استاجر
 ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل فلا دخلت السنة
 الثانية كثرة الرغبات في ازداد اجارة الارض ليس للمتولى ان ينقص من
 الاجارة لنقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد وقت
 العقد سمي اجرة المثل وفيه ايضا من الاجارات حمام وقف اجرة
 من جل ثم جأ آخر وزاد في الاجرة ليس للمتولى ان ينقص الاجارة او
 اذا او جبر اجرة المثل ونقص قدر ما يغابن الناس لان الثاني
 في الزيادة على اجرة المثل متعنت وان ينقص عنه ما لا يغابن الناس
 في مثله فالاجارة فاسدة وله ان ينقصه وذكر في القفاو
 البدعيته رجل استاجر ارضا موقوفة ثلاث سنين باجرة معلومة
 هي اجرة المثل فلا دخلت السنة كثرة غيابة الناس في ازداد
 الارض قالوا ليس للمتولى ان ينقص الاجارة لنقصان اجرة المثل
 لان

صاحب القفاو

لان المسمى اجرة المثل انما يعتبر وقت العقد وقت العقد كان المسمى
 لجر المثل فلا يعتبر النقص بعد ذلك وذكر في الذخيرة اذا استاجر
 ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل حتى جاز الاجارة
 في حصة اجرتها لا تنسخ الاجارة واذا زاد اجرة مثله بعد مضي مدة
 العقد وايت فداوى سرقه لا ينسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي لا ينسخ
 العقد والموقوف في النسخ بحسب المسمى لما فيه ولو كان لا يرضى ان لا يمكن نسخ
 الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يتجدد بعد في وقت زيارته بحسب المسمى
 بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب اجرة المثل وزيادة الاجرة
 اذا ازدادت عند الحل هذه الجمل في فرائد شرح الطحاوي وذكر في
 خزائن الجمل لو اجار المتولى ارض الوقف فزاد المشتاجر ثم طلب غير
 اجرة ينظر ان كان فيه غير وقت الاجارة للمتولى ان يلزمه هذه الزيادة
 يعني المشتاجر وان امتنع وان لم يكن فيه غير لا يتعذر له وذكر في المحط
 ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل ولو اجرة ثلاث سنين باجر المثل
 ثم ازداد اجرة كثرة الرغبات ليس للمتولى ان ينقص هذه الاجارة
 لنقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد وقت العقد المستحق
 لجر المثل وذكر في الحمام استاجر ارض وقف ثلاث سنين
 باجرة معلومة والاجرة في السنة الاولى اجرة المثل وفي الثانية اذا

مطالع بتقدير اجرة المثل على وجه الاجارة ام لا

ازدادت غبات الناس ليس للمولى ان ينقص هذه الاجارة وفي
 النوازل حمام وقف اجرة القيمة ثم جاء اخر فزاد في الاجرة
 ان كان حين اجرة بمقدار اجرة مثله او بنقصان يتعاقب الناس
 في مثله فليس للمولى ان يخرج المستاجر منه قبل تمام المدة وان كان
 مما لا يتعاقب الناس فيه فالاجارة فاسدة وذكر حمام الدين
 اجارة الوقف اذا ازداد اجرة مثله كان للمولى ان يفسخ العقد
 وما لم يفسخ يجب المستحق وذكر في الفقيه يجوز استئجار الاراضى
 مدة طويلة عشريين او اكثر خمر السعرا وعلا في الملك وفي
 الوقف اذا ازداد اجرة مثلها في حال المدة تنسخ ويحتاج الى تجديد
 العقد يثاب وذكروا في البدائع في باب الاجارات منه لو اراد
 دارا من ملكه ثم علا اجرة الدار ليس له ان يفسخ العقد الا في الوقف
 فانه يفسخ نظرا للوقف ويجدد العقد في المستقبل على اجرة
 وفيها مضي يجب المسسم بقدره وقيل هذا اذا ازداد اجرة مثل الدار
 فاما اذا جاء واحد وزاد في الاجرة فعنه على المستاجر الاول
 فلا يعين ذلك ثم انما يفسخ من الاجارة اذا امكن النسخ فاما اذا
 لم يمكن فلا يفسخ بل يترك له ان يستحصل الزرع باجره المثل الى وقت
 الزيادة يجب المستحق بقدره وبعد الزيادة الى ان يستحصل باجره

سائر بنسختها

المثل

حصر المثل

الوقف

مثله الواجب

سائر الوقف

المثل هذا اذا علا اجرة مثل الوقف فاما اذا حصر فان الاجارة
 لا تنسخ لان المستاجر رضي بهذا القدر وزيادة ولا ان يفسخ في
 الوقف عند الغلاء لمعنى النظر في هذا ضرر فلا يفسخ وذكروا
 فقاوى قاضي خان في الوصايا ما صورته وصح باع شيئا من
 اليتيم ثم طلب منه بالثمن ما باع فان القاضى يرجع الى اهل البصر
 ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة ان باع بيمينته وبنسبة
 قيمته لك فان القاضى لا يلتفت من يزيد وان كان المراد
 يشترى اكثر وفي السوق باقل لا يقض ببيع الوضى لاجل تلك
 الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجالان
 منهم على شيء يؤخذ بقولها هذا على قول محمد اما على قولها
 قول الواحد يلقى في الشراكة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا
 اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر وذكروا في ثمة القيد
 اذا استأجر ارضا ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل حتى جاز
 الاجارة فخص الاجارة لا تنسخ الاجارة واذا ازداد اجرة مثله
 قبل مضي المدة على رواية قضاوى سمرقند لا يفسخ العقد على رواية
 شرح الطحاوى يفسخ ويجدد العقد الى وقت النسخ يجب المسسم
 لما مضى ولو كانت الارض يحيا لا يملن ففسخ الاجارة فيه بان كان

زرع لم يتخذ بعد فالوقت الزيادة بحسب المسمى بقدره وبعد
 التمام السنة بحسب المثل وزيادة الاجرة اعتبارا اذا ازداد
 عند الحل هذه الجمل من مزارعة الطحاوي وذكر في البيع
 بان لا يرضى المتاجرة وقفها وقد استأجره مدة طويلة ان
 كان السعير لم يزد ولم ينقص جاز وان غلا جرمه لا يفسخ
 وبحسب المسمى فيها مضي ويجزئ ثانيا فيها بغير ولو كانت الارض محالة
 لا يحمّل النسخ بان كان فيها زرع لم يتخذ لا يفسخ لكنه بحسب المسمى
 للوقت زيادتها وبعد الزيادة التمام السنة بحسب المثل و
 تعتبر الزيادة في السعير الا اذا زاد عند الحل لما لو زاد بعض
 الناس في اجرتها لم يلغى له لعله منعته في ذلك
 فهاوي برئنا الى المألى محمود بن عبد الجبار في الوقف المسمى
 اذا زاد اجرة مثله كان المتولي ان يفسخ العقد ويحتاج الى
 العقد فيقال ان يفسخ وما لم يفسخ بحسب المسمى في مزارعة
 وذكر في منية المغني اذا زاد اجرة المثل في الوقف بعد العقد ليس
 للمتولي ان يفسخ لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد قبل
 فحجرتنا من هذا ما حاصله ان الاجارة في الوقف لا يفسخ ولا
 بمجرد زيادة من جاز يزداد اجرة ما لم يبين لزيدا لجر المثل

هذه الاجابة
 في مزارعة

في المأجر بعد العقد وسواء كان ما زاده مقدارا ثلث الاجرة
 او ربعا او اقل او اكثر من الاصحاب من اعتبار المثل وقت
 الاجارة فقط ولم يعبر على ازيد اجرة المثل بعد العقد وسواء
 حصلت زيادة مستترة الى ان اجرة المثل ادام لا ولا نقول في
 بعد ذلك ومنهم من قال اذا زاد اجرة المثل بعد العقد كان المتولي
 ان يفسخ العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وخرج الامام في
 ابو المالح في نقلنا انه يعني بانه ان يفسخ العقد وما لم يفسخ
 المستمرك لكن شرطوا اذا كانت الزيادة معتبرة عند الحل
 لو جاز واحد وزاد في اجرتها لم يلغى اليه لاجتماعه انه منعته
 ولم يقل احد من اصحابنا انه اذا جاز شخص زاد في الاجرة اما
 الربع او الثلث او اقل او اكثر من الاجارة يفسخ او يفسخ
 بزيادة هذا الرجل فقط بل تصوابا ذكرنا عنهم في هذه الاثر
 انه لا يلغى زيادة ولا يعملها وعللوا فقالوا العلة منعته في
 لعباء به ولا يعرض عليه وقاضى خاخرج فيما نقلناه عن صاحب
 بما قرناه وان القاضي لا يلغى من جاز يزداد رجوع فيه الى ارباب
 الخيرة فيما نقلناه فان قيل هذا مسلم اذا كانت الاجارة اولى
 وقعت اجرة المثل وثبتت لك عند الحاكم اما اذا حصلت اجارة اما من

قال ابن
 عندنا انما يتبين
 ترجمي لادارة
 القاضي في غير اجرة
 بزيادة

تفت

عالم الوقف ومن جابها وناظره ولم يشهد الشهود دفعه بان
 الاجرة اجرة المثل وقت العقد فاذا جاء من مزيد على هذا المثل
 في الاجرة اما عقيب العقد وبعده من غير ان يظن الحاكم انه متعنت
 لم يقبل هذه الزيادة نظرا للوقف وانه يبين بقاء الاجارة
 الاولى كانت وزاجر المثل قلت الاجارة الاولى اذا
 كانت صحيحة عارضة عن شرط يفسدها لم يضرها زيادة من مزيد
 ما لم يبين ان اجرة المثل زاد بعد العقد وما ذكرت من كون اجرة
 المثل مسكوتاً عنه ولم يشهد به الشهود وقت العقد فلا يضرها
 ايضا لان الذي يشترط لصحة الاجارة في الوقف هو الشرط
 انه يشترط في الملك لا يزيد عليه بان يكون الاجارة في اجرة
 المثل وقت العقد فاذا سكتوا عن ذلك فاصل الصحة الا ان
 ممن جازيد ان الاجارة الاولى وقعت وزاجر المثل وان اجرة
 مثلا اذ كان الثمن او جرت فاذا تبين ذلك انفسح الاجارة
 الاولى لم يكن فيها حصوله وزاجر المثل بالزيادة التي رادها
 فاما اعتبار ما زاد فيحتاج الى شرط اخر وهو ان تبين ان اجرة
 مثلا فاذ زاد بعد العقد مطلقا من غير ان يشترط عليه ان
 رادها هو اجرة المثل او اقل او اكثر فان كانت مقدار اجرة المثل ساغ
 اجارة

وإذا كان المثل
 في الوقف
 فاجارة المثل
 هي التي
 يشترط
 فيها
 الصحة

ساغ اجارة الوقف منه فحده الزيادة وان كانت اقل لا يواجر
 الوقف منه فقط بل تمام اجرة المثل ان اخار وان كانت اكثر من
 اجرة المثل فهو رايضا نفي ان الذي يفسخ هذا العقد
 فظاهرا كلامهم ان المتولي للوقف هو الذي يفسخه لا غيره فيكون
 العلم فيه حينئذ الى المتولي برفع الالة من القاضي وباتى بالحل
 الذي جاء ودفع الزايد وتبين عند القاضي ان هذا القدر
 الذي ران هو اجرة مثل هذا المثل في هذا الوقف عند كل القار
 دون الذي دفعه وحده فاذا اتى لك يقول المتولي ففسخ هذا
 العقد كذلك بحضور المستاجر الا ان اذا فسخ بسايل من القاضي
 امضا ذلك الفسخ ويحكم به مع العلم بالخلاف حتى يرفع احتلال
 العلة في المسئلة بما قلنا في امضا الفسخ بموت احد المتعاقدين في
 الاجارة اذا كان عقد لنفسه لان القاضي هو الذي يبتدي بالفسخ
 من غير ان يفسخ المتولي للوقف اذا امتنع ناظر الوقف عن ذلك فحينئذ
 يجوز للقاضي ان يبتدي بالفسخ ويحكم به فبعد اخلاصه ما ظهر الى من
 كلام الاصحاب قد مر اسرار وانهم ما تغلغل في هذه المسئلة واما
مسئلة غلبة الوقت وانها هل يكون على حكم التوسط
التوسط ام على اعتبار الادراك اعني الذي ادركت

مفسخ المتعاقدين

في ان كان المثل

في زيادة مخصصه من مكان قبله من المتخفين الم ٧
 ويتضمن هذه المسئلة ايضا مسئلة غلة او قاف المدارس وهل
 يكون حكم حكم غلة الوقف على الاولاد والا قارب لم يفتقر الحكم
 بينها وتحرير الكلام في ذلك كله فنقول بالمستعاض ذكر
 هلال رحمه الله في وقفه ارايت رجلا قال رضى هذه صدقة
 موقوفة على ولدي وعلى من يحدث من الولدان انقصوا لي
 الفقراء والمساكين قال هذا جائز قلت فان لم يحدث له ولد
 وجاءت الغلة انعطى هو لا الولد القيام الغلة قال نعم اعطيه ^{الغلة}
 ولا احبس من يحدث من الولد شيئا وانما انظر الى عددهم
 ثانيا الغلة الا يرى لو ان رجلا قال قد وقف رضى هذه على
 قرابي فاذا انقصوا جميعا فعلى الفقراء والمساكين لانه انظر الى
 عدد هم يوم ثانيا الغلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من الغلة
 الماضية شي واعطهم من الغلات الحادثة وانما انظر الى عدد هم
 يوم ثانيا الغلة وكذلك الباب الا يكون من يحدث من الولد
 وانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم موجودا يوم ثانيا الغلة فقد
 وجبت له الغلة ولا النفقة من مات منهم قبله قلت ارايت لو
 كان له ولد يوم وقف الوقف عشرة قال كل من مات منهم رطلت

حصه

حصته وكان الوقف على من بقى منهم ما بقى منهم احد قلت
 ارايت من مات منهم بعد محي الغلة قال حصه من مات منهم
 محي الغلة ميراث لورثته على قارب الله تعالى اقضى من ذلك
 وانقضى منه وصاياه واورث في حقه منه لانه مال ملكه قبل
 ان يموت واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم
 في الميراث في مخصصه من ماله من هلك منهم قلت ارايت رجلا
 قال رضى صدقة موقوفة على قرابي فمات بعضهم قال اجعلها
 في مخصصه ما بقى منهم احد ولا النفقة من هلك منهم قبل محي
 الغلة وادخلت فيهم من يحدث منهم قبل محي الغلة ومن مات
 منهم بعد محي الغلة فقد وجبت حصته لهم وميراثه على
 ما وصفت لك ولا حوله فيما يحدث من الغلات كذلك الولد
 ذكر ايضا في صدر الباب قال قلت ارايت رجلا جعل ارضه صدقة
 موقوفة على ولده ومن بعده على المساكين قال هذا جائز قلت
 ارايت ان حدث له بعد فداء ولد ايكوز له من الغلات الوقف شي
 قال نعم هو اسوة من كان من ولدك يوم وقف الوقف قلت ولم
 قلت فداء قال لا هم لهم من ولدك والاسم معهم جميعا والانا انظر
 الغلة يوم يكون غلة فمن كان له من الولد يومئذ فيهم جميعا في

سواء لان الخلعة انما تجب لمن كان منهم مخلوقا يوم يكون خلعة فمن
 كان للواقف يومئذ من الولد فهم جميعا سواء وانما هذا عند
 بمنزلة رجل قال قد اوصيت ثلث مالي لولد عبد الله وانما
 انظر الى ولد عبد الله الذين يكونون يوم موالي وصي فيكون الثلث
 لهم ولا انظر الى من مات منهم قبل فته وادخل في الثلث من كان
 مخلوقا يوم موت الموصي ومن كان مخلوقا يوم وصي وكذلك الوقف
 انما انظر الى الخلعة يوم تجي من كان مخلوقا من الولد فهم جميعا في فته
 سواء ولا التفات لمن مات منهم قبل فته وادخل من كان منهم
 قبل مجر الخلعة فادخلت في الباقي من حديث قبل موت الموصي
 ولم التفات لمن مات منهم قبل موت الموصي قلت ولم لا يجعل الو
 عا من كان حيا يوم وقف الارض ولا يجعل من يحدث شيئا
 والوقف يومئذ لهم خاصة فيكون على الذين كانوا مخلوقين
 دون من يحدث فيقول في الوصية انما تكون لمن كان يوم مو
 الموصي ولا تجعل من يحدث بعد فته شيئا لان الوصية وجبت للمو
 والوقف وجب لاشهاد قال ما يختلفان اما الوصية فقد ملكها
 الموصي لهم يوم مات الموصي ولا يتحول ملكهم عنها ولا يدخل فيه من
 يحدث بعد ذلك لانها وجبت للاولين واما الوقف فلم يملك الموقوف

محفوظ
 من الخلعة الوصية

التفسير في الوقف

علم

علم من الارض شيئا بالاشهاد بالوقف وانما يملكوا الخلعة يوم تجي
 وليس يملكوا يومئذ من قبل ان تحققوا وانما انظر الى الخلعة يوم تجي والى
 الوصية يوم تجي اهلا لا يرى لير الوصية لم يملكها اهلا ٥
 بالاشهاد لهم بالوصية دون الموت وكذلك الوقف لم يملك
 الموقوف عليه بالاشهاد بالوقف منه شيئا دون ان يتحقق الخلعة
 وانما يملكوا الوصية بموت الموصي والخلعة في الوقف يوم تحقق
 قياس الوصية يوم تجي بموت الموصي قياس الخلعة يوم تحقق
 قال ابو خالد يوسف ان خالدا وقف الوصية في هذا سواء
 فان قال قائل فاجبتك على من قال يكون الوقف لمن كان مخلوقا
 من الولد يوم وقف دون من يحدث من الولد قبل له فانقول في
 رجل قال اوصى صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان
 من ولد عبد الله يوم وقف الوقف فقراء واغنياء فان قال اعط
 فقراء هم يوم وقف ولا يعطى للاغنياء شيئا قيل له لان الوقف
 وجب لهم باعيا فله خاصة دون الاولين فان قال نعم هو لهم كما
 ان الوقف وجب للولد المخلوقين يوم وقف الوقف دون من
 يحدث قبل له فانقول ان استغنى الذين كانوا فقراء واقضت
 كانوا اغنياء ينبغي في قياس ذلك ان يعطى الذين هم اليوم اغنياء

من الخلعة الوصية

القول يومئذ

القياس حال الوقف

لاهم كانوا يوم الوقف وقد وجبت لهم ومنع الذين هم فقرا
 لاهم كانوا الغنياء يوم وقف الوقف وهذا ليس بهدا
 بنى وليس هذا على معنى كلام الناس في مذهبهم وقومهم
 وانما ذهب الناس وقومهم على من يكون فقرا منهم يوم
 الغلة وعلى الجرموا من استغنى منهم ويدخلوا من الغلة
 منهم وكذلك الوقف على الولد ايضا ينظر الى من كان يوم
 الغلة وذكر في الذخيرة لو قال ارضي هذه موقوفه على
 من يحدث من الولد وليس له ولد فانه يجوز وازاد كذا الغلة
 قسمت على الفقرا فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة
 لان قول استغنى ومنه سبوح وورد هذا الولد وذكر الخصاص في
 وقفه فانقول ان قال ارضي من صدقة موقوفه ساددا
 على ولدي وولد ولدي واولادهم ونسبهم ليداموا ساكورا
 ازيداء بالبطن الا على ثم بالبطن الذين يلوهم ثم الذين يلوهم
 ثم الذين يلوهم بطنا بعد بطن حتى تنفذ الى اخر البطون منهم ثم
 من بعدهم على المساكين قال يراجى ان يرعى ما شرطه ويكون الغلة
 للبطن الا على ثم بطنا بعد بطن ايداما بقي منهم احد قلت
 تقول فموت من البطن الا على قال يسقط سهمه ويلو الغلة

ثم
 ثم
 ثم

لحق البطون

لم يكون موجودا فيهم حين تطلع الغلة قلت فان مات البطن الا على
 الا واحدا قال الغلة لهذا الواحد ومن البطن الذي يلبس قلت
 تقول ولد من مات من البطن الا على هل يكون لهم شيء من الغلة
 قال لا يكون لهم من الغلة شيء الا ان يموت احدا من الا على بعد ان تطلع
 الغلة فيكون الميت منهم قد اخذ سهمه فيكون سهم هذا الورث جميعا
 قلت فمات منهم قبل ان تطلع الغلة قال فلا حق للميت منهم في هذه
 الغلة ومن الخصاص ايضا قال قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه
 موقوفه ساددا على ولد زيد ومن بعدهم على المساكين قال الوقف
 والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف ولولد زيد
 لزيد فينظر الى الغلة يوم تحي فيشرك فيه ولد زيد جميعا ومن مات
 منهم سقط سهمه وكان الغلة لها من بقية منهم ولو بقي واحد كان
 الغلة لها لذكرها في باب الوقف على ورثة فلان منه وذكر في
 التجنيس والمزيد لو وقف على فقرا قرابة فانفق بعضهم واستغنى
 الباقي فنظر الى من كان فقرا وقدرت الغلة فيعطى له
 وقال ايضا رجل وقف ارضا على اولاد فلان وجعل الحق
 للفقراء وليس لفلان اولاد فالوقف لا يزول الغلة للفقراء
 فان حدث لفلان اولاد يصر فياخذ من الغلة في الموقوف على اولاد

ثم
 ثم
 ثم

فقر القرابة

وان كان الغلام اولاد وحدث له اولاد اخر وبنظر الى ولده وقت
 حدث الغلة فما كان له وقطع وثلث الغلة يصرف الغلة اليه لان هذا
 ايجار عند صدق الغلة فينظر الى ولده وقت الايجار وقال ايضا
 صاحب الخنيس فيه رجل وقف داره وضيعته المولى واولادهم
 وولد وولد لهم ففي غلة الدار هذا الولد نصيب فيها مضي قبل الولد
 لاقل من ستة اشهر وان كان اكثر من هذا لا نصيب فيه مضي من ذلك
 الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة
 لاقل من ستة اشهر لان العبرة للوجود وقطع وثلث الغلة ومن
 امرأة اخذت نصيبا من الوقف على وجه الحاجة ثم استغنت
 على وجهها اما ان استغنت قبل الخروج او بعد خروجها قبل الادراك
 ففي الوجه الاول عليها ان ترد وفي الوجه الثاني لا ان ترد
 عند صدق الغلة وذلك في فناء وى الحاصي وقف على فقراء
 فافترق بعضهم واتخذ الباقي ينظر الى من كان منهم فقرا يوم
 حدث الغلة فيعطى له ومنهم اوقف ضيعته وداره
 المولى واولادهم فولد ولد ففي غلة الدار فيما مضى قبل الولد
 لاقل من ستة اشهر هذا الولد نصيب ولا نصيب له في غلة ما قبله
 ما مضى من هذا الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة
 قبل

الحقارة وقت
 جلد وقت الغلة

مضى من ستة اشهر
 لاقل من ستة اشهر
 والى كان اكثر من
 ذلك لا نصيب
 ما مضى

الحقارة وقت الغلة
 موجه وقت الغلة

قبل الولادة لاقل من ستة اشهر لان العبرة للوجود وقطع
 الغلة وذكر في ثمة الفناء وى اذا وقف ارضه على ولده وليس له ولد
 لصلبه له ولدا بن صرف الغلة الى الولد الابن فان حدث له ولد لصلبه
 بعد ذلك صرف الغلة المستقبلة الولد لان كل غلة تدرى فاما
 ينظر الى مستحق وقدر الادراك لا ينظر الى ما مضى لما مر فاذا
 وقت ادراك من سواه الواقف صرف الغلة اليه سواء كان موجودا
 يوم الوقف وحدث بعد ذلك قاضي خان في فناء وى رجل
 وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولدا بن فان الغلة
 تصرف الى ولدا بن فان حدث بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو
 تصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة تصرف للمستحق
 يوم الادراك لا يعتبر ما مضى سوى ما حدث بعد الوقف او
 كان موجودا وقت الوقف ومنهم ارجل جعل ارضه
 موقوفة على ولده ومن بعدهم على المسالك جاز هذا الوقف
 واختلفوا في الولد الذي يحق هذا الوقف قال الهلال المستحق هو
 الولد الموجود عند وجود الغلة سواء كان موجودا وقت
 او حدث بعد و به اخذت نخيل وقال ابو يوسف ابن خالد
 السهمى المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن شرطه بعد الو

الحقارة وقت
 جلد وقت الغلة

مضى من ستة اشهر
 لاقل من ستة اشهر
 والى كان اكثر من
 ذلك لا نصيب
 ما مضى

وقف
 للور

لا يدخل في الوقف ولذلك لا يدخل في الوقف ان كان له ولد
 وقت الوقف وحدث قبل وجود الغلة لانه خص ولد بالذر
 فلا يدخل فيه ومنها لو قال على ولدي وولد ولدي دخل الفق
 جميعا ويعتبر ولد وولد ولد يوم وجود الغلة يشترط واحد
 له الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي يقع فيه النزع جبا
 وقال بعضهم يوم نصير الزرع متقوما ومنها ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة علي بن ولده ابنا او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن
 له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف
 للفقراء ومنها ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي فقراي او
 قال على فقرا ولدي صح الوقف في الغلة من كان فقرا وقت وجود
 الغلة في قول الهلال وعليه الفتوى ومنها ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة علي فقراي قراي وكان في قرابته يوم محي الغلة فقيرا
 فاستغنى قبل ازياء خذ حصته من غلة الوقف كانه حصته لان
 الملك يملك وقت محي الغلة فان لم مات بعد محي الغلة قبل لز
 يا خذ حصته نصيب حصته ميراثا له ومنها ولو قال على ايتام
 فان احلهم الغلة بعد محي الغلة فله حصته من الغلة لانه كان
 يتيم يوم محي الغلة فلا يزول كحقه بزوال اليتيم كالايزول بزوال
 الفقر

هذا
 منسوخ من الوقف
 وصي كوت

استغنى
 ما ذكره من وقف
 ميراثا له
 احل له اليتيم

الفقر فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصه في هذه الغلة
 فقال غيره من المستحقين انما يحل له قبل محي الغلة فلا حصته لك وقال
 هو انما احل له بعد محي الغلة كان القول قوله مع اليقين وكذلك في
 حيض الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتيم وصفه اليتيم كان ثابتة فكا
 القول قوله في انكاره بزوال الاستحقاق ومنها رجل وقف على
 جيرانه في المقياس وهو قول الامام يلو في الوقف لفقرا جيرانه
 الملاصقين في الاحسان وهو قولها يلو في الحل لغيره مسجدا
 والساكن والمالك فيه سواه ويدخل المجانيب العبد واهل الاولاد
 ويدخل الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف
 فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم اخرون
 اذ كان الغلة قبل الحصاد الى جوارهم فالمعتبر فيه كل من كان جارا وقت
 فيه الغلة وذلك في منزله الاكل ولو جعل ارضه وقف على
 واخره للفقراء فمن جدت له من الولد بعد يدخل في عقبه وقت محي الغلة
 قيام الاولاد او وقت الوقف بخلاف الوصية حيث يختص وجود الولد
 ووقت الوصية حتى لا يدخل من بعدها ولو قال هذه صدقة
 موقوفة علي من سكن بالبيعة من ولد فهاي لسكانهم لو انتقل
 بعضهم من الكوفة الى البصرة سقط حق من خرج منها وشبهه الاخر بالقدم
 على البصرة فيقسم عليهم على من سكن بالبيعة وقت الغلة ولو قال على فقراء

كانت

سنة في الجيران

اعمال الشكلى

يعقبهم وقت ادراك الغلة واشتغى منهم بعد سقطه
 ومن افق شبعه ولو قال عل ولدي فاذا انقضوا فلما لا ينقسم
 غلاتها على اولاده من غير انظار من يحدث بعده وانما هي لم يكن
 مخلوقا وقت الغلة فالحل الذي ولد لافل من سنة شهر من يوم جاء
 الغلة يدخل في القسمة وكذا في الوصية لولد فلان ثم ولدت
 امرأة لافل من سنة اشهر بعد موت الموصي فهو نحو وما ولد له سنة
 فصاعدا لا ينحس ومر قال ابو جعفر لو وقف عل وله ولا
 ولا ولده فهو للفقراء فان حثله ولد بعد يصر في الولد ولو
 وقف على فقرا قرأته يعقب الفقراء وقد حث الغلة فمن كان منهم فقيرا
 يوم يذيع طاله والافلا ومر لو وقف على فقرا الجيران صح يوم
 الذي لم يقرن يداره عند الحنيفة وعند اخرين هم الذين يجتمعون
 في مسجدهم فهم اهل مسجده وقيل الذين يسمعون النداء لصوت
 ويستجيبون له والى القسمة بشرط الفقر ومن لم يفتي من جيرانه
 فالغلة لمن كان فقيرا يوم مر بخلاف قوله على فقرا قرأته فهو لمن
 يكون فقيرا يوم تدار الغلة لا يوم القسمة وقال بعضهم هما ستان
 يوم تدار الغلة وليستوى في القسمة من قرأته ومن بعده
 والاباء والدور والصغار والجار والكان والارباب لا
 ينزل البعض على البعض اما من غاب عن جواره ومن طال في سفره

عقب الغلة

يوم يذيع طاله

الذين يجتمعون

الجار والكان

فالغلة لمن كان في بلد ومر ولو وقف على الجيران ينظرون
 قسمة الغلة لا قبله ولا بعده فلو باع بعض الجيران دورهم وانتقلوا
 الى محل اخرى بعد ادراك الغلة قبل حصادها لا شيء له ولو انتقل
 جوار قبل القسمة فله حصته من الغلة وفي كرت في المحيط
 ولو قال امرئ من صدقة موقوفة عل ولدي وعلي ولد فلان فعند
 بلال ان يحس يدخل كل من كان موجودا وقت حث الغلة وعند
 يوسف ان حال القسمة يدخل من كان موجودا يوم الوقف لا من
 يحدث بعده لان الخبيج لهم عند الوقف بدليل ان الواقف لو اراد
 ان يرجع عن الوقف في حال حيوة لا يصح رجوعه وبه لا يقول بان
 الحق انما يجب في الغلة لا في العين لان التصديق جرى في الغلة لا
 في العين لما بينا فينظر الى وقت الغلة فصار يوم حث الغلة
 في وقت وجوب الحق كيوم موت الموصي في حق وجوب المالك
 للموصي له في الوصية فلهذا لو وقف على فقراء قرأته فافترق بعضهم
 واستغنى الباقون ينظر الى من كان فقيرا يوم حث الغلة فيعطى له
 ثم في كل موضع يثبت الحق للولد في الغلة انما يثبت له لانه نسب
 معروف ومن الواقف لا من لا يعرف نسبه لا يقول الواقف حث لو

عقب الغلة

جات جارية بولد لاقل من ستة أشهر من وقت العلم فادعاه الواف
 ثبت النسب ولا حصه له من العلم ولو جات امرأته أو أم ولد بولد
 لاقل من ستة أشهر من وقت العلم فله أن يشتركهم لأنه يعلم أنه كان
 موجوداً وقت وجود الحق في الغلة والواقف غير متهم في هذا لأنه
 ثبت النسب للغاش لا بقوله وفي ولد الجارية ثبت النسب بقوله وقد
 يكون منها فيه فلا يصدق في حق غيره وحكي عن الفقيه
 أي حفص أنه قال يجوز أن يقال على قول علمنا الله أنه يدخل
 الوقف ولد جارية الذي ذكر ولد قيساً عما إذا كان داراً
 بجارية فأخذ الشفع لشفعه ثم ولدت الجارية ولد لاقل من ستة أشهر
 من وقت البيع فادعاه الباع ثبت فيه منه وبطل البيع والشفع
 صدق في إبطال الشفع فله أن يصدق في حقها والغلة وحكي عن
 الفقيه أي المصنف رحمه الله أنه قال يجوز أن يقال لا يصدق في حق
 الوقف لأنها بخلاف الشفع والفرق بينهما أن يصدق في
 إبطال البيع لا غير لأنه لما صدق فيه بطل الشفع كما وضروه
 وهنا ما قصد به الأقرار إلا إيجاب الشركة لهذا الولد في الوقف
 وفي ذلك إبطال حق الباع بقصد فلا يصدق فيه وهناك بطلت

الشفعة

وحكي عن
 وفظ لا يصدق
 البيع

الحق في الغلة

الغلة

الشفعة كما لا قصد ويجوز أن يشترط العلم كما وان كان لا يشترط قصد
 كقول الموهل ثم تركوا في معرفة اليوم الذي يجب فيه
 هلال هو الذي صار للغلة قيمة ولم يشترط الفصل عن المومن قبل
 هو اليوم الذي صار لها قيمة بحيث تفصل عن المومن قبل في بلادنا
 هو اليوم الذي صار لها قيمة بحيث تفصل عن المومن في الخارج فيصير
 بمنزلة مريض مات وعليه دين ولد ما كان من محطها به لا يصرف إلى
 الدين وإن لم يكن محطها به يكون لها الورثة مشغولاً بالدين فكذلك
 حاله الغلة إذا كان المومن والخارج محطاً فانها تصرف اليها وإن
 كان فيه فضل عن المومن يكون لها وقوف عليهم مشغولاً بالخارج
 والمومن فإن مات أحد من الوقوف عليهم قبل أن يصير للغلة قيمة لا يصير
 ميراثاً وإن لم يعد صار للغلة قيمة صار نصيبه ميراثاً وهذا هو
 هلاله على هذا القياس قول الآخرين فافهم وذكر في الفناوي
 الظاهر رجل وقصبة على ولد وليس له ولد وله ابن فإن الغلة
 تصرف له ولد الابن فإن حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال أبو حنيفة
 تصرف الغلة للولد الذي ينظر في كل غلة إلى مستحق يوم الإدراك
 ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف أو كان موجوداً وقت الوقف
 وإن مات الواقف ساعة جات الغلة فجاءت امرأته بولد ما بين سنتين

ما كلف

الاول
 من الساعة التي ادرت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد
 في الغلة قلت فبما رأت الاجاب قد اختلفت المسئلة
 فبالا غير فيها بحج الغلة ويوم ناتي صاحب النخلة جمل او ان كان الغلة
 ادرتها والحاص قال حين تطلع الغلة ويوم تحج الغلة وصاحب الهداية
 ذكر وقت حث الغلة وقبل الخروج وبعد الخروج قبل الادراك وفيه
 شيء يحتاج الى ايضاح ما في لسان الله والحق اورد يوم حث الغلة و
 جدود الغلة وصاحب التهمة قال وقت الادراك وفاضي خان صرح بيوم
 في موضع وفي موضع عند وجود الغلة ويوم وجود الغلة ووقت
 الغلة ثم قال الوقت الذي هو وقت وجود الغلة الوقت الذي يعقد
 الزرع فيه جبا وفي موضع قال تحج الغلة من زمان غير وقت وجود الغلة
 قول لاله الا على الفتوى وفي موضع اخر قال وقال بعضهم يوم نصير
 منقوبا وفي موضع قال في الوقف على فقير اجيرانه وقال ولو انتقل
 الجيران الى المحلة اخرى باعواد وهم وانتقل قوم بعد ادراك الغلة
 قبل الحصاد الى جواره فالغدير فيه كل من كان وقت حث الغلة
 وفي حرانة الاكمل ذكر وقت حث الغلة ووقت ادراك
 الغلة ويوم تدرك الغلة وفي موضع قال في الوقف على فقير اجيرانه
 انه من استغنى من جيرانه فالغلة لمن كان فقيرا يومه بخلاف قوله
 فوالا

الفتوى

فقراء قلن في فقير يوم يدرك الغلة لا يوم التهمة وقال بعضهم
 مما سياتي في موضع اخر قال في الوقف على الجيران انه ينظر في قسمة الغلة
 لا قبله ولا بعد فلو باع بعض الجيران ذروهم وانتقلوا الى محلة اخرى
 بعد ادراك الغلة قبل حصادها لا مثله ولو انتقل الجوان قبل يوم التهمة
 فله حصته من الغلة وفي المحيط قال وقت حث الغلة وقال بعد
 ثم نقلوا في معرفة اليوم الذي تحجب الخ في محله ذكره لاله هو اليوم الذي
 صار للغلة فيه لم يشترط الفصل عن المون قيل هو اليوم الذي صار
 لها قيمة بحيث يفضل عن المون وقيل في بلادنا هو اليوم الذي صار لها
 قيمة بحيث يفضل عن المون والخارج فان واحد من الموقوف عليهم قبل ان
 يصير للغلة قيمة لا يصير ميراثا وان ما بعد ما صار للغلة قيمة صار نصيبه ميراثا
 وهذا قول لاله والى هذا القياس قول بعضهم وفي الفتاوى للبطيرس
 قال ينظر في كل غلة الى مستحق يوم الادراك والاعتبار ما مضى سوا ذلك
 بعد الوقف وان موجودا وقت الوقف من عبادتهم وقد نقلنا عنهم
 فيما تقدم وفيها من الاختلافات لا يخفى فلا بد ان ينظر عند حثها
 في النوفيل ان كان في البعض وفيما لا يملك ينظر الى ما يملك بعضا على بعض
 ما هو موافق للقواعد والفروع الشواهد فيكون هو القول الصحيح الذي
 يعلنه وما عداه مرجوح مستند من الله كانه العونة والوقوف وهو خير معين

الفتوى

اندر این تحریر

م

فَقُولُوا بِاسْمِ الْمَلِكِ عَابَانِ هَلَالِ حَمْدِ اسَدٍ وَرَدَّهَا فَمَا أَذَا
قَالَ ارْضِي بِنِ صَدَقَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى وَلَدِي عَلَى مِنْ حَدَّثَ مِنَ الْوَلَدِ
فَإِذَا انْقَضَتْ أَفْعَالُ الْفَقْرَاءِ وَالْمَاكِينَ قَالَ يَوْجُازُ فَلَمْ يَنْحَدَثْ
وَلَدُ وَجَّاتِ الْغَلَّةِ يُعْطَى هُوَ الْوَلَدُ الْقِيَامُ الْغَلَّةُ قَالَ نَعْمَ اعْطِيَهُمُ الْغَلَّةَ
وَلَا احْبَسْ لَمْ يَحْدَثْ مِنَ الْوَلَدِ شَيْءٌ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى عَدَدِهِمْ يَوْمَ تَأْتِي الْغَلَّةُ
وَأَسْتَشْهِدُ لِمَا ذَكَرَ بِمِلَّةِ الْوَقْفِ عَلَى قَائِمِي فَإِذَا انْقَضَتْ أَفْعَالُ الْفَقْرَاءِ
وَقَالَ فِيهَا أَنِّي أَنَا أَنْظُرُ إِلَى عَدَدِهِمْ يَوْمَ تَأْتِي الْغَلَّةُ وَلَا اعْطِي مِنْ يَحْدَثُ
مِنَ الْغَلَّةِ الْمَاضِيَةِ شَيْءًا وَاعْطِي مِنَ الْغَلَّةِ الْحَادِثَةِ وَلِذَلِكَ الْأَوَّلُ لَا يَكُونُ
يَحْدَثُ مِنَ الْوَلَدِ فَإِنَّا أَنْظُرُ إِلَى مَجْمُوعِ الْغَلَّةِ مِنْ كُنْ مِنْهُمْ مَخْلُوقًا يَوْمَ تَأْتِي الْغَلَّةُ
فَعَدُ وَجَلَّ الْغَلَّةُ وَلَا نَسْتَكِلُ مِنْ بَنَاتِ مِنْهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ يَوْمَ تَأْتِي الْغَلَّةُ
وَمَجْمُوعِ الْغَلَّةِ وَاحِدٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ بَقِيَ لِمَا تَمَسَّكَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ يَوْمَ
الْغَلَّةِ وَمَجْمُوعِ الْغَلَّةِ وَمِنْ أَدْرَاكِ الْغَلَّةِ وَمَوْصِيهِ وَنُفْعِ الشَّعْرِ وَالْحُبُوبِ قَوْلًا
مِنْ أَدْرَاكِ الْغَلَّةِ بِهَامِ مِنْ ظُهُورِهَا مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الزَّرْعِ
مِنَ الْأَرْضِ وَالتَّهَارُ مِنَ الْغُصُونِ مِنْ غَيْرِ لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ جَبَاصًا أَمِنْ زَمَنِ الْوَسْطِ
فِيهِ يَنْزِلُ ذَلِكَ وَهُوَ صَيْرُونَ الزَّرْعِ لِمُسْنَاوَاتِ الثَّمَارِ عَادَةً قَبْلَ أَدْرَاكِهَا
فَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ظُلَمِ هَلَالٍ فِي وَقْفِهِ هُوَ مَا نَفَلْتَهُ لِغَيْرِهِ وَلَكِنْ حَسَبَ
الْمَحِيطِ نَفْلَ عِيَالٍ فِي مَعْرِفَةِ الْيَوْمِ الَّذِي مَحْتَمَلٌ فِي الْغَلَّةِ وَقَالَ الْيَوْمِ

الذي

الَّذِي صَارَ لِلْغَلَّةِ قَبْلَهُ فَعَلَى هَذَا يَحْلُظُ ظُلَمُ هَلَالٍ مِنْ يَوْمِ تَحْيٍ وَيَوْمِ تَهَيُّ
عَلَى أَنْ الْمَرَادُ مِنْهُ ظُهُورُ الزَّرْعِ مِنَ الْأَرْضِ وَالزَّهْرُ مِنَ الْغُصُونِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ
الْجَمْلَةُ كَالْوَقْفِ فِي جَوَازِ مَعَالِمِ بَيْدِ صِلَاحِهِ وَاعْتِبَارِهِ وَأَمَّا ظُلُمُ الْأَشْفَاعِ
فَلِذَا هُنَا وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي أَنَّ خَيْرَ فَنَانِهِ أَوْ رَدُّهُ فِيهَا إِذَا قَالَ
ارْضِي بِنِ صَدَقَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مِنْ يَحْدَثُ مِنَ الْوَلَدِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنَّ
فَإِنْ أَدْرَكَ الْغَلَّةَ قَسَمْتَ عَلَى الْفَقْرَاءِ فَإِنْ حَدَّثَ وَلَدٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا حَظَّ لَهُ
مِنْ الْغَلَّةِ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَخْتَفَى بِهِمْ سَبَقَ وَثَرُوهَا الْوَلَدُ فَهَذَا غَيْرُ مُخَالَفٍ
لِمَا ذَكَرَ هَلَالٍ أَنْ يَتَيَادَرَ الذَّهْرُ إِلَيْهِ أَوْ هَلَالٍ أَنَّهُ مُخَالَفٌ
وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرْنَا أَنَّ هَلَالًا لَا يُعْتَبَرُ يَوْمَ تَصِيرُ لِلْغَلَّةِ قِيمَةٌ مِمَّا دَرَكَ
هَذَا الْوَقْتُ كَتَحْوٍ وَمِنْ بَنَاتِ كَتَحْوٍ شَيْءًا وَكَذَا مِنْ حَدَّثَ لَعْدٍ وَاللَّيْلِ
ذَكَرَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ صَوَّرَهُ أَنَّهُ حَدَّثَ لِلْوَقْفِ لِدَعْدَادِ آلِ الْغَلَّةِ
وَإِحَابَاتِ نَدَى كَتَحْوٍ شَيْءًا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ هَلَالٍ أَنَّ قَدْ اكْتَفَى
يَوْمَ تَصِيرُ لِلْغَلَّةِ قِيمَةٌ لَاقِبًا وَلَا بَعْدَ وَهَذَا الْوَلَدُ وَلِدَعْدَادِ آلِ الْغَلَّةِ
فَلَا يَحْتَاجُ شَيْءًا فَإِنْ جَوَلَبَ الذَّخِيرَةَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ هَلَالٍ وَلَا يُقَالُ
لِزُصَاحِبِ الذَّخِيرَةِ قَالَ لَاقِبًا وَإِنْ اكْتَفَى مِنْ الْغَلَّةِ سَبَقَ وَثَرُوهَا
الْوَلَدُ فَتَقْضَى أَوْ قَدْ اكْتَفَى وَقَدْ أَدْرَكَ الْغَلَّةَ لِأَنَّا نَقُولُ قَوْلُهُ
أَوْ إِنْ اكْتَفَى سَبَقَ وَثَرُوهَا الْوَلَدُ يَصْدُقُ عَلَى يَوْمٍ تَصِيرُ لِلْغَلَّةِ قِيمَةٌ

م

فان من ولد بعد ادراك الغلة هو مولود بعد ظهوره من الارض قطعاً
 وليس في ذلك الذخيرة ما يدل على لزوم الادراك وان الاحتياق من الادراك
 فان قيل على ما قررنا اطلق فما القايد في قوله في الذخيرة فان
 ادركت الغلة قسمت على الفقراء ثم فان حدث له ولد بعد ذلك وهو سبب
 من الادراك فلو لم يكن مراد باوان الاحتياق من الادراك الا ما كان
 في قوله فان ادركت فبايد قلت نظر حسنا وافدت امرنا
 وحركت كما سادنا فاعلم ان قوله فان ادركت الغلة قسمت على الفقراء
 فيه قايد تارة الواحدة تعليم ناظر الوقف من تفرق هذه الغلة على
 الفقراء فانه لو قال فان اظفرت الغلة وانت الغلة يكون للفقراء
 يفهم منه انه يجوز للناظر ان يعطى الغلة للفقراء قبل ادراكها ولم
 به النفع النام للفقراء والناظر ممنوع عن تصرف يكون فيه نقص
 الارزاق انه لا يجوز له ان يوجر الوقف الى باجر المثل ولو اجر بدو
 بطل الاجارة فولايته نظرية فان انظر للوقف فعلم وما
 كان فيه ضرر على الوقف فلا سفلة تصرفه فيه القايد في الاخرى
 انه في معنى هو اربع سواك مقدار وتقدره لزوق الوقف وقفاً
 من حدث له من الولد وليس له ولد وقد قلتم بانه يجوز فخلا هذا
 الوقف اذا جاء ثم لم يكون فقال فان ادركت الغلة قسمت على الفقراء

اجازة الوقف
 بعد ادراك الغلة

جمل

هذا السؤال المقدور ويجوز عن الدخول الاول بلفظ ادركت على كل
 ذلكم الذخيرة ما يبايضا من بلال فانه ينقل من القباوى وغيرهما
 وهو من اخرجها وبه لا فاعصا لا يذالك الشافعي ولعدو البحار
 وسلم وفي الجمل فاذكرنا هذا التوفيق الا ان يحسن النظر بالمصنفين
 واما ما ذكره الحنفية من قوله حين تطلع الغلة فطاهن موافق لما
 قال لعل الاله يصدق على الزرع اذا ظهر من الارض انه تطلع الغلة
 وكذا ما في الشرح من الزهر على اعتبار الحنفية واعتبار المجاز وقد
 لان حقيقة الطلوع بدو الزرع وخروج من الارض وذلك الطالع هو غلة
 لانه وان كبر وادراك لا يتغير عينه بل ينمو ويتزايد في نفسه فكان
 لما يطلع من الارض او لا وما يخرج من الفصول وان قلنا المراد من قوله
 حين تطلع القمح عينه والحجوب ونفس الثمار المنكاه وانه على وجه
 المجاز فبايضا وذلك لا تسمية الشيء بما يؤول اليه يجوز قال لعل
 اني اراني اعصرهم وقال تعالى انك ميت وانهم ميتون وهنا قسمت
 ميتي او حيويا باعتبار ما يؤول اليه يجوز على وجه المجاز واذا
 جاز فصار قوله يوم تطلع الغلة نفس ظهوره من الارض والوقوف
 الادراك يقال للطلوع فيعبر عن الظهور حينئذ اما على اعتبار
 بان نفس الزرع غلة واما على اعتبار المجاز بانه غلة بما يؤول اليه

المقدر من الادراك
 انما هو الادراك
 على ان كان هذا التوفيق
 لو خلا من الطلوع
 فاما لان حصة الوقف
 حصة وتكون في غير حصة

قد يكون عا
 بقدر الوصول

واياهان فحجت اعتبار من الظهور من الارض لا وقت الادراك الا
 لناسي بناقوا فيها اذا قال اقدت بهذا الشيخ فاذا موثقت
 واذا قال بهذا الشاب فاذا موثقت لا يجوز وعلوا هذا كمال الشيخ
 لم يميز ليعود شابا واما الشاب فليس شحا واما ما ذكره صاحب
 في الجنيس والمزيد ما قلنا انه يحتاج الى اوضح فذكر صون ما قاله
 ثم تكلم عليه فصون ما ذكره قال امره اخذ نصيبه من الوقف
 على وجه الحاجة ثم استغنى عن علي وهو ما اذا استغنى قبل الخروج او
 بعد خروجها قبل الادراك في الوجه الاول عليها ان ترد وفي الوجه
 الثاني لا ان الحوائج انما يشعني عند حد والغلة فقوله ثم استغنى معناه
 ثم تبيخ غنا فاجعل الجول على التفصيل اما ان استغنى قبل الخروج
 اي خروج الغلة او بعد قبل الادراك وهذا ظاهر فقوله في الوجه
 الاول عليها ان ترد معناه انها صار غنية وقت احتياج الغلة
 وهو موافق لما قاله بهلال في قوله حيث قال عليها ان ترد لانها
 قبضت ما لا تحقه وفي الوجه الثاني لا ترد لان اوان الاحتياج جاء
 وهي فقيرة وما يضر غنا بعد ذلك في الزكاة لو قبضت وهو
 ثم ليس لا يجب عليه الرد ويسقط عن المكي وفي كلام الجنيس
 جملته وهي لزوم الادراك لا عبرة به لانه صرح فقال وبعد وجها
 في

فحجت اعتبار من الظهور

افند لهذا

قبل الادراك ثم قال لان الحوائج انما يشعني عند حد والغلة فاذا
 الحلال لم يزل قوله وقد حدث الغلة المراد منه خروجها من الارض
 والعضون وانما يسمى فريضة الوقت غلة لان حدث الغلة المراد
 منه قريب الادراك او وقت الادراك وبهذا يجب ان يحمل كلام
 الحنفية وغيرهم في قولهم حدث الغلة او خرج الغلة او يوم ناء الغلة
 او يوم تطلع الغلة له ليس المراد الادراك وان الزرع اذا خرج من
 الارض يسمى غلة وكذا الثمار وهذا من اهم ما يجب على الفقيه الاغنا
 به فقد سألته وبما حال الجدل على اهم وعلم واما ما قاله المحقق
 من يوم حدث الغلة ووق حدث الغلة فيحمل على ما فسره صاحب
 الهداية واما ما قاله في التمهيد من قوله فانما ينقطع الحق يوم
 الادراك الى الغلة فمحول على حاله الظهور من الارض لا على الادراك
 منه يوم الحصاد توفيقا بين الاقوال واما ما ذكره قاضي خان
 من قوله ووق وجود الغلة الوقف الذي ينعقد الزرع جبان
 وقال بعضهم يوم بصير الزرع متقوما فهذا يشير الى لزوم المسئلة
 اخلافا للشيخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الوقت الذي
 ينعقد الزرع جبان ومنهم من قال يوم بصير الزرع متقوما وهذا
 قول بهلال فصار لنا في المسئلة اخلافا للشيخ في تفسير وقته

هذا

الغلة وقال في موضع آخر اعني فاضح خان يستحق الغلة من كان فقرا
 وقت وجود الغلة في قول هلال او عليه الفتوى فلا يتوهم متوهم
 انه له وعلية الفتوى اي في تفسير وقت وجود الغلة انا قوله عليه
 الفتوى في انه يستحق الغلة من كان فقرا ومن وجودها فالحاصل ان
 في ذلك اختلاف المشايخ والاولى لمن كان على العمل قاله هلال
 وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا الادراك لانه اقرب الى
 اقاويل الاصحاب والقواعد المذهبية وهو اعدك بحمل كلام صاحب
 السنة على انه مال للمال قول بعض المشايخ وقال قاضي خان في موضع
 لو وقف على فقرا جيرانه فان المعيشة من كان زمان وقت قسمة
 الغلة لا وقت الادراك وهو ظاهر الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقف
 على الاولاد وذلك لان الوقف على فقرا الجيران يصدق على اقوام
 فاذا زالت الصفة قبل القبض لا يستحقونها بخلاف ما تقدم لانه غير متغير
 بوصف ولا بصفة الفقير فلم يجر مجراه مجرى الصدقة ولهذا اياه
 منه الغنى والفقير واما ما ذكره في المحيط من قوله وتلكوا في معرفة
 اليوم الذي يجب الحق في الغلة وذكر قول هلال في لغة فقرو
 بحيث من غير انه من مخوى كلامه انه يميل الى اشتراط الموز
 والحرج وليس تجب طابا لان العلم في معرفة الوقت الذي ثبت فيه

حاصل

فلم يكن جري الحق

الحق

الحق في الغلة لا في الموز والحراج يقدمان على المستحقين ولا شك لمن
 الحق لهم شيئا بنفس الظهور وان كان الزرع في ذلك الوقت لم يبق الا
 انهم لو دفعوا الموز والحراج من اموالهم وجردوا الزرع كان لهم
 فالذي قاله هلال اولى فليخص لنا من هذا كله لئلا العدة قاله
 هلال في مواعيد رقية الغلة لا قبل ولا بعد هذا فيما يتعلق بالوقف
 على الاولاد والاقارب اما في الاوقاف التي على هبات المدارس
 والشرى المتاجرة وما شاكل فاعلم انه ذكر في النسخة للزكاة
 ما صورته اذ لم يدرس المدرس ولا يام الامام الا ان السنة فليقتول
 يعطى كل واحد ما شاء اذا كان الوقف على من يدرس ويوم
 يؤذن ولا يعتد وقت خروج الغلة وذلك بعد ما فلا عزت
 من ام في المسجد منه فلا ادراك غلة الوقف فيه مانع في لوشه
 بخلاف زرق القاضي ثم ذكر بعد هذا ان افلا عن ط أخذ الامام العلم
 وقت الادراك ثم انتقل الى ذكر منه حصته ما بقي من السنة القاضي
 واخذ زرق السنة وكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس يعني اذا كان
 العطاء مسانحة فاخذ المتعلم وقت السنة ثم ترك المدرس وذكر
 قبله نا قلا عن الاوقاف على الفقراء يجوز للاغنية اذا فرغوا انفسهم
 النفقة فانه كالفقير وان فرغ نفسه فان كان معينا جاز ولا فلا

فليخص مع ما قبله

مهم

اختلاف هذه الحكا في القسمة

في القسمة

لا يجوز على القاضي ولا امام اذا جاز في الاما

احد الاغنيى الفقير

وذكر عن الوقف على الخفية في المختلفين هذه المدة
 لا بأس للغني منهم ان يأخذ بسبب لستوى فيه الغنى والفقير
 للامام الغنى اخذ غلة الامامة فلهذا الفروع التي ذكرها
 صاحب الفقيه فيها ما هو صريح وذلك في ان المدرس والامام والمودع
 لا يعتد في جوعهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا ان هذه الوظائف في
 شوا الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرب وينفد
 الطلبة ويهدي ثواب قرانه الى الواقف وكذلك الفقيه والامام
 وهذا كله على السبب بواجب عليه فكل من الغد الذي يتناول
 الوقف الذي هو في مقابلته هذا العمل في معنى الاجرة الا ترى ان قوله
 الوقف على الفقة الخفية انه يجوز للغني منهم ان يأخذ ولو لم يكن في
 معنى الاجرة والامام جاز للغني ان يأخذ منه شيئا بحيث جاز واعلمنا انه
 انما جاز للموئنة في مقابلته عمل فيجوز اخذه قياسا على الاستحارة على
 افعال الطاعات على اختيار المأخوذ وعليه الفتوى واذ كان كذلك
 فالمدبر اذا ما كان اشياء السنة قبل مح الغلة وقبل طهوره من
 الارض وقد باشره ثم مات وغرك في غنى لن ينظر وقت القسمة
 المدة مباشرة الى من مباشر من جاز بعد وسط العلوم
 المدتين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والنقل فيعطى بحسب

مفسر
 شور الاجارة

مفسر
 شور

السنة في حق الفقهاء
 في جواز الاجارة

مدة ولا يعتد في جوعه ما قدمناه من اعتبار من مح الغلة وادراكها
 ما اعتد في حق الاولاد في الوقف عليهم بل ينظر في الحكم بينهم ومن
 المدرس والفقيه وصاحب وظيفة تاف في جهات السبب للغنى الذي
 قدمناه وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدا في ما هو في الطار
 مخالف لما قرناه ولكن اذا المعز الفقيه في التام ثبوت له لا في
 فيه وهو الفروع الذي نقله في الفقيه عن وقوله اخذ الامام
 وقوله ادراك ثم انقل لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة وقوله هذا
 الحكم في طلبه العلم في المدارس ووجه المخالفة انه لما نظر الى وقت
 علمنا انه لم ينظر الى المباشرة وانما الحقه بالافارج الاولاد
 والجواب عن هذا اننا نقول لا شك في لزوم الجائز شور الاجرة
 وشور الصلة وشور الصدقة ولو رجحنا شايبة الاجرة على البقية
 لوجب الاستبراء وهو قول بعض المشايخ يسترد منه ولو رجحنا
 شايبة الصلة في كل الاحوال لما كنا نعني غير جازة القبض فقط
 لا بها تلك الصلات ولو رجحنا شايبة الصدقة فقط لما كنا نقول
 انه يجوز للغني ان يأخذ من معلوم المدارس اصلا وقد نصوا على
 انه يجوز له اخذ فلا بد لن ينظر في ذلك كله ويعالج كل شايبة
 بحسب من غير خلاف الى اخرى فاعلمنا شايبة الاجرة في اعتبار من

الغنى في اولاد الواقف
 فلهذا ما ذكره

مفسر
 شور

المباشرة وما يقابلها من العلوم واعلمنا شايبة لصله بالنظر الى
 ان المدرس اذا قبض معلومه ومات او عزل انه لا يسترد حصته
 ما تبقى من السنة واعلمنا شايبة لصدقه في تصحيح اصل الوقف فان
 الوقف لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا بد فيه من انتفاعه ولا
 يكون الا للاخطه جانب الصدقه وهذا في كل الاوقاف من الاوقاف
 على الاولاد والاقارب والمدارس وغير ذلك مما سعى في
 تمهيد الكلام في انه لا محالة من ماذر في وبين ما قرناه اولا
 وذلك لان قوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل اليه
 منه حصته في السنة فذكر الادراك لاجل تحقو القبض وهل
 بعض حصته القبض ام لا لانه سيقول بان از وقت الادراك الوقت
 الذي شئت الخوفه للامام وللطلبه لانه قد تفرقنا في الوقف على
 الاولاد او المعتبر على الصحيح وقد نجر الغلة او حذر الغلة و
 سائر من الالفاظ هو مع انه ليس فيه شايبة اجرة اصلا من غير
 اعتبار من الادراك وهنا الاشكالك فيه شايبة اجرة فبالطريق
 الاولى لا يعبر عن الادراك هنا ايضا بقول يعبر عن
 الظاهر في حوال الاولاد ام لا الظاهر انه لا يعبر بل يكون على
 حكم المباشرة بالبسط لانه اعدل طر قدماه والله تعالى اعلم

واجب انك

ما كذا

واما

واما مسئلة ما اذا اجرنا نظر الوقف الموقوف فمصلحة
 على المدة المقدرة في ذل الاصحاب ولم يلزم شرط الواقف قد
 الاجابة ولا انه يستأنف عقدا حتى ينقضي العقد الاول بان
 الوقف اربع سنين او ستين والموقوف ضيقة او اجر سنين او
 ثلاثة مثلا والموقوف دارا او حانوتا فصل في حال الزيادة
 في اجرة الحانوت والفسخ على الاختلاف وقول الاجابة فيه غير
 صحيح يحق الفسخ ونسخ السنة لا في حصته من الاجرة او يقال لشر
 الاجابة مجموعا فاسد ونسخ العقد في المدة كلها وكذا في اجرة
 الضياع اذا وقعت الاجابة على مدة اربع سنين او ستين بل يقال
 ان السنة الزايدة على الثلاثة والثلاثة الزايدة على الثلاثة الاولى
 لا يصح الاجابة في السنة الزايدة او الثلاثة الزايدة وحدها
 ونسخ في البقية ام لا يصح في الكل المدة المعينة الاجابة مجموعا
 وهل يفرق الحكم فيها اذا كانت الاجابة عقدا واحدا او عقودا و
 هل عقدا مثلا عقدا من مقدار المدة التي تجوز الاجابة فيها شرعا ام
 يفرق الحال ويحرم الكلام في ذلك ذكره شرح مجمع البحرين لابن
 ان عاتق قال فصل في اجابة الوقف يتبع شرط الواقف في اجابة
 فانها قيل بطلان وقيل بقيت بسنة ومختار الفتوى لشرع

ما كذا
 في كل

ملائيم وغيره سنة هذا الفصل جميعه من الزوايد فان حمل هذه
 بقيد الاجارة قال المتقدم من اصحابنا يجوز اجارة اى مدة
 كانت قال المتأخرون لا يجوز اجارة اكثر من سنة واحدة لانه اذا طالت
 مدة الاجارة ادى فئدة الى ملك الوقف اندراسه وانما قالوا فئدة لغلبة
 اهل الظلم والنسوق قيل يجوز في الضاع ملائيم سنة ولا يوجر غير الا
 واحدة وهذا هو المختار للفتوى لان الرغباء في الضاع لا تنوفا اذا
 انقضت المدة عن فئدة وفي غير ذلك لا ضرورة الى الزمان على السنة فئدة
 وذكر في الاختيار شرح المختار قال فصل الاجارة الوقفية
 من المدة التي شرط الواقف لانه يجب اعتبار شرط الواقف فان لم شرط
 مدة فالمقدم من اصحابنا قالوا يجوز اجارة اى مدة كانت والمتأخرون
 قالوا لا يجوز اكثر من سنة لانه لا يتخذ ملكا بطول المدة فئدة سنة
 وتسمى بسمه الملكية كغير الظلمة في زماننا وتقلبهم ويحتاج اليهم قيل
 يجوز في الضاع ملائيم سنة وفي غير الضاع سنة وهو المختار لانه غلب
 في الضاع اقل من ذلك وذكر في متن البحر المحيط قال ويجوز
 الاجارة الطويلة على الوقف لو احتج بها فالوجه في ذلك العقد وال
 عقود مشقة مترادفة كل عقد على سنة فيلزم العقد الاول لان
 لانه ناجز ويكوز العقد الثاني غير لازم لانه مضاف وان اجزمتموه
 الوقف

المختار في الاجارة
 وغيره
 كماله ومقتضى التفتيش

مراعاة شرط الواقف

اجارة طويلا
 اجرة الحفود

الوقف دارا موقوفة او ارضا موقوفة اكثر من سنة فان كان الوقف
 شرط له لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة
 واثلاث اجارة اكثر من سنة ادر على الوقف وانفع لا يجوز اجارته
 فان كان قد شرط ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء
 فيجسد يجوز اجارته اكثر من سنة اذا راي ذلك خيرا للفقراء وان
 لم يشترط في الوقف له لا يواجر اكثر من سنة روى عن الفقيه ابو
 جعفر انه كان يقول في الدور لا يواجر اكثر من سنة واما في الارض
 فان كانت الارض تزرع في كل سنة فذلك ولز كانت في كل سنين
 مرة او في كل ثلاث سنين مرة او تزرع في كل سنة طائفة منها
 فينبغي له بشرط في المدة ذلك لفقد الذي يمكنه المتاجر من زراعته
 الحل على العادة وكان الشيخ الامام ابو حفص البخاري يحجبه في
 الضاع ثلاث سنين وكان لا يجيز في غير الضاع اكثر من سنة واحدة
 وكان الفقيه ابو الليث يحجبه في ملائيم سنة والضاع والدار
 وغيرها وقال الصدر الكهيد في واقعة المختار ان سعى في
 الضاع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كان المصلحة في عدم الجواز وفي
 غير الضاع ينبغي عدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في
 الجواز وهذا امر مختلف باختلاف الموضع واختلاف الزمان وكان القائل

شرط الواقف
 شرط الواقف ان لا يواجر اكثر من سنة

تقسيم حتم

حكاية قول
 في المصلحة

المختار في المصلحة

سنة وقال القاضي الامام على السعدى لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صححت الاجابة
وذكر في الفتاوى الكبرى للحاكي متولى الوقف ان اجردا موقوفه اكثر
من سنة واحدة فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز ان
يشرط الواقف ما عدا ذلك لم يشرط ذلك على واقفه فان الشراعي يحضر
البحارى في خيف الضاع ملكا من الاجير في غير الضباع اكثر من سنة واحدة
وكان الفقهاء يوجبون في ملكه ان يشرطوا في ملكه ما جرى من الكسب مطلقا
من غير تفصيل فاذا التفتت في الضباع ان يفتى بالحواز في ثلاث سنين الا اذا
كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر مختلف بخلاف الموضع والزمان
وذكر في موضع آخر ان الاختيار ان الواقف اذا شرط في وقفه ان لا يواجر
اكثر من سنة واحدة لم يجز الاجابة وان كان الواقف لم يشرط ذلك
جازت الاجابة ما لم تكن مدة طويلة فاحشة وذكر هلال في وقعه
ان اجرة الواقف سنة وشرط ان يعم الاجابة جاز ان اجرة الواقف
معلوم قلت اراد الواقف اذا اجرة سنين معلومة ثم مات هل تنقضي
الاجابة قال القاسم لا تنقضي الاجابة ولكن لا يجزى اجلا
الوقف الذي سمي وذلك الحضاف وقعه قال قلت اراد
لن يجر الواقف الوقف سنين معلومة ثم مات قبل ان تنقضي مدة الاجابة
قال لا سطل الاجابة قلت فتخرج لنا من هذا ان المنقذ من اصحابنا

موت الواقف
هل ينقطع له جاز

عن من السند

لم يقدر ولا جاز الوقف مدة بل جوز واجابة مطلقا اي مدة
كانت سواء كان الموقوف ضيعا وغيرها وظاهرا فقلنا من وقف هلال
والخفاف على عليه والمناخروا لغرض التدبير لكنهم اختلفوا
فمن من قال لا يجوز الا من سنة واحدة ومنهم من قال لا يجوز الا من
الوقف اكثر من سنة الا في عارض والغاية بهذا القول هو الشيخ ابو
العاسم البجلي والشيخ ابو حفص الكبير البجلي في ربح في الضباع ملكا من
ولا يجزى في غير ذلك اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو اللشجور
سنة الى ثلاث سنين وقال الشيخ ابو بكر البخاري والامام على السلام ابو
الحسن السعدى انه لا يقال بفساد هذه الاجابة اي اذا اجروا الوقف
سنين ولو اجروا مدة طويلة للمالك الحاكم ينظر ان كان فيه ضرورة لوقف ابطال
وقال القاضي ابو علي النسي لا ينبغي له ان يواجر اكثر من ثلاث سنين
ولو فعل جاز الاجابة وصحت حتى في الخلاصة في الفتاوى والامام
السعدى انه لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صححت الاجابة فاجتمع لنا من اقول
المناخروا على عدم اشتراط التدبير في مدة الاجابة قول ابن ابي اسلم
الحسن السعدى في قول ابن بكر البجلي وقول القاضي على النسي فصار
قول المنقذ من اصحابنا وقول ابو المصالح من المناخروا من جهة واحدة
وقول الشيخ ابو حفص الكبير من جهة واحدة وهو الذي قال في

موت الواقف
هل ينقطع له جاز

المختار لنز الفتوى عليه وكذا في مجمع البحرين وأما قولنا الليث فهو
 يفارق ما قاله أبو حفص الكشي أنه سوى من الضياع والدور ولم ينص
 على النز الفتوى عليه وأما ما قاله الصدر الشهيد في واقعة ما ذكرنا
 عنه فهو أيضا لم يوافقنا بحفض في الإطلاق فإنه جعل الأمر مختلفا
 باختلاف المواضع والزمان وقد نص على أن الفتوى عليه فوجب
 أن يحمل الإطلاق على حفص الكبير على أنه الصدر الشهيد من اختلاف
 الزمان والموضع لا أن اجترابه على ظاهره لم ينفصل بين موضع
 موضع وزمان وزمان بل يكون الجواب أنه لا يجوز إجابة الوقف
 الضياع أكثر من ثلاث سنين ولا في غير أكثر من سنة في كل المواضع
 والأزمنة وفيه مخالفة بينه وبين ما قاله الصدر الشهيد وإن علمناه
 على ما قاله الصدر الشهيد ولم يبق مخالفة فهو أولى فصار ما ذكره في
 المجمع شرح المختار ومن صرح بأن الفتوى على أنه في الضياع ثلاث سنين
 وغيره سنة مقيدة باختلاف الموضع والزمان لأنه في كل الأماكن
 والأزمنة فإذا كان الوقوف ضعة ومنه في موضع لا يرعب في تجارتها
 ثلاث سنين أو في زمان يحاف من أهله على الوقف فإنه على ما قاله الصدر
 الشهيد وحمل ذلك على حفص عليه أنه لا يجوز الشراء وإن كان ضد ذلك
 فيجوز لنز بوجع أكثر من ثلاث سنين في الضياع وفي غير ما أطلق شرح المختار

الفتوى على غير
 الصدر الشهيد

قوله التبعة

المختار للموضع
 والتمتع

والجمع

والمجمع على الذي ذكرناه وقرناه لا أنه يعمل بظاهره فإذا تقر لنا
 صار الحكم بضد ذلك في موضعين الموضع الأول إذا دار الأمر بين
 يعمل بقول المتقدمين ويقول من ذكرنا من المتأخرين لا يجوز لنز بوجع
 أقوال المتقدمين إجماع وأقوال من ذكرنا قوله من المتأخرين ويعارض
 الصدر الشهيد وأي حفص الكبير على المحل الذي قرناه أم لا الموضع الثاني
 أنه إذا وجب الحال المصير القول بحفض الصدر الشهيد وكان الزمان
 ما تخاف فيه على الوقف أو جرح أكثر من ثلاث سنين أو جرح أربع سنين أو
 خمس سنين هل يقال إن إجابة غير صحيحة في كل المدة أم في الزمان
 على الثلاث سنين ويكون الجواب يسوي الضياع لذلك هذا الموضع الثالث
 تقدم ذكره في السؤال في صدر المسئلة فقوله ما سد الوقف أما
 الكلام في الموضع الأول فإنه يجب العمل بقول المتقدمين لا أصح
 رحمه الله أن يوجب الأول لو فوجئ عليهم واجتأدهم المالك لغيرهم من
 عصر الإمام والابن للعالم الثالث حسن نظريهم وقول تخرجه للمالك
 إلى لم يوجب في رواية منصوصة الرابع لأن قالوا موافق للأصل
 المعروف من المتقدمين لا يعرفوا الأصناف إلا ما دخل للقياس فيها المختار
 لنز قولهم لا يخلوا ما أن يكون غير رواية وهو الظاهر ولا عز رواية
 لكنه موافق للقواعد والفروع الشواهد وأما الجمع على الرواية

مجمع
 شرح الفتوى
 والحمد

المختار للمصالح
 وهو لا يفرق بين

تزجده في كل
 المتقدمين

فلا قامت لنا عليه لانها نقل ولم يثبت ذلك على رواة من قوله عن الامام
 ولا عن يوسف ومحمد واما البحث عن انه موافق للقواعد والفروع
 فهو ان مع المنافع يتبع بيع الاعيان وهو اصل وفي بيع الاعيان لم
 يحفظ للتقدير فربما من عن احد من اصحاب ولا من اهل العلم قلنا
 بيع المنافع لانها فرع فلا يرد السلام لانه خرج بالنقص فلا يقاس عليه
 السادس اننا نثبتنا وقلنا ان قول المتقدمين غير صحيح لان رواية
 فقد نأيد بموافقه من قال من الماخزين في جميع الاشياء الا العلم رتب الامام
 ابو الحسن السعدي في كني بمويلا و ابو بلال البخاري الذي غالب فتاوى في البيت
 اخذ عنه والقاضي ابو علي النشقر علامة وقته والامام ابو القاسم
 فان ظاهر كلامه يشعر بالاولى لناظر الوقف لا يوجب اكثر من سنة
 فهو لا يوجب في القول بعدم التقدير ولا شك في اجتماع الاراء
 قوة معتبرة كما قال اصحابنا في حق الامام ابو يوسف ومحمد وانه اذا
 كان الامام في طرف مما في طرفه نه بخير المقتضى والاولى في سنة
 بقول الامام واذا كان احد مما معه لا يجوز ان يقتضي بخلافه فليخطوا
 ان الاجتماع قوة زايدة فيحق الى ان يعمل بهذا الضابط في جميع
 ولا **د** علينا ما نقله في الفتوى عليه وان كان قول من
 مثل الوجيل بخصوصه بل يكون وجيلا بالقبض وقد قالوا بانه يكون وجيلا

ط
 اجتماع الاراء
 اهي رائد طيب

وقال في لا يكون وجيلا والفتوى على قوله لاننا نقول **ب** هو قول الامام
 ايضا كما نقل ابو نصر البغدادي في تاريخ ابي حنيفة واصحابه ونقل
 عن زفر بنه قال ما قلنا نقول الا قال ابو حنيفة وكذا اوردته
 حقه يوسف ومحمد ولا يمكن ان يقول هذا القول غير هؤلاء من
 بقية اصحاب لا يقال ان ما قاله ابو حنيفة والصدور الشهيد المحي
 بالمدح باعتبار انه مخالف لاختلاف العصر والزمان لا اختلاف
 وبرهان وان الامام لو كان في زمانهم لقان لاننا نقول **هـ**
 حسن لو كانا قالاه بانه يقوض الامر فيه الى القاضي فان راى لغير
 المدة ما يخاف على الوقف في ابطال الاجارة وان كان لا يخاف لا يطل
 الا اننا نقدر ان اختلاف العصر والزمان ثلاث سنين في الضاع وفي
 غير ثبوت لانه ان كان الخوف في زمانهم على الوقف اذا اردت المدة
 هذا القدر فجاز ان يعبر عنهم وخاف عليه اقل منها وهو الظاهر
 من حال الناس فان الزمان كماله الى ابد والاطع في اهل الدولة
 لا اخذ الاملاك والاستيلاء الا وقاف اكثر من الزمان الذي كانا
 فصا في اعمال اختلاف العصر والزمان في التقويض الى القاضي لا
 الى التقدير ثلاث سنين او سنة فلم يتودر ان الحكم على ثلاث سنين
 سائر الزمانه فلا يجوز ان يوضع ويثبت عليه لمذهب الفتوى عليه

الفتوى
 الى القاضي

فان من وقف على هذا القول ممن لم يقف على ما وقفنا عليه منظر
الا انه هو المذهب المروي عنك حقيقه وخصوصا انه اثبتت
المخار في شرح المختار للفتوى وفي هذه العوالم الضعفه من الفقهاء
انه هو العده في المذهب وان جميع ما فيه لا يجوز ان يفتى بخلافه بل
غالهم ما يعرفون من مصنفه ويظن انه من المتقدمين الا علم ولو
وقف على كل علم سئل الامم الشري ووجه مخالفه لا ينفك
قد قال في المختار للفتوى قالوا اجتمع المتقدمون في امر الدين وشكل
الماخزين على تحريك العلم وتسهيله لم يعد لهم مجامعهم
ورضى عنهم الجوز واما العلم في الوضع الثاني فنقول الظاهر انه
انما يصح العقد في المدة الزايله على ثلاث سنين لان الماخو ضيعه
او على سنين اقل من ذلك لان الاصل عندنا ان العقد في الاجارة
تعد حقا عند حدوث كل منفعة الا ان المنافع تعد وقت العقد حله
ويرد العقد عليه حتى جعلوا الاجارة تنسخ بالا عذارا الظاهر
وسنحى الفسخ بالا عذارا الباطنة الحقيقية لا يظهر في الفسخ في مجموع
المدة انما يظهر فيما بقي منها وان كان ذلك لانه بالعذر تعدد المضي
في الباقي من المدة يحصل العذر فتعد ان تعدد العقد عند حدوث
كل منفعة فلماذا قالوا بان الاجارة تنسخ فيما بقي من المدة ولو كان المنافع

تقليد من
المحققين

على
في مقدم المختار

مؤتم

الفسخ في بؤن المدة

تعد

تقدر موجوده عند العقد لما جاز لنقل هذا لان فيه تقرب
على الموجز وهو ينظر بذلك فلا يجوز وهذا الذي نحن فيه يشابه
هذا من حيث انه تعدد المضي في بقية المدة لان تصرف الناظر على
الوقف ولا يثبت كل منها امر نظري فاما ان اظهر للوقف فعل
وما كان فيه ضرر على الوقف لا يعمل تصرفه في حق الواقف كما قالوا انه
اجري دون اجر المثل لا يجوز واذا عقد عليه من مخاف تعلبه على
الوقف لا يجوز وهذا لما كانت المدة الزايله مظنة الخوف على الو
وانه ينصرفها زالت ولا يثبت عن التصرف فيها فتعد ان تعدد فيها
انه عاقد عند حدوث كل منفعة لا زما تعدد من حيث الحقيقة
هو مستعد من نوع الحكم وبالموت تعدد العقد منه حقيقة وكذا الحكم
فتعد المضي فتعد الفسخ في الاعذار وتعد لا يظهر عمل الفسخ في
حل المدة بل في باقية فلماذا هنا يقال ان كان ذلك ينبغي ان يفسخ
اجارة ناظر الوقف بموته لانه تعدد العقد من جهة عند حدوث
كل منفعة فتعد المضي فتعد الفسخ لاننا نقول ناظر الوقف يبيع
الفقر فالحكم النفع فيه والمصلحة ما كان من تصرفه انفع لهم المضي
وما كان فيه ضرر لهم ففسخ وبموته لم يحصل الضرر لهم فشا به الويل
مع الموطن والوصي مع الص واما هنا الفسخ بخشي منه والمدة مظنة

على
لا يبرأ من الفسخ لا يتنقلب

لكننا اعدنا
الضرر

فيرد عليه تصرف فيه خاصة لا فيما لا ضرر فيه وهو الثلاث من الشئ
 في الضياع والسنة غير هذه البحت سمعته من احد قبلي وجاريت
 اعيان العقد من المذهب فلم يحصل منهم تعرض اليه في طهرهم ولا في ايضا
 ذلك الوقت وانما فتح الله سبحانه وتعالى له المنه على به وقت مع هذه المسئلة
 تفضيلا منه وتكراما فسد الحدا ولا واخر ادا حجت ساور ورضي وهذا كله
 له سميانه وتعالى في الكشف عن المسئلة لما علم من نبي وقصدي هو نعم
 المولى نعم النيرة فاذا انقرر لنا هذا الجنا الى ذكر تقسيم ما يقع في الاجارة
 من الصور فنقول لا تخلوا اما ان عقدا بين الاجارة بين المدة الكثرة
 عقدا واحدا او عقودا فان كانا عقدا عليه عقدا واحدا اشتمل
 مثلا على سنتين فنقول تفسخ الثلاثة البانية وضح في الثلاثة الاول
 لكون المنافع تترتب عقيب العقد وان كانا عقدا عقودا متفرقة فلا
 تخلوا اما ان كان كل عقد سنة او سنتين او لا ما فان كان سنة تفسخ
 منها ثلاثة عقود وتفسخ في الثاني وان كان كل عقد سنتين
 فيفسخ فيه عقد ونصف عقد وتفسخ في الثاني ولا يقال لن العقد
 حصل على سنتين فان اثنى نصفين تفرقت الصفقة فتفسخ المستاجر لا
 نقول المنظور اليه والمستفعة لا العقد على ان تفرق فلم يبق فيه تفرق
 الصفقة على احد وان كان العقد لا ما جاز منه في عقد واحد وتفسخ

تفسير

في

في الباقي المعنى الذي ذكرناه تفسخ ما كان مع من يطلب هذا التفسخ المدة
 الزايدة من القاضي هل يقال انه يطلب باطل الوقف والمستاجر اولا
 يقتضيه طلبه اذ اذ دخلت المدة الزايدة تفسخ الاجارة فيه بنفسه لا دخول
 بالعد الظاهر الذي لا يحتاج فيه الى فسخ الحاكم ام ذلك مفوض الى القاضي
 مع انه ينبغي محض فسخ الظاهر اذ ذلك لناظر الوقف لا يمنع منه
 هو الذي يشر العقد ولا ما من هذا ساقضا منه قال اصحابنا في الوصي اذا
 باع مال الصغير ثم ادعى انه باع بغبن فاحس تسع دعواه قال لا يمنع
 البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا امتولى الوقف اذا باع عنه الوقف ثم ادعى
 انه باع بغبن فاحس تسع دعواه وساقضه هذا لا يمنع دعواه ذلك
 الفرع من الزايدة في القضية قلت انا ان يقول للدعوى لناظر الوقف
 قياسا على الدعوى في الغلة لان المنافع ابدانها على الاعيان ولا شك في
 الدعوى منه صحيحة لا يطلبت منه تسليم المأجور كما في الدعوى في امضا الفسخ
 الاجارة بالا عذار ولا تمنع من المستاجر لا لا يطلب فيه اه حاصص منه
 اللهم الا ان يقال يصح منه لدعوى ايضا اذا كان عجل الاجارة عن المدة الزا
 ثم رفع ناظر الوقف الى القاضي فطلب منه الاجارة بحكم ان الاجارة في المدة الزايدة
 مستحقة لغرض المضي فيها قال قلنا في الدعوى في امضا الفسخ في الاجارة بالعد
 اذا كانت من جهة المستاجر هذا الظاهر والحجبة لا يجري هنا الا اذا كان الوقف منجرا

سماح دعوى الفسخ من الوقف
وامتناعه

طريقه الرفع
الى القاضي

عالم الفقهاء محمد بن علي والسيد محمد بن علي وعالم العلم وهذه المسألة وقعت
في زمن قاضي القضاة بدر الدين

ط

سليمان المذكور وحصل فيه اختلاف بين
الشيخ في ذلك العصر وراي قاضي القضاة صدر الدين سليمان الشافعي
الشيخ يقع في المدة الزائدة لا في مجموع مدة الاجارة وقال ايضا القاض
عليه السلام المذكور ان خاله قاضي القضاة صدر الدين علي بن موسى ذلك
واستنبطت من هذه الحكاية فثبتت عليها وجزم بما قاله عن خاله المذكور ودوله
عنه لموسى والله عز الماخذ فقال لا ادري ولا ذكر لي خالي ذلك لا عن نفسه ولا
عن الصدوقين وقصدت اثبات هذه الحكاية في هذه المسئلة حتى تعرف
الذي قلته فيها سبق اليه من هذين القاضيين المبرزين وانها رايها ما رايته
واما مسئلة اذا قال اشهد والى وقتك اري الذي في محلة
كذا ولم يحدد لها هل يصح هذا الوقف ام لا وهل يقبل من الاشهاد
ام لا وتحرير الكلام في ذلك كله فتعول الله المستعان فذكر هلال في وقعة
باب الاشهاد في الوقف قلنا رايته جلاشه عليه هيران انه وقف ارضه ولم
يحدد ان هيران قال الاشهاد باطله قلنا ولم قال انها لا يدري ما مشهده به
ولا يدري الحاكم ما يحكم به وهذا عندنا لا يجوز وهو كالباع قلنا اراد ان يحدد
اخرها

الوقف غير
محدد

اخرها ولم يحدد الاخر قال فالشهاد باطله لا يجوز قلنا وكذلك لزم حدها
بثلاثة حدود وقال الاشهاد جائز في قولنا لجمعنا والى يوسف اما على قول
زفر الاشهاد باطله قلنا رايته اذا قال الشاهد اني شهدانه وقولنا جردنا
لنا ونسبنا الحدود وقال الاشهاد باطله لا يجوز قلنا رايته انما لا يجتمع
لنا ولا نحن في الحدود وقال الاشهاد باطله لا يجوز قلنا وكذلك لو قال لا يجتمع
لم يكن ايضا الا تلك الارض قال نعم وهذا الباب لا اول سوا قلنا ولو قال
اشهدنا في الارض وهو غير اشهد وقولنا لم يحددنا قال الاشهاد جائز اذا
كانا يعرفانها قلنا رايته اذا شهدنا على الحدود وقال لا لا يعرف الحدود وقال
فالاشهاد جائز ويختلف المدعي للوقوف ما يدعي على معرفه الحدود وذكر
فتاوى قاضي خان قال لو شهد شاهدان وقف ارضه ولم يحددوا ولت
تعرف ارضه تقبل شهادتهما لعل للواقف ارضا اخرى سوى التي يعرفان
وكذا لو قال لا لا يعرف ارضا اخرى سوى التي يعرفان هيران وكذا لو قال
لا لا يعرف ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل ان له ارضا اخرى وهما لا يعرفان
ولو قال لا اشهدنا على وقف ارضه وهو غير اشهد ولم يذكر حدودا جاريا منها
لانها شهدنا على وقف ارضه لعل اننا لا نعرف ان الحدود فليتم الخلل
في شهادتهما ولو شهدوا الزاواقف وقف ارضه وذكر الحدود ولنا لا
لكل ارض انما في اي مكانه جائز شهادتهما ويختلف المدعي اقامة البينة لزم

دعوى
التعديلات

مسئلة الوقف

الارض الذي يدعيها هذه الارض وذكر في الذخيرة اذا شهد شاهدين
 على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها ان يهران فالشهادة باطلة وكذا ان
 حدها احدها دون الاخر كانت باطلة ولذلك ان شهد انه وقف ارضه
 التي في موضع كذا وقال لم يحدها لنا فالشهادة باطلة وقال **الحصاف** الا
 ان يكون ارضا مشهورة تسمى شهرا عن محمد بن قان كان كذلك قضيت
 وقفه ان شهد انه وقف ارضه التي في موضع كذا او حدها لنا الا اناسينها
 الحدود لم يقبل منها لانها تشهد على نفسها بالعقلة فان قال لم يحدها
 لنا ولما نعرف الحدود وذكر **رهلان** القاضي لا يصل منها ما قال
 القاضي الاستاذ الكبير ابو زيد فتاويل هذا انها لم يبينها للقاضي اما اذا بيناه
 وعرفاه يقبل وذكر **ابن** في من الصورة التي اجيز الشاهد واقضي الارض
 حدودها وقفا واقول **للسهود** سمو الحدود واقضي ما يسمون ويحدون
 قال **هلال** ولذا لو قال لا يميز في المصرا لا ملك الارض لم يقبل وان شهد انه
 حدها لنا ولما لا يذكر الحدود التي حدها لنا فالشهادة باطلة وذكر
الحصاف في وقفه في باب الشهادة في الوقف قال قلت فانقول اذا شهد
 شاهرا ان ارضه عندنا وقف ارضه التي في موضع كذا او قال لم يحدها
 لنا قال **الوقف** باطل الا ان يكون ارضا مشهورة تسمى شهرا عن محمد بن قان
 كان كذلك قضيت فانما وقف قلت فان قال احدها ارضه عندنا

عن
 الشهادة
 على التخييل

القاضي
 القاضي

القاضي
 القاضي

هذه الحدود وقال **الاحمد** لم يحدها قال **الوقف** باطل لا يجوز من قبل
 لا اقضي الا بما معروف **قلت** فان شهد انه ارضه عندنا
 وقف ارضه ووقف عليها او دان بينه ونحو جيرانه ونحو تعرف
 ولم يحدها لنا قال **اجيز** الشهادة واقضي بالدار والارض يحدها وقفا
 واقول **للسهود** سمو الحدود واقضي ما يسمون ويحدون **قلت**
 فان شهد انه وقف وحدها لنا ولما لا **الحدود** التي حدها
 قال **الشاهد** باطلة وذكر في الخلاصة الفتاوى مثل ما ذكره قاضي خازن وقد
 قدمناه وذكره حرا انه الاكل لو قال **للسهود** وقف وحدها لنا ونحن
 نسينا حدودها او قالوا ما حدها لنا لئلا نعرف حدودها او قالوا لم
 في هذا المصرا لا ملك الارض لا يجوز هذه الشهادة اما لو قالوا شهدنا في
 وموفاة جيرانه وقف ولم يحدها لنا جاز ان اعرفوه وذكر في الفتاوى
 الظهيرية لو شهد شاهرا ان طر رجل انه وقف ارضه لم يحدها لنا ولما نعرف
 الحدود وذكر **رهلان** القاضي لا يقبل منها قال القاضي ابو زيد
 فتاويل هذا انها لم يبينها للقاضي اما اذا بيناه وعرفاه يقبل ذكره وذكر
الحصاف في هذا وقال انما اجيز بين الشهادة واقضي بالارض حدودها وقفا
 واقول **للسهود** سمو الحدود واقضي ما يسمون وان كان الشاهد ان يعرف
 الحدود ولكنه لا يعرف الارض لا نها كانا غايين عنهما يقبل شهدتهما

معرفة
 الحدود

نقض

ويختلف القاضي في الوقف ان يقع شاهد من ارضين وهذا من ارض
 حدودها تلك الارض التي شهد الشهود بوقفيته وان شهدا ان ارضا
 حدودها ووقفنا عليها ولكن لم يسم لها حدودا قبلت شهادتها ود
 ايضا في الدعوى والشهادات ماصورس قال لو شهدا ان الارض التي
 بلدها في محلة بنى فلان بلا حدود ارض فلان في بلدة فلان المدة
 عليه هذا هذا المدعى لخاله فوجد حدودها ولا تقبل عليه قال المدعى
 للقاضي انا اني كنت شهودا اخرين يعرفون حدود هذه الارض وانني شاهد
 يشهد ان ارض حدودها كذلك اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ
 ذكره بعضنا انه لا يقبل بالحكم بها للمدعى لان هذه الاولى في هذه
 المسئلة ليست بحجة اضلا بدون الشهادتين الثانية فجاز وجودها وعدمها على
 السواء وكذلك القوي والحوايت جميع العقائر على هذا وهذا
 كله اذ لم تكن الارض مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار
 ودار حريث بالكونف ودار الزبير بالبصرة فشهد بها ان هذا ان
 لا انسان ولم يذكر الحد ولا يقبل شهادتها في قول الجسفة وقيل
 في قول صاحبيه واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا في حنفية
 وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والتب وذكره من الجسفة
 المحيط نوع على ما يلبس تعود الى الشهادتين على الوقف اذا شهد شاهدان

شهدا بالحد

شهدا بالحد

شهدا بالحد

على رجل انه وقف ارضه ولم يجد ان هذا ان الشهادتين باطله
 ولذلك لم يجد احد ما دون الاخر كانت الشهادتين باطله ولذلك شهدا
 انه وقف ارضه التي في موضع كذا وقال لم يجد ان الشهادتين باطله
 وقال الجسفة ان يكون ارضا مشهورة لغنى شهرتها عن تحديدها
 فان ذلك قضيت وقفت ارضا بمجد من المسهوع عن اصحابها
 من قال اذا ذكر حد من متقابلين قبل ارضا بمثل حد ود قبل الشهادتين
 وحكما بثلاثة حدود وكيف يحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بازاء
 الحد الثالث حتى ينتهي الى مبتدأ الحد الاول اي بازاء الحد الاول ان شهدا
 انه وقف ارضه التي في موضع كذا وحدثنا لنا الا اننا نسئنا لا تقبل
 وان قال لم يحدث لنا ولا حوايت فحدودها ذكر هلال الزمان لا تقبل
 سعادتها قال القاضي ابو زيدنا وبل هذا انها لم يبين للقاضي اما اذا بينا
 له وعرفاه يقبل وذكر الجسفة في من الصوت اني اجيز ان يكون وقف
 بالدار والارض وحدودها وقفوا واقول للشهود موافا قضى ما سمعوا
 ويجدون قال هلال ولذا لو قال لم يكن له في المصر ان تلك الارض
 لم تغسل فما اذا قال اشهدنا انه وقف هذه الارض وهو في بلد لم يجد لها
 لنا الشهادتين جازية اذا كانا يعرفانها ولم شهدا انه حدثنا لنا ولا حوايت لا يذكر
 الحد ود التي حدثنا لنا فالشهادتين باطله وان كانا يعرفان الحد ود لكنهما لا

فقد ادا قبلنا بين

شهادتان

القاضي

كبر حد هذه

يعرف ان الارض لا تخصا كانا غايين عننا قبل شهادتها وتلف القاضي
الوقف ان قسم البيعة لمن الارض وحدد ما في تلك الارض الى شهداء
بوقعتها وان شهداء اذ اذ انا على حدودها ووقفنا عليه ولكن لم يتم لنا حد
قبل شهادتها وذكر في صحيح مجمع البحر في الدعوى قال الزنا في حد
في الدعوى والى ان شرط والقبيل بالشبهة في المشهور ذكر الحد وداسا
وانسابهم الى الحد شرط عند ابي حنيفة لعلو مقام التعريف بذكر الحد وداسا
بالصحيح الا ان يكون الرجل الذي ينسب اليه الحد مشهورا فيكون ذلك المقصود
وهذا الخلاف اذا كان العقار في المشهور في نفسه فلا يشترط شهرته
عن تحديد عند ابي حنيفة خلافا لهما فانما اعتبر شهره العقار بشهرته
في الحد والى حنيفة راعى فائدة التحديد وهو دفع وقوع المنازعة في الحد
برؤية او نقصان بخلاف الرجل ويشترط التحديد في الشهادة كما يستتر
الدعوى لنظام الشبهة الدعوى وان يكون الشاهد بعين المدعى وليس ذلك
الا بالتحديد وذكر في فتاوى فاضل خان ايضا في الدعوى قال اذا اقر محدودا
وذكر الحد والارعة وقال فعلم حدودها اذا ذهبنا اليه ونقف معه
ولكن لا نعرف جوارها ولا نعرف اسمي الجيران قال الشيخ الامام شمس الدين
ههنا مسائل ثلاثة احدها لنقول الشهود لهذا المدعى دار في محلة اذا
في صحة لدا لا يصح اذ قالان في رفضه لدا غصبة منه هذا المدعى عليه

شهادۃ النجاشی

اشترى طالع
في صاحب الجهد

تحت إشراف
صاحب الخلد

تقریر

۱۹۱۵

وانها في دين بغير حق ولم تذكر واحد واما اوقالوا لا نفعل حدودنا واما الملك
 بشهود اخر فشهد واحد واما قال القاضي لا يقضي للمدعى لان الذين شهدوا
 بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك
 للدار والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نفعل حدودنا احد حدودها
 لدار والى كذا والرابع لذكر لان الذي اوافق الحد الذي عنده غير
 المدعى وهل هذه الدعوى حدود ملك الدار فانما يتحققنا السادة بحدود
 وستم لنا حدودنا بين الحدود واقرا البايع هذه الحدود وكر ما راينا
 ولا امرنا بتلك المحلة ولا نستحنا ما اكثر ما يكون تحمل التبعة على الدار
 والارض وهذا الوجه الذي سمي البايع حدودنا والشهود يتناول الشارح
 بتعرف البايع وفي هذه المسئلة القاضي مجتنب من الدار لينظر الى الدار
 والى هذه الحدود وهل هو حد وذلك الدار فان اوافق قضى بها للمدعى اذا
 خرج اليه وشهد اعند لزحدنا هذه الحدود ولم يخالف لا يقضي
 واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان هذا المدعى دارنا في محلة دارنا
 نعرف حدودنا اذا قمنا عند جيطانها وسيرنا احد حدودنا الى ههنا
 والثاني لا ههنا والرابع الى ههنا ولما لا نفعل جيرانها قال اذا اراد الدار
 ان يقضي للمدعى بامر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهدين
 او امينين من امانيه ويبينوا الحدود للاميين ثم يعرف الامينان جيرانها

۱۰ المؤلفون

المسجد القديم

رسالة محمود
نالمحمد املا الباق

1894

100

الفنيتين اللغابيتين

وسألوا أساميهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدا مناه لئلا يشهد
 بينوا حد ودالدار وأشاروا اليه وانا تعرفنا عن جيرانها فوجدنا
 دار فلان وفلان في سكة لدا فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الكذ
 شهدوا بملك لدار لدا وان قال الشهود نشهد ان الدار التي تالاصو دار
 فلان فلان لهذا المدعى وقالوا الدار الذي بين دار فلان وبين دار فلان
 لهذا المدعى لا يملك شاهدهم لا يفهم فأكروا حد من ذاك لا يلفق فان ثبت
 الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودا لا تقبل شاهد
 في قولك بجنيفة وكذا القبر والارض والحدود يجوز في قولك
 يوسف ومحمد واجمعوا على الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في
 ذكر الاسم واللقب انتهى طالع قلته **مسألة** لا يجمع عن
 سبعة فصول حد ما لهم ومم ذا كروا الحدود ما لم يجمعها وصورة
 حد ما ونسوا الحدود وصورة لم يحد ما أصلا ومم لا يعرفونها
 وصورة لم يحد ما ومم يعرفون حدودها وصورة لم يحد ما لكنه
 وقف وهو والشهود فيه وصورة حد ما ومم يعرفون الحدود
 لكنهم لا يعرفون مكانها والصورة الابعة استغنوا عن ذكر الحدود
 لشهرتها الشهرة التي تغني التحديد وهذه الصورة كمالها انما يحتاج اليها
 عند انكار الواقع وورثه اما اذا كان الواقع معترفا فلا يحتاج

مسألة

ذكر الحد

عود الى الشهرة

صاحب

ال

الدار فاذا الواقع قادر على التحديد وكذلك ورثه اما الصورة الاولى
 فالوقف صحيح والسران جانب وجب العمل بها في وقتها واما الصورة
 الثانية فتقول هلال الخصاص وبقيته من ثقلنا عنه ان السران في
 ومعناه لا يجوز العمل بها لانها سران بالجهول والسران بالجهول لا يفي
 لان الوقف ليس بصحيح في نفسه بل هو صحيح لكنه لم يثبت بوثنة بالبينه لما قلنا
 وسيأتي الكلام فيه لاننا انما ايسر من هذا في الصورة الثالثة
 واما الصورة الثالثة فقال الخصاص في الوقف باطل ان يكون مشهورا
 تغني شهرتها عن تحديدها فان ذلك قصيدتها وقف قال في
 هلال الشان باطله وقال في متن البحر المحيط السران باطله وقال
 قاضي خان انها لا تقبل زاد والشهود يعرفونها وقال في الذخيرة
 السران باطله وذكر ما قاله الخصاص في عبارة ولا شك ان الذي
 قاله الخصاص يحتاج الى تأويل ولا يجوز العمل بظاهره وذلك لان الوقف
 لا يشترط الصحة التحديد في نفس الامر بل يصح بقول الواقع وقتدار
 على ان توضر وقفا وان لم يذكر الحد واصلا واذا انكر الوقفية
 وباعها اثم ولا يجوز الحكم بابطال الوقف بمجرد قول الشهود ولم
 يحدوها ولا يعرفها ولا هي مشهورة فاذا كان كذلك وجب تأويل
 قول الخصاص في الوقف طر معناه الشان باطله وقال هلال وغيره

احكام الصور
التي

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

وهذا ما يجب الاعتناء به والليقظ الفهمه فموقوف على عدم الخصاص
 هنا ممن يكون من اهل الفتوى ومن قضاء الاسلام فلا يجوز له ان
 يفتي هذه العيان ولا يحكم بطلان الوقف بحجة **فكنا** خطأ والعيان
 واجبه لنا ويلف اذا وقع هذه المسئلة عند الحاكم المحدث المذهب فجب عليه
 فيما ان يقول للشهود اذا مذهبوا فان شئكم لا تقيد شيئا ولا هي صحيحة
 ونقول للواقف ان ذرعي اولوا نداء ان الامر بذكر الشهود فلا
 يحل لك نكاح ولا يجوز لك بيعه ولا اخراج من الوقفية ولا يعتمد
 على قولي للشهود ان شئكم لا تقيد شيئا ولا هي صحيحة وليجوز
 كل الحد من ان يقع منه حكم بطلان الوقف مستندا الى عيان الخصاص
 الى قدمنا لما قدمنا من القول بوجوبه ويلف وللقول لنا ويلف
الاول انه يحتمل صدق الشهود فيها قالوه وهو معروف عند
 الواقف عدم ذلك للحدود لا يمنع من صحة الوقف عند الناس
 لاحتمال ان تقوم بينة اخرى بالتحديد والوقفية الثالثة لاحتمال
 رجوع الواقف عن الانكار الى الاعتراف فيستبين خطأ الحاكم وبطلان
 الحكم بعد ذلك فلماذا قلنا لا يجوز الحكم بطلان الوقف لان التحديد
 ليس من شرائط صحة الايقاف بل من شرائط صحة ظهوره في الحاج
 عند الحاكم فاذا انعذر ظهوره عند الحاكم لا يقال بطلان كما اذا
 فخر

يحفظ الحق
 مسرورة البتة

صورة التاويل

التحديد ليس من
 شرائط صحة الوقف

قد ثبتت لتركيبه لشهود الذين مع انكار الخصم لا يجوز الحكم
 بطلان الدين كذا هنا وتطايروا كثيرا وقد وقع بعض القضاء
 فيما نهينا عليه ونهينا عنه فنسال الله السلامة والعصمة هذا
 ما يجب على القاضي ان يعمل به فاما فيما يتعلق بجواب المفتي في هذه
 الحادثة اذا استئيل عن اجوابه فيها ان كتب لا تقع هذه الشريعة
 والحاكم في هذه ولا يلزم من عدم صحة بطلان الوقف ان لم يحصل
 والله اعلم ولذا ما انتهت على جواب المفتي ايضا الى الفائدة وهي
 القاضي اذا رأى خطه بانه لا تقع الشريعة قد يقع في قلبه ان الوقف
 باطل فيبطله فلماذا ردت عليه لا يلزم الى اخره **واما** في
 الصورة الرابعة **واما** قول الخصاص لان يكون مشهور شئ
 تقع عن التحديد فهو على الخلاف بين الامام وصاحبه على ما بين
 بانه في موضع ان شاء الله تعالى **واما** الصورة الرابعة وهي
 لم يذكر الواقف للشهود حدودا ولكنهم يعرفون الحدود وقد
 قال لاهلال فيها ان الشريعة باطلة لا يجوز ولذا قال لو لم يكن له
 بالبصرة الا تلك الارض جعله **والباب الاول** اي المسئلة
 التي تقدمت سواء وقاضي خان ان يلفظ تعرف ارضه كان تعرف
 الحدود وهو مثله لانه يلزم من معرفة الحد معرفة الحدود واجبا

فخر الحق

مسرورة البتة

الصورة الرابعة من الصور

فيها فاضح بان التهمة لا تقبل وصاحب الذخيرة قال عن
 هلال القاضي لا يقبل نهاده ونقل عن القاضي في زيادته
 انه اول قول هلال انه محمول على انه لم ينسب للقاضي اما اذا
 بيناه وعرفاه نقبل ولذا نقله صاحب البحر المحيطة عن القاضي
 اني يدا المذكور وكلهم اهل الخصاف قد مناه وانه هو الذي
 اوجب للقاضي في زيادته واول كلهم هلال هو مؤمنه ولا
 يحتاج كلهم هلال الى تاويل فان المسئلة التي صورها هلال واجاب
 فيها غير المسئلة التي ذكرها الخصاف وما ذاك الا ان الصورة التي قال
 هلال هي اذا قال لم يجدنا لنا ولما نعرف الحدود والصورة التي
 ذكرها الخصاف قال قلت فان شهدا انه اقر عندهما انه وقف
 ارضه ووقف عليها اودان بهن ونجن جيرانه ونجن نفوسه وود
 ولم يجدنا لنا ولا شئ من هذه الصورة غير التي قالها هلال بل لا
 اضلا بل قال هلال في الصورة التي ذكرها بعد ما اجاب الخصاف
 وملك تشابه بهن وليس الصورة التي ذكرها هلال محتاجة الى تاويل
 وما ذاك الا ان الواقف لما يجد الدار وقت الاستدراك وذكر مثالا
 مجلها وقع عند الشهود انها هي الدار التي يعرفونها او يعرفون حدودها
 من غير ان يجدوها ومن الجائز ان يكون له دار اخرى في تلك المحلة سوى هذه

تخبر من اختلاف
 عبارات هؤلاء

فان

فان معرفة الشهود بناء على ظنهم وصدقهم لا على تحديد من
 الواقف فلهذا لا يقبل نهادهم فاما الصورة التي ذكرها
 الخصاف فليس فيها شئ من ذلك فانه قال ووقف عليها اودان
 هذه والتي بالاشارة فبان الواقف لما اشهدهم على الوقفة
 بانوا جميعا عند الدار عيانا فامن حينئذ هذا الالتباس
 فلهذا قال الخصاف اخرا التهمة ويقضي بالدار والارض وقفا
 وهلال يوافق ايضا في هذه الصورة فانه قال فيها نقلنا
 عنه ولو قال اشهدنا في الارض وهو فيه انه قد وقع
 ولم يجدنا لنا قال الشاهدة جائرة اذا كانا يعرفانها قال
 اوله القاضي ابو زيد ليس هو موضع تاويل وكيف يحسن قوله
 هذا اذا لم يبين للقاضي اما اذا بيناه وعرفاه فيقبل في هذا
 ذكر صورتهن اما لو لم يذكر الصورة الاخرى كان بخس ذلك
 اما بعد ذكر الصورة الاخرى لا يكون مراد تصويرها واحدا
 وحاشا هلال ان ينسب اليه هذه العقلة التي لا تقع من احاد
 الفقهاء فكيف من هلال فنخلص لنا من هذا كله ان
 الجواب في المسئلة ان جواب هلال ظاهر لا يحتاج الى تاويل
 جواب الخصاف كذلك ايضا ولا مخالفة بين ما ذكره الخصاف

وبلال وما يؤيد قولهما تأكيد قول بلال وكذا لو قال له
يكن له بالبقعة سوى تلك الدار ومع هذا يقال ان الشئ
باطل فعلنا من هذا ان مر ان بقوله لم يتخذها ولكننا نفق
جدودها اي نفق جدودها من خارج لا انا ونفقا لنحن
وهو فيها ووقفنا بحضرتها فيها لان تلك الصوة قالها
بعدها وقال ان الشئ جازي فزالا توهم القاضي ابو
زيد من التاويل والله الحمد **واما الصوة الخامسة**
وهي التي لم يتخذها اليهود ولكنهم وقف هو وهم فيها
وهذه الصوة ظاهرة والاجوبة فيها متفقة ووجهها بين
لانها شرع على ارض بعينها وعلم معرفتهم بالجدود لا يورث
خل لا في متهماتهم وقول الخصاف فيها واقول للشهود سمو
الجدود فاقضي باليسمون ويجددون وفائدة لاجل الحكم
في الغيبة عن الدار والكساة بالحكم حتى لو كان الحكم
الشهود عند الدار فانه لا يحتاج الى التجديد ويجوز له ان يقضي
بوقفيته من غير ذكر الحد ولا نصفه الجففة لا يحتاج فيها
الى التجديد في الغايب كما ان القاضي لا يقول في امر الغايب الا بعد
ذكر اسمه واسم ابيه وجهه ولو كان حاضرا الزمة بالحق وان لم
يهرز

الصورة الخامسة

شهادة الشهود في الغيب

يعرف اسمه اضلا فلهذا معنى قول الخصاف واقول للشهود جدود
لان شهادتهم الاولى غير معتبرة مطلقا وانما صارت معتبرة
بذكر الحدود **واما الصوة السادسة** وهي ما اذا كان قد
حد دواء ولكنهم لا يعرفون مكانها وهم ذاكرون اسمها
وهذه الصوة ايضا الشريعة فيها جازية ومختلف المدعى متينة
على التخصيص بانها بين الارض والظاهرة والاجوبة فيها متفقة
واما الصوة السابعة فهي مسألة معروفة مشهورة ان المكان
اذا كان مشهورا شهرة تفتي عن التجديد فوقه ما كلفه او باعه
او شهدوا فيه بغير او بنوع من انواع الانتقال قالوا
وشهرته تفتي عن التجديد ولم يحدوه في المسئلة خلاف بين الانا
الا عظم ابن حنيفة رحمه الله تعالى ومن صاحبيه فعنده لا يكتفي
بتلك بل لابد من التجديد وعندها يكتفي به وقال في منع الجمع في
الهداية وهو الصحيح اي قول الامام فاجواب الذي قاله الخصاف
خرجه على قوله اما لانه اخوان او لاجل الوقف لكونه قرية وهذا
اخر ما قصدته وجرته في المسئلة وسه الحد او لا واخر ما بحثنا
مسئلة اذا وقف ضيعة وقال لا ما فيها من مساجد ومقابر ولم يحد
المساجد ولا المقابر ولا الاراضي الموقوفة على المسلمين

الصورة السادسة

مسئلة

الصورة السابعة

فهل يقع هذا الوقف أم لا

وهل يجوز عدم تحديد المستثنى مفسداً للوقف لأنه مجهول واستثنى
المجهول لا يقع وهل يجوز الشرا في ذلك بمنزلة الوقف أعني إذا كان
ضيقاً وحده ثم قال خلافاً في ذلك من مسجد الله تعالى ووقف عليه
ومقبرة برسم دفن الموتى المسلمين كما ينعله المورثون ولم يحدد
المستثنى وتجزير الكلام في ذلك كله **وهذه المسئلة هي التي وقعت**
في سنة إحدى وخمسين وسبعمائة وحصل فيها انكار من قاضي القضاة **عزله**
ابرجاعة ان فعلى الدار المصرية على قاضي القضاة **تعالى** السبل الشفاء
بدمشق وسبب ذلك انه اشترى الامير سيف الدين طاز قرية ببلاد
السواد وكتب لها كتاباً على الجان وثبت على قاضي القضاة على الدين
المشار اليه وحكم به ثم هجنته الى الامير سيف الدين المذكور فارسلكه
قاضي القضاة **عزله** ليعفده فقال قاضي القضاة **عزله** هذا
البتابع ما هو صحيح لان المستثنى غير محدود ولكن ارسل الى دمشق حتى
يحدد والمستثنى وثبت حدوده عند القاضي الذي ثبت الكتاب
ثم انا اعود انفذه هكذا بلغني ممن له اطلاع على القضية فامرسل الى
المشار اليه يسأل منه ان يعاد ذلك فامرسل النايك قاضي القضاة
تعالى السبل وعرفه ما جرى فقال الصواب ما فعلناه ومغنا هذا
السلام

استثنى المجهول

واقعة القضاة
سنة ١١٥١

السلام ولا يحتاج الى تحديد ثم نشي والتابع صحيح وحصل منها كلام في
ذلك والذي راينه منقول عن اصحاب هذه المسئلة هو ما
ذكره ان شاء الله تعالى فاقول **وبالله المستعان** ذكر في فتاوى
الظهيرية الكبرى في كتاب الدعوى والمجاورة والسيارات
قال ان كان البيع قرية فان لم يكثر منه **مستثنى** كذا جميع القرية
الحاصلة المدعوة لذا قال ان كان شيء مستثنى كنب بعد الفراغ من
ذلك قبل ذكر التمر الاما فيه من المساجد والمقابر والطرق النافذة
والاوقاف والمجاورة العامة ولا بد من تحديد المستثنى حتى يقع التمييز
وما يكتب زماناً في تحديد المستثنى حدود الاربعة لزق اراضي
في هذه الدعوى لا يقع لانه لا يقع به الاشارة وقد وقع هذا في زمن
رحمه الله واجاب **فقال** لا يقع التحديد على هذا الوجه لانه لا يقع
التمييز وقيل له اذا كانت الارض المبيعة محيطة بالمستثنى كيف تحدد
المستثنى حتى يقع به التمييز قال رحمه الله يذكر الكاتب التحديد **عزله**
يكون بقرب هذا المستثنى او شجراً بحيث يقع به التمييز وما يكتب زماناً
وقد عرفت هذا العاقدان جميع ذلك واجاط به علما وخبره فقد
بعض الناس وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند
فلا بد من التمييز انتهى كلام صاحب الفتاوى الظهيرية وذكر

واقعة عزم

الفنية في باب ما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق والداخلية في
 الوقف مع رعيته وقف واستثنيت منها مساجد ومقابرها
 لكنها لم تحدد فاشترى رجل أرضا منها فادعى الوقف عليه فساك
 الشري وبطلان الوقف بسبب عدم تجديد المستثنات وأمر
 المشتري بصفحة وبطلان الوقف وحكم الحاكم بصفحة البيع وفساد
 الوقف فنفذ الحكم **سم** فينفذ البيع وأنا يبطل الوقف أن لم يكن
 محكوما به **سم** وقف رغبة يد كرجود والمستثنات المقابر
 والطرق والمساجد والمحاضر العامة **فع** لا بد من ذكر رجود
 جواب المسئلة **سم** لا بد من ذكر الحدود أن لم يرش لا يصح الوقف
 بدون الحدود **لم** **ص** **كف** وبقية أمة خوارزم **قلت**
 فخرنا من كلام صاحب الفنا والظهير والفنية أنه لا بد من تجديد
 المستثنى على هذا انعقد أجوبة المشايخ رحمهم الله فانفك في الفنية
 في أنه لا بد منه من غير أن يقيد بشيء وفي **سم** أن لم ينعاه أن
 كان الذي له جانب المسجد والمقابر وأما من التجديد به بأن يكون
 مثلا هذا حجر كبير مائت أو ثلثة عظمية بحيث يقع به التمييز
 أما إذا لم يكن هناك شيء مما يمكن له التمييز فلا ينفك في التجديد فهذا
 هو المراد من قوله أن أمكن لأن المراد أن فالبايع والمشتري أو
 آخر

ط

النقول المتعارضة
 لحدود المستثنات

إذا لم يكن هناك شيء
 يميز به التمييز

أو أحد من أهل القرية لا يعرف حدود المساجد والمقابر فيجعل
 الشهود هذا عذرا في عدم التجديد ويتركوا تجديد المستثنى
 ويظنه من وقف عليه من القرية الضعفا أن هذا يؤخذ من
 قوله أن أمكن **و** يجب أن يعتنا بهذا الذي يثبت فانه موضع
 يقع فيه من لم يكن له قوة النظر والاستنباط ولا شك أن
 اشتراط التجديد يعني تجديد المستثنى ما هو موافق للقواعد فإن
 استثنى المجهول لا يصح ولا يختص هذا بالبيع والوقف بل بها و
 بالاجارة وبطلان الحق فخذ الإجماع كالأجر مثلا والهبة وما يشابه
 ذلك فإن العلة متاملة وهي الجملة والعجب من القضاة المنقذين
 في ديارنا وأنهم ما اعتبروا هذا القدر والأفعول في كل الوقف
 في زمن نورا الدين الشهيد ولا في النبايعات إلا جرحوا أن يحل
 حالهم على أنهم مالوا إلى ما فعله في الفنية في **أنه** أن أمكن وكانهم
 لم يجدوا ما يحصل به التمييز من الأمارات التي ذكرناها وله وجه لأن
 ضرورة وفي الضرورة يتساهل فيها ما لا يتساهل في غيرها قال الأبيات
 لا يكره سد بابها وكذلك الأوقاف فلهذا نقول أنهم لم يحدوا والمستثنى
 لأنه أن يمكنهم وتركوه من غير ضرورة فالذي يجب القاضي أنه إذا
 قدم إليه كتاب بايع قرية أو وقف أو ما شاكل ذلك ولم يذكر فيه

في
 الاستثناء المجهول

الضرورة من التجديد

تحديد المشتبه فانه لا يثبت حتى يثبت له ان ذلك لا يمكن
 تحديد ولا يسمع شدة على هذا فانها شدة على النفي وليست
 من الإجماع التي يقبل فيها بل طريقة ان يكون لعلم ذلك بنفسه
 هذا كله على قول من قال ان امكن واما على قول البقية فلا
 يثبت اصلا ولو قيل ينبغي ان يحمل كلام من اطلق هذا التقيد
 لمازله وجه للمعنى الذي قدمناه ثم رايته قد ذكر في الخلاصة
 في الفتاوى ما صوته قال الامام الشيخ يشترط في استئذان
 المساجد والمقابر والحياض وطريق العامة ونحوها في شراء القرية
 الخ لانه ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولا وعرضا
 وكان يرد المجاوز والسجلات والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء
 مطلقا من غير بيان الحدود وقال السيد الامام ابو شعاع لا يشترط
 ذكر الحدود وهذه الاشياء قال رضي الله عنه فمع هذا استعملوا على
 الناس ثم كلامه وفي فتاوى ركن الاسلام على السعدى مثله والله اعلم
مسئلة اذا وقف على اولاده واولاد اولاده ونسله
وعقبه بطن بعد بطن هل يكون هذا الوقف قبا
 يعني ان اولاد لصلبة شخصون وولد لهم ماداموا حيا ولا يشارهم
 اولادهم ومن اسفل منهم من البطن وكذا ايضا في اولادهم الى آخر

النسل

النسل والعقب كذلك ويكون بمنزلة قوله ثم من بعدهم على اولادهم
 انه لا يمنع من النشريك وتجرير الكلام في ذلك ومن امثلة وقف
 في سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة في كتاب وقف المزرعة العصرية بنية
 بدمشق وعقد لها محاسن وذكرها في درر بالمدرسة الرحمانية
 داخل دمشق المروسة وصنف في مصنفها عارضة سميت باضاح
 الامير الختية من كتاب وقف المزرعة العصرية بنية ثم التي
 اختارت ان تكتب في كتابي هذا وهو بسمراسد الرحمن الرحيم
 هذا ما شهد به الشهود الثابتة خطوطهم واسماءهم آخر هذا ان
 المشطور ومن اهل العلم والخبرة الباطنة بما يشهدون به شأن
 علما اجمعا وتحققوا معرفتها لا يشكون فيها ولا يرتابون فيها انهم
 يعرفون القاضي الاجل قاضي القضاة فخر الدين ايا حامد محمد بن قاضي
 القضاة شرف الدين له سعد عبد الله بن محمد هبة الله ابن له عمرو بن
 معروف جامعة وانه وقف على ابنته محال عمر وعما كمال عبد الله ابنه
 قاضي القضاة فخر الدين له حامد عبد الله المستفي لان بينهما بالسوى
 نصان جميع الاراضي المزراع الواتى من اراضي قسنة يلدان
 وحددهن وقفا موبدا وحسبنا الوجه الله الكريم محرم ايام حياتهما
 ابداما عاشا واداما بقيا ثم على اولادهما من بعدهن واولاد اولاد

صحة كادوق
 ابن عمرو

ونسلمها وعقبها من بعدهما ابدا ما تاملوا بطننا بعد بطن علما
عينه الواقف المستمعة اعلانه فاذا انقضوا بامرهم وظل الارض منهم
عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين يعرف الشهود منه ذلك
وتحبرونه ويشهدون ان الواقف المذكور لم يزل الحائز من استحقاق
جميع هذه الاراضي المزراع المجدودات والمياه المخصصة لهن لهما
صحي وجبان ثامه متصرفا بهن تصرف المالكين الحائزين المستحقين
وتاريخه العشر الاوسط من ذي القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة وثبت
هذا المحضر على قاضي القضاة صدر الدين ان في يوم الاحد لحسن
من ذي القعدة سنة احدى وخمسين وثمانمائة بشار اصل وثلاثة
شهود واطمئنان بدر الدين يوسف الفاوق وحكم بما ثبت عنده مع
بقا على ذي حجة على حجة ونقد بعد قاضي القضاة جمال عبد الله
الحنف وبعد قاضي القضاة جمال الدين الشيرازي وبعد تنفيذ
جمال الدين قاضي القضاة جمال الدين الحنبلي وفيه انه ثبت عنده
ايضا مضمون المحضر وهو مشتمل على معرفة شهود المحيى اليه من قاضي القضاة
في الواقف احد الاخوين الموقوف عليها وشهدتهم انه توفي
واعقب له شرفا محمد وائمة الرحيم لم يترك عقبه سواهما
ويشهدون ايضا ان الاخوين السقطين ملكه وفاطمة بنتا زينب

بشر

بنت علي بن عبد الله الموقوف عليه المسمى بذكره في كتاب محضر الوفاة
وان زينب المذكورة لم تترك عقبه سواهما وان الاخوين شرفا محمد
محمد وائمة الرحيم والاخوين ملكه وفاطمة من نسل الاخوين محيى الدين
وعلى ارحمهما تضمنته وهو مورخ بالعدد الاخير من شهر رجب
سنة اثنين وسبعماية فلما تم ذلك سأل القضاة الحكم بمضمون كتاب
المحضر المذكور وبانتقال نصيب كل واحد من الاخوين محيى الدين
محمد وعلي بن عبد الله المذكورين من الوقف وهو النصف منه
ولكن تم الى ولده ولد وبنتهما والاخوين الست فاطمة وملكه ن
النصف الموقوف وهو النصف الموقوف على جدتها عماد الدين
عبد الله واخصاصها بينهما بالسوية نصفان ومن الاخوين
شرف الدين محمد وائمة الرحيم المذكورين وكذا اعم امهات من المسماه
بحكم حضر عقبة علي بن عبد الله في ابنته زينب وفاطمة ولاولدها
سوى ابنتها ملكه وفاطمة فلما ذكر ذلك ورأى مشاورة الاخت
مع الاخوين محمد وائمة الرحيم المذكورين في الموقوف المعين و
اخصاص الاخوين بالنصف الموقوف على جدتها الامام عليا بن علي
عبد الله ورأى الحكم بذلك وبدخلها في اولاد الاولاد مع علم
باختلاف العلما في ذلك وحكم بمضمون كتاب المحضر المذكور وبانتقال

النصف الموقوف على عمالي عند الله الى ابنتي ابنته الاخنتين
المذكورين لثبوت حصص عقبه في ابنته رقيب ووفاتها وحصص
لدها في ابنته الاخنتين المذكورين ولكونه يرى ان بنات النسا
من اولاد الاولاد وقضى بذلك الزم بمقتضاه وتاريخه سنة
اثني وسبعين وبعده تنفيذ حال سليمان وما حكم به ولد عز الدين
زمن ولايته بيانه وتاريخه في مضان سنة اثنى وسبعين وبعده
مقتضى عز الدين صدر الدين الداراني في صفر سنة سبع وسبعين
وعمل بعده بعد مضمونها انه حكم بتسريك محمد واخوانه عمرو
ولست محزون وزينب والفاطمة بنت زينب على اهل عماره
احد الموقوف عليهم مع والدتهم فاطمة المذكورة وعمل بعده اخر
مضمونها انه ثبت عند وفاه شرف الدين محمد بن محمد بن الوافي
وانه خلف ابنته سيد وامة الرحيم لمختلف عقبها سواها وان
شرف الدين هو ابن عم والد فاطمة بنت سيد علي الدين عبد الله و
فاطمة المستماه لها من الولد محمد واخوته المذكورين اجملة الحكم
بتسريك الاخوة الخمسة المذكورين في الموقوف المعين مع الاخنتين
المذكورين سيد وامة الرحيم ابنتي شرف الدين محمد بن محمد بن علي بن عم
الموقوف عليه ومع خالتهن كلكه بنت زينب المذكورة ونفذ ما عمل به

في قولنا ضعي اذا
أجر الواو او فتم
او و معي الواو او
العا في او امين ثم قال
فتبقت الغلة فصاع
او فتم باع الموقوف
عليهم وانكر وقالوا
له مع يمينه فتم الوفاء
في باب القيمة

اذا وقع التنازع او السلطان جازية الوقف يجوز ولورثه جازية الوقف
 الجوز ولورثه جازية الوقف جازية الوقف الجوز جازية الوقف الجوز جازية الوقف

ادراك الكلام على المسألة

عبد الله بن الواقف وعلى بن محمد فاطمة المذكور اعلاه ونسبته ونسبت
 فاطمة المذكورة احد الاخوة الخمسة المذكورين اعلاه واسم بن محمد
 بن فاطمة المذكورة فستين بنت محمد بن محمد بن محمد بن الواقف
 اعلاه وبعد ما في الطبقة الثانية من بنات فاطمة وبنات اخيه
 سفلت بنت امه الرحيم وزينب وعروس ونسبت فاطمة ام الخمسة والطبقة
 الثالثة ستة انفس واحد وحده المذكورين وماما المذكورين وعلم بن زينب
 وعلم بن محمد واسم بن محمد والطبقة الرابعة اسر بن محمد بن فاطمة
 لا غير فالي من ينقل نصيب من توفي وهو ربيع الوقف سدسه والذ
 توفي العشرة المذكورين وهم فاطمة بن سبتك بنت محمد المذكورين و
 سيد واسم امه الرحيم المذكورين وانراة الرحيم عمر وصلاح الدين يوسف
 ابن كلكه المذكورين وابنه محمد ومحمود بن فاطمة بن زينب وولد ام احمد وفا
 واحد ويبرم وولد علي بن محمد بن فاطمة لا غير الكلام في هذه المسئلة
 ينقل في نقل الحكم في قول الواقف وقت اولادى واولاد اولادى ونسبهم
 بطنا بعد بطن وما يجر من كلام الاصحاب ذلك وهل هو ينقض الترتيب
 يمنع من الترتيب وهل ترتيبه ترسب كل شخص بابيه خاصة بابيه من
 درجة ابيه واذا تفرق ذلك الكلام في جند يقع في مواضع منها
 انه هل يقال **هذا** الجعفر المنصور لانه هذا الشرط هو شرطه بالاستفا

ام

ام شهادة على الواقف ويظهر ثمة الكلام في جواز تبوؤ الشرط بالاستفاضة
 وعدمه على ما ياتي بيانه وتقريره ومنها ان هذا الوقف هل غنله فقير
 بمنزلة وقف واجد ويظهر ثمة ذلك في عمر هل يكون هو واولاد كانهم وقف
 عليهم نصف من الاماكن وعبد الله واولاد كذلك ويكون الترتيب المذكور
 متعلق بكل منها وفي اولاد فله وعقبه يعني انه اذا مات من فخذ عمر اجد
 ينقل نصيبه لولده وان كان ثم من فخذ عبد الله احد من هو في رجة هذا
 الميت ام لا يكون كذلك ويكون وقفا واجدا والشرط في الترسع عبد الله
 ومنها **اما** معنى قوله في الجعفر ط ما عينه الواقف المستحق اعلاه وهل يجوز
 الترتيب ثم ام اليه والى الترتيب بالواو ام اليه ام لا ينفذ في العيان
 ومنها **احكم** فاضي القضاء بحال سليمان الحنف والتطرية ومنها
 حكم صدر الدين الداراني في البعد من والى عليه ومنها **احكم** الدمشقي
 ابن الحافظ والزعران في والى الحنف الشافعي ومنها وفاه من مات من
 هؤلاء المحكوم لهم الذين بلغ عددهم اربعة عشر نفا ذكر واناث
 وعدد من مات منهم عشرة انفس ذكر واناث والى من ينقل نصيب العشرة الذين
 ماتوا هل ينقل الى سيد ام اليه والى من ينقل من المحكوم لهم وكلام
 اتركه وهذا مقصود المستفتي بالسؤال **اما الاول** وهو نقل
 عن الاصحاب في مسئلة بطن بعد بطن وهل ينقض الترتيب ام لا يمنع من الترتيب

ادراك الكلام على المسألة

الى اخره فاقول **وبالله التوفيق** ذكرنا في خان الفناوى وجلا قال
 وقتنا رضى هذه على ولدى وولد ولدى واخره للمساكين قال تصرف الغلة
 وله وولد وله فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم ووجد البطن الباقى تصرف
 الغلة الى الفقراء ولا تصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدى وولد
 وولد وولد ولدى فانه تصرف الغلة الى اولاد ابدا ما تسالوا ولا تصرف الى
 الفقراء ما بقى احد من اولاد وان بقوا قال الفقهاء بوجوبهم وهذا
 ذكره هلال في وقته اذا ذكره لاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى اسفل
 منهم الاقرب الابعده فيه سؤالا ان يذكر الواقف في وقته لا قريب لا قر
 او يقول على ولدى ثم من بعدهم على ولدى او يقول بطن بعد بطن
 فحينئذ يبدأ بما بدائه الواقف من عبادة وذكره في الخلاصة في الفناوى
 مثل ما ذكره فاضل خان بعينه وذكره في الفناوى الظهيرية
 وذكره في الذخيرة اذا قال رضى صدقة موقوفة على ولدى تصرف الى
 البطن الاول ثم يرد ولدا صلبه ولا يشارك البطن الثانى الاول ثم يرد
 بالبطن الثانى ولدا لابن فادام احد من البطن الاول باقيا فالغلة له وان لم
 يبق واحد من ذلك فالغلة تصرف الى الفقراء ولا تصرف الى البطن الثانى
 وان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثانى وهو ولد الابن فالغلة
 للبطن الثانى ولا يشاركه من دونه من البطن ولو قال رضى هذه صدقة

في النسخة
 الامام اذا عرس الاشجار والكروم ارض الامام ثم عرس
 وقيمتها ام آخذ فاشجار والكروم للفناوى
 الامام المصنوع من ابن الفناوى

في النسخة
 ذكرنا في النسخة

موقوف

موقوفة على ولدى وولد ولدى اختص به البطن الاول الثانى الا ان
 انه لو ذكر البطن الاول ولم يذكر غيره اختص به البطن الاول فاذا
 ذكرها اختص به وذكر في منزلة البحر المحيط وبنه الفناوى والقنا
 الصغرى الخاصية مثل ما ذكره في الذخيرة وذكره في المحيط لو قال رضى
 من صدقة موقوفة على اولادى يدخل فيه البطنون كلها العوام اسم
 الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول ما دام باقيا فاذا انقرضوا
 يكون للثانى فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فبشرك
 من البطنون في القسم والاقرب الابعده سؤالا ان المراد بهذا الوقف صلة
 اولاد وبرهم والانسان في العادة يقصد صلة وله خلقه اما الخدم
 اياه اولقته منه فالبطن الاول اكثر خلقه واقرب منه واجتفت
 اليه فحانت غلة استحقاقهم ارجح فبان الصرف اليهم احق ثم البطن الثانى
 لان النافله قد تخدم الجرد وتكون قريبا اليه من هو اسفل منه فبان
 البطن الثانى اولى بعد انقراض البطن الاول واما ما عدا هذين البطنين
 فلا ما يدرك لالرجل خدمتهم فبان قصد بالوقف عليهم برهم وصلتهم
 لاجل انتسابهم اليه لا لاجل خدمته وهم في انتسابهم اليه على السواء
 فاستووا في غلة الاحتقاق فاستووا في الاحتقاق وذكره وقف
 الحضاف بصورة قلت ارايت البطن الثانى من هم قال هم اولاد هو

عاطل في وقته الاولاد والخدم

موقوف

استوفى

السبعة وذكر لما كثرة السبعة بان البطن يكون بالا واسفل وكذا
 وقع في وقف هلال ووقف خزانة الاكمل ووقف الزمان وذكر
 في القنية **قع عك** وقف ضيعة على موابه واولادهم بطن بعد
 بطن واولاد رجل واولاد اولادهم بطن بعد بطن فلو مات اجد
 من الموالى او من الفروع الاخر وتسمى منه اولاد فالاولى تصرف نصيب
 الاولان دون من بقى من البطن الاول **لج** وقف ارض على اولان وهم
 فلان وفلان وفلان ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم
 توالدوا بطن بعد بطن فلو مات احد منهم على اولاد فلا تسمى لهم مادام
 البطن الاول حي انتهى مثل ذلكم الاحجاب **وتحريم** ان العباد
 طرأ منقعة على ان البطن الاول ولاد الصلح البطن الثانى اولاد اولاد
 الصلح البطن الثالث اولاد اولاد اولاد الصلح لا شك ان هذا
 عين الترتيب وغير الترتيب وما يعرضه تنصيص قاضى خان وحسب
 الخلاصة والقناوى الظاهرة على قول الواقف بطن بعد بطن مثل قوله
 الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم ترتيب وكذا القط الاقرب فالاقرب
 وقد الجحوا بطن بعد بطن فانك انما للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب
 يكون مجموع اهل البطن الثانى على انقراض مجموع البطن الاول لانه
 ترتيب كل محض بانته خاصه بل بانه وعمه وعمته لا فهم حولوا القط بغيره

لا بد

صحة القنية

صحة الترتيب

بعد بطن مثل ثم والا قرب فالاقرب وترتيب ثم والا قرب ترتيب المجموع
 وتوضحه اذا كانوا اولاد الصلح مثلا ثلثة فمات منهم شخص غير ولد
 لا ينتقل نصيبه الى ولد بل ينتقل الى اخوته الباقين فاذا ماتا
 انتقل هذا منقول صريحاً في ثم **فانه قال** في الحضاف رجل وقف
 على ولديه فلان وفلان ثم على اولادهما من بعدهما فمات واحد
 عن ولد لا ينصرف اليه شيء مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال
 النصيبين اليه بوفاة ابيه وعمه وحيث الحقوا بطن بعد بطن ثم
 في الترتيب تعين حملها على الترتيب لثابت لنا في ثم وكذا ما ذكره في
 القنية انما يكون صرح بانه لا شيء لا اولاد الاول مادام في البطن
 حي وهو عين الفتوى المستول عنها بقى قول صاحب القنية فيما نقله
 عن **قع وعك** والا قرب انه زمن اماتنا ري العصار وقتاوي
 القاضى عبد الجبار والثاني عين الحزمة الكرابيشي وظاهره انه
 احتسب بعض المشايخ فانه قال المولى ان يصرف نصيب الميت الى
 اولاده دون من بقى من البطن الاول لكن لا على وجه التشريك بل
 على الترتيب ايضا اعنى ترتيب كل ولد على ابيه خاصة لا على ابيه وعمه
 وعمته وما شبيهه الا انه قال في آخر كلامه دون من بقى من البطن
 الاول فلما نص على البطن الاول علمنا انه لم يرد التشريك بالواو والنا
 ترتيب بطن بعد بطن وانه يكون لهذا الولد الذي مات ابوه نصيب
 نصيب ابيه ونصيبه الذي كان يستحقه في حياة ابيه بل عمل بالترتيب

ترتيب المجموع

صحة

قول القاضى

على الوجه الذي قلناه **وأما الكلام** على الموضع الثاني وهو ان المحضر هل هو شهادة بالاستقانة ام على الواقف **فنقول** وبالله المستعان بل هو واقع على الواقف لانه قال وقف على ابني فلان وفلان وهذا ظاهره شهادة على فعل الواقف ويحتمل الاستقانة ايضا لكن يرجح الاول لان تاريخ المحضر في سنة ست وعشرين وثمان مائة وفي ذلك الوقت كان يمكن ان يكون الواقف حيا ولو كان على الاستقانة فعند ما فيها اختلاف ونصرة المحتج انها تقبل هو المختار وبالجملة فقد حكم بها حاكم **وأما الكلام** على الموضع الثالث وهو ان هذا الوقف بمنزلة وقفين ام بمنزلة وقف واحد ويدل عليه قوله ومن بعدهما على اولادهما فجعل شرط انتقال النصيب الي ولد الولد موت ابيه وعمه ولو كان مراده ان يكون وقفين لقال ثم من بعد كل واحد يعود نصيبه الي ولد وان كان يحتمل ان يكون بمنزلة وقفين ويلزم هذا الموضع قايلا ويقول ان ولد الولد لا يتقرب على موت عمه لكن اصحابنا لم يعتبروا هذه الاحتمال فانهم قالوا في رجل وقف ضيعة على ولديه فاذا انتقضا فعلى اولادهما فماذا لو ولد من ولد لا ينتقل نصيبه الي ولد بله الي اخيه مع انه يحتمل بالحج هذا القابل وهو ان يجعل انتقاض كل شخص شرط لا انتقال الوقف الي ولد لا انتقاض الاخير فحيث لم يعتبروا هذا الاحتمال هناك خاصة لم يعتبره نحن في هذه

المسئلة
الواقف
المسئلة
الواقف

صحيح غير شك
فليتناهات

صاحب
مصر
كورد
ما كلف

بمشاركة من هو بعد منه **ولان الواو حمله على ثم** والواو لم
منه الغا بعض الكلام وهو بطن بعد بطن **واذا** حملناه على ثم
لم يبلغ شي فحمل على ما يشتر فيه **الغا** بعض الكلام اولى لانك اذا
جعلته يعود الي ثم في حق اولاد عمر وعبد الله حسب والي
الواو في حق من هو انزل ولا يشك ان بطن بعد بطن **قيل** قوله
على ما عينه الواقف وهل تقتضي الترتيب على ما قرناه بلفظ
يعتبر ما اقتضته من الترتيب واذا اعدناه الي ثم لا يتعين بها
شي فلهذا قلنا ان حملها اولى ولا يقال الا لخالها بد منه
لانكم اذا حملتم قول الواقف على ما عينه على انه يعود الي ثم فقد
الغيتم التشريك لان تقوله الغاء التشريك كما جاء من هذا
من قوله بطن بعد بطن وهي متفق عليها عندنا انها تصلح ان
تكون مغيرة للتشريك كما نقلناه من كلام الاصحاب فيما تقدم
فما يحصل الا لخال بقوله على ما عينه الواقف **فان قيل** التخيير
بالاخير جائز فقوله على ما عينه الواقف متاخر عن قوله بطن
بعد بطن **قيل له** ليس هذا بحكم في التخيير كما نقول في قول الواو
وقفت على اولادي واولاد اولادي وانما لهم الاقرب فالاقرب
بل هو محتمل والترتيب حصل بقوله بطن بعد بطن حكما تقدم فعله
وانه وزان ثم والاقرب فالاقرب ولا يخبره ما هو محتمل **واما**
الكلام على الموضع الخاضع وهو النظر في حكم مقي الدين سليمان الذي

نحوه

شمعته من قاضي الخنابلة الآن وهو رفيقنا قاضي القضاة
جمال الدين الرضا اوي ايد الله تعالى ان بعض اصحاب
الامام احمد رحمه الله تعرض الى قول الواقفين بطن بعد بطن
وغالبهم لم يتعرض اليها والذي لم يتعرض اليها قال انه للترتيب
والظاهر ان نفي الدين سليمان لخطا ان يكون بمنزلة وقين فلا
يمتنع ان يحكم باستقال نصيب عبد الله الي يندى بنته فان
كان مذهب الخنابلة يوافق ذلك فمضى ولم يكن لخال بطن بعد
بطن وان كان لا يوافق فلا يمتنع لانه قاض مقلد **واما الكلام**
على الموضع السادس وهو النظر في حكم صدر الدين الداراني في قول
هو موافق لما نص عليه لنووي والوافي من ان بطن بعد بطن لا
يمنع من التشريك ولا ترتب شي لكن يشكل عليه قول الواقف
على ما عينه الواقف المسمى لعله **وقد** قد مناتر جمع العود الي
ثم وان كان اعتمد على انه اعاد الكلام الي ثم والواو واعمل ثم في
حق اولاد عمر وعبد الله معهما وبالواو في باق البطون فله وجه
واما الكلام على الموضع السابع وهو النظر في بقية الاحكام
فالكلام فيه كاللزام في حكم صدر الدين الداراني وقد قدمنا
لكن حكم ابن الجافظ لم يوافق عليه من جهة اصحاب مذهبهم
بلغني عن فقهاء الخنابلة وشمعته من قاضيه المذكور فان لم
يكن ابد مستندنا فلا يمتنع لانه مقلد **واما الكلام** على الموضع

هذه من مذهب احمد
لاخذها واللفظ بها

مجلس حل كوزاق يشترى من غلة اوقاف المسجدين

المشترى

مشترى العقار
من غلة المسجدين

الثامن وهو السؤال عن انتقال نصيب العشرة الذين ماتوا
وبعضهم له اولاد وبعضهم لا ولد له وكلهم انزل من شدة بليت
شرف الدين محمد بن يحيى الدين عموا من اواف سليل وهل ينتقل
الى شدة المذكورة ام اليها والى من يقى من المحكوم لهم **الظاهر**
ان شدة تختص به دونهم لانها مقتضى شرط الواقف يختص بكل
الوقف على قول من يقول بان بطنيا بعد بطن مرتب **ويجمل** قوله
على ما عينه الواقف ويعيد الى عم وحدها **وعلى** قول من يقول بان الشدة
ولم يعد الى عم يحكم بانتقال العشرة الا شدة الى الجميع وهم اربعة
عشر نفرا وشدة فصارت المسئلة حينئذ خلافة عند ما ينتقل
الى شدة وحدها **وعند** الشافعية اليها والى لبقية فلا بد من
حكم يرفع الخلاف في المسئلة اما من الحنفى ومن الشافعى ولكل من
القولين وجه **وايا** مذهب المالكية فلا اعوفه في المسئلة ولا نقله
قاصدهم لي **والظاهر** ان مذهب الحنابلة يوافقنا لان مسئلة
بطنيا بعد بطن قد تقدم نقل مذهبهم فيها من قاصدهم **والظاهر**
انهم يحملون قول الواقف على ما عينه على العود الى ثم لان من اصلهم
اعتبار قواصد الواقفين وقد قد مناه انما اقرب الى مقصود الواقف
وانه سبحانه لم **واما مسئلة** هل يجوز ان يشتري من غلة اوقاف
المسجد عقارا او وقف على المسجد **لا** **واذا** اجاز فهل يصير وقفا
بنفس الشراء من ريع اوقاف المسجدين ام لا بد من وقف هذا العقار

المشترى

سرد القول

المشترى واذا وقف فهل يكون كبقية اوقاف المسجدين بمعنى انه
لا يجوز بيعه بعد ذلك ام يجوز اذا احتاج المسجد الى ثمنه للمعمارة
وتجوز كلام الاصحاب في ذلك ذكر في القنية ناقلا عن **علي** اجتمع
من مال المسجد شي فليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فعل
ووقف يكون وقفا وبضم **ث** قال محمد بن سلمة افنى بانه يجوز
وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع
بامر الحاكم **ح** ويجوز شراء عمارة ارض او دار للمسجد اذا كانت
الرفقة وقفا **اذ** اشترى مال المسجد دارا او حائطا ثم باعها
جاز اذا كان له ولاية الشراء في الحائطة بالحوائط الموقوفة اختلاف
المشايخ **وذكر** في الوقفات في الفتاوى الحسنام الشهيد المقولي
اذا جعل مال المسجد دارا للمسجد ثم باعها جاز لانه اختلاف
المشايخ ان هذه الدار هل تلحق بالموقوفة على المسجد والمختار
انها لا تلحق لان صحة الوقف يعتمد الشرايط فتبين ان في المسئلة
اختلاف **وذكر** في فتاوى قاضي خان المقولي اذا اشترى من غلة
المسجد حائطا او دارا او مستغلا اخرجنا لان هذا من مصالح المسجد
فان اراد المقولي ان يبيع ما اشترى وباع اختلافوا فيه قال بعضهم لا
يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز
هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط
الوقف فلا يكون ما اشتراه من حيلة اوقاف المسجدين **وذكر**

الاختلاف في
في الاصل

في الذخيرة متولي المسجد اذا اشترى حانوتنا اود ارا بما مال المسجد ثم
 باعها جازا اذا كانت له ولاية الشراء **وهذه المسئلة** بنا على مسئلة
 اخرى ان متولي المسجد اذا اشترى من غلته دارا او حانوتا فهذا
 وهذه الحوائث هل تلحق بالحوائث الوقوفة على المسجد ومعناه
 انه هل يصير وقفا يختلف المشايخ فيه **قال** الصدر الشهيد
 المختار انه لا يلحق ولكن يصير مستغلا للمسجد وهذا لان الشرايط
 التي تتعلق بها لزوم الوقف وصحة حتى لا يجوز فسخه ولا بيعه
 لم يوجد شيء من ذلك هنا فلم يصير وقفا فيجوز بيعه **وذكر في**
 الخلاصة في الفتاوى الفاضل من وقف المسجد يشترى
 مستغلا حانوتا اود ارا والمستوى به مال الوقف لا يلحق بالدار
 الوقوفة هذا هو المختار **وذكر في** متن البحار المحيطة مثل ما
 ذكره في الذخيرة **واما مسئلة** اذا اودى ان يشترى من ريع داره
 او حمامه في كل شهر كذا من الخبز ويصرف على الفقراء والمساكين
 فهل يكون هذا اللفظ مجردة وقف الدار والحمام ام لا وتحتوي
 الكلام في ذلك **ذكر في** الذخيرة في كتاب الوقف ما صورته قال
 اشترى من غلة داره كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقا
 على المساكين صارت الدار وقفا لان هذا اللفظ لو دي الوقف
 فصارت الدار وقف وقفت داره بعد موتي على المساكين
وذكر في فتاوى قاضي خان في الوقف رجل قال في مرضه اشترى

الوصية على شتر
الوقف

صير وقفه وقفا

من

من غلة داره هذه بعد موتي كل شهر بعشرة دراهم خبزا
 وفرقا على المساكين قال رحمه الله تصير الدار وقفا كما لو قال
 وقفت داره بعد موتي على المساكين **وذكر في** الفتاوى الكبرى
 للقاضي في كتاب الوقف قال في مرضه اشترى من غلة داره هذه
 كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقا على المساكين صارت الدار
 وقفا لان هذا اللفظ لو دي الى معنى الوقف فصارت الدار
 وقفت داره بعد موتي على المساكين **قلت** فخرنا من
 هذا ان الدار والحمام يصير وقفا بمجرد هذا اللفظ من غير
 ان يتلفظ بوقف داره على الفقراء وجعلوا ان هذا اللفظ
 يودي الى معنى الوقف بمثولة قوله وقفت داره بعد موتي على
 الفقراء وهو حكم غريب **انفق** انه رفع الى كتاب وصية وهو
 المذكور فيه بهذا اللفظ الذي اذكره واوصى الموصي المذكور
 الى الموصي المذكور ان يقتصر من ريع الحصة المخلفة عنه و
 يبلغها ستة اشهر من اربعة وعشرين شهرا وهي اربع من جميع
 الحمام الذي خارج باب الجابية بقصر حجاج ويعرف بحمام
 الخندي وحدوده ويشترى من ذلك عشرون رطلا خبزا
 في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ويفرق ذلك عند صبح
 الواقف بالقرية بسبع جيل قاشيون صدقة على الفقراء والمساكين
 على ما يراه وقد حكم الجبل رحمه الله تعالى فيه بان الربع

الحمام العتيق

ما

صحيح
بعبارة الوصية

المذكور من الحمام المذكور المحدث وقد وقف موبد على الفقراء والمساكين
على ما يراه حسنا اوصى به الموصي وان صرح لفظ الموصي يقتضي
ذلك هذه عبارة بعد ثبوت ذلك والحيازة عند الموصي الى حين
الوصية ونفذ قاضي لقضاءه على الدين بن المجتأ الحنبلي واسم
واسم الموصي المذكور الامير فارس الدين علي بن جمال الدين الحنظلي
الامير شجاع الدين محمود بن هارون الدين بن الموصي اليه الامير
شهاب الدين احمد بن التلي بن المعروف باستاد داره
وتاريخ الوصية في خامس جمادى الاول سنة ثمان وثمانين
وسمائه وجعل النظر فيها للقاضي جمال الدين وثبت على قاضي
القضاء حسام الدين الرازي وثبت عنده ايضا ان الحصة
تخرج من الثلث بعد وفاة الدين وحكم موجبه وتاريخ اشجار
الدين في تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وثمانين وسمائه
وانصل المحدث ونفذ وحكم ما نقلناه عنه وتاريخ اشجاره
في الثالث من المحرم سنة سبع وسبع مائه ونفذ الحنبلي كما نقلناه
ونفذ ذلك وكتبت بخطي على كتاب الوصية ما صورته
ليسجل بثبوته وتنفيذه وذلك بعد ان تأملت ما حكم به
المحدث برؤاياه وجعل الحصة ماواه من جعل الحصة
من الحمام المذكورة في كتاب الوصية المسطورة اعلاه وقنا
بمجرد قول الموصي ان الوصي يقبض من ريعها ويشترى من

خروج الوصية
من الثالث

ذكر

ذلك عشرين رطلا من الخبز في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ونفذ
على الفقراء والمساكين وهو حكم صحيح والسئلة المذكورة في الاخيرة
وفي فتاوى قاضي خان وفتاوى الخاصي ونصوا فيها ان هذا
اللفظ يؤدي الى معنى الوقف وصار كما قال وقت دارى هذه بعد
موتى على المساكين ولا اعلم فيها خلافا بين الاصحاب وبالله
المستعان **واما مسئلة بيع التعاطي** وهل يجري في الخشيش
والنفيس ام لا وهل يشتترط في بيع التعاطي قبض الثمن والمثلث
والمجاسم ام لا وتخبر الكلام في ذلك كله **ذكر** في فتاوى قاضي
خان قال وقد يكون البيع بالاخذ والعطاء من غير لفظ ويسمى
هذا البيع البيع بالتعاطي واختلف المشايخ فيه **قال** بعضهم هذا
البيع يختص بالاشياء الخشيشة كالقفل والخم والخبز والخبث
وقال بعضهم يعتقد في الكل واليه اشار في الجامع الصغير في
الوكالة **وقال** الامام ابو الحسن علي السعدي هذا البيع لا
يكون الا بقبض البدلين جميعا وقال بعضهم قبض احدهما يكفي
وذكر في الهداية قال وقوله رصيت او اعطيتك بكذا واخذه
بكذا في معنى قوله بعت واشتريت لانه يؤدي معناه **والغنى** هو
المعتبر في هذه العقود ولهذا يعتقد بالتعاطي في النفيس والخشيش
هو الصحيح **وذكر** في المحيط قال واما الثاني ذكر الكرجان البيع
يعتقد بالتعاطي بدون الاصحاب والقبول في خشيش الاشياء

بيع التعاطي

لبيان المعنى

وفيما جرت العادة بين الناس بذلك **كأن** وضع عند صاحب الرمان
فلما وحمل رمانه برضى صاحبها ولم يتكلم انعقد البيع **وكذا** لو قال
للقصاب كم تعطى من هذا اللحم بدينار فقال منون فقال زن فوزن
القصاب ودفعه اليه واخذ الدينار فنعقد البيع وفيما لم يخبز
العادة لا ينعقد البيع بالتعاطي **وتنص** في الجامع انه ينعقد
بالتعاطي في نفائس الاشياء وان لم يخبز العادة بالتعاطي وهو الصحيح
وذكر في الذخيرة قال وينعقد البيع بالتعاطي بدون لفظ
الاجاب والقبول على هذا اتفقت الروايات والاصل فيه عرف
الناس وعاداتهم ثم اختلف المشايخ فيما بينهم **قال** بعضهم انما
ينعقد بالتعاطي في الاشياء الخسيسة نحو البقل والرمان
واشياء ذلك **وهكذا** اذكرنا في كتابه وعامتهم على انه ينعقد
بالتعاطي في جميع الاشياء الخسيسة والنفيسة في ذلك سوا
وهو الصحيح **واختلف** المشايخ ان الشرط في بيع التعاطي الا عطا
من الجانبين او لا عطا من احد الجانبين **يكفي** **واشار** محمد في
الجامع الى ان تسليم المبيع **يكفي** **وفي** مسائل التوكل مسئلتان
احدهما يدل على انه يشترط الا عطا من الجانبين والاخرى يدل
على ان الا عطا من احد الجانبين **يكفي** **وكان** الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني يشترط الا عطا من الجانبين **وكذا** الامام السعدي
وكان يقول اذا وجد قبضتين ليدلين في المجلس ينعقد البيع

اشارة الى التعاطي
من الجانبين

بالتعاطي

بالتعاطي وبالا فلا **وبعض** المشايخ اكتفوا بالاعطاء من احد الجا
وهذا القليل يشترط بيان الثمين لا انعقاد هذا البيع وتسليم
المبيع **وهكذا** حكى فتوى ابي الفضل الكرماني وفي المنتقى رجل يبيع
رجلا بيرا اراد شرائه منه ولم يكن معه وعاء ياخذ فيه ثم فارقه
ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واعطاه الدينار فهاهنا جازي قد حكم
بحواز البيع باعطاء الدينار فهاهنا يدل على انعقاد البيع
بالتعاطي من احد الجانبين **وعن** ابي يوسف رجل قال لغيره
كيف تبيع هذه الخنطة فقال كل فيزيد دينار فقال كل لي
خمسة اقفرة فقال فذهب بها قال هذا بيع وعليه خمسة
دراهم وهذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالاعطاء من احد
الجانبين **وذكر** في الكافي شرح الوابي والتعاطي ادل على الرضى
منهما والشرط في بيع التعاطي الا عطا من احد الجانبين عند شمس
الائمة الحلواني وقيل الا عطا من احد الجانبين **يكفي** **وذكر** في
البدائع واما المبادلة بالفعل فهو التعاطي ويسمى هذا البيع المراضة
وهذا عندنا وذكروا القديري ان التعاطي يجوز في الاشياء الخسيسة
ولا يجوز في الاشياء النفيسة ورواية الجوزي في الاصل مطلق
عن هذا التفصيل وهي بالاختار والاعطاء عن لفظ ويسمى
هذا بيع التعاطي **واختلف** المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع
يختص بالاشياء الخسيسة كالبقل والخبز والحب واللحم

الاخصاص
بالخسيسة

وَقَالَ بعضهم يعتقد في الكل قال القاضي السعدي وهذا
 البيع لا يكون إلا بيمين البدلين جميعا **وَقَالَ** بعضهم يعتقد
 البيع بيمين أحد البدلين **وَذَكَرَ** الزاهد في رحمه الله في
 شرح القدر في بيم بيمين حنيفة قال بدريهم قال اعزله
 فعزله فبيع **وَكُنْ** لو قال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت
 ثم امتنع من دفع الثمن فاخذ اللحم او دفع الدرهم وامتنع القصاب
 من وزن اللحم اجبرهما القاضي عليه **قُلْتُ** ثبت بهذا
 ان بيع التعاطي كما ثبت بتعايض البدلين يثبت بيمين أحدهما
 أيهما كان على وجه الشرأ **وَنَصَّ** عليه صدر القضاة وغيره ان
 بيع التعاطي بيع وان لم يوجد تسليم الثمن هذه عبارة الزاهد في
قُلْتُ فظهر لنا من هذا ان البيع كما يعتقد بالإيجاب
 والقبول يعتقد بالتعاطي وان لم يحصل الإيجاب والقبول
 وحقيقة التعاطي وضع الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما من
 غير لفظة بعث واشتريت وان الصريح من المذهب انه يجوز في
 الخشيش والتفيس **وَالْبَيْعُ** بالتعاطي يعي عمل البيع باللفظين
 الماصيين بمعنى انه اذا حصل التعاطي عن تراض منهما الزم البيع
 ولا خيار لو احدى منهما الا من عيب كما في الإيجاب والقبول فلو
 اراد أحدهما ان يمتنع عنه يردعه الى القاضي ويسأل منه الحكم
 عليه بصحة هذا ولو زعمه وعدم الرد الا من عيب قلمي بينه

عدم اشتراط
قبول الثمن

عمل التعاطي
عمل البيع الاتحادي
والقبول

اليمين الدعوى
والحكم

بطريقة

بطريقة ويجزم له الحاكم بذلك مع العلم بالاختلاف لاجل من خالفنا
 في المسئلة وان هذا ليس يبيع عنده فاذا احكم القاضي الحنفية
 بذلك ارتفع الخلاف **يَقِي** لنا تحريرا لا عطا من أحد الجانبين
 هل يكفي او لابد من الاقطا من الجانبين وهو الذي يظن ولا شك
 ان قد نقلنا اختلاف المشايخ وقتنا وفيهم فيه **فَمِنْهُمْ** من كان
 يقول يكفي الاقطا من أحد الجانبين وعامةهم على انه لا يكفي
 به بل لابد من الاقطا من الجانبين وهو الذي يظن به من حيث
 البحث لان الاقطا من الجانبين اقيم مقام الإيجاب والقبول
 فلو حصل الإيجاب في المجلس والقبول ورأه لما صح البيع فكذا في
 التعاطي بل اولى ولان التعاطي اصله من المعاطاء وهو معاغة
 فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والمخاطبة
 وذلك لا يتصور من واحد فكذا التعاطي **وَقَدْ** ذكرنا غير الزخيرة
 انه استشهد على صحة الاقطا من الجانبين بمسألة القين وجعل ان
 كلاهما يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من أحد الجانبين وفي الأولى
 نظرفانه قال في المتي رجل ساءم رجلا على سوارا يشراه
 منه ولم يكن معه ما يأخذ فيه ثم فارقته ثم جاء الوعا بعد ذلك
 واعطاه الدرهم فهدا جاز فقد حكم بجواز البيع باعطاء الدرهم
 فهدا يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من أحد الجانبين هذه عبارة
 وفيها نظرفان قوله ثم جاء الوعا بعد ذلك واعطاه الدرهم اي

العام في المسئلة

وعامة من ساءم
لا تقتضي

مقتضى

الرجوع في النظر

واخذ البر وهذ يكون من الجانبين **وما قاله** في المشتق انه بيع قبل
 تحييه في المرة الثانية بالذراهم والوعابل قال ثم جابا الوعا بعد ذلك
 واعطاه الدراهم ومعناه واخذ البر فهدن الايدل على المدعى
واما المسئلة الثانية فلا شك انها شاهدلة للمدعي ولم اوفق على
 تفصيل لاحد الطرفين على الاخر بل كلهم قالوا باختلاف المشايخ
 ولا شك ان اكثرهم اشتروا الاعطاء من الجانبين كالحلواني
 والسعدي **ومن حيث** الدليل فهو قوي فلا ينبغي ان يعدل عنه
 الا ان يوقف على تصحيح الطرف الاخر ما يعقد على قوله **وفي** كلام
 حافظ الدين في الكافي اشارة الى ان الظاهر اشتراط الاعطاء
 من الجانبين فانه صدر به كلامه ثم قال وقيل وهي تشير الى الضعن
 ثم تحقيق قولهم من الجانبين ومن احد الجانبين **انما** قول من شرط
 من الجانبين فظاهر لانه يشاوم ثم يضع الثمن ويأخذ المتاع عن
 رضى من صاحبه **واما** قولهم من احد الجانبين معناه ان المشتري
 يبيع الى البائع فيشأوم على شيء مما يبيع فاذا حصل الرضى منه
 بذلك القدر الذي وقع فيه اخذ المتاع برضاه وذهب فهذا
 تصوير الاعطاء من جانب البائع فاذا جازا الذي اخذ بعد ذلك
 واراذه رده ليس له ذلك على قوله من قال بالاختصاص من احد
 الجانبين بالاعطاء ولا يردده عليه الا من عيب قديم يبين بطريقه
 كما اذا حصل بالاجاب والقبول **واما** تصويره من جانب

ما كخط البقه
 التزجيج في المثل

المشتري

المشتري فهو انه يشاوم البائع على شيء يريد شراؤه منه فاذا انما
 على ذلك القدر ووضعت الثمن عنده وذهب فاذا جاب بعد ذلك
 وطلب من البائع المتاع فانه يجبر على دفعه اليه ويكون في شراؤه
 من ذلك الوقت المتقدم وليس للبائع ان يبيعه ولا يتصرف فيه
 بعد ذلك بل يبقى في بيع المشتري من المجلس الاول بمنزلة الشرا
 بالاجاب والقبول **فهذه** معنى قولهم من احد الجانبين اي من
 جانب البائع وجانب المشتري وصورة كل واحد منهما قد بيناها
وما ذكره الزاهدي يدل على ان القبض من احد الجانبين يكفي
 في المختار لانه قال قلت فثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ثبتت
 بتقارض البدلين ثبتت بقبض احد هما وهذا اشارة التزجيج
 وللتصحيح وما رايت احدا قال في هذا اكثر منه **مسئلة**
شرا الحصة من الغراس والبنا القاي في ارض غير داخله
 في البيع وشرا حصة من ثمرة او زرع وشرا حصة من مقبلة
 وشرا ما يخرج اثمائا اثمائا كالورد ونحوه **وتحويل** الكلام في ذلك
 ذكر في المحيط باب بيع نصيبه من المشترك زرع بين رجلين لم يدر
 في ارض بينهما او حايط بين رجلين او نخل بينهما وعليه ثمن فباع احدهما
 نصيبه من الزرع والحايط والثمر فلا يخلو اما ان باعه مع ارضه
 ومع النخل او بدون ارضه ونخله ولا يخلو اما ان باع من اجنبي
 او من شريكه فان باع نصيبه من الزرع والحايط مع ارضه او من

ما كخط البقه
 التزجيج في المثل

شرح القول

الثمر مع الشجر جاز مطلقا لانه ليس لاحدهما ان يطالب بشريكه
 بالقلع والهدم لان ما تحته لكه فلا يتضرر احد **واما** اذا
 باع نصيبه بغير ارضه وتخله ان باعه من اجني لم يجوز ان الوبايع
 نصيبه من ترك كرم بينهما وهو حصر او من المبطحة لا يجوز لانه
 لو جاز لكان له ان يطالب بشريكه بالقلع فيتضرر شريكه بذلك وكذا
 لو باع نصيبه بغير ارضه لم يجوز لان في قلعه وهدمه ضررا
 والا فليشأن له ان يتجر على تحمل الضرر وان رضي به وكذا لو كان
 كله له فباع نصيبه لرجل لم يجوز لانه يطالبه المشتري بالقلع والهدم
 فيتضرر البايع حشما لم يبيعه وهو النصف الاخر فصار كبيع
 الجذع في السقف بخلاف ما لو باع عرصه الدار دون البناء
 جاز ولم يتضرر البايع حيث يومر برفع البناء لان هذا الضرر انما
 يلحقه فيما هو متبع تسليم ما هو اصل لان البناء متبع للعرصة فلا يعتبر
 كما لو غرس اشجارا في ارض الغير بامر يومر بقلعها وهناك واحد
 منها اصل فيعتبر **واما** اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة والثمر
 من شريكه في رواية يجوز لا يرد ادم الضرر وفي رواية لا يجوز وهو
 المختار للفقهاء ابي الليث لان البايع يطالب المشتري بقلع ما اشترى
 منه ليفزع نصيبه من الارض ولا يمكن ذلك الا بقلع الكل لان
 الزرع في احوال الارض متفاوت وكذا الثمر ومق قلع الكل يتضرر به
 المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه وكذا لو كان الزرع لرب

لغير الغرض

لحصة الزرع

الارض

الارض واكاره فباع ربا الارض نصيبه من اكاره لا يجوز لما قلنا ولو
 باع الاكاره نصيبه من ربا الارض جاز لانه يمكنه التسليم بدون
 القسمة فلا يتضرر احد هما باع نصيبه من الشجر دون الارض بغير
 اذن شريكه فان كانت الاشجار بلغت او ان قطعها جاز لان المشتري
 لا يتضرر بالقسمة وان لم تبلغ لا يجوز لانه يتضرر بالقسمة
وذكر في الدخيرة مبطحة بين شريكين باع احدهما نصيبه من
 انسان من غير ارض لا يجوز لان فيه ضررا يلحق غير البايع
 فينبغي ان يشتري كله المبطحة من الشريكين ثم يفتخ البيع في
 النصف واحدا للشريكين اذا تصرف في المحل المشترك تصرفا يتضرر
 به صاحبه فانه يقبل الرد ولا يجوز تصرفه الا برضى صاحبه
ومسئلة المبطحة التي ذكرناها تدل على ان يبيع نصف الزرع
 بدون الارض لا يجوز وان رضي به صاحبه واذا لم يجز بيع
 نصف الارض بدون الارض ولم يفتخ العقد حتى ادركه الزرع
 انقلب العقد جاز لان المانع من عدم الجواز قد زال ويحل من هذه
 المسئلة كثير من المسائل **واذا** كان الزرع كله لرجل باع نصيبه من
 رجل بدون الارض ان كان الزرع مدركا يجوز وان لم يكن مدركا
 لا يجوز لان هذا البيع يقتضي الحاق الضرر بالبايع في غير ما
 يتناول البيع فيكون فاسدا كبيع الجذع في السقف **واذا** كان الزرع
 والارض مشتركين رجلين باع احدهما نصيبه من الزرع من

شريكه بدون الارض لا يجوز اذا لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا
 الفطن وشاير انواع الزرع اذا كان مشترك بين اثنين باع احدهما
 نصيبه من صاحبه بدون الارض **واما** اذا باع النصف مع نصف
 الارض من شريكه او من اجنبي غير رضئ شريكه جاز واقام المشترك
 مقام البائع **وفي** الاجناس اذا باع النصف من الزرع المشترك من
 شريكه يجوز في ظاهر الرواية **وروي** هشام عن محمد انه لا يجوز
 وان كان الزرع بين رب الارض وبين الملاك فباع الملاك نصيبه
 من رب الارض جاز **ولو كان** بذرا ما جاز بيع كل واحد منهما نصيبه
 من صاحبه **اذا** باع بدون الارض من اجنبي او باع المزارع نصيبه
 من اجنبي والزرع لم يدرك لم يجز البيع لدفع الضرر عن صاحبه ثم
 لو باع صاحبه نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع
 الاول جائزا لان المانع من الجواز قد ارتفع اذا كانت الارض بين
 رجلين فزرعها احدهما ونبت الزرع وتراضيا على ان يحطيم رب
 الارض مثل نصف البذر ويكون الزرع بينهما لا يجوز ولا يجوز قبل
 ان ينبت ولو طلب المالك الفلح فتمت الارض وبومر المزارع بقلع
 ما في نصيبه لشريكه ان كانت المزارعة قد انقضت ثم يبيع نصف
 الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع
 حق القمار بان زرع في ملكه اما اذا لم يكن له حق القمار فان كان
 متعديا في المزارعة كالفاصب جاز بيع نصف الارض لانه اذا لم يكن

استدرك من

لصاحب

لصاحب الزرع حق القمار كان القلع مستحقا ومستحق القلع كالقلوع
 ولو كان مقلوعا حقيقة جاز بيع نصفها كذا هنا **وعلى** هذا اذا باع
 نصف البنا بدون الارض ان كان مستحقا في البناء لا يجوز وان كان
 متعديا جاز **ودكر** في فتاوى قاضي خان رجل باع نصيبه من
 المبطنة المشتركة قال ان كان القلع يضره لم تجز البيع ونصيب
 البائع يكون للمشتري ما لم ينقص البيع قيل له لو ان الشريك الذي
 لم يبيع اجاز بيع الشريك هل له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك
 لان قلعه ضرر والاشنان لا يجبر على ان يحمل الضرر **ولو كان**
 بينهما ارض وتخل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز **وكذا**
 لو كانت الارض لرجل فباع نصف منها من غير ارض لا يجوز **اذا** كانت
 الشجر بين اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز وان باع
 من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع احد ثم نصيبه من احد
 شريكه لا يجوز وان باع منها جاز **ودكر** في البداية في البيع قال
 والماصل المحفوظ ان ما لا يمكن تسليمه الا بصنوبر يرجع الى قطع
 اتصال ثابت باصل الخلقة فيبعه باطل وما لا يمكن تسليمه الا
 بصنوبر يرجع الى قطع اتصال عارض فيبعه فاشد لان يقطع
 باختباره ويسلم يجوز **والفتاوى** على هذا الماصل ان يجوز بيع
 الصنوف على ظهور الغنم لانه لا يمكن تسليمه من غير ضرر يلزم بالجزء
 الا انهم استحسنوا عدم الجواز بالضرر لان الجزء من اصله لا يخلو

بيع الحصة
والمبطنة

ضابطا

عز لا ضرار بالحيوان **ولو باع** جلية سيف فان كان يتخلص من غير
ضرر يجوز وان كان لا يتخلص لا يضر فالباع فاشد الا اذا فصل
وسلم **وعلى** هذا بنا بين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما
نصيبه من البناء من غير شريك لم يجوز لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر
وهو نقض البناء **وكذا** ازرع بين رجلين اثمار بينهما في ارض لهما
فباع احدهما نصيبه قبل الادراك لم يجوز لانه لا يمكن تسليمها
الا بضرر صاحبه لانه مجبر على القلع للحال وفيه ضرر به **ولو باع**
بعد الادراك جاز لا يخلو الضرر وكذا اذا كان الزرع كله
لرجل ولم يدرك فباع الزرع لم يجوز لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع
الكل وفيه ضرر **ولو كان** بعد الادراك جاز لا يخلو الضرر
وذكر في تامة الفتاوى قال اذا كانت مشتركة فباع احدهما نصيبه
من اجنبي لا يجوز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احد
صاحبيه لا يجوز ولو باع منها جاز وكذا الزرع المشترك **وفي** نوادر
هشام في الزرع المشترك اذا باع احدهما نصيبه من غير شريك لا
يجوز **وهكذا** ذكر الصدر والشهيد انه لا يجوز بيع الزرع المشترك
من الاجنبي **ومن** الشريك اذا باع العامل من رب الاشجار حصته
من الثمار جاز ولو باع رب الاشجار حصته من الثمار من العامل لا يجوز
وفي المنتقى رجلان بينهما ارض وفيها زرع فباع احدهما حصته
من صاحبه لا يجوز الا ان يقطع المشتري الزرع كله فيجوز له البيع **بنا**

بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن شريكه لا يجوز
وكذا ازرع والشجر ولو باع من شريكه يجوز **وفي** نوادر هشام لا يجوز
وذكر في الخالصه في الفتاوى باع نصف الزرع بدون الارض ان باع
العامل من رب الارض جاز وعلى العكس لا يجوز **وفي** التجويد قال المحل
بنا بين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء لغير
شريكه لم يجوز **وذكر** في شرح مختصر الكرخي للمقدوري قال **واما**
بيع الرصاف فكبيع اليه الشاة الحية **واما** بيع الاتباع فكبيع نتاج
الغرض وكبيع اللبن في الصنع فاما الاول فالجوز ببيع لان استباحة
ذلك من الحيوان محرم قبل الذبح ولانه لا يمكن تسليمه الا بضرر **واما**
الثاني فلما اذرى من الهوى عن بيع اللبن في الصنع قال وكذا اما لا يتبعض
من غير الحيوان الا بضرر وهذا كبيع ذراع من ثوب ونوى في ثمرة
لان البائع لا يمكنه تسليم العقود عليه الا بضرر لم يستحق بالحق
واما اذا كان مما لا يضر في تبعيضه فجوز مثل ان يقول ابعد
عشرة دراهم من هذه النقرة فجوز لانه لا يضر في تبعيضها فهو كبيع
قفيز من صبرة **ثم** ذكر بعد هذا في باب البيع منع على سبي فيصادف
على خلافه وما يفسد وما لا يفسد **قال** في واخره وقد منا ان
بيع ما يلحق بتسليمه ضرر لا يصح **وقد** ذكر محمل في كتاب الشفعة
في بنا بين شريكين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء
لغير شريكه لم يجوز لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر البناء وفي ذلك ضرر

بيع الاتباع

وذكر في الكافي شرح الوافي لوباع كل الثمار وقد ظهر البعض دون
البعض فظاهرا لمذهب عندنا انه لا يصح خلافا لما لك رحمه الله تعالى
وكان شمس الائمة الحلواني والفضل بن قتيبان بالجواز في الثمار
والباذجان والبطيخ وغير ذلك ويجعل ان الموجود اصلا في
العقد وما يحدث بعده استحيانا فتعامل الناس قد روي
عن محمد بن يعقوب عن الائمة انه يجوز ومعلوم ان الورد لا يخرج
جملة ولكن يتناول الحق البعض بالبيع والاصح انه لا يجوز وذكر في
الاجناس قال وذكر في كتاب الشفعة من الاصل لو
اشترى نصيب احد الشريكين من البناء غير ارض لم يجز البيع
وكذا النخل والشجر في هذا فقد صح في شجرة مشتركة انه اذا اخذ
نصيبه من رجل اخر لم يجز وكذلك النخل والشجر ولو باع من شريكه جاز
وفي نوادر هشام ولا يجوز ايضا من شريكه ولو كان الزرع بين
ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احدهم لم يجز وان باعه منه ما جاز
وهذا لفظ كتاب الاصل ولو اشترى اذرع من خشية او من
ثوب من حجاب معلوم لا يجوز وان قطعه وسلمه الى المشتري ليس
ان لا يقبله وله ان يفسد البيع قبل تسليم البائع اليه فعلى هذا
اذا باع غصنا من شجرة من موضع معلوم وله ان يفسد البيع
لم يجز هذه عبارة الاجناس وذكر في متنه المفتي باع نصيبه
من مال مشترك من شريكه او من الاجنبي باذن شريكه جاز وان

الجواز للمشتري

مطلوب الفرق

كان بخير اذن شريكه فان كانت الشركة بالخلطة والاختلاط بنفسه
لا يجوز وان كانت بالارث والمهبة والصدقة او الشرا جاز
باعت نصيبه من شجرة مشتركة من الاجنبي لا يجوز ولا من
احد شريكه اذا كانوا ثلاثة ومن شريكه جاز ولا يجوز بيع
الزرع المشترك لاجنبي ولا من الشريك الا ان يقطع
ولو لم يفسخ حتى ادرك جاز ببيع العامل من ربح الاشجار
حصته من الثمار جاز وعكسها لانه ليس للعامل تركه عليها لكن
ولو لم يتنازعا حتى ادركت جاز لو وال المفسد وعلى هذا ربح
الارض مع الاكارى في الزرع كمن باع الحنظل في السقف واخرج
وسلمه ببيع نصيبه من بيت من اجنبي بخير اذن شريكه لا يجوز
اشترى نصف حائط بارض جاز وبلد ارض الا من الشريك
نصف الزرع مع الارض جائز وذكر في الفتية مسطحة بينهما
باع احدهما نصيبه من انسان بخير ارض لا يجوز سب بخير برضي
صاحبه مح ولو اجازة الشريك له ان لا يرضى بعد ذلك فعلى سب
بيع نصف الزرع مشاعا من غيره قبل ان يدركه لا يجوز الا برضي
صاحبه وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وان رضي
صاحب الشجر كالزرع في ذلك وكذا اشرا نصف حائط بارضه جائز
وبخير ارضه لا يجوز من غير الشريك والظاهر في الحائط جوازه
باع احد الشريكين نصف الحصر مشاعا وسلم ثمر باع شريكه نصيبه

تفسير

تفسير

منه ايضا الثاني وانقلب الاول جايزا **لأن** باع نصف صيعة
مشاعا والرقبة للمولى قال وعند الشافعي رضي الله عنه يجوز بيع
نصف العارة مشاعا وبه كان يفتي **محمد بن عيسى** من غير **سب** مثل الخراف
بيع نصف الزرع لأن العارة للبقا فاشبهت بيع الرقبة والآن ذلك
الزرع **قال** رحمه الله فالخاص ان في جواز نصف العارة اختلا
الروايتين والمشايخ والجواز أصح وارق **زرع** بين ثلثه باع أحدهم
نصيبه من أحدهم لم يجز ولو باع منه ما جاز **مع سب** ببناء في
أرض الخبز وزرع غصبا فباع أحدهما نصيبه جاز لأن
القلع مستحق علمهما **قلت** فتحررنا من هذه النقول ان بيع الحصة
من الزرع المشترك والمبطحة المشتركة والثمره بغير الأرض لا يجوز
من الجانبين فلورضي شريكه هل يجوز **وذكر** في الذخيرة فيما قد سئل
ما صورته ومثله المبطله تدل على ان بيع نصف الزرع بدون
الأرض لا يجوز وان رضي به صاحبه أي شريكه **وذكر** في
القنية لا يجوز لأبرضي صاحبه **وقال** يحمل من الفصل
لا يجوز وان رضي به صاحبه ورواية هشام عن محمد أنه لا يجوز
بيع نصف الزرع المشترك من شريكه ولا من غيره يدل على أنه وان
رضي به صاحبه أنه لا يجوز في هذه الصورة بالطريق الأول
ومادكره قاضي خان من قوله قيل له لو ان الشريك الذي لم يبيع
أجاز بيع الشريك هل له ان لا يرضى بعد الاجارة قال له

التنصيص
على القنوي

ذلك معنى أنه اذا رضي **فلان** في المحيط وكذا اذا باع نصيبه
برضي شريكه لا يجوز وفي البدائع فباع أحدهما نصيبه قبل
الادراك لم يجز لأنه لا يمكن تسليمه لأبصر صاحبه لأنه
يجوز على القلع للحال وفيه ضرر به فصار معنى نقل الذخيرة
وقول أبي بكر محمد بن الفضل البخاري ودلالة رواية هشام
ونقل المحيط أنه لا يجوز البيع وان رضي به شريكه **وخالف**
هؤلاء ما ذكر في القنية وفتاوى قاضي خان أنه يجوز برضي
شريكه **ومادكره** في البدائع فهو صريح في أنه انما لا يجوز لأجل
الضرر الذي يلحق بالشريك فظاهره أنه اذا رضي به يصح لأن
الرضي حيا من قبل من له الحق والإنسان قد يرضى باستقامته
وتحمل الضرر كما اذا اراد الجار ان يخرج جذوعا على جاره فانه
ليس له ذلك فلورضي به جاره جاز وان كان فيه ضرر عليه
كأنه انما حصلت مخالفة بين هذه النقول التي ذكرناها ولا
بدلنا ان يتحمل الى الجمع بينهما **والقاضي** يظهر لي من التوفيق
والجمع ان يحمل ما ذكره في الذخيرة والمحيط ونقل عن أبي بكر
ابن الفصل على ان المواد من قول هؤلاء أنه لا يجوز وان رضي به
ان كان يقصده المشتري اجبارا الشريك على القلع لأنه وان رضي
به لا يجز على تحمل ذلك الضرر ولا شك أنه ضرر بين **كما**
لو قالوا فيما اذا باع نصف زرعه من رجل وكل الزرع له حيث

المتنصيص
على القنوي

التوفيق

لا يجوز قالوا لانه يطالبه المشتري بالقلع فيتضرر البايع فيما لم
 يبعه وهو النصف لا خسر فصار كبيع الجذع في الشقف اما
 اذا لم يقصد المشتري اضرارا للشريك وقد رضى به الشريك
 فيجوز ويبقى على حاله على الادراك فهذا ليس فيه ضرر على احد
 وما علكه في المحيط يعرفهم منه هذا الذي ذكرنا من التوفيق فانه
 قال لان في قلعه ضررا والاشنان لا يجبر على تحمل الضرر وان
 رضى به فجعل العلة لعدم الجواز نفس القلع والضرر المرتب
 عليه فاذا امن الضرر جاز وعلى ما قدرناه قد امن الضرر فجوز
 فانتفى الخلاف بين القول وحصل الجمع بين القول **فان قيل**
 القصد الذي ذكرتم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا لنا ظنوا الى
 الالتزام به فيبقى بغير ضيق ان يتغير ويطلب لقلع في اثبات الحال
 ولذلك وكان الضرر ما امن فما حصل الجمع حينئذ **فيل**
 الكلام فيما اذا دام الرضى بالبقاء الى وقت الادراك اما اذا تغير
 فلا حرجا فاضى خان في انه يصح البيع برضى لشريك فلو انه بعد الرضى
 له ان لا يرضى قال له ذلك **وكذا** هنا يقول ان دام الحال ولم
 يطلب لمشتري القلع فالبيع جائز الى وقت الادراك فينفذ ويلزم
 وان لم يستمر الحال وطلب القلع لم يجز الى ذلك نظرا للشريك
 فان طلبه والبايع النقص شئ البيع لانه فاسد مستحق الفسخ
 وان سكت الى وقت الادراك القلب جائز لان المانع من

انما المصير
 وصح في القول

انما المصير
 وصح في القول

الجواز

الجواز قد زال **هذا** الذي ينبغي ان يحمل كلام صاحب المحيط
 والذخيرة لاجل الجمع والتوفيق على ان في كلام الذخيرة نظرا وهو
 انه ذكر اولاً ان احد الشريكين اذا تصرف في المحل المشترك
 تصرفا يتضرر به صاحبه وان يقبل الرد لا يجوز تصرفه الا
 برضى شريكه ثم قال **مسئلة** المبطنه تدل على ان بيع نصف
 الزرع بدون الارض لا يجوز وان رضى به صاحبه فما نقل الرواية
 انه وان رضى به صاحبه انه لا يجوز بل اتى بها على وجه التفتة وان
مسئلة المبطنه تدل عليه وليس كذلك لان مسئلة المبطنه
 ليس فيها رواية وان رضى به شريكه لا يجوز بل الجواب فيها خرج
 على وجه الاطلاق فيحمل على التقييد في غير هذا الموضع وهو
 اولى فيبقى نقل المحيط وحده هو الذي ذكره فيه انه لا يجوز
 وان رضى به شريكه ويتعين حمله على ما ذكرنا لانه اولى من الاختلاف
 ومن خالفه فقله اقرب الى الفقه لان الحق للشريك فاذا رضى به
 لم يصح **واما** ما يتعلق ببيع نصف الزرع والثمرة وشاير انواع
 الزراعة من الشريك بدون الارض كارض بين رجلين وفيها زرع
 لهما فباع احدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض فان
 هذا لا يجوز ايضا كما نقلناه من المحيط والذخيرة **لكن** في المحيط
 ذكر فيه روايتين والمختار للفقه اني الليث عدم الجواز وفي
 الذخيرة اطلق الجواز على عدم الجواز **هذا** اكله فيما اذا لم يكن

مسئلة

مسئلة

مسئلة

مدركا **ولو باع** نصيبه من الزرع مع نصيبه من الارض من شريك
 او من اجنبي فانه يجوز رضي به او لم يرض شريكه **بقى** يشكك علينا
 ما ذكره في الذخيرة ناعلا عن الاجناس وهو قال اذا باع النصف
 من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية **وروي**
 هشام عن محمد انه لا يجوز هذه عبارة الذخيرة ثم قد ثبت
 الاجناس على هذا فلم اجد مشكلة الزرع التي ذكرها في الذخيرة
 نقلا عنه بالكلية ولا انه ظاهر الرواية **بل** الذي ذكر في الاجناس
 ما قد مناه وهو قد نص على الجواز فيه فانه قال زرع بين ثلاثة
 فباع احدهم نصيبه لآخرهم لم يجز ولو باعه منها جاز **ونص**
 المنية ان يبيع الزرع المشترك لا يجوز لاجنبي ولا من الشريك
 الا ان تقطع **نصار** لنا في هذه المسئلة وهي بيع الحصة من
 الزرع والتمرة من الشريك روايتان في رواية يجوز وفي رواية
 لا يجوز **وهذه** الرواية اختارها ابو الليث وعليها جواب
 عامة الاصحاب ولكنها لا تجرى على اطلاقها بل يحمل على ما اذا
 كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كما اذا باع رب الارض
 من الاكار حصته من الزرع فانه لا يجوز لانه كلف الاكار
 القلع فيتنصر ربق نصيبه الذي كان له قبل الشراء **اذا** كان
 في صورة ليس فيها ضرر على احد فلا يمنع من الجواز بالاتفاق
 كما اذا باع الاكار حصته من الزرع او من التمرة لشريكه

المختار في

مالک

مالک الارض فانه يجوز اتفاقا لانه يمكن تسليمه من غير ضرر ولا
 مجبر احد على قلعه وتفرغ الارض **فالرواية** التي اختارها ابو الليث
 وعليها عامة الاجوبة محمولة على هذا لا يجوز ان يجزى على
 اطلاقها **والدليل** عليه ما ذكره في المحيط في التعليل لما حيث
 قال لان البائع يطالب المشتري بقلع ما اشترا منه ليدفع نصيبه
 من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل ومتى قلع الكل تنصت
 به المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه **وعلى** في مسئلة
 بيع الاكار نصيبه من رب الارض فقال لانه يمكن التسليم
 بدون القسمة فلا يتضرر احد هما **فعلنا** ان ما قاله ابو الليث
 واختاره من عدم الجواز ان كان في صورة يتضرر المشتري بالقلع
 اما اذا لم يتضرر فلا وكن يجب ان يحمل جواب من اطلق من
 الاصحاب كصاحب المنية وغيره على هذا التفصيل **فخلص**
 الجواب حينئذ انه اذا باع من شريكه الذي لا حق له في الارض
 لا يجوز على المختار هذا آخر ما اتفق من تحرير الكلام على مسئلة
 بيع الحصة من الزرع والتمرة من الشريك والاجنبي
بقى لنا مسئلة الحصة من الغراس والبناء المشترك اذا بيع منه حصة
 لاجنبي والشريك هل يجوز ام لا وهل يكون حكمه حكم الزرع
 والتمرة ام لا وهل يفرق الحكم بين الغراس والبناء ام لا وتحرير
 الكلام في ذلك كله **فقول** وبالله المستعان ما نقلناه في

المحيط في هذه الاوراق يقتضى التسوية بين الزرع والثمرة
والخل والحايط **والجواب** في لكل واحد وقد قد مناه في
مسئلة الزرع وما ذكره غيره كقاضي خان فانه قال لو كان بينهما
ارض ونخل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز وقال
ايضا ولو كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبي
لا يجوز وان باع من الشريك جاز **ولو كانت** بين ثلاثة فباع احدهم
نصيبه من احد شريكه لا يجوز وان باع منها جاز فقوله من
الاجنبي ظاهر انه لا يجوز **وانما** قوله في الصورة الثانية فيما
اذا كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من الشريك
جاز ايضا مما لا يجوز ان يجزى على ظاهره **كل** يجب ان يقال
لا تخلوا ما ان كانت الارض لهما ايضا او لغيرهما او لاحدهما
فان كانت لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الاخر بدو الارض
قياسا على الزرع كما تقدم وان كانت الارض لغيرهما بان غرسا
في ارض الغير بطريق شرعي فباع احدهما نصيبه من الشجر لشريكه
لا تخلوا ما ان كانت مناصبة او استأجر ارضا لغرس وغرسا
في المدة وباع احدهما نصيبه من الغرس في المدة فان كانت
مناصبة فينبغي انه اذا باع من شريكه الذي الارض له لا يجوز
وان باع من الشريك الذي لا ارض له لا يجوز كما في كارع رب
الارض وان كانت اجارة فينبغي ان لا يجوز بيع احدهما لامن

تفصيل

نصيبه

الشريك

الشريك ولا من الاجنبي ما الاجنبي فظاهر واما من الشريك
فلا يجوز ايضا قياسا على ما اذا كان الزرع لهما والارض بينهما
وقد قد مناه انه لا يجوز فكذا هنا وان كانت الارض لاحدهما
فلا تخلوا ما ان باع صاحب الارض نصيبه لشريكه صاحب
الارض ففي الاول يجوز وفي الثاني يجوز قياسا على مسئلة الاكار
في الزرع وقد تقدمت **فبقول** وان باع من الشريك محمول على
هذا التفصيل ويتقيد بالصورة الاخيرة على اطلاقه ويبقى
قوله وان باع من الشريك جاز اي باع الشريك حصته من الشجر
لشريكه الذي له الارض لا غير تصحج الكلامه وجهان يبين
وبين غيره ومما يوجب هذا قوله في الصورة الثالثة وهي ما اذا كان
ثلاثة فانه جعل الجواب كالجواب في الزرع فيستأنس به علان
مرادة التقييد المعروف في مسئلة الزرع لان الغراس حكم
غير حكم الزرع **وفي** التهمة جعل مسئلة الشجرة مقبضا عليها
مسئلة الزرع فانه قد قال وكذلك الزرع المشترك وكذا اطلاق
جواب الاجناس الذي نقلناه هنا يجب ان يحال على هذا التفصيل
ايضا **وهو قوله** وان باع من شريكه جاز مثل ما ذكره قاضي خان
والذي ذكره في القنب حيويده ما نقلناه من ان الشجر حكم حكم
الزرع فانه صرح وقال والشجر كالزرع في ذلك **وانما** مسئلة
بيع الحصة من البنا المشترك بدو الارض فاعلم ان هذه

بنت

المسئلة ذكرها الا صاحب عبارات مختلفه مما نقلناه عنهم
في هذه الاوراق وانا ان شاء الله تعالى اعيد عبارته كل واحد
منهم وانكلم عليها بمفرداتها واتبع الكلام بعد ذلك بتلخيص الجواب
وتحريره ونقل عنهم بحسب الوضوح والطاقة مستقدا من الله
بسبحانه المعونة وهو خير معين **فان** الكلام بعبارته المحيطة
فان ذكر في المحيط هذه المسئلة وصورها في الحايطة وفيها
مع مسئلة الزرع والتمرة على النخل وذكر انه اذا باع الشريك
نصيبه من الزرع والحايطة بارضه او بغير ارضه وانه اذا باع
من شريكه او من اجنبي الى ما نقلناه عنه ثم قال في اثناء كلامه
واما اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة والتمرة من شريكه
في رواية يجوز لانعدام الضرر وفي رواية لا يجوز وهو
المختار للفقيه ابي الليث هذا الذي ذكره في مسئلة بيع الحصة
من البناء وامردها في الحايطة **فالكلام** فيها على ما قاله كاللزام فيها
تقدم في مسئلة الزرع والتمرة واما صاحب الخبر فانه افردتها
في ضمن الكلام فانه قال وعلى هذا اذا باع نصف البناء وزاد الارض
ان كان مستحقا للبناء لا يجوز وان كان متعديا جاز **واما**
قاضي خان فانه وضع المسئلة فيها اذا كانت الدار لو جيل
فباع نصف بنائها من غير ارض من رجل لا يجوز واما صاحب
البناء فانه قال بتأين رجلين والارض لغيرهما فباع احد هما

نصيبه

نصيبه من البناء لغير شريكه لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا
بضرر وهو نقض البناء **واما** صاحب التمه فانه ذكر المسئلة
فقال بتأين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير ارض شريكه
لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه يجوز **وفي** نوادر
ابن هشام لا يجوز **واما** صاحب الخلاصة فانه قال وفي التجرى
قال بمحل بتأين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه
البناء لغير شريكه لم يجز **واما** القندوري فانه ذكر في شرحه
مختصرا لكونه قال وقد ذكر محمد في كتاب الشفعة في تأين رجلين
والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء لغير شريكه لم يجز
لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر من البناء وفي ذلك صواب **فان** الزاهد
فانه ذكر المسئلة في القنية فقال باع نصف عمارة ضيعة مشاعا
والرقبة للوالي قال وعند الشافعي رضي الله عنه يجوز بيع نصف
العمارة مشاعا والرقبة للوالي به كان يفتى **مح** من غير **سب**
شبه خلافت بيع نصف الزرع لان العمارة للبناء فاشبهت الرقبة
ولا كذلك الزرع **قال** رحمه الله فالاحاصل ان في جواز
بيع نصف العمارة مشاعا اختلافا لروايتين والمشايخ والجواز
اصح وارتفع **واما** الناطقي ذكر في اجناسه فقال وذكر في كتابه
الشفعة من الاحاصل لو اشترى نصيب احد الشريكين من البناء
من غير ارض لم يجز البيع وكذلك النخل والشجر في هذا العقد

حاصل معتد

ان في شجرة مشتركة باع احد هما نصيبه من رجل وكذلك الخيل
والشجر **ولو باع** من شريكه جاز وفي نوادر ابن هشام لا يجوز
ايضا في شريكه **وانما** صاحب لمية فانه قال باع نصيبه من
بنا من اجني بخير اذن شريكه لا يجوز اشتري نصف جاري بارض
جاز وبلا ارض لا الا من الشريك هذه عبارات الاصحاب **فتقول**
البناء المشتركين لا يجزوا ما ان كانت الارض لهما ايضا
او لغيرهما او لاحد هما فان كانت الارض لهما فباع احدهما
نصيبه من الارض والبناء جاز بالاتفاق سواء باع من شريكه او
من اجني فان باع من شريكه ففيه روايتان كما ذكر صاحب المحيط
والمختار عدم الجواز لانه يكلف المشتري لقلع فيتصور به
كما علة ابوالليث وان باع من اجني لا يجوز رواية واحدة وان
كانت الارض لغيرهما فهذه الصورة هي التي ذكرها صاحب السداع
والقدوري وصاحب الخلاصة وجعلوا الجواب فيما انه اذا
باع نصيبه من البناء لغير شريكه لم تجز مقتضى هذه العبارة
انه اذا باع من شريكه يجوز لكن ما ينبغي ان يتعدي هذا المفهوم
الى كل الصور بل يختص بالصورة التي لا يمكن للشريك البائع فيها
ان يكلف المشتري قلع البناء **وصورتها** اذا اعارهما ارضيا
للبناء مدة معلومة فبينا فيها بنا مشتركا بينهما فباع احدهما
من البناء من الشريك بعد انقضاء المدة قبل ان يطالب بالقلع فان

على ذلك التقيد
المتقدم بعينه

١٧٦

في هذه الصورة لا يمكن البائع ان يكلف المشتري القلع لانه لا
حق له في رتبة الارض لانه جهة ملك العين ولا من جهة ملك
المنفعة لانه في المدة كان مالكا بالمنفعة مع شريكه فلما باع نصيبه
من البناء لم يبق له فيها حق يحثي منه القلع لانه العارية قد انقضت
مدتها فيجوز البيع من شريكه في هذه الصورة **فانما** اذا اشتراهما
ارضيا للبناء مدة معلومة اجارة صحيحة فبينا فيها بنا مشتركا
بيئتهما باع احدهما حصته من البناء لشريكه من غير ان يوجب
منه نصيبه من الارض فان في هذه الصورة يمكن البائع ان يبيع
المشتري بقلع البناء لان الارض في اجارته يطلب اخلاها حتى
يستوفي منفعتها المملوكة بعقد الاجارة كما اذا كان فيها عيون
البناء زرع لم يدرك ويجوز في هذه الصورة ايضا اختلاف الروايات
رواية الجواز وعدمه وهي الرواية المختارة كما ذكر ابوالليث
فالايق ان يحمل مفهوم قولهم على هذا الذي فصلناه حتى
يكون على هذه العبارة محمولا على الرواية المختارة القريبة
الى الفقه **وان** كان يمكن ان يقدم الي غير ذلك عملا بالرواية
الاخرى لكن الايق ما قلناه لانه اشبه بالفقه وموافق لاختيار
الحق للثبتم قندي كيف وان رواية هشام صحيحة في انه لا
يجوز من شريكه كما نقله الناطقي **وان** كانت الارض لاحد هما
وصورتها اجلا فبينا حايطين فراجتهما وارض الجابط لاحد هما

على ذلك التقيد
المتقدم بعينه

وتراضيا على ذلك وبني الحايط من مالهما ثم باع احدهما
نصيبه في هذا الحايط فلا يخلو اما ان باع نصيبه من البنا
لاجنبه ولشريكه فان باعه لاجنبه لا يجوز وان باعه لشريكه
فلا يخلو اما ان باع صاحب الارض نصيبه من الشريك الاخر
او على العكس وفي كلا الصورتين ينبغي ان يجوز هذا البيع ويضا
بيع الزرع والغراس في الصورة الواحدة وهي بيع صاحب الارض
من شريكه فان في مسألة الزرع والغراس لا يجوز ان يبيع صاحب
الارض من لا كار وعكسه يجوز **لان هذا** ليس البناء مستحقا للبقاء
بعقد لازم لانه لا يكون الا على وجه الاباحة والعارية فان
الارض التي تحت الحايط اذا كانت ملكا لاحدهما والبناء بينهما
فما يكون بنا الاخر مع صاحبه الا بطريق الاباحة والعارية
وانما كان فليس يلزم بخلاف الزرع والغراس لانه لا يكون بعقد
لازم وهو المزارعة او المناصبة فاذا باع صاحب الزرع نصيبه
من الشريك في الزرع او الغراس فقد باع ما هو مستحق للبقاء اصل
المزارعة والمناصبة فيكف البائع المشتري القلع فيتنصرون بقلع
النصيب للاخر الذي لم يبيع وهو كان مستحقا للبقاء فلا يجوز
بخلاف هذه المسئلة لان بناء الشريك انما كان باحد الطريقين
الذي ذكرناهما فلم يكن مستحقا للبقاء فصار كالغاصب الذي لم
يكن للشريك في البناء في الحايط حتى القوار قصار القلع مستحقا

ومستحق

ومستحق القلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز بيع نصفه
كزا هنا على ان البحث بعينه ذكره صاحب الفقيه فيما نقلناه عنه
اللام الا ان يقال انه قد يكون في صورة لازمة وهو ان يوجبه
نصف ارضه ثم يبنى هو والمستاجر فيها بنا وفي هذه الصورة
يجاب بانه مثل مسألة الزرع وانه يجري فيه روايتان رواية
الجواز وعدمه وعدم الجواز وهو المختار **واما** قول التتمة
والمية فباع احدهما نصيبه من اجنبه يغير اذن شريكه لم يجوز
وان مفهوم ذلك انه اذا كان باذن الشريك يجوز **فالكلام** في
هذا الكلام في مسألة الزرع وقولهم رضى صاحبه وبغير رضى
صاحبه وقد تقدم الكلام فيها **واما** قول صاحب الفقيه باع
نصف عمارة صنيعة والرقبة للوالي وانه يجوز بيع العمارة
المذكورة وبه كان يفتي سكر خواهر زاده او على حماد او على
حياتي او عبد الرحيم الحوي او عمر الحافظ فانه رضى **وهي**
تحتل الكل بما فرق **وهذه** هي المسئلة التي ذكرها القدر
وصاحب البدايع والخلاصة ونقله هنا فتوى من ذكره لا يصلح
معارضها ولا يجوز العيول به لما نقله القدر وري عن الاصل
وصاحب البدايع وصاحب الخلاصة فان الذي نقلوه رواية
وهذا اختيار فتوى بعض الاشياخ ولم ينص على ان الفتوى
عليه بل قال وبه كان فلان وفلان ويحتمل انهما لم يظفرا بالرواية

وهو لا يليق بهما **فإذا** أدار الأمرين بين أن يقتضي ما ذكره القدر ^{وي}
 وصاحب البديع والخلاصة من الرواية وبينهما ذكره القنية
 من هذا القدر فلا يجوز أن يقتضي لا بما ذكره القدر ^{وي} ومن وافقه
وأما الفرق الذي فرقه فما تحته طائيل ولا هو قريب إلى الفقه
 لأن الضرر في الزرع والبنا واحد وخشنة القلع متوقفه
 وقوله لأنها البقا فاشبهت مع الوقفة ليس بشيء لأنه لا يمنع المطالبة
 بالقلع الذي يتضرر به **وقوله** فالحاصل أن في جواز بيع العارة
 مشاعا اختلافا لروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق **وأما**
 قوله اختلاف الروايتين فهو في الشريك أمارة الاجنبى فلا وإذا
 كان كذلك فأبو الليث قد اختار عدم الجواز وهو موافق لرواية
 هشام أيضا وما ذكره أحد أن الأصح من هذا أن في هذا الموضع من
 القنية والظاهر أنه من عند المصنف لأنه ظفر بالرواية أن
 الذي ذكره هو الأصح **وفي المسألة** فالذي يجب أن يعمل
 ما نقله القدر ^{وي} وصاحب البديع والخلاصة ولا يعدل
 عنه إلى ما ذكره في القنية والله أعلم **فصل** الكلام في بيع الحصنة
 من البناء المشتوك بدون الأرض أنه إن باع الشريك حصنة
 من الاجنبى فلا يجوز وأن باعه لشريكه الآخر ينبغي أنه يجوز
 البيع سواء كانت الأرض للبايع والمشتري وأن كانت لغيرهما
 فلا تخلو أمّا إن كانت في يديهما بأجرة أو بعاثة أو بخصب فإن

ترجيح قول القدر

حاصل ما
 في قول القدر
 من أن باع حصنة

فإن بيع حصنة
 من الاجنبى
 فلا يجوز

كانت

كانت بأجرة بينهما فلا تخلو أمّا إن أجزا البايع نصيبه من الأرض
 من المشتري أو لا ثم باعه نصيبه من البناء أو لا فإن أجزا نصيبه
 من الأرض ثم باعه من العماره صح البيع وإن لم يوجره نصيبه
 من الأرض فلا يجوز **وإن كانت** بعاثة لهما من المال كما وقد عارفا
 منهما للبناء مدة معلومة فبنيهما ثم باع أحدهما نصيبه من
 البناء لشريكه وقد مضت المدة فإنه يصح وإن باع قبل مضى المدة
 ينبغي أن يجري فيه الروايتين **وإن كانت** غصبا بينهما بأن
 تعدى إلى أرض الغير وبنيهما ثم باع أحدهما نصيبه من البناء
 لاجنبى فإنه يجوز هذا البيع للاجنبى وللشريك فإنه غير
 مستحق للقبال هو مستحق للقلع والمستحق للقلع كالمقلع حقيقة
 فكان باع نصيبه وهو مقلوع ولو باع صح وكذا هنا **وأما**
 المحكمات التي يرد يارنا فالخالف فيها أنها تكون بغير أجرة
 بل تمسح الأرض وتعرف بكرها وتقدر على كل ما يذرع مكشور
 مبلغا من الدرام على اختلاف البقاع والمحال ويبقى الذي
 يبنى فيها يؤدي ذلك القدر في كل سنة من غير أجرة شرعية
 فهذا ينبغي أن يكون من قبيل العماره ليس له فيها حق حتى يخشى
 به الزام المشتري بتفريغ الأرض فيتضرر هذا في نفس الحكم
 وهذه المسئلة وأما إذا دفع إلى القاضى بيع حصته من
 بناء وطلب منه ثبوت ذلك للبايع والحكم به أو لم يطلب منه

فإن باع نصيبه

فإن باع نصيبه

الحكم فانه يكشف عن موافقته فاذ تبين عنده ان البناء الذي بيع
منه الحصنة مستحق البقاء في القرار فيعمل فيه على ما قد مناه
اولا من التفاصيل وان ثبت عنده انه غير مستحق للبقاء مع
بيئته السابغ والنبته وحكم به ان هبنا وكذا الجواب في العزاس
والزرع ان ثبت عنده ان ذلك مستحق للبقاء عمل فيه كما
قد مناه من التفاصيل وان لم يثبت عنده انه غير مستحق
للبقاء اثبتنا كما قلناه في البناء والله سبحانه اعلم **مسئلة بيان حكم**
المقبوض على شئ اذا هلك في يد الذي اخذه وتحرير
الكلام في ذلك ذكر في القينة في باب الضمان في القبض على شئ
الشرع ان ابي حنيفة رضي الله عنه قال له هذا الثوب لك عشرة
دراهم فقال هاته حتى انظر فيه او قال حتى يراه غيري فاخذ
على هذا اوضاع منه فلا شئ عليه ولو قال هاته فان رضيت
اخذته فضاغ فهو على ذلك **الشرط** اخذ منه ثوبا وقال
ان رضيت اشتريت فضاغ فلا شئ عليه وان قال انه رضيت
اخذته بعشرة فعليه قيمته **ولو قال** صاحب الثوب هو
بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك
وضاع لا يلزمه شئ **حب** ولا يجب ضمانك لسنوم الجسد كذا الثمن
قيل هو قول ابي يوسف ويلقى غنمك ان يميل قبلها **وفي**
المحيط قال واما حكم المقبوض على شئ من البيع مضمون بالقيمة

شئ من الثمن
والمقبوض

متى بين له ثمنه وان لم يبين له ثمنه لم يكن مضمونا لانه متى ما بين
ثمنه يكون الاستئابة اخذ للعقد فيكون وسيلة الى العقد
فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك
لانه ما رضى بقبضه الا بعوض فصار القابض ملتزما للعوض
وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصطحا ويتفقا على المسمى
ومتى لم يبين له ثمنه لم يكن اخذ للعقد فلا يمكن الجأزة به
وفي المشتري لو قال لا خرج هذا الثوب بعشرة من فقال
المشتري اخذ بعشرة فذهب الثوب وهلك في يد فعليه
قيمته لانه قبضه لجهة البيع وقد بين له ثمنه ولو اشترى له
فعليه عشرة لانه الاستئابة صار البيع بالمسمى دلالة حمله
لفعله على الصلاح والسداد **ولو قال** البائع رجعت عني
قلت ومات احد هما قبل ان يقول المشتري رضيت انتقصر
جهة البيع فان اشترى له المشتري بعد ذلك فعليه قيمته
كما في حقيقة البيع لو انتقصر بيعي المبيع في يد مضمونا فكذا
هنا **وذكر** في فتاوى قاضي خان رجل اخذ من البزار ثوبا
فقال اذهب فان رضيت اشتريت فضاغ في يدك لا يضمن
ولو قال ان رضيت اشتريت بعشرة كان ضامنا **الوكيل**
بالشرا اذا اخذ السلعة على شئ بعد بيان الثمن فارادها
الموكل فلم يرض به الموكل فردها على الوكيل فهلك عند

الوكيل كان الوكيل ضامنا قيمتها لانه اخذها على شوم المشتري
وان لم امره لا يرجع لان الامر بالشراء لا يكون امرا بالاختار
رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها
فهلك في يد لا يضمن وان قال الناظر بعد ما انظر لم يبيع
قالوا يضمن **والحجج** انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب
السلعة بكذا **ودكر** في الفتاوى الظهيرية والمقبوض على شوم
الشراء لا يضمن المبعوث بيان الثمن في ظاهر الرواية **ودكر** في
الفتاوى الكبرى للحاجي على شوم المشتري انما يكون مضمونا بالقيمة
اذا ابيع للثمن وبه اخذ الفقيه ابو الليث **ودكر** في تمة الفتاوى
الكبرى المقبوض على شوم المشتري انما يكون مضمونا اذا كان الثمن
مسمى نص عليه الفقيه ابو الليث في بيع العيون فانه اذا قال
اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب به فهلك
يضمن وان قال ان رضىته اشتريته بعشرة فذهب به فهلك
يضمن قيمته وعليه الفتوى **ودكر** في خزائن الاكمل قال
موضع منها وكل موضع يكون البيع مضمونا عند المشتري
بالثمن لا بد من تحديد الثمن اما اذا كان مضمونا بالقيمة كشوم
البيع والمقصود ينوب عن القبض المستحق والاحتجاج الى تحديد
ودكر في موضع اخر قال من المتفق قال ابو حنيفة رضي الله
عنه قال هذا الثوب بعشرة فقال المشتري هاته انظر اليه واخره

المقبوض

شرح ذكر الثمن

التصحيح على الفتاوى

غيري

غيري فضاع لا شيء عليه اما لو قال هاته فان رضىته اخذته يلزمه
ثمنه **شاوم** رجل اثنوا فقال هولك بعشرين فقال المشتري لا بل
بعشرة فذهب به ولم ير من البائع بعشرة لايبيع بينهما ولكن اراهم ملكه
فعليه عشرين والقياس ان تجب القيمة **ومن** رجل ابيعك هذا
الثوب بعشرين فقال لا آخذ الا بعشرة فذهب به يلزمه
خمس عشرة عشرين كان في يد المشتري حين شاوم **ودكر** في التحرير
شرح الجامع الكبير للحصري قال اصل الباب ان القبض اذا
تجاسستنا وبنا واذا تغايرنا ينوب الا على عن الادنى ولا ينوب
الادنى عن الاعلى والقبض الذي يجانس القبض المستحق بجملة
الشراء هو القبض الذي يوجب كون القبض مضمونا بنفسه وهو
القيمة كقبض الغصب فينوب عن قبض الشرائح اذ اهلك قبل
القبض وقبل التمكن منه يهلك من مال المشتري وكل قبض
لا يوجب على القابض ضمان المقبوض بنفسه كقبض الوديعة
والعارية او يوجب لضمان لكن لا يوجب ضمان المقبوض بنفسه
كقبض الزهر لا ينوب عن قبض الشرائح لكن ينوب عن قبض الهبة
ودكر اكل قبض هو قبض ضمان او قبض مائة ينوب عن قبض
الهبة لان الشيء انما ينوب عن غيره ويتضمنه اذا كان مثله
او دونه اما لا ينوب عما هو فوقه وقبض الشرائح قبض لنفسه
مضمون بنفسه كالقبض في الغصب فقولنا قبض لنفسه

اصل حشر

شرح

لا شك فيه لان المشتري يقبضه لنفسه لا لغيره وقولنا مضمون
 بنفسه لان المحب الاصيل هو القيمة وقيمتها معناه ونفس
 الشيء معناه فمعنى قولنا مضمون بنفسه اي بقيمتها **واما**
 قلنا ذلك لان الاصل وجوب التساوي رعاية للجانبين
 والمتساوي هو القيمة **واما** يشار الى الثمن عند صحة التراضي
 بينهما شرعا لان وجوب التساوي للنظر بينهما في وجوب ذلك
 يحصل لا لغرضهما ومقصودهما ولهذا كان الواجب
 العقد الفاسد هو القيمة حكم للعقد لا للقبض وكذلك في
 المقبوض على شوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الذي فيه الخيار
 للبائع فحكم ان الضمان الاصيل في البيع هو القيمة كما ان الموجب
 الاصيل في النكاح مهر المثل **واما** يشار الى المشعي عند صحة
 التسمية كذا هنا **قلت** فختار لنا من هذا كله ان المقبوض
 على شوم الشراء مضمون بالقيمة اذ اذكر في حالة المساومة
 الثمن والمراد بذلك الثمن فيه ذكر الثمن من جانب المشتري لا من
 جانب البائع وحده فانه قال في القنية عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه قال له هذا الثوب بعشرة دراهم فقال حتى انظر
 اليه او قال حتى اريه غيري فاخذه على هذا اوضاع منه فلا
 شيء عليه **ولو قال** هاته فان رضىته اخذته فضاء فهو على
 ذلك الثمن ففعل ذكر البائع وحده ليس بموجب للضمان وكذا

في المسئلة التي ذكرها بعد هذه المسئلة او قال ان رضىته
 اخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو
 بعشرة فقال المتساوم حتى انظر اليه وقبضه وضاع لا
 يلزمه شيء **فعلنا** ان المراد من قول الاصحاب اذ اذكر الثمن
 اي من جهة المتساوم لان جهة البائع وحده وبقيته الاصل
 الذي ذكرنا كالمهم ذكر وامثل ما ذكرنا في القنية **فليختار**
 بين التحرير فانه فايد جليلة فان المبادر الى الاذهان
 كان هو ذكر الثمن مطلقا سواء كان من جهة البائع والمشتري
وكذا المستموع من الفقهاء والشيخ وليس الامر كذلك فان
 كل المسائل تشهد بصحة ما حورناه فانه لو كان يكتفي بذكر
 الثمن من جهة البائع وحده لكان يجب الضمان في قولهم قال
 صاحب الثوب هو بعشرة او اخذ بعشرة وقال المتساوم هاته
 حتى انظر اليه وقبضه وضاع وهلك في يده انه يضمن وقد
 نصوا في جميع الكتب انه لا يضمن **ونصوا** في جميع الصور
 التي فيها ذكر الثمن من جهة المتساوم وحده انه يضمن **فعلنا**
 ان ذكر الثمن الذي هو شرط في الضمان في المقبوض على شوم
 الشراء انه يكون من جهة البائع والمتساوم معا ومن جهة
 المتساوم وحده **واما** من جهة البائع وحده فلا وتصوير
 المتساوم تقدم فيما نقلناه عن الاصحاب **بقي** انه وقع في

من شرط ذكر الثمن

المصنفات مما نقلناه عنه انه يجب القيمة **وفي** بعضها يجب
 الثمن ولا يخفى ما بين القولين من الاختلاف فان قول من قال
 الثمن المراد به المسمى في حالة المساومة وقد يكون اكثر من
 القيمة او اقل منها **واذا** نظرنا الى ما قاله الشيخ جمال الدين
 الحصري مما نقلناه عنه وفيما قاله في المحيط يتعين ان
 المراد من قول من قال الثمن ان القيمة لا تقتصر المسمى **وذلك** ان
 الشيخ جمال الدين المذكور قال في تمهيد اصله لان الاصل هو
 الفتاوى رعاية للمجاينين والمساوى هو القيمة وفيما يضار الي
 الثمن عند صحة التراضي بينهما شرعاً قال وكذا المقبوض على سئوم
 الشراء ولا شك ان صحة التسمية لم توجد لانها لا تكون
 الا عن تراضي بينهما ولم يحصل بذلك بعد اذ لو حصل لكان
 بيعاً باتالانه يكون بيعاً بالتعاطي وما كانت المسئلة حينئذ
 تبقى مسئلة المقبوض على سئوم الشراء انما كانت تكون مسئلة
 البيع بالتعاطي **وكذا** قول صاحب المحيط ولانه ما رضى بقبضه
 بعوض فصار القابض ملتزماً للعوض وعوضه الاصل هو
 القيمة ما لم يضططر الى ويتفقا على المسمى فتعين ان نجعل قول
 من قال فضاء يلزمه ثمنه اي قيمته **وقد وقع** هذا في عبارة
 الخزانة مما نقلناه في هذه الاوراق وفي القنية ايضا من
 قوله فهو على ذلك الثمن والمراد القيمة لما ذكرنا في حفظ هذا ايضا

المراد من قول من قال الثمن

القيمة المراد بالمر

فانه

فانه مزيل الاشتباه على من يقف على كلام القنية والخزانة **ثم**
وقع في كلام المحيط الفرق بين الهلاك والاشتراك فانه نص
 على ما اذا قال خذ هذا بعشرون فقال المشتري اخذ بعشرة
 فذهب بالتوب وهلك في يده ان عليه القيمة **وعلمك** بانه قبضه
 لجهة البيع وقد بين له ثمننا وقال ولو اشتدك فعليه عشرون
وعلمك فقال لانه بالاشتراك صار راضياً بالبيع بالمسمى لانه
 حال الفعلة على الصلاح هذه عبارة وهو فقه حسن ومنظور
 صحيح وهو موافق للقواعد والمنقول في الفتاوى **فصل في** تقسيم
 الي التفصيل بعد ذلك في هذه المسئلة فنقول المقبوض
 على سئوم الشراء اذا ذكر الثمن في حالة المساومة انه مضمون ليجلو
 اما ان ذكر البايع الثمن وحده او المشتري وحده او ذكراه معاً
 وبعد ذلك فلا تخلو اما ان هلك بعد القبض بنفسه مثل ان
 يكون ضاع او تلت بنفسه واما ان اشتدك المشتري **في الوجه**
 الاول من القسم الاول لا يلزم المشتري لضمان بذكر البايع
 الثمن وحده على ما قد مناه **وفي** الوجه الثاني والثالث من
 القسم الثاني انه اذا هلك بنفسه من غير اشتدك من الشاوم
 فانه يضمن قيمته للبايع **وظاهر** كلام الاصحاب انها تجب بالغير
 ما بلغت سواء كانت القيمة اقل مما سئى او اكثر ولكن ينبغي
 ان يقال اذا وجبت القيمة لا يراد بها المسمى سواء كانت

تقسيم

الوجه الاول

لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا يتوجه الالتزام عند القاء
 الابتعاد قهما على ميل كل واحد منهما فيما يتعلق بنفسه
 وتفسير هذا الميل والله اعلم ان يميل قلب البائع الى بيعه
 من هذا المساوم ويميل قلب المساوم ايضا الى شراءه
 السلعة هذا الذي يظهر في تفسير الميل وما وقفت عليه
 في كتابي لا في القنية كما نقلته لا غير **واما قول**
 خان رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر
 فيها فملك في يده لا يضر وان قال الناظر بعد ما نظركم
 يبيع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا
 قال صاحب السلعة بكذا فهذا في الظاهر انه يشير الى
 ان ذكر الثمن من جانب البائع يكفي والضمان وسبق بعكس ما
 قد مناه وقد رناه وليس كذلك لان الجمع اول من التعارض
 وقول قاضي خان الا اذا قال صاحب السلعة بكذا اي وقال
 المشتري كذا او الالتزام باختلاف بين الاقوال والتناقض كل
 نفسه **واما قول** صاحب الخزانة عن محمد ابي عبد الله الثوب
 بعشرين فقال لا آخذ الا بعشرة فذهب به يلزمه
 خمسة عشر وان كان في يد المشتري حين ساوم فوجهه
 مشكل ولم اقف على وجهه وانما ظهري شيء وهو ان العشرة
 لازمة تعين وما زاد عليها ففيه نظري نظري من جانب

ذكر المسمى في حالة المساومة من البائع والمساوم او من المساوم
 وحده وذلك لانه ان كان ذكر منه فقد رضى البائع بهذا القدر
 فلا يزداد عليه كما قلنا في الواجب في الاجارة الفاسدة وان كان
 من المساوم وحده فكذا ان البائع راض بهذا التسليم
 حيث سلم المبيع الى المساوم فصارت في معنى ذكره الثمن بنفسه
وفي الوجه الثاني من هذا القسم وهو ما اذا اشتبهك المساوم
 المبيع انه يلزمه المسمى لانه صار راضيا بالقسمة دلالة
 فيلزمه المسمى **وتلخص** لنا من هذا كله ان المقبوض على شئ
 الشراء مضمون ان ذكر البائع والمساوم في حالة المساومة فمنا
 او ذكره المشتري وحده واذا اهلك في يد المساوم بنفسه
 يلزمه قيمته وينبغي ان يكون على ما قررناه ان اشتبهك المساوم
 يلزمه الذي يسمي البائع فان لم يكن للبائع تسمية بحال القيمة
ولو قيل انه يجب ما سمي المشتري لكان له وجه والله اعلم **واما**
 قول صاحب القنية ولا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن
 قيل هو قول ابي يوسف ويعني عند محمد ان يميل قلبه ما
 فعناه ان اشتراط ذكر الثمن لاجل المضمين وهو قول ابي يوسف
 وغيره فقد قال هو الصحيح وعليه الفتوى **ومعنى** قوله ويكفي
 عند محمد ان يميل قلبه وان لم يذكر الثمن وجهه ان الشرط
 في الشرع حصول الرضى في باب البيع وقد حصل ولكن هذا

البايع ونظر من جانب المساوم واجتماعهما يوجب لتصفيف
واما الذي من جانب البايع فهو رضاه بتسليم الثوب مع
 قوله لا اخذه الا بعشرة واذا اقتصرنا على هذا او حده كان
 يجب ان لا يلزم شي يسوى لعشرة **واما** الذي من جانب
 المساوم فهو اخذه للثوب مع قول البايع بعشرين وقوله دليل
 على عدم رضاه بما دونها فلما اخذه مع قوله بعشرين دل على انه
 راض بها **فقصية** هذا ان يلزمه الذي قال البايع قد راع الامر
 بين ان الحشرة الزائدة بمحموعها وبين ان لا يلزمه فيتنصف
 نظرا للجانبين هذا الذي ظهر في ترجمة قول محل رحمه الله
 في هذه المسئلة **مسئلة البراءة** من العيوب في البيع والشراء
 بشرط البراءة من كل عيب وتحرير الكلام في ذلك ذكر في شرح
 مختصر الطحاوي لا شجاني قال والبيع بالبراءة من العيوب
 جائز في الحيوان وفيما سواه ويدخل في البراءة ما علم البايع وما
 لم يعلم وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وسواسي جفس
 العيوب او لم يشم وأشار اليه او لم يشرو ويتر من كل عيب
 موجود به وقت البيع وعمما يحدث بعد الوقت القيص
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما **وقال** محل رضي الله
 عنه لا يبرأ عن الحادث واجمعوا ان البيع لو كان بشرط
 البراءة من كل عيب به لا يطرأ عن الحادث لانه لما قال

من العيوب

واقصر

واقصر على الموجود ولو قال بشرط البراءة من كل عيب وما
 يحدث فالبيع فاسد ولو وجد المشتري بالبيع عيبا فجا برده
 بعد ما وقع الشراء بشرط البراءة من كل عيب فاختلفا فقال البايع
 كان هذا العيب موجودا وقت البيع ودخل في البراءة وقال
 المشتري هو حادث ولم يدخل في البراءة فعلى قول ابي حنيفة وابي
 يوسف لا فائدة لهذا الاختلاف لانه يبرأ عنها جميعا عندهما
واما يقتيد هذا الاختلاف على قول محل فعلى قوله القول قول
 البايع مع يمينه على العلم انه حادث ولو ان رجلا قال لرجل بعثت منك
 هذا العبد على انه آت أو على اني بريء من اباقة وقال الآخر
 قبلت بطلت خصومته مع بايعه في الاتفاق **ولو اختلف البايع**
 والمشتري وادعى البايع ان البيع كان بشرط البراءة من كل عيب
 وانكره المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه ولو اقام المدعي
 البينة على ما ادعاه بطل حق المشتري في الفسخ **ودكر** في الزخيرة
 قال نوع آخر في البراءة عن العيوب اذا باع شيئا على انه بريء من
 كل عيب صح البيع وثبتت البراءة عن العيوب كلها **وقال** الشافعي
 رضي الله عنه لا تصح البراءة والصحيح من ههنا ان البراءة تسقط فيه
 معنى التمليك واما كونه اسقاطا فبديل ان صح من غير قبول
 كالطلاق والعتاق واما كونه فيه معنى التمليك فبديل انه يزيد
 بالرد واما كان فالجمله لا تمنع الصحة **اما** صحة الاسقاط

اشتد في الشراء

فظاهره واما صحة التملك فلا تملك لا يحتاج فيه الى تسليم
لا تمام وقعت البراءة عنه مسلم لمز وقعت البراءة له **والجاء** اذ لم
تمنع التسليم والتسليم لا يمنع اذ صحة التملك كالواشترى
قفرا من صبرة ويدخل في هذه البراءة البراءة عن العيب الموجود
والحادث قبل القبض قول ابي يوسف وقال مجمل لا يدخل فيه
الحادث **وهذا** بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن عيب
يحدث بعد البيع قبل القبض هل يصح ام لا فعند ابي يوسف
يصح وعند مجمل لا يصح **ولو شرط** انه بري من كل عيب به لم ينص
الى الحادث في قولهم جميعا وكذا اذا خص ضربا من العيوب صح
التخصيص **ولو كانت** البراءة عامة واختلفا في عيب واحد
المشتري انه حادث وقال البايغ كان به يوم العقد فالقول قول
البايع في قول مجمل **وقال** زفر والحسن القول قول المشتري
هذا على قول ابي يوسف لان البراءة العامة تتناول القابم والحادث
فلا يفيد هذا الاختلاف **وذكر** في شرح القندوري للزاهد
قال واذا اشترى عبدا او شرط البراءة من كل عيب فليس له ان
يرده بعيب وان لم يثبت العيوب ويعد ها ويدخل في هذه البراءة
العيب الموجود والحادث قبل القبض عند ابي يوسف وقال
مجمل وزفر لا يدخل الحادث **والخلاف** بناء على ان شرط البراءة
من كل عيب يحدث بعد البيع قبل القبض يصح عند ابي يوسف

خلقا

خلقا للمجمل **ولو شرط** انه بري من كل عيب لم يدخل اجماعا
واختلفا في خدوثة فالقول قول المشتري وكذا البراءة العامة
عند زفر والحسن خلا للمجمل **وكذا** اذا اختلفا في ازيد ادا العيب
فالقول قول المشتري ولو خص ضربا من العيوب صح التخصيص
ولو قال ابرأتك من كل عيب الا اياقه بري باقية تعينه فاذا
هو عور له يبرأ ولو قال انا بري من كل عيب الا اياقه بري من اياقه
ولو قال الا الا باقى فله الرد بالباقي ولو قال انت بري من كل
حق في قبلك دخل العيب هو المختار دون الدورك **وذكر** في
فتاوي قاضي خان رجل باع جارية وقال انا بري من كل داء
ولم يقل من كل عيب فالبايع اعز العيوب عند ابي يوسف **اذا**
اشترى رجل عبدا فقال رجل صممت لك عماء فكان اعشى يورده
على البايغ فانه لا يرجع على الضامن بشي من الثمن ولو قال الضامن
ان كان اعشى فعلى حصصه العشى من الثمن فراه اعشى كان له ان
يضمنه حصصه العشى **وذكر** في البدايغ ويجوز البيع بشرط البراءة
عن البيع عندنا سواء عم العيوب بان قال بعثت على ابن يري
من كل عيب او خص بان يمتحن جنسا من العيوب ولو شرط على اني
بري من العيب الذي يحدثه روي عن ابي يوسف ان البايغ
بهذا الشرط فاسد **وذكر** في المبسوط قال واذا ابري البايغ
الى المشتري عند عقد البيع من كل عيب فهو جائز وان لم يثبت

البراءة

العيب

العيوب عندنا ثم يجب ثم قال فاذا عرفنا جواز العقد بهذا الشرط
فلنا يدخل فيه البراءة من كل عيب موجود به وقت العقد فاذا
حدث به عيب آخر بعد البيع قبل التسليم فهو داخل في هذه
البراءة ايضا في قول ابي حنيفة وهو الظاهر من قول ابي يوسف
وقال محمد وزفر والحسن رضي الله عنهم لا تدخل البراءة عن
العيب الحادث في هذا الشرط وهو رواية عن ابي يوسف فابو
يوسف يقول العيب الحادث قبل القبض لما جعل كالموجود
عند العقد في شئ حق المود به فكذا لك تجعل كالموجود عند
العقد في دخوله في شرط البراءة من كل عيب لان مقصود البائع
اثبات صفة اللزوم للعقد والامتناع من الالتزام بما لا يقدر
على تسليمه في هذا الفرق بين العيب الموجود والحادث قبل
القبض ولو شرط البراءة من كل عيب لا يتناول الحادث بالاتفاق
ودكر في الفتاوى الكبرى للخاصي قال ومن اشترى شيئا وبوي
اليه البائع من كل غائلة ثم وجد به عيبا فان وجد عيب السرقة
والخجور والابق لا يرد وان وجد عيب المرض فله ان يرد
هكذا روي عن ابي يوسف فان الغائلة اذا ذكرت في البيع يرد بها
هذا وان كانت تقع على غير هذا **ابايع** وقال انا بوي من كل داء
ولم يقل من كل عيب لانه يبرأ لان الداء داخل في العيب امسا
العيب فليس بداخل فيه الداء **ابايع** جارية فقال بويبت اليك

سئل عن ما اذا
سئل عن العيب

البراءة من العيب

البراءة من الداء

من

من كل عيب بعينها فاذا هي عور لا يبرأ **وكان** الوقال بويبت
اليك من كل عيب بيد ها فاذا ايدها مقطوعة لا يبرأ لان
هذا ليس بعيب وان كانت اصبع واحدة مقطوعة بوي لا يبرأ
عيب في اليد **ولو قال** من كل عيب بها بوي من ذلك كله لان
الكل عيب في الجارية ولو قال لا خراثة بوي من كل حق فيك
دخل العيب هو المختار ولا يدخل الدرك لان العيب حق له قبله
المحال والدرك لا **ودكر في** الكافي شرح الواقي قال واذا بوي
البائع من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم العيوب وليس له
ان يرد به عيب **وقال** الشافعي رضي الله عنه لا تقع البراءة
من كل عيب مالم يسم فيقول من كل عيب كذا او كذا **وفي جواز**
هذا البيع بهذا الشرط قولان **وعند** زفر يصح البيع ويبطل
الشرط والكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب بناء على صحة
البراءة عن الحقوق المجهولة كالديون وعند الشافعي يجب
رحمة الله لا يصح **وعند** ما يصح لان المبرأ اسقاط حتى يتم
بلا قبول كالطلاق والعتاق ويصح بقوله اسقطت عنك ديوني
والجهالة في الاسقاط لا تقضي الي التراجع وان كان في ضمنه
التملك باعتبار انه يرد بالورد لانه لا يحتاج فيه الى التسليم
ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب
الحادث بعد العقد قبل القبض عند ابي حنيفة والجب

البراءة من العيب
بالبرد والعيب

من كل حق

اسقاط الدين

يوسف وعند محمد وزفر لا يدخل الحادث **وذكر** في شرح مختصر
الكوفي للقدوري قال اذا باع الرجل شيئا على انه يبرى من كل عيب
فعمه ولم يحضر شيئا من العيوب فذلك جائز في قولهم **وقال الشافعي**
رحمه الله البراءة من العيوب المجهولة لا تنضم الا ان تكون في باطن
الحيوان ففيها قولان وهل يفسد العقد بشرط البراءة ففيه
قولان لنا ان كل عيب لو ظهر وجب فسخ البيع به جاز ان ينعقد
العقد غير موجب للفسخ به كالعيب المعلوم ولان البراءة حكم
يتعلق بالعيب والبراءة المجهولة بجايزة **وقال الشافعي رحمه**
الله لا يجوز وهو خلاف لنصر والاجماع اما النص فها ذوي ان
رجلين نخاصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث قد
درشت فقال استهما وتوخيا الحق وليجدا كل واحد منهما
صاحبه **وانما** الاجماع فلان المستلين في شايير الاعصار اذا
حضر احدهم الوقت استجلاوا معاملتهم من غير تكبر **وانما** قول
الشافعي رحمه الله ان شرط البراءة من المجهول يفسد العقد
بخلاف الاجماع لان زيد بن ثابت انتاع من عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما عبدا بشرط البراءة من كل العيوب فاراد ان يرد
بعيب فقال ابن عمر بعثك بشرط البراءة وقال زيد انك لم
تعد العيوب فاحتضري عثمان فقضى على زيد لانه لم
رضى الله عنهم بالثمن فقد اجمعوا على صحة العقد مع هذا الشرط

حكم بغير هذه
البراءة المجهولة

الحج على النبي

ولان

ولان العيوب المجهولة معنى يثبت به الفسخ بشرط استقنا
لا يسلط العقد كالحياض الشروط وذكرنا نقلناه **قلت**
فتحذر لنا من هذه النقول كلها ان البيع بشرط البراءة من
كل عيب صحيح ويبرأ البايع من عيوب القديمة والحديثة
كن اقبل مشتري المبيع منه على قول ابي حنيفة وهو الظاهر
من قول ابي يوسف وتقدم نقل الخلاف بشرط البراءة من
كل عيب به فانه لا يدخل في الابراء الجيب الحادث قبل القبض
اجماعا لانه لما قال به وقعت الابراء عن العيوب التي كانت عند
العقد لا غير فلا يبرأ من الحادث ولو قال بشرط البراءة من كل
عيب به وما يحدث فالبيع فاسد **واعلم** ان الابراء من المجهول
صحيح عندنا كما تقدم نقله فتشوا باع شيئا بشرط البراءة من
كل عيب وباع ولم يشترط ذلك في صلب العقد ثم قال بعد
البيع ابرأتك من كل عيب فانه يبرأ من العيوب كلها كما لو قال
بشرط البراءة من كل عيب على ان شتر الائمة في المستوط لم يذكر
هذه الصيغة وانما قال فاما نقلناه عنه واذا بويك لبايع الي
المشتري عند العقد من كل عيب فهو جائز وان لم يسم العيوب
عندنا **وهذه** العبارة وقعت في كلام الامام صاحب الاجل ذكر
الخلاف في البيع بالشرط لان البراءة من العيوب كلها لا يكون
البراءة الصيغة كما وقع في كلام اكثرهم ومن اشترى عبدا او من

حكم بغير هذه
البراءة المجهولة

حكم بغير هذه
البراءة المجهولة

باع عبدا اذ لا فرق في هذا بين العبد وشاير الاشياء فانه
 لو باع ثوبا بشرط البراءة من كل عيب صح وكذا ما يكال او يؤون
 ووضع المسئلة في العبد ليس مخصوصا بالحكم بل اتفاق وضع
 لا غير الا ترى الى قول القدرى اذ باع الرجل شاة على انه
 بري **وكذا** عبارة الذخيرة فاذا رعت هذه الواقعة الى
 الحاكم الخفي المذهب وادعى فيها عنده وطلبها لبايع منه الحكم
 بذلك فلا يلزم ان يقول حكمت بصحة البيع بهذا الشرط وعدم
 الرد بعد بعيب من العيوب مع العلم بالخلات صح ويقال عند
 المالكية يشترط هذا اذا كان البيع لرفع بشرط البراءة من كل عيب
كما اذا قال بعثك هذا الثوب مثلا بالالف درهم بشرط البراءة
 من كل عيب فقال المشتري اشتريته او بدلا المشتري فقال المشتري
 منك هذا الثوب بكذا بشرط البراءة من كل عيب او قال لبايع
 بعث منك هذا الحكم ويقول المشتري قبلت اما لو قال بعث
 منك هذا الثوب بكذا او قال المشتري اشتريت من غير ذكر الشرط
 ثم قال بعد ابرأتك من كل عيب **فان** هذا ما يحتاج ان يحكم الحاكم
 عليه بصحة البيع بل يحكم بصحة البراءة من العيوب وان كانت مجهولة
 وعدم الرد بعيب من العيوب مع العلم بالخلات وماذا الا ان
 المبيع صحيح بالاجماع والامور مختلف فبها والحكم يحتاج اليه في
 المختلف لرفع الخلاف فاما المتفق عليه فانه يحتاج الى الحكم بصحة

وبع

ويتبع في بعض العهود ما صورته ولم يضمن البايع شئ من ذلك الجلال
 والجون والبرص والجذام والجبال حسب لا غير من ذلك يكون بمقالة الشرط
 بشرط البراءة من كل عيب شئ كذا وكذا او ان البايع بري من بقية
 العيوب التي ليست مستثناة لم **فان** يظن ان الحاكم ينبغي له
 ان يطلب شهود العهود ويثابهم كيف حصل هذا الضمان اعني
 عند جحود البايع البراءة عما خلا المستثنى فلو صدق البايع على
 البراءة صح بلا نظر وانما يحتاج الى الشهود عند الجحود فاذا احضر
 بشايرهم للقاضي عن ذلك فان قالوا ابرأ البايع عن بقية العيوب
 بحضرتنا واقربا لا يبرأ عندنا او تراصيا على ذلك عندنا صح ايضا
 ولم يبرأ له الرد بما عند المستثنى وان قالوا لم يقع بحضرتنا ابرأ ولا
 اقرار شئ ما كتب بالعهد وشهدنا عليه ما فيها **فان** الصورة
 تحتاج الى نظو وتامل فان قوله ولم يضمن البايع شئ كذا وكذا
 مقتضاه الا ابرأ عن البقية فما لفظوا في هذا المبرأ له ذلك
 وما لفظوا في ان لا يبرأ انما يكون باحد شيئين اما البيع بشرط
 البراءة من كل عيب ويلفظ الا يبرأ بعد العقد نحو قوله ابرأك
 من كل عيب او ابرأتك من عيب كذا اما بالتعظيم او بالتخصيص
فانما بهذه الصيغة فلم يحصل الا برأ بصرح اللفظ ولا شك
 ان العيوب جميعها مضمونة على البايع سواء نص على شئ منها
 او لم ينص فقوله ولم يضمن البايع شئ كذا وكذا فقد نفى عنه الضمان

فانه لا يبرأ من العيوب
 التي لم يذكرها
 في العقد
 الا بصرح
 الحاكم
 او بقرينة
 الظاهر
 من كلامه

عن البعض واثبت الضمان في البعض وليس له ذلك لأن فيه
تغير المشروع فاف الحق ثابت للمشتري شرعا في الرد بالعيب
القديم وإن استثنى البايع بعض العيوب أنه لا يضمنها لا يصح
استثنائها لأن الشرع جعل للمشتري حق الرد بالعيوب
القديم كلها ولم يوجد من المشتري أبرأ شيء فلا يقال
أن تصد يقره على ذلك أبرأ منه للبايع عما عدا المشتري لأننا
نقول قد تقدم لنا أن الأبرأ يكون بأحد شيئين أما الشرا
بشروط البراءة أو الأبرأ بالصريح **أما** التصديق فلا لأنه يفتقر
على خلاف ما أوجبه الشرع لأن الشرع أوجب الضمان على البايع
في الصور كلها فتصدق المشتري على أنه لم يضمن شيئا كذا ليس
بصحيح لأنه يضمن المشتري وغيره شرعا **فلهذا** قلنا أنه لا يصح
ولا يبرأ من بنية المشتري كيف وإن المشتري يقول أنا ما أبرأتك
من بنية العيوب والبايع يقول صدقت وهذا أبرأ المشتري
حينئذ متمسكة بالأصل وهو الحاق الضمان على البايع في
العيوب كلها والبايع يدعي عليه الأبرأ وهو منكروا لقوله قول المنكر
وتنبهت كتب الأصحاب عندي فلم أجدهم هذه الصورة أصلا
وهذا الذي قلناه ههنا فهو على سبيل البحث والراجح عندي
أنه يكون حكم الأبرأ لأن الشهادة على المشتري بالتصديق شهادة
على إقراره أن البايع يروي بطريق شرعي فيؤخذ به لأن الشاهد

جواب هذه الكلام
المشتري صدقة
على عدم الضمان
في ما عدا ما يضمن
مقتضى قوله
لما أبرأتك
من العيوب
والبايع

ما سألنا إذا قلنا
بأنه لا يضمن
في هذه الصورة
لأن الشاهد

لما كنت معني بشي كذا أو كذا وإن المشتري صدق على ذلك كان
المشتري أخيرا عن براءة البايع عن بنية العيوب والشهادة على
المشتري لا تفتقر إلى معاينة السبب فيكتفي بالشهادة على المشتري
بالتصديق والله أعلم **وحكي** القاضي عماد الدين أنه قيل إن العذر
أن لخاصه جدي أفضى القضاء شمس الدين بن العزكان يرى
الذي رجحت في هذه المسئلة ويحكم به ويجعله بمنزلة التصحيح
بالملازمة كما قلنا والله سبحانه أعلم **مسئلة** يبيع المزرعة **والصواع**
من الذهب والفضة والمحل **أد اربع بالدينار والدينار**
بجواز **أد اربع بالدينار** **في ذلك** **ذكر** في المبسوط قال وعن
مجل بن سيار أن كان يكره بيع السيف المحل بالفضة بالنقد
مخافة أن تكون الفضة التي أعطى أقل مما فيه ويكره أن يبيعه
بالفضة ولا يرى بأشياء أن يبيعه بالذهب وبه يأخذ لأن بيعه
بالذهب جائز لقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف الجنس
فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يداً بيده ولا يجوز بيعه
بالفضة سوا بأشياء بالذهب أو الفضة لأن العقد في
حصة الحلية صرف فاشتراط الأجل فيه مفسد ولا يترفع
الحلية من السيف لا بصور ففساد العقد فيها يفسد
الكل للمضور **بيعها** بالفضة على أربعة أوجه إن كان يعلم
أن فضة الحلية أكثر من فاسد ولذلك إن كانت الحلية

وأنه لا يضمن
في هذه الصورة
لأن الشاهد

مثل النقود في الوزن لأن الجفن والحمايل فضل حال عن الغرض
 فان قابلت الفضة بالفضة في البيع يكون بالاجزاء وان كان
 يعلم ان الفضة في الحلية اقل كذا العقد على ان يجعل
 المثال بالمثل والباقي بازاء الجفن والحمايل خلافا للشافعي
 رحمه الله وان كان لا يدري ايها اقل فالبيع فاسد عندنا
 لعدم العلم بالمشاواة عند العقد ويوم الفضل وعند زفر
 هذا جائز فان الاصل هو الجواز والمفسد الذي هو الفضل
 الخالي عن الحوض فانه يعلم به يكون العقد لمحقا بالجواز **قلت**
 وفي الهداية بمعناه وكذا في بقية الكتب فتحذر لنا ان يبيع
 المفضض الاول ان يباع الذهب وكذا المذركش بالفضة ولو
 بيع بالفضة اعني الدرهم المضروبة او غيرها من الفضة فالواجب
 ان ينظر اليها في البيع من الفضة فان كان قدر الدرهم لا يجوز
 وان كانت اقل من الدرهم التي هي الثمن فجوز وان كان لا يمكن
 معرفة قدرها فلا يجوز ايضا **ففيه** خلاف زفر وصار في صورة
 واحدة يجوز وهي ان تكون الفضة التي في المبيع اقل من الثمن
 الذي هو الدرهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا اذا بيعت
 بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الي هذا بل يجوز ما لا يقل
 وبالحاكم لكن لا بد من قبض الحوض كما في الاول ايضا لا بد من
 القبض في صورة الجواز ولو بيع المصوغ من الذهب المذركش

منه ايضا بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو اقل او
 اكثر بل يشترط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب محتاج
 فيه الى ما قد مناه من الوجوه الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كما في
 الفضة والضابط في هذا واشكاله ان عند اتحاد جنس الثمن
 والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف
 الجنس لا يعتبر التساوي بل التقابض وحده والله اعلم **مسئلة**
اذا هلك المبيع قبل القبض هل ينتقض البيع ام لا وهل يلزم
البايع قيمته للمشتري ويلزم المشتري الثمن الاول للبايع ام لا
 تجوز الكلام **وذكر** الروزي في شرح المنظومة في باب مالك رحمه
 الله قال اذا هلك المبيع قبل القبض لا ينتقض البيع عند مالك رحمه
 الله تعالى لانه في ضمان البايع فيضمن قيمته كافي العصب فتقوم القيمة
 مقامه فيكون المشتري وعليه الثمن للبايع وعندنا يبطل البيع ولا
 يضمن البايع شيئا لانه لو ضمن يضمن لنفسه في حق القبض لان البيع
 كان عند ممسكا بالثمن فلا يستقيم ضمان الانسان لنفسه فاذا
 لم يضمن فقد تلف المبيع بغير بدل فيبطل العقد وفيه بالضرورة
وذكر في البدائع قال هلك المبيع قبل القبض يوجب انقضاء
 البيع وجلة الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما ان يكون اصلا واما
 ان يكون تبعا وهو الزايد المتولدة من المبيع فان كان اصلا فلا
 يخلو اما ان هلك كله واما ان هلك بعضه ولا يخلو اما ان هلك

مطلوب البيع كله
 المبيع قبل القبض

بفعل المبيع او بفعل البايع او بفعل المشتري او بفعل اجنبي فان
 هلك قبل القبض بأفة شأوية انفسخ البيع وكذا اذا هلك بفعل
 المبيع بان كان حيوانا تقتل نفسه ولكن اذا هلك بفعل البايع
 يبطل البيع ويستقط الثمن عن المشتري خلافا للمشافعي رحمه الله
وان هلك بفعل المشتري لا ينفسخ البيع وعليه الثمن لانه بالانذار
 صار قابضا وشا كان المبيع بائنا او بشرط الخيار للمشتري وان
 كان المبيع بشرط الخيار للبائع او كان البيع فاسدا فعليه ضمان
 مثله وان كان ماله مثله او كان ماله مثله له فعليه قيمته **وان هلك**
 بفعل اجنبي فعليه ضمانه فيكون مضمونا عليه للمثل او بالقيمة والمشتري
 بالخيار ان شافسخ المبيع فيعود المبيع في ملك البايع لمتبع البايع
 الجاني فيضمنه مثله ان كان من ذوات الالمثال وقيمته ان لم
 يكن وان شافسخ المبيع واتبع الجاني بالضممان واتبعه البايع للمشتري
 بالثمن **ولو كان** المشتري عبدا اقتله اجنبي قبل القبض فان كان
 القتل خطأ لا يفسخ البيع والمشتري خيار الفسخ **وان كان**
 القتل عمدا اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال **قال** ابو حنيفة ونجى
 الله عنه ان المشتري بالخيار ان شافسخ المبيع وللبايع ان يقتصر
 من القتال بعد وان شافسخ البيع وله ان يقتصر من القتال بعد
 وعليه جميع الثمن **وقال** ابو يوسف رحمه الله المشتري بالخيار ان
 شافسخ البيع ويعود المبيع الي ملك البايع وليس للبائع ان يقتصر

كله
 يقتصر البايع
 المالك

خيار المشتري
 الفسخ او التقضي

ولكنه

ولكنه ياخذ من مال القتال القيمة في ثلاث سنين وان شافسخ
 البيع والمشتري ان يقتصر وعليه جميع الثمن **وقال** مهمل رحمه الله
 لا تقصم على القتال بحال والمشتري بالخيار ان شافسخ البيع
 وياخذ القيمة من القتال في ثلاث سنين وان شافسخ البيع واتبع
 القتال بالقيمة في ثلاث سنين هذا اذا هلك المبيع كله قبل القبض
 وانما اذا هلك بعد القبض **فان** هلك بأفة شأوية او بفعل
 المبيع او بفعل المشتري لا يفسخ البيع والهالك على المشتري وعليه
 الثمن وكذا اذا هلك بفعل اجنبي ويرجع المشتري على الاجنبي
 بضمانه وبطبيع له الفصل وان هلك بفعل البايع ينظر ان كان المشتري
 قبضه باذن البايع او بخياره ان كان الثمن منقودا او مؤجلا فاستهلكه
 واستهلك الاجنبي مثوا وان كان قبضه بخياره ان البايع صار
 مستردا للبيع بالاستهلاك فحصل الاستهلاك في ضمانه فيجب
 بطلان البيع وسقوط الثمن كالمستهلك وهو في يد هذا اذا
 هلك كل المبيع قبل القبض وبعد **فان** اذا هلك بعضه فان كان
 قبل القبض وهلك بأفة شأوية ينظر ان كان التقصان نقصان
 قد ربان كان مكيدا او موزونا او معدودا ففسخ العقد بقدر
 الهالك وسقط حصته من الثمن وان شاترك لان الصفقة تقسم
 عليه وان كان التقصان نقصان وصف وهو كما يدخل في البيع
 من غير تشبيه كالشجر والبناء في الارض اطراف الحيوان والجودة

هلك المبيع
 قبل القبض

وان شافسخ البايع
 بالخيار والمالك

ففسخ العقد
 على المشتري

في المكيل والموزون لا ينفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري
شي من الثمن لأن الاوصاف كالحصنة لها من الثمن إلا إذا أورد
عليها القبض والجناية والمشتري بالخيار أن شاء أخذ بجميع الثمن
وإن شاء ترك كتجديداً للبيع قبل القبض **وإن** هلك بفعل المبيع بأن
جرح نفسه لا ينفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن
لأن جنايته على نفسه هذا وفصار كما لو هلك بحصنه بأفة متعمدة
ولكن المشتري بالخيار أن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك لأن
فعل الجحما جباراً وفصار كما لو اشتري حيوانين متواخين ثم قتل
أحدهما صاحبه قبل القبض يسقط حصته من الثمن والمشتري أن
شأ أخذ الباقي بخصته من الثمن وإن شاء ترك لأن فعل الجحما
جباراً وفصار كما لو اشتري حيوانين ثم مات أحدهما قبل القبض
خفف انفسه **ولو كان** المشتري عبداً فقتله أحدهما صاحبه
قبل القبض وكان جارية فولدت قبل القبض فكبر الولد ثم
قتل أحدهما صاحبه قبل القبض فالمشتري بالخيار أن
شأ فسخ البيع في الباقي وبطلت الجناية وإن شاء أخذ القاتل
منها بجميع الثمن ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لأنه لو أخذ
القاتل منها بخصته من الثمن لا ينفسخ البيع في المقتول وانفساخ
البيع ارتقاعه من الأصل وعوده إلى ملك البائع فتبين أن عبداً
المشتري قتل عبداً البائع فيحاطب بالدفن أو بالدفن أو أيهما

فعل

فعل قام مقام المقتول فحسب المقتول معنى فبأخذ ببقية الثمن
فصار في أخذ الباقي منها بخصته من الثمن في الحال أخذ الجميع
بجميع الثمن في الحال فخيراه في لا يتعد لأخذ الجميع الثمن والفسخ
لهذا **وإن** هلك بفعل البائع يبطل البيع بقدره ويسقط عن
المشتري حصته الهالك من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي أن شاء
أخذ بخصته من الثمن وإن شاء ترك لتعذر الصفقة عليه **وإن**
هلك بفعل المشتري لا يبطل البيع ولا يسقط عنه شيء من الثمن
ولو جنى عليه لبائع ثم جنى عليه المشتري سقطت عن المشتري حصته
جناية البائع ولو زعم ثمن ما بقي **ولو بطل** العبد لا خيار للمشتري
فلو ابتدأ المشتري بالجناية ثم جنى البائع قبل قبض الثمن فإن
جاء العبد من الجانبين فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ وسقطت
عنه حصته جناية البائع من الثمن وإن شاء ترك ولو اختلف
البائع والمشتري في هلاك المبيع فقال البائع هلك بعد القبض
قال المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري مع يمينه ولو
أقاما البينة يقضي بينة البائع وكذا إذا عوى لا يستهلك **قلت**
فيحتمل أن من هذا كله أن المبيع إذا هلك كله قبل القبض بأفة
متعمدة بخير صنع من البائع ولا من المشتري ولا من المبيع ولا
من الجاني فإنه يهلك على البائع وينفسخ البيع ولا يجب على المشتري
شي من الثمن ولا على البائع شيء من القيمة ولكن ذلك الحكم فيما إذا

جناية البائع
والمشتري

خبر من البائع

هلك بفعل البائع او بفعل المبيع حيث يبطل البيع ويستقط الثمن
 عن المشتري وان هلك بفعل المشتري لا ينفذ البيع وعليه الثمن
 وان هلك بفعل اجني فعليه صفاته ففي المثل بالمثل في القمي
 بالقيمة والمشتري بالخيار هنا ان شاء فسخ البيع وان شاء اتبع الحائي
 الاجني بال ضمان واتبعه البائع بالثمن **هنا** اذا هلك كل المبيع
 فاما اذا هلك بعضه قبل القبض وهلك باقية فما وية ينظر ان
 كان النقصان نقصان قدر بان كان مثلاً كل المبيع عشرة اقفة
 حنطه بما يدورهم فذلك فيها قفيزان او من الموزونين ان كان مثلاً
 مائة رطل من الزيت فذلك منها عشرون رطلاً ومن المعدود كالبيضة
 والجوز مثلاً بان كان مائة بيضة او جوزة فذلك منها عشرون
 فانه ينفذ العقد في كل نوع من هذه الانواع بقدر رالها لك
 من الثمن ويستقط حصته الهالك من الثمن ولكن يخبر المشتري
 في الباقي ان شاء اخذ حصته من الثمن وان شاء ترك وهذا ظاهر
 وان كان النقصان نقصان وصف وقد فسره صاحب البند ابيع
 بما يدخل في المبيع على وجه البيع كالشجر والبناء وقد جاز صاحب
 البند ابيع فيما نقلناه عنه الى اخوه فلا يعيد لانه يبيح كالمكره
 والله اعلم **مسئلة** اذا قبض البائع الثمن او المجرى الاجرة او
 رب الدين دينه ولم ينفذ الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء
 بعد ذلك وذكر ان ما قبضه يرد وهو الذي يقول العامة

خاش

خاش ودفعه الى الحاكم وطلب منه الحكم ببقية حقه من الثمن ورد
 ذلك على خصمه والخم ينكر ويقول ذراهي حيايد وما اعلم هل
 هذا منها فهل يكون القول قوله القايض والدافع **وحيروا الكلام**
 في ذلك ذكر في القنية **ص** مكاري دأته الى بخداد بعضه
 ودفعها اليه فلما بلغ بخداد رد بعضها وقال هي يوف او شتونه
 فالقول لوب الدأته لانه ينكر واستيف حقه وان اقر يقبض المالك
 يقبل قوله في الزيف لانه من جنس حقه فلا يكون تناقضاً ولا يقبل
 في الزيف لالتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة واستيف حقه او
 الجيايد فالقول له هذه عبارة القنية **وذكر** في المستوط قال
 واذا اجرد الدار عشرة دراهم او قفيز حنطه موصوفه واشهد
 المجرى ان قبض من المستاجر عشرة دراهم او قفيز حنطه ثم
 ادعى ان الدار مبروجه وان الطعام معيب فالقول قوله لانه
 ينكر واستيف حقه فانها في الدار مبروجه وبصفه وتختلف باختلاف
 الصفة فلا منافضة في كلامه فايتم الدارهم يتنا البهوجه واسم
 الحنطه يتناول المجيب **فان** كان حين اشهد قال قد قبضت من
 اجرا الدار عشرة دراهم او قفيز حنطه لم يصح بعد ذلك على
 ادعاء الزيف والجيب **وان** لو قال استوفيت اجرا الدار ثم
 قال وجدته زيوفا لم يصح في بيينة ولا غيرها لانه قد سبق
 منه الاقرار يقبض الجيايد فان اجرد الدار من الجيايد فيكون هو

عبارة القنية
 فلا قول له فقال
 من الكلام الموصوف
 كرامة على لسانه
 صاغر القنية والموافق
 في الحان ذلك
 وعلى من الاتقان في
 القنية ولا يفي كلام

مناقض في قوله وجدته زيوفا والمناقض لا قول له ولا تقبل بليته
ولو كان ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء بوجه بعينه فقال المشتاجو
 ليس هذا ثوبي فالقول قول المشتاجو لانه ما تصادق على انه قبض
 الحقود عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الاحول لنفسه بحق
 الرد والمشتاجو لم يكره ذلك فالقول قوله فان اقام رب الد او البينة
 على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا على قياس المبيع
قلت فتخولرنا من كلام شمس الحجة ان المجرم
 قال استوفيت اجر الدار ثم قال وجدته زيوفا لم يقبل قوله
 ولا بينته ولو قال قبضت من المشتاجو كذا من الد را هم ولم
 يقبل الاجرة ثم جاء وقال هذه الد را هم بمرجعة فالقول قوله
 فصا جواب المسئلة ان القابض متى قبض الحق ثم ادعى انه
 زيوفا لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق
 اقرار بقبض الجياذ فاذا قال بعد ذلك هو زيوفا او بعضه فقد
 ناقض كلامه والمناقض لا يقبل كلامه ولا بينته بخلاف ما
 اذا قال قبضت عشرة دراهم ولم يقبل من اجرة دارى ثم ادعى
 انه زيوفا فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكو استيفاء
 الحق وما سبق منه ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله
 هذا خلاصة ما قاله في المبسوط **واما** ما ذكره في القنية ورده
 له بالصاد وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه لانه

القول
 في القنية
 والقبض

قال

قال ودفعها اليه ولم يقل باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة
 ليس القابض بمناقض لقوله فيقبل وبقيته ما ذكره في القنية
 هو من المبسوط فانه رمز بشين وهو علامة المبسوط ومعنى
 ما ذكره انه اذا اقر بقبض الد را هم بان قال مثلا قبضت منه
 عشرة دراهم ثم ادعى انها زيوفا صدق **ولو قال** هي ستوفة
 لا يصدق وذلك لانه في الزيوفا ما ناقض كلامه لان الزيوفا
 من جنس حقه وفي الستوفة ناقض كلامه لانه اقرا ولا بالق را هم
 وثانيا ادعى انها ستوفة والستوفة ليس من الجنس فكان مناقضا
 على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى من تعيين الزيوفا والستوف
 والله هو حجة **وقوله** وان اقر باستيفاء الاجرة الى اخوه هذا
 مشكل بخالف لما قاله في المبسوط مما نقلناه وشبهه بانه
 قال وان اقر باستيفاء الاجرة تقديره والمسئلة بخالفها
 حتى يتم الكلام **واما** كان ذلك فيبقى تقدير الكلام تكرار
 دانية الى بعد اد بعشرة دراهم واقرا لا تجر بقبض الاجرة
 ثم ادعى انها زيوفا او ستوفة يقبل قوله في ذلك **وهذا**
 خلاف ما ذكره شمس الحجة في المبسوط فانه قال اذا اقر باستيفاء
 الاجرة ثم قال هي زيوفا لم يقبل قوله والخوف فقد بيناه
 وهو الموافق للفتنة لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض
 لا قوله فكيف لقوله في القنية القول له والله اعلم شهور فانه

عنه القنية لا قوله
 على ما ياتي بيانه في القنية
 والقبض

ينف كالم المبسوط وما يقوله محرراً إلى آخره **فالتدريج** يجب
 يعمل به هو ما ذكره في المبسوط اعني بهذه الصورة الخ
واما بقية الصور وكلها موافقة لما ذكره في المبسوط **واما** بقية
 لنا هذه في الاجارة والاحجرة عدينا الى استيفاء الاثمان
 في الجماعات والديون في المعاملات فان للعلة تجمع الكل
فنقول اذا ادفع اليه درهم وهي من متاع ثم جاءه البائع واراد
 ان يرد عليه شيئا يزعم انه مرود في المعاملات بين الناس
 وانكر المشتري ان ذلك من درهم التي في يدهما فلا يجزوا اما ان
 يكون البائع اقرب قبض الثمن او لا فان اقترب قبض الثمن لم يقبل
 قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو
 اختار البائع ميم لم يشتري انه ما يعلم ان هذا الرد من دراهمه
 التي اعطاها له ينبغي ان يجاب الي ذلك ويجلفه القاضي على العلم
 فان حلفت تقطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان كل
 ينبغي ان يرد ها عليه لانه اقرب ما ادعاه بطريق النكول **وان** كان
 البائع لم يقرب قبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
 هذا المبيع وانما اقترب قبض درهم مثلا ولم يتل من الثمن ولا الحق
 قال في هذه الصورة يكون القول قول البائع لانه منكرا استيفاء
 حفته ولم يتقدم منه ما ينافي قرضه الذي عوي يقبل قوله مع عينة
 هذا اذا انكر المشتري انهاد درهمه ايضا **وكذلك** الديون

تخلف المشتري
 على العلم

ايضا

ايضا ينبغي ان يكون الجواب فيهما كالجواب في الاحجرة والتمن في
 باب البيع وهذا كله اذا كان الذي يرد زيوفا او نهرج
 فان كان ستوقه فلا يقبل قوله ولا يرد لانه ناقض كالم
اما في صورة اقاربه بقبض درهم فظاهر لان الستوقه ليس
 من قبض الدرهم وقد اقترب قبض الدرهم او لانه قال في ستوقه
 فكان مناقضا **وكذلك** في اقاربه بقبض الاحجرة او الحق بالطريق
 الاولى وعيانة المبسوط خالية عن ذكر الستوق وليس فيها
 ما يمنع ما قاله في الفنية بل يوافق من حيث المحكي **واما**
 تفشير الدرهم النهرج والزبوف والستوقه قد ذكر في الصحاح
 قال النهرج الباطل والذي من الشي هو معروف وقالت
 المعرب النهرج الدرهم الذي فضته ردية **وعن** ابن الاعراب
 اي المبط السكم وقد استعمل لكل ردي باطل وقال
 الحيا في درهم بهرج اي نهرج واحد بالنون الالة هذه
 عبارة المعرب والزبوف المردودة يقال زافت عليه درهم اي
 صارت مردودة عليه لعشر فيها وقد زيفت اذا ردت ودارهم
 زيف ودارهم زبوف وزيف وقيل هن دون النهرج في الرداة
 لان الزيف ما يرد به بيت المال والنهرج ما يرد به التجار
 والستوق بالفتح اذرى من النهرج **وعن** الكرخي الستوق
 عندهم ما كان من الخائس هو الخالب الاكثر **وفي** الرسالة

التفريق بين الزبوف
 والنهرج والستوق

تفشيرها

تفشيرها

التوسعة النهرجة اذا غلب الخاش لم توجد ولما استتوت
 فخرام اخذها لاني فلوس هذه عبارة المغرب وحاصل
 ما قالوه في تفسير الزيوت والنهرجة والمستوتة ان الزيوت
 اجود من الكل وبعد الزيوت النهرجة وبعد المستوتة
 فيكون الزيوت بمذلة الدراهم التي تتبيلها بعض الصيارف دون
 بعض والنهرجة ما يرد بها الصيارف وهي التي تستقى بخير
 ولكن الفضل فيها اكثر والمستوتة بمذلة الزعل وهي التي
 تحاشها اكثر من فضتها **فاد** عرفنا هذا فالزيوت والنهرجة
 يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقبض بها شيئا الحق او
 الاجرة او الجياد بل يكون اقرب يقبض كذا من الدراهم ثم يدعي
 ان بعضها زيوت او نهرجة كما قد مناه فيقبل قوله ويوردها
 واما اذا قال انها مستوتة بعد ما اقرب يقبض الدراهم لا يقبل
 قوله ولا يوردها **مسئلة قبول الكفالة في مجلس العقد** ركن
 حتى ان المكفول له اذا لم يقبل الكفالة في المجلس لا يصح وسوا
 كانت الكفالة بالمال او بالنفس وتحرير الكلام في ذلك **ذكر**
 في البداية قال واما الذي يرجع الي المكفول له فانواع منها ان يكون
 القول في مجلس العقد وانه شرط الاعتقاد عنده ابي حنيفة
 ومحمد رضي الله عنهما اذا لم يقبل عنه حاضر في المجلس حتى
 ان يركن للغايب عن المجلس فباعتها الخبر فاجاز لا يجوز عندها

كسوط هذا العمل

اذا

اذا لم يقبل عنه حاضر **وعن** ابي يوسف رحمه الله روايتان
 وظاهر الاطلاق يحمل في الاصل انها جائزة على قوله الاخر يدل
 على ان المجلس عند ليس بشرط اصلا لا بشرط التعداد ولا بشرط
 انعقاد **مسئلة** المريض وقد قال بعض مشايخنا ان جواز
 الصمان هناك بطريق الصمان بالقضاء عنه حتى لو مات ولم يترك
 شيئا لا يلزم الورثة شيء فاعلى هذا لا يلزمهم وبعضهم اجازة على
 تبديل الكفالة **ومنها** وهو تنوع على من هبها ان يكون عاقلا
 فلا يصح قبوله المجنون والعبيد الذي لا يقبل لانها ليست من اهل
 القول ولا يجوز قبول وليها عنها لان القول يعتبر من وقع
 الايجاب عليه ومن وقع له الايجاب ليس من اهل القول ومن
 قبل لم يقع الايجاب له فلا يعتبر قبوله **ذكر** في الهداية قال
 ولا يصح الكفالة الا بقبول المكفول له في المجلس وهذا عن ابي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى **وقال** ابو يوسف يجوز اذا
 بلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في
 الكفالة في النفس والمال جميعا انه تصرف الترام فيشبه به الملتزم
وهذا وجه هذه الرواية ووجه التوقف ما ذكرناه في النفس
 في النكاح ولهما ان فيه معنى التمليك وهو تمليك المطالبة منه
 فيؤثر بها جميعا والموجود شرطه فلا يتوقف على ما ذكرنا المجلس
 قال الا في مسألة واحدة وهو ان يقول المريض لوارثه تكفل عني

اسر الى العمل والمجوز

بما على من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء لأن ذلك وصية
في الحقيقة ولهذا أصبح وإن لم يسم المكفول لهم **ولهذا** قالوا إنما
يصح إذا كان له مال أو يقال إنه قائم مقام الطالب لحاجته
إليه تغريخا لثمنه وفيه يقع للطالب فصار كما إذا حضر بنفسه
وأما يصح بهذا اللفظ فلا يشترط للقبول لأنه يترادف التحقيق
دون السأومة ظاهرا في هذه الحال فصار كالامر بالمكافاة **و**
لو قال المريد ذلك لأجنبي اختلف المشايخ فيه **وذكر**
في الكافي شرح الواقي قال ولا تصح الكفالة بالنفس أو بالمال إلا
بقبول الطالب في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد إلا
لأبي يوسف رحمهم الله تعالى **وأختلفوا** على قوله فقبل عند
جوز لو وصف لتوقف حتى يورثه به الطالب بنفسه ولا يطل
وقيل جاز عند بوصفه لتفاد ورعى الطالب ليس بشرط
عنده وهو الأصح لأنه تصرف التزم فيه على الغير فيتم
الملتزم وحلها لا قرار **ولهذا** أصبح مع الجهالة ومن جعل
الخلا في التوقف جعله قربة للفصول في التكاف إذا تزوج
امراة وليس عنها قابل يتوقف عنده على إجازتها فيما وراء المجلس
كانه جعل قوله كالتلف لفلان عن فلان كذا عقد اتاما لكنه تصرف
للغير فيتوقف على رضاه وعندهما لا يتوقف لأنه شرط
العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس وهذا لأنه عقد تعليم

مما على من الدين

التوقف اذ هو
والرقي دان
باسم الله

على ان المطالبة لم تكن ملوكة وملكها بعقد الكفالة والتملك
يقوم بالشريطة فكان كلام الواحد شطرا للعقد وشرطا
العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس التي مسئلة واحدة وهو
قول المريد لو رثته أو لبعضهم تكفلوا عني بما على من الدين
لعنماي فممنوا به مع غيبة الغرماء فإنه جاز استثنائا
وذكر في شرح مختصر الطحاوي للاستحياي قال ولا يجوز
الحوالة والكفالة إلا بقبول المحتال والمكفول له في قول أبي حنيفة
ومحمد وبنيان ابن الذي عليه الدين إذا قال لرجل ان فلان يورثني
على دين فاكفل به عني أو تكفل له به عني ففعل ذلك الآخر
ثم بلغ ذلك الطالب فاجازها فان ذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة
ومحمد وفي قول أبي يوسف يجوز **وكذا** لو ان فضوليا قال
اشهد واابي صمت ما فلان على فلان من الدين وهما غايبان
فبالحكم فاجازا فهو على هذا الاختلاف وان قبل عن الغايبين
يتوقف في قولهم جميعا **ولو ان** مريضا لم يامر ورثته بالضم
ولكنه امر أجنبيا فضمن الأجنبي ثم حضر الطالب فاجاز على
قول أبي يوسف لا يشترط أنه يجوز وعلى قولهما على العلة الأولى
يجوز وعلى الثالثة يجوز وليس عنهما رواية أيضا في هذه المسئلة
وذكر في الخلاصة في الفتاوى قال وفي الأصل إذا كفل رجل
لرجل والمكفول له غايب فهو باطل آخره هو جاز **وأجمعوا**

كما لا يورثه عن
موسم

صان الفضول

صان به جنبي

لله لو قال بطريق الاخبار جاز فان قال الطالب انه اخرج
 للشكاه فخرج الاخبار صح وقال الكفيل لا بل انشاء فالقول
 قول الطالب وهذا اذ لم يقبل عن الطالب من المجلس احد
وذكر في الفتاوى الظهيرية قال الكفالة بالنفس للخطيب
 لا تقع عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يقبل عن المكفول له
 فضولي فاذا قبل عنه فضولي يتوقف فان اجاز جاز **وعند**
 ابي يوسف يجوز وان لم يقبل عنه فضولي واذا اجازت
 الكفالة على قول ابي يوسف هل يلزم قبل اجازة المكفول له
 فيه روايتان **وذكر** في النخبة قال واما ركن الكفالة فالاجازة
 والقبول عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف
 والا حتى ان عندهما لا يتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال
 او بالنفس لم يوجد قبوله المكفول له او قبول الاجنبي عنه
 في مجلس العدل او خطاب المكفول له او خطاب الاجنبي
 عنه **ولو قال** الطالب الا حوا كفل بنفس فلان لي فقال
 كنت او قال رجل اجنبي اخبره كفل بنفس فلان او مال عن
 فلان فلان فيقول ذلك لخيرته كنت فنقص الكفالة ويتوقف
 على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له وللكفيل ان يخرج
 نفسه عن الكفالة قبل ان يجيز الغائب كفالة **واذا**
 لم يوجد شيء من ذلك بل قال الكفيل كنت بنفس فلان

الكفالة بالنفس
 للخطيب

القبول
 عند ابي يوسف

لما اخرج
 من الكفالة
 هذا اجازة الغائب

فلان

فلان او ما على فلان من الدين فاهما لا يتوقف على ما وراء
 المجلس حتى لو بلغ الطالب فقيل لا يصح **رجع** ابو يوسف وقال
 الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القول او الخطاب او لم يوجد
اذا قال الكفيل تقوم اشهد واذا كنت لفلان بنفس فلان
 والطالب غائب فان اتفقا على ان هذا النشأ كفاية لا يصح عندهما
وان اتفقا على ان هذا اقرار بكفالة وجد فيها الخطاب والقول
 كان معتبرا وان اختلفا فالقوله قول الطالب الذي يدعي ان
 هذا اقرار عن كفاية وجد منها الخطاب والقول حتى يواخذ
 الكفيل به **وذكر** في المبسوط قال ولو كفل بنفس رجل والطالب
 غيب جاز فهو باطل في قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف
 الاول ثم رجع وهو جاز **وذكر** الكفالة بالمال اذا لم يكن
 الطالب حاضرا وفي موضع آخر من هذا الكتاب يقول هو
 موقوف عند ابي يوسف في قوله الا حوا حتى اذا بلغ الطالب
 فقبله جاز **وذكر** الطحاوي قول محمد مع قول ابي يوسف وهو
 غلط ولو خاطب فضولي عن الطالب على قولها لا يتوقف على
 اجازة الطالب **وعلى** قول ابي يوسف هو جاز قبله الفضولي
 او لم يقبل الا في مسألة واحدة وهي مسألة المريض **وذكر**
 في المحيطة واما ركن الكفالة فعند ابي حنيفة ومحمد هو قول
 الكفيل كنت لك بما لك على فلان وقول المكفول له قبلت

عقبه الطالب
 وكذا انفا

قال
 الحاشية في الكفالة
 بالنفس

لما رجع الفضولي

فالركن هو الإيجاب والقبول جميعا **وعند** أبي يوسف الركن هو الإيجاب وهو قوله كنت والقبول ليس بشرط **قلت** فتخولنا من هذا أن الكفالة بالنفس أو بالمال لا تصح إلا بقبول المكفول له في المجلس أو قبيل عنه فضولي ثم يجيز ذلك إذا بلغه فتصح **وقد** عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف في قوله الآخر لا يحتاج إلى قبول لأم من المكفول له ولأم من الفضولي والقولي على قولهما **وبسئلة** المربص فيها اختلاف المشايخ على قولها فمنهم من قال إنما تصح إذا كان للميت مال أما إذا لم يكن لميت مال فلا يصح في موضعين **الموضع الأول** أن الكفالة لا تصح من الورثة إذا لم يكن للمورث مال **والموضع الثاني** أن الكفيل لو كان غير وارث والمسئلة محالها هل تصح أم لا كل ذلك على قولهما وما وقتت على الصحيح في الاختلافين المذكورين ويقع في بعض الأوقات شهادة بخجة بدين كفالة على اصطلاح الشهود ولم يذكر فيها قبول عقد الكفالة وتارة يكتب رسم الشهادة في هذه الصورة على المقر بالدين والمحاضر وهو الكافل والمقر له ويكون هذا في رسم شهادة الشهود ولم يذكر وقبول عقد الكفالة في أصل الصك وتارة تكتب الشهادة على المقر والمحاضر لا غير ويرفع صاحب الحق الكفيل إلى القاضي ويدعي عليه بالكفالة فيجيب بأنه كفل ولكنه لم يكن رب الدين حاضرا في مجلس الكفالة ولم

تحت يده

يقبلها

يقبلها وإن هذه كفالة باطلة وبحيث رب الدين أنه قبل عقد الكفالة ولا بينة لهما **وهذا** موضع فيه نظر وتأمل فإنه لو قيل إن يكون القول قول الكفيل لكان له وجه وما ذاك إلا أنه يدعي عليه لزوم الكفالة وهو ينكر والقول قول المنكر يوضحه أن المكفول له لما قال قبلت في المجلس وهو يقول لم يقبل فلو صدقه الكفيل على ذلك للزومه الحق بالنظر فلما كذب به صار منكرا لما يدعيه من لزوم الكفالة عليه فالقول قول المنكر ولو قيل بأنه ينبغي أن يكون القول قول المكفول له لكان له وجه أيضا وهو أنه لما أقر الكفيل بأنه قد كفل فقد أقرب شيئا ليمتد إلى القول والقرار به أقرار لا يتم إلا به فانكاره القول رجوع منه فلا يقبل ويكون القول قول رب الدين **وهذا** الفرع أشبه بأن يعاقب على مسئلة البيع من قياشه على مسئلة الطلاق على مال فان مسئلة البيع إذا قال بعث منك هذا العبد بالف درهم أمش فلم يقبل قال قبلت فالقول المشتري **ولو قال** لا سرائه طلقتك لمشتر على ألف درهم فلم تقبل فقالت قبلت فالقول قول الزوج **وقروا** بين الطلاق وبين البيع بأن في مسئلة الطلاق بالمال الواقع بين من جانبه والقرار به لا يكون أقرارا بالشرط الصحتة بدونه **وأما** مسئلة البيع فإن البيع لا يتم بدون القبول فالأقرار به أقرار بما لا يتم إلا به وانكاره القول رجوع منه وهو

مصحف

العمل على الثاني فإنه أوجب حاشا

فرق عرض بعض الثاني

لا يمكنه فلهذا كان القول قول المشتري فمثلتنا هذه تشبه
 البيع لان الايجاب والقبول ركن فيه **وكذا** في الكفالة على
 قولهما فاقتراره بالكفالة اقترارهما لا يتم الا بالقول فكانه اقتر
 بالكفالة والقبول ثم قال لم يقبل الكفالة وذلك رجوع منه
 عما اقتر به وهو لا يمكنه فصار كالبيع وفي البيع القول قول
 المشتري **فكذا** هنا ينبغي ان يكون القول قول رب الدين لانه
 في منزلة المشتري فان الاحتجاب من جانب الكفيل والقبول من
 جانب المكفول له كما ان الاحتجاب في باب البيع من جانب الباي
 والقبول من جانب المشتري فالكفيل كالبايع والمكفول له كالمشتري
وقد ثبتت لنا في مسألة البيع ان يكون القول قول المشتري عند
 انكاره قبول الشرائك ان ينبغي ان يكون القول قول رب الدين المكفول
 له عند انكار الكفيل القبول منه ولا تشبه مثلتنا بمسألة
 الطلاق لانه يمين كما تقدم والفرق بينهما ظاهر **فان قيل**
 يشكل على ان هذا ما ذكره في الدخينة من قوله اذا قال الكفيل
 اشهد واني كفيل لفلان بنفس فلان والطالب غائب فان
 اتفقا على ان هذا انشاء كفالة لا يصح عندهما وهذا الذي
 ذكرته هو تصديق على انشاء كفالة لم يحضرها الطالب
 بل هو تصديق على انشاء كفالة وقعت في الرمز الماضي وفيها
 قبول الطالب وذلك لان الطالب يقول قبلت في المجلس والكفيل

عليه

ينور

يقوله كذات ولم يقبل فالكفيل مصدق الطالب في القبول لانه
 اقربا لكفالة وهي متاهلة تتم الا بالقول فكان اقتراره بها اقترارا
 بالقبول والطالب يصرح بالقبول ايضا فقد تصادقا على الغيبة
 وعدم القبول في المجلس فلهذا لم تضع والله اعلم **واما قول**
 صاحب البدايع في الذي يرجع الى المكفول له من ان يكون
 ما قلنا لا يصح قبول المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لانهما
 ليسا من اهل القبول ولا يجوز قبول وليهما عنهما لان القبول
 معتبر بمن وقع له الاحتجاب ليس من اهل القبول ومن قبل لم
 يقع الاحتجاب له فلا يحتجب بقوله هذا انحر كلامه **وهذا** شكل
 مخالف لبقية الكتب والقواعد وقد صرح غيره بخلاف ما
 قاله فانه ذكر في الدخينة ولو كفل للصبي ان كان الصبي تاجرا
 جازت الكفالة وان كان الصبي مجورا عليه فان خاطب وليه وقبل
 صححت الكفالة وان خاطب اجنبي وقبل عنه توقف على اجازة وليه
 وان لم يخاطب وليه ولا اجنبي اما خاطب لصبي فالمسألة على
 الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد لا تصح الكفالة وعلى قول ابي
 يوسف تصح **وفي** المبسوط لا تجوز الكفالة لصبي لا يعقل
 ولا المجنون ولا المخفى عليه **وفي** رواية ابي سليمان ان الكفالة
 لهؤلاء جائزة في قول ابي يوسف واصل هذا في الكفالة
 للغائب **وقد** بينا ان عند ابي يوسف الكفيل ينغوث بالكفالة

اشكال ظاهر
 كما مر

فيجوز العقد وان لم يقبل احد **ولا يجوز** عند ابي حنيفة
 ومحمد ما لم يقبله قابل وقبوله الذي لا يعقل والمجنون باطل
وذكر في المحيط الكفالة للصبي لا يجوز الا ان يخاطب وليه
 عنه عندهما **وقال** ابو يوسف يجوز لان عنده قبول المكفول
 له ليس بشرط لصحة الكفالة **وعند**هما شرط وقبول
 الصبي لا يصح فان كان ابوا الصبي في وليه يخاطبه في الكفالة
 فذلك جائز في قولهم جميعا لانه قبول صحيح قائم مقام قبول
 الصبي هذه عبارته **والذي** يظهر ان صاحب البدل يحصل
 له شهوة في هذه المسئلة فالذي يجب ان يعمل بما قاله غيره
 فيما هو موافق للقواعد كما نقلناه ولا يلتفت الي ما ذكره في
 البدايع اعني من قوله ولا يجوز قبول وليها عنه واي فرق
 بين الكفالة والبيع وسائر التصرفات والعقود الشرعية التي
 اقيم الولي فيها مقام الصبي وكان بالغاً نحو الرهن والكفالة وقبول
 الحوالة اذا كان الحال عليه يلى الي غير ذلك وقد ذكرنا هذا
 ايضا في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات وابنته
 سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة الكفالة العلقية بالشرط**
 وتحرير الكلام **ذكر** في المستوط في مسئلة جهالة المالك
 الكفالة بعد ما يجب ثم قال بخلاف ما لو قال قد وم فلان
 غير المكفول به لان ذلك غير مفسر لتسلم ما التزمه فيكون

الكفالة للصبي

تعليقا

تعليقا للكفالة بالشرط المحض وذلك باطل كما لو علقه بدخول
 الدار وكلام زيد وهذا لانه انما يحتفل بالتعليق كما يجوز ان
 يخلف به كالطلاق والعاق ونحوه بقولنا باطل اي الشرط باطل
فانما الكفالة فصحة لان الكفالة بالشرط العناشدة
 كالنكاح ونحوه **وعلى** هذا الوكيل به الي ان تمطر السماء ان الكفالة
 جازية والماجل الما انه غير متعارف فيبقى شرطا فاسدا فلا يتقلد
 به الكفالة هذه عبارته **وذكر** في الفتاوى الكبرى للخاضي
 قال والاصل في الكفالة ان يجوز تعليقها بشرط متعارف
 لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام وتشبه المعاوضة
 من حيث ان الكفيل يملك ما في ذمة الماصيل عوضا عما يؤذي
 اذا كفل بامر الماصيل فمن حيث انها تشبه النذر صح تعليقها
 بشرط متعارف ومن حيث انها تشبه المعاوضة لم يصح تعليقها
 بشرط غير متعارف بخلاف الوكالة لانه ليس فيها معنى المعاوضة
 فيصح تعليقها بمطلق الشرط **وذكر** في فتاوى قاضي خان
 قال الكفالة على وجهين منجز ومعلقة فالمنجزه جازية
 والمعلقة كذلك ان كانت متعلقة بشرط متعارف **ثم قال** الواو
 ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول اذا ذهب الزخ
 او حيا المطر او اذا قدم فلان الاجنبى فانما كفيل بنفسه فلان
 لا يصير كفيله **وكذا** الوكيل الكفالة بالمال هذه الشروط

لحقها بطلان الشرط
 دون الاصل

لعله
 جازية

وان علق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لامكان التسليم
 نحو ان يقول اذا قدم المطلوب لبلد فانا كفيلا بنفسه فقدم
 فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف **وذكر** في الكافي شرح
 الوافي ومع تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال ما يابعت فلانا
 فعلي وما داب لك عليه فعلي وما غصبك فعلي بخلاف ما لو
 غصبك احد شيئا ثم ان كان الشرط ملائما بان كان شرطا
 لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او الامكان للاستيفاء كقوله
 اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء كقوله اذا
 غاب عن البلدة وان لم يكن ملائما كقوله ان هبت الزح او ان جاء
 المطر او ان دخل زيد الدار لا تصح **وكذا** اذا كفل به الي محجي
 المطر او هبوب الزح بطل الاجل وصحت الكفالة لانهم ما
 ليس من الاجال المعروفة بين التجار والكفالة متى يصح
 تعليقها بالشروط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق
 والعتاق **وذكر** في الايضاح قال وان علق الكفالة بشرط
 فان كان سببا للحق مثل ان يقول ان قدم فلان المطلوب
 فانا كفيلا به فالكفالة جائزة **ولكن** اذا قال اذا استحق
 المبيع فانا به كفيلا لان اللقيد وم اثر في توجيه المطالبة
 عليه **وكذا** استحقاق المبيع سبب لوجوب الضمان
 وكان هذا اضافة الى جيز وجوب السبب فجاز **واما** اذا قال

تعليق الكفالة
بالشروط

الفرق بين الزمان والمكان
وعينه

عدم بطلانها
بالشروط الفاسدة

التعليق له كفا

اذا جاء المطر او هب الزح او دخل زيد الدار فانه لا يجوز
 لانه شرط محض ومعنى التعليل ينافي بالتعليل بالشروط المحضة
وذكر في الهداية قال ثم الاصل ان يصح تعليقها بشرط ملائم
 لها مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق كقوله اذا استحق
 المبيع او لامكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو
 المكفول عنه او لتعذر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن البلدة
 وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرناه فاما ما لا يصح التعليل
 بمجرد الشرط كقوله ان هبت الزح او جاء المطر **وذكر** اذا اقبل
 كل واحد منهما الاجل الا انه تصح الكفالة وتجب المال حاله
 لان الكفالة لما صح تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة
 كالطلاق والعتاق **وذكر** في شرح مجمع البحرين قال ويجوز
 تعليقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او امكان الاستيفاء
 او تعذرهما كما يابعت فعلي وما داب لك عليه فعلي واذا قدم
 المكفول عنه او غاب عن البلدة لا بمجرد الشرط كهبوب
 الزح ومجيء المطر ولو جعله اجلا وجب المال حالا **الكفالة**
 يجوز تعليقها بالشروط مثل ان يقول ما يابعت فلانا فعلي
 او ما داب لك عليه فعلي او ما غصبك فعلي والاصل فيه قوله
 تعالى ولمن جاءه حمل بعير وانا به زعيم **والاجماع** منعقد على
 صحة ضمان الدرك ثم ان كان الشرط ملائما كما اذا شرط شرطا

الفرق بين الزمان والمكان

صح الكفالة
بشرط حاله

عدم بطلانها
بالشروط الفاسدة

التعليق له كفا

يجب عند الحق كقوله ما بايعت فلاناً فعلى فان البيع شرط
لثبوت الحق في الذمة فجاز التعليق به ملائمة الشرط **وكذا**
اذا قال اذا استحق المبيع او ذكر شرطاً لا مكان الاستيفاء كقوله
اذا قدم زيد وهو المكفول عنه او ذكر شرطاً لتعد رالاستيفاء
كقوله ان غاب عن البلد فعلى فان ذلك ملائم للكفالة بخلاف
ما اذا علقه بمحذور الشرط كهبوب الزرع ومحجى المطرفان
تعلق لوجوب المال بالخطر فلا يصح **وقد** قد من الكلام فيه
فلو جعل ذلك اجلاً صححت الكفالة وبطل التاجيل ولزم
المال حالاً لان الكفالة لما يصح تعليقها بالشرط لم تبطل
بالشرط الفاسد كالطلاق والعتاق وقوله ملائم الى آخره
من الزوائد **ودكر** الغنا في شرح الهداية قال كونه الا ان
تصح الكفالة وجب المال حالاً لان الكفالة لما تصح تعليقها
بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد **اعلم** ان في هذا اللفظ
اشتباهاً لانه لو اراد بقوله لما يصح تعليقها بالشرط لا تبطل
بالشرط الفاسد ابتداء تعليق الكفالة مثل ان يقول
اذا هبت الزرع فانا كفيل فانه غير صحيح فان هناك لا يصير
كفيل الا اضلاً ذكره في اوائل كتاب الكفالة من فتاوى قاضي
خان حيث قال ولو علق الكفالة بما هو شرط محض يجوز نحو
ان يقول ان هبت الزرع او جال المطر او اذا قدم فلان الاجنبي

ما بايعت فلاناً
فعلى

بطلان التاجيل

فانا

فانا كفيل بنفس فلان لا يصير كفيلاً **وكذا** لو علق الكفالة
بالمال بهذه الشروط وقال في الكتاب الا انه تصح الكفالة
وان اريد بهذا اللفظ تاجيل الكفالة الى هذه الشروط
الفاسدة ثم قال الغنا في بعيد هذا فعلم بهذا ان حكم
تاجيل الكفالة الى هذه الشروط مخالف لتعلق حكم الكفالة
بهذه الشروط الفاسدة **فبعد** هذا نقول فالوجه الصحيح
فيما ذكره في الكتاب انه ذكر التعليق واراد به التاجيل وقيل
في هذا الاستعمال لفظ المبستوط فانه ذكر هناك هذا حيث
ذكر التعليق واراد به التاجيل هذه عبارة السعدي ومثله
في شرح الهداية للكافي لا انه زاد وقال الشرط المجهول في
الطلاق والعتاق يبطل ويصح الطلاق والعتاق **فان** قال
طلقت او عتقت على ذن من خيرا واني قدوم الحاج او الحصاد
او القطف **ودكر** الشيخ جلال الدين الخناري في حاشية الهداية
قال قوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلاً معني محجى المطر
وهبوب الزرع لا يجوز تعليق الكفالة ولا تاجيلها اليه **ولو**
علق الكفالة بهما مع ذلك صححت الكفالة ولزم المال حالاً
لان ما جاز تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد
كالطلاق والعتاق ولانه في الحال مملوك مطا لينة بلا عوض
ولو كان مملوك قال من غير عوض كالهبة بالشرط لا تقصد

الشرط الفاسد

بطلان التاجيل

فهنا اولى **قلت** فتحرر لنا من هذا كله ان الكفالة تجوز
تعليلها بشرط ملائم للعقد كقدوم المكفول عنه عز البلد
واستحقاق المبيع واذا وجد واحد من هذه الشروط صار
كفيلا عند وجود الشرط لا قبله **وفي** كلام قاضي خان
ما يشير الي هذا انه قال فقد صار كفيلا فمقتضاه ان بالقدم
صار كفيلا لا قبل القدم وهذا شأن المعلق فانه عدم قبل
وجود الشرط فاذا وجد الشرط صار كالمُرسل عنده على ما
عرفت في الطلاق هذا ما يتعلق بالكفالة المعلقة بالشرط
الملائم للعقد **يحي** لنا الكفالة المعلقة بالشرط الذي ليس
بملائم كالتعليق بسبب الرجوع ومجيء المطر ونحوهما كما اذا قال
اذا هبت الريح فانا كفيلا بنفسه لان او بما لك عليه من الدين
او اذا جاء المطر فانا كفيلا به فهل يصير كفيلا في الحال ويبطل
الشرط ام لا يصير كفيلا اصلا **واعلم** ان هذا المقام يحتاج الي
نظر وتأمل والموضع مشكل جدا وقد وقع في كلام صاحب الهداية
فيما نقلناه عنه ما حصل فيه اختلاف بين الشراح اعني الغافي
وجلال الدين البخاري في كل واحد منهما حصل كلام صاحب الهداية
على محمل وجعل الجواب فيه خلافا ما جعله الاخر وقد ذكرنا
كلام كل واحد من الكلامين **واما** خلاصته ما قاله الغافي
انه لا يصير كفيلا اصلا او لا كلام صاحب الهداية وهو قوله

حاشية
الهداية

الا انه

الا انه يصح الكفالة ويجب المال حالا وجعله محمولا على التأجيل
الى هبوب الريح ومجيء المطر لا على انه يكون في تعليل الكفالة به
وهو معذور في ذلك فان قاضي خان وغيره صرحوا بان
لا يصير كفيلا **والشيخ** جلال الدين البخاري قال بخلاف هذا
وجعل الكلام على ظاهره من غير تأويل وقال ولو علق الكفالة
بها مع ذلك صححت الكفالة ولزمه المال حالا اي ولو علق
الكفالة بهبوب الريح او مجيئ المطر لا تجوز التعليق وصحت
الكفالة ولزمه المال حالا وتجب فقال لان ما جاز تعليقه
بالشروط لا يبطله الشروط الفاسدة كالطلاق والعقاق
ولانه في الحال تملك مطلق بلا عوض ولو كان تملكه مال من
غير عوض كما لهبة بالشرط لا يفسد فهنا اولى **وفي كلام** ابن
الساعاتي ما يصلح ان يستأنس به لكل واحد من كلام السخاوي
والبخاري فانه قال بخلاف ما اذا علقه بمجرد الشرط كما هو
الرجوع ومجيئ المطر فانه تعليل لوجوب المال بالخطر فلا يصح
ثم قال ولو جعل ذلك اجلا صححت الكفالة وبطل التأجيل
ولزم المال حالا فاوله يشهد لما جاز اليه البخاري فانه قال
تعليل فلا يصح اي فلا يصح التعليق فبقى اصل الكفالة
واخره يشهد لما قاله السخاوي من حيث انه جعل حكم التأجيل
على جهة فصرح فيه بانه تصح الكفالة ويبطل التأجيل

حاشية
الهداية

ويلزم المال خالاً ولو كان حكمهما واحداً لما فصل معهما انه ميل
إلى الامحياز ويحترز في الكلام **وكذا** وقع في كلام صاحب
الاصباح ما فيه احتمال لكلي المقالتين اعني مقالة الشغنا في
ومقالة الخنازي فانه قال اذا علق الكفالة بشرط فان كان
شبيهاً للحق يجوز وانما اذا قال اذا علق المطر وهبت الريح
او دخل زيد الدار فانه لا يجوز لانه شرط محض فيحتمل ان
يكون قوله لا يجوز اي لا يجوز التعليق ويبطل الشرط ويحتمل
انه لانه لا يجوز الكفالة بهذا الشرط **وقد** يقال انه يشبه
كلام الخنازي اكثر فانه قال لا شرط محض اي فيبطل الشرط
ولا يلزم من بطلان الشرط بطلان الكفالة لانها لا تبطل
بالشروط الفاسدة **والذي ينظر في** ذلك ان ما قاله
الشيخ جلال الدين يولي وسببه فان الشيخ في الهداية صرح
بلفظ التعليق ولفظ التاجيل فاما تصريحه بلفظ التعليق
ففي موضعين احدهما انه قال ثم الاصل انه يصح تعليقها
بشرط ملائم مثل ان يكون كذا او كذا الي آخره كما ذكره
غيره في عدد الشروط التي للتعليق لا للتاجيل والموضع
الثاني فقوله فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان
هبت الريح او جاء المطر فصرح بالتاجيل في قوله وكذا اذا جعل
كل واحد منهما اجلاً **فعلنا** ان كلامه يتعلق ببيان صورة

مخرج قول
جلال الدين

التعليق

التعليق والتاجيل اللهم قل فلا يجوز ان يقال يحمل كلامه
في التعليق على انه اراد التاجيل اللهم بل هذا يكون ان لم
يكن ذكر التاجيل اصلاً ما ذكر التاجيل والتعليق كيف يحسن
ان يحمل على انه اراد بالتعليق التاجيل فانه عطف بيان
يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء المطر
ثم عطف عليه بيان حكم التاجيل فقال وكذا اذا جعل كل
واحد منهما اجلاً اي من هبوب الريح ومجي المطر فكيف
يقال حينئذ انه اراد بالتعليق التاجيل فكيف عطف الشيء
الواحد على نفسه وهذا خلاف الاصل وايضاً فلو كان يحسن
ذلك لما كان اشكل على الشغنا في كلامه وحده بل كان ينبغي
ان يستشكل كلام جميع الاصحاب **فانهم** عددوا صورة
التعليق مثل ما عدها صاحب الهداية ولا يجوز ان يقال ان
يحمل ما ذكره من صورة التعليق على ان مرادهم التاجيل لانه
يلزم منه ترك الكلام في مسألة التعليق واخلاقاً بها من الكتب
فكذلك لا يجوز ان يحمل كلامه وحده فانتفى ان يحمل كلامه
وحده هذا المحمل واذا انتفى ذلك فقوله وكذا اذا جعل
كل واحد منهما اجلاً اي هبوب الريح ومجي المطر ويكون
صورته كقول بنفسي فلان اي هبوب الريح او مجي المطر
ثم قال الا انه يصح الكفالة وجب المال حالاً لان الكفالة

لما يصح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلا
 والعناق هذه عبارة الشيخ **فقوله** الا انه تصح الكفالة في صورة
 التعليق والتأجيل ويلزم الحال حالاً لا يبطل الشرط وذلك لانه
 ذكر جملتين وعقبها بما لا وهي يقتضي تعليقها بكل من الجملتين
 على ما عرفت في مسألة الجمل اذ اتبعها استثنائاً فانه يتعلق بكل
 جملة ولا يخص بالجملة الاخيرة كما اذا قال عبد جرد ووجه
 طالق ان ثمانية تعالى فان الاستثنائين يصرف الى الجملتين
 ولا ينصرف الى الاخيرة وحدها **فكان اهنا** لما ذكر حكم التعليق
 على جرد وعطف عليه بيان حكم التأجيل وعقب على ذلك
 بالاستثنائين اقتضى ذلك ان ينصرف الاستثنائان الى كل من
 الجملتين التعليق والتأجيل ومقتضاه ان الكفالة تصح
 وتبطل بالشرط كيف وانه على بطلانها فانه قال
 لان الكفالة لما يصح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط
 الفاسدة **فمعناه** ان لنا من التصرفات ما يقبل التعليق
 بالشرط ولنا ما لا يقبل التعليق بالشرط فالكفالة من
 باب ما يقبل التعليق بالشرط اي في نفس الامر فاذا كانت
 تقبل التعليق بالشرط لا تقبل بالشروط الفاسدة فكانه
 يقول لما كانت الكفالة تصح بالتعليق بالشرط الملائم
 بالشروط ايضاً فيها فلا تبطل بالشروط الفاسدة بل

لزم المارحالا

يبطل

يبطل الشرط ويبقى الاصل كما قلنا في الطلاق اذا قال طلقت
 او اعتقت على دن من خمر او اي قدوم الحاج او الى الحصاد
 او الى لقطاف فانه يقع الطلاق ويبطل الشرط فكل اهنا لما
 قال ان قدم زيد او هبت الريح فانا نحفل بنفس فلان فانه
 يصير كفلاً للحال ويبطل الشرط ويزيد هذا اما نقلناه
 عن الامام شمس الائمة السرخسي من قوله ومعنى قولنا باطل
 ان الشرط باطل فاما الكفالة فصحة لان الكفالة لا تبطل
 بالشرط الفاسد فاي تصرح اقوي من هذا التصريح فان
 قيل قد ذكر في البدائع ان الشرط ان لم يكن سبباً لظهور الحق ولا
 لوجوبه فلا وسيلة الى الاداء في الجملة لا يجوز بان يقال ان جاء
 المطر وهبت الريح او ان دخل زيد الدار فانا كفيل لان الكفالة
 فيها معنى التملك لما يذكر في الاصل ان لا يجوز تعليقها
 بالشرط الا بشرط الحق به تعلق بالظهور والتوسل اليه في الجملة
 فكون ملائماً للعقد يجوز ولان الكفالة جوارها بالعرف
 والعرف في مثل هذا الشرط دون غيره **هذه عبارة**
 البدائع فكانه يقول الاصل ان الكفالة المعقولة لا تخور واما
 جواز تعليقها بالشرط الملائم للعرف ولكونه سبباً لظهور
 الحق فاذا علقها بشرط ليس بملائم فلا يصح جواً على الاصل
 وان كان كذلك فرجح كلام السرخسي وتعين تأويل عبارة

جواز

يقتضي الكفالة
 بالشرط ان لا

الهداية وطهران الذي قاله الشيخ جلال الدين فيه نظير
 له ليس في كلام صاحب البديع ما يخالف ما قررناه **وذلك**
 لأنه قال لا يجوز الشرط الذي ليس بعلام ولا يقبل لا يصير
 كغيره في الحال **وقوله** الاصل ان الكفالة لا يصح تعليقها
 بالشرط الا بشرط الحق به تعلق الى آخره هذا ايضا في
 ففي صحة التعليق في في اصل الكفالة فان قوله لا يجوز تعليقها
 مسلم وهو المدعي ايضا فاما اصل الكفالة فلم يتعد من البطل لو
 قيل ان في كلامه ما يشير الى صحة الاصل لكان له وجه **وتنبه**
 فانه قال الاصل انه يجوز تعليقها بالشرط الا بشرط الحق
 به تعلق معناه ان الكفالة بدون الشرط على وفاق الاصل
 فاذا اعلقت بالشرط لا يصح تعليقها بالشرط بطل
 لانه لا يعمل فيما وضع له اذ ابطال بقى كان الكلام هوي
 عنه اصلا وراشا فيصح لانه موافق للاصل ويعضده
 ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يتطلم الشرط والفاصلة
 فنصح الاصل ويبطل الشرط **فان قيل** قد ذكر في الاجاب
 للناطفي قال كل موضع اضاف لضمان الى ما ليس بسبب الزوم
 فذلك ان ضمان باطل بقوله ان هبت الريح فما لك على فلان
 فعلى هذه عبارة الناطفي قيل له هذا اصرح مما تقدم وهو
 قوي في عدم صحة الكفالة **ولكن** يمكن ان يقال المراد

من

من قوله فذلك الضمان باطل اي التعليق بالشرط لانه لا اصل
 الكفالة باطل ايضا وفيه تحسيف **ورأيت** قد ذكر في الفتاوي
 ما صورته قال لو قيل لي ان تمطوا السما او يقدم فلان جاز
 وهذا ايضا عدنا في المسئلة وذلك لانه ان كان قوله جاز
 يعني الكفالة والتاجيل ايضا وهو الظاهر لانه لو كان التاجيل
 باطلا لكان صرح به بحيث اطلق الجواز علنا ان مراده الكفالة
 والتاجيل **فصار** المسئلة روايتان في صحة التاجيل
 لاني اصل الكفالة فانه رواية واحدة يصح فجاز ان يتناشر
 في مسئلة التعليق ايضا لانها اختها وان المراد من قوله جاز
 اي جازت الكفالة وبطل التاجيل لانه معلوم في نفس الامر
 فتشاع لنا التاويل فيما نقلوه من انه لا يصير كغيره ومن قول
 الناطفي فذلك الضمان باطل اي غير ذلك كما نقلناه من
 عبارة الاصحاب **ثم رأيت** بعد ذلك قد ذكر الشيخ حافظ
 الدين في الكنز ما صورته قال ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم
 كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء
 كأن قدم زيد وهو مكفول عنه او لم يكن له كان غاب عن
 المصر ولا يصح نحو ان هبت الريح تصح الكفالة ويجب المال
 حالها هذه عبارة الكنز **ثم جاء** والا فصرأي في شرحه قال
 هذه العبارة بعينها ثم قال معنى اذ اكفل بالمال الى محجي

ص في المسئلة
 روايتان
 غير ذلك

كما في
 المسئلة

المطرا وهبوب الزبح بطل الاجل وصحت الكفالة لانها
ليست من جنس الاجال المعروفة بين التجار والكفالة
ما يصح تعليقها بالشروط فلا يثبت بالشروط الفاسدة
كالطلاق والعتاق انتهى كلام الاقتصاري **قلت** ليت
شعري من لم يفرق بين التعليق والتاجيل كيف يتصدي
الي التصنيف ومن اين له مراد الشيخ حافظ الدين هذا
الكلام الذي هو ظاهر في التعليق انه اراد التاجيل غير
التصوير الذي ذكره الشيخ حافظ الدين ذكر تقسيم التعليق
وما يكون ملما له وما ليس ملما له وصرح بالحكم انه تصح
الكفالة ويجب المال حالا وليس هذا من التاجيل في شيء
ولا في التاجيل ما يكون ملما وما يكون غير ملما **اعظم**
فان كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة
قالوا اجب على كل فقيه من كلام الاقتصاري المذكور ان
يصرف النظر عنه ولا يتبعه فيه ولا فيما اول واخطايل
يتبع ما قاله الشيخ حافظ الدين في الكنز فان الذي قاله
الاقتصاري من زيل المعده وظاهره ينادي عليه بجهل وقلة
العلم وكان لا ثبات عبارة الكنز في هذه الاوراق شيب وهو
ان العبد الضعيف حضر مجمعا في بيتان بنى الرضوي
بالمره لوليمة عملت هناك وحضر ذلك المجلس فضلا من

الحنفية

عن ابي كمال الكوفي لم يطره را الفقهاء
ونظر قول هذا العالم

هذا هو الطعن في
من اعطى كلام الفقهاء
من العبد الضعيف
كما را الفقهاء
فمن اعطى كلام الفقهاء
فمن اعطى كلام الفقهاء
فمن اعطى كلام الفقهاء

نوه به كلام
الاقتصاري

مرجع كلام
حافظ الدين

وصرح بمقاله الشيخ حافظ الدين وزياده **وصورة ما**
 ذكره قال في باب الكفالة الى اجل مجهول او معلوم اذا علق
 وجوب المال في الكفالة بما يذكر على تبديل التاجيل كالو
 كئل بمال الى الحصاد والدراس وصوم النصارى والى البرق
 جاز في الكفالة وان كان مجهولا وما ذكر على تبديل الشرط وان
 كان سبباً للوجوب للحق وامكان الاستيفاء جاز **فان** قال فان
 استحق المبيع فعلى ضمانه جاز فان قال اذ هبت الزح او دخل
 زيد الدار فالكفالة جارية والشرط باطل والمال كمال
 ثم بحث ثم قال فاما مسألة الهبوب الجهالة فاحشة ولا تعلق
 لوجوب المال به للاستيفاء فيبطل الشرط وتثبت الكفالة
 لانها لا تتطلب بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق هذه
 عبارته **وذكر** في شرح العيون لابي الليث قال سالت
 ابا يوسف عن رجل زوج ابنة وضمن المهر على انه ان مات
 ابنة او امرأة ابنة قبل ان يلبي بها فهو بري من المضان
 قال الضمان له لا زوم والشرط باطل لانه شرط الضمان وصح
 شرطه وشرط براءة ذمته عنه وشرط الضمان يضاد
 البراءة فلا تنضم البراءة فهذه الكفالة محلقة على شرط وقد
 قال ابو يوسف في الاصل وبطل الشرط **وذكر** في المختار
 للمفتوي قال ويجوز تخليق الكفالة بشرط ملأيم كشرط وجوب

تعليق ضمان
 الشرط

ضمان المهر
 شرط الموت

الحق

الحق كقوله ما يابعت فلانا فعلى او بشرط امكان الاستيفاء
 كقوله ان قدم فلان فعلى او بشرط تحقق الاستيفاء كقوله
 ان غاب فعلى ولا يجوز بمجرد الشرط كقوله ان هبت
 الزح او جاء المطر فحجب خلا في فتاوى لؤلؤ الجي قال رجل
 كئل عن زيد مد من عليه على ان فلانا تكئل عنه بكذا امن
 المال فلم يكئل فلان فالكفالة لا رزمة لان الكفالة لا تعلق
 بالمشروط **وذكر** في موضع آخر قال ولو قال الى ان تمطر
 السماء او تمر السماء فالكفالة جارية والشرط باطل لان هذه الاوقات
 لا تصلح للتاجيل لانه يتوهم حصولها ساعة فساعة ولهذا
 لا يستعمل التجار فيما بينهم هذه الاجل فلم يكن هذا تاجيلاً
 وكان شرطاً فاسداً الا ان الشرط الفاسد مما لا يفسد
 يبطل الكفالة لانه للحال تمليك مطالبة بعض لا يبطلها
 فهذه اولى وكذلك الى قدم الاجنبي فان الشرط باطل في
 الكفالة جارية **وذكر** في شرح مختصر الكرخي للقندوري
 ثم قال اصحابنا جميعاً بالوجوب وابي يوسف ومحمد رضي الله
 عنهم اذ كئل الرجل لرجل بمال الى القطاف والى الحصاد
 او الحرايد او الى الدمار والى البيروز والمهرجان فالكفالة
 جارية **قال** وجملة هذا ان كل شيء يذكر على طريق التاجيل
 فاذا علق وجوب المال بالكفالة به صح وان كان مجهولاً وما

يذكر على طريق الشرط دون الاجل على ضربين وان كان الشرط
شعبيا لوجوب الحق او ممان الاستيفاء ازان تتعلق الكفالة
به فان كان بخلاف ذلك لم يحزم بحث فيما يتعلق بجواز الاجال
المجهول ثم قال واما الشرط فان كان شعبيا لوجوب الحق مثل
ان يقول اذ اقدم زيد او استحق المبيع فالكفالة جائزة لان
الاستحقاق سبب لوجوب الحق وقد زعم زيد سبب يستلزم به
الاداء فيجوز ان يتعلق الكفالة بذلك **فاما** اذ اقال اذ اجد المطر او
هبت الريح او دخل زيد الدار كان ذلك لا يجوز لان هذا لا
يذكر على طريق التناجيل ولا سبب لوجوب الحق وتسهيل
الاستيفاء والاموال لا يجوز ان يتعلق وجوبها بالشرط
واذا اقبل رجل عن رجل بمال الى اجل مجهول لا يشبه احوال
الناس مثل المطر والريح واشباه ذلك فالكفالة جائزة والشرط
باطل والمال حال على الكفيل اما بطلان الشرط فقد بيناه
واما تبطل الكفالة به لانه ما جاز ان يتعلق بالشرط لم يبطل
بالشرط الفاسدة كالطلاق والعتاق اذ ابطال الشرط
بقى المال على حله باطلا لعقد هذه عبارة القدر وري
رحمه الله **فانظر** بصرك الله ونور قلبك والهمل الوجع
الى الحق الى ما قاله في الكفالة مما نقلناه وتصريحه بان
الكفالة جائزة والشرط باطل وكذا قوله فيها **واما** مسألة

احتمال المجهول
واجال الحق

المهبوب

المهبوب اي قوله اذ اهبت الريح وما ذكره من قوله لان الجهالة
فاحشة ولا يتعلق لوجوب المال به الاستيفاء فبطل الشرط
وثبتت الكفالة لانها لا تبطل بالشرط الفاسدة **فعلى** هذا
الكلام ان القول بفسحة التعليق في صورة هبوب الريح وامثاله
منع منه شيان احدهما ان الجهالة فاحشة وتفاخشا مانع
لانه لا يدري متى تهب الريح الساعة او ساعة اخري او
بعد يوم او بعد شهر فلا شك انها جهالة فاحشة لما تعلقت
عليه الكفالة والجهالة الفاحشة في الشرع معتبرة فلهذا لم
يصح التعليق بالمهبوب والثاني ان هذا الشرط الذي هو
هبوب الريح لا يتعلق لوجوب المال به ولا الاستيفاء فلا يمكن
اعماله بوجه فلهذا اقال بانه باطل لان ما يتوقف الكلام على الشرط
الا اذا كان فيه فائدة وله عمل **فاما** اذ لم يكن له تحقق بالكافة
ولا حاجة الى التوقف بسببه لانه كالمعدوم فيبطل هذا معنى
قوله في الكفاية في مسألة المهبوب وهو في غاية الظهور والصرا
بالمعنى **واما** ما ذكرنا من العيوب فانه انما ذكره الرد على من يقول
ان المعلق بالشرط عدم قبول وجوده وتفسيده بان التعليق
لما لم يصح بالشرط الذي ليس عملا فصا لمجموع الكلام كالعدم
فيبطل الاصل والشرط فانه في العيوب ذكر صورة كفالة
معلقة على شرط وقال فيها بطلان الشرط دون الاصل

توجيه بطلان التعليق
كالمعدوم

فلو كان ما قاله هذا القائل صحيحا بطلت الكفالة ايضا **وَأَمَّا**
 ذكره في المختار فانه متمسك ايضا على المدعي ولا فائدة قال
 يجب حاشا ولا يوصف بانه يجب لا بعد القبول فصح الاصل
 وعدم الاحتجاج بالشرط الذي ليس بملازم واما ما نقلناه من
 الفتاوى ولو الجب فانه سبب الرد على القائل بانه اذا بطل
 الشرط يبطل الاصل فانه صريح في الفتاوى المذكورة ما يرد
 عليه مقالته حيث ذكر صورة كفالة عن رجل بدين معلفه
 ان يكفل فلان بكذا من المال فلم يكفل فعلى قول هذا القائل
 ان الكفالة باطلة لانه انما قصد الكفيل ان تكون كفالته على
 هذه الصورة وقد امتنع فلان الاخر من الكفالة فينبغي على
 قوله ان تبطل الكفالة لان الشرط لم يجعل به **وقد قال**
 الولوالجي الكفالة لازمة لان الكفالة لا تتعلق بالشرط
 ولعمري هذا فيه كفاية لمن انصف **وقوله** في الموضع المختار
 ان الشرط الفاسد مما لا يفسد الكفالة لانه عليه مطالبة
 بالهوض وهذا اخف من التملك بعوض فاذا جاز في القوي
 يجوز فيما دونه اولى كالهبة بالشرط الفاسد يبطل الشرط
 ونصح الهبة في الكفالة اولى **وما** ذكره القدرى فهو
 ساكت في اول كلامه عن البطلان او الجواز فانه ذكر اول الشرط
 الملازم وقال جاز ان تتعلق الكفالة به وقال في الذي ليس

الشرط

الشرط

ملازم

ملازم وجاز في الملازم وهذا لا تعرض له باصل الكفالة بل لو
 قيل ان فيه اشارة الى صحة الكفالة لكان له وجه وهو انه قال
 او لاجاز التعليق واجاز لم يجوز وقد وقع في كلامه ان ما جاز
 تعليقه بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد فقوله لم يجوز
 تعليقه يشهد الى انه تصح الكفالة واما قوله في او اخذ كلامه اذا
 جاز المطر اوهبت الريح فان ذلك لا يجوز **فالمزاد** الشرط لا اهل
 الكفالة ايضا وذلك لانه قال عقيب هذا يدكر على طريق
 التاجيل ولا هو سبب الحق ولا يشهد بالاشتقاق والاموال
 لا يجوز ان يتعلق وجوبها بالشرط فقلنا ان كلامه الاول
 كان في حق الشرط لانه نفس الكفالة **وما** يدل على هذا ايضا
 وعلى المدعي في المسئلة قوله بعد ذلك تعليل في مسئلة الاجل
 اما بطلان الشرط فقد بيناه ولها ما لا يتصل الكفالة به لان
 ما جاز ان يتعلق بالشرط لم يبطل بالشرط كالطلاق
 والعتاق فدللت هذه العبارة على شيئين ان كلامه كان فيما تقدم
 في الشرط لا في اصل الكفالة فانه قال اما بطلان الشرط فقد
 بيناه وهذا ظاهر واما الشيء الاخر فهو المتمسك على المدعي
 في المسئلة وهو انه قال اما بطلان الشرط فقد بيناه في مسئلة
 اذا جاء المطر اوهبت الريح **وما** يدل عقيب في بطلان الشرط
 ثم ادخل بين ذلك مسئلة الاجل قال فيها هذه العبارة اما

ومما يدل على ان الشرط لا اهل

بطلان الشرط فقد بيناه وعطف عليه قوله وانما لم تبطل الكفالة
لانه ما جاز ان يتعلق بالشروط لا تبطله الشروط الفاسدة
كالطلاق والعناق واستغنى عن هذا ان الشرط الذي
ليس بملازم بمذلة الاجل المجهول جهالة فاحشة اعني كلامهما
يبطل وتبقى الكفالة لانه لما قال في مسئلة الاجل اما بطلان
الشرط فقد بيناه اي بين ان الشرط باطل **وما** ذكره في الكفالة
هناك فاحتاج الى ان يذكر هنا لان حكم الاجل المجهول
فاحشا والشرط واحد فاخر الكلام في الكفالة الي بعد
الكلام على بطلان الشرط والاجل فانه قال واما لا تبطل
الكفالة لان ما جاز ان يتعلق بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة
هذا في صورة تعليق الكفالة بالشرط الذي يلزم في صورة
التاجيل لانه لا يقال فيه تعليق ولا شرط وانما يقال اجل
فعلنا ان مراده من قوله اما بطلان الشرط فقد بيناه
الشرط الذي ليس بملازم لاجل لانه ليس بشرط ولم يتقدم
وبقي قوله وانما لا تبطل الكفالة به اي بالشرط لانه اقرب من
غيره والضمير بصرفه الي اقرب المذكورين **وبدل** عليه انه
المراد ايضا قوله لان ما جاز ان يتعلق بالشرط لا تبطله
الشروط الفاسدة وهذا في التعليق لاني التاجيل
وما يؤيد قولنا ان الكفالة لا تبطل وانما يبطل الشرط

يحيى

وحده قول القدر **اي** بطلان الشرط فقد بيناه لم يقبل
بطلان الكفالة لبطلان الشرط الذي ليس بملازم ولهذا قال
ايضا وانما لا تبطل الكفالة به اي بالشرط الباطل فكل ذلك
يدل على ان الكفالة لا تبطل وانما يبطل الشرط **وما** قول
القدر وري واذا بطل الشرط بقي المال على حاله بالطلاق العقد
معناه ان المعلق بالشرط يتاخر عمله الى وقت وجود الشرط
الصحيح فهو كالاجل الذي لم يحل بعد فاذا كان الشرط باطلا
والامتلص صحيحا يجب المال في الحال لان اطلاق العقد ينتهي
الحلول فبقي لما كان الشرط الباطل وجوده وعدمه سواء قلنا
بقي المال على حلوله باطلا في العقد لانه المراد بهذا الحكم التاجيل
لا التعليق بالشرط لان السياق يائنه ويردده والتجوز في
لفظة واحدة اولى من التجوز في الفاظ كثيرة فانه تقدم لفظ
التعليق ولفظ الشرط وتكرر ذلك **ولو قيل** بان ذلك كله
مجاز عن التاجيل للزم ارتكاب مجازية الفاظ كثيرة وهو
كلها لا اصل واذا احتملت هذه اللفظة على المجاز بانفراده كان
اقل مخالفة للاصل وما كان اقل مخالفة اولى من التزام ما
هو اكثر مخالفة للاصل وهو الحقيقة فصار معنا من المتقول
في هذه المسئلة اعني لصريحة بان الكفالة لا تبطل
وانما يبطل الشرط الذي ليس بملازم ووجه وما هو في قوة

والى كبريائه عليه السلام

الصرح **نقل** الهداية وكفاية اليه في الكفر والمختار
 وشرح العيون وفتاوى لولواحي وشرح الكرخي للقدوري
 وحاشية الشيخ جلال الدين الخنازري وبقية الكتب التي
 ذكرناها فيها والتي لم نذكرها مما يظاهرها إطلاق الجواب
 إما بأنه لا يجوز ولا يصير كفلاً أو قد لا الضمان باطل إلى
 غير ذلك من عبارات على اختلافها وكلها يجب أن تحمل على
 ما بيناه توفيقاً بين القول وتحسيناً للظن بالمصنفين
ومن أنصف من نفسه وترك عنه الهوا استحسن ما أثبتناه
 في هذا الاوراق وظهوره الحق ومن كابر بعد ذلك ولم يرجع
 إلى هذا التوفيق ولم يعلق شيئاً في هذه المسئلة احسن من
 هذا أفعل أنه معاند بلا فائدة ولا يعيا حينئذ بمكابرته
ثم رأيت قد ذكر في الخيرة ما صورته ذكره في كتاب
 الكفالة بشرط غير متعارف لا يجوز قال وذكره في الجامع
 ان العبد الماذون اذ الحقه دين وجا صاحب المال ان يعتقه
 المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه المولى فانا ضامن
 له منك عليه صحت الكفالة **قال** الصدر الشهيد هذا دليل
 على تعليق الكفالة بشرط غير ذلك متعارف جاز وعندي
 ان هذه المسئلة لا تصلح دليلاً لان المولى باعتاق العبد
 يضمن قيمته للغير ما فهذه اضافة الضمان إلى سلب

التوفيق
 من القول

الوجوب

الوجوب وليس يتعلق على الحقيقة وضافة الضمان إلى
 سلب الوجوب جائزة فيصح الضمان في تلك المسئلة من
 هذا الوجه هذه عبارة الخيرة فقوله اولاً ذكره في
 كتاب الكفالة والحيل ان الظاهر ان المراد من كتاب الكفالة
 والحيل انهما من كتاب الحاصل وقد قال ان التعليق لا يجوز
 وان كانت الكفالة لا تجوز لكان قال لا تجوز الكفالة لانه
 اذا بلغ في التصريح بالجواب وليس فيه احتمال بخلاف لا يجوز
 التعليق وحده وتجوز الكفالة وبجمل لا تجوز الكل
 وتركه ما فيه عدم الاحتمال وذكره بما فيه احتمال لا يكون
 الا عن فائدة **ويؤيد** ان الكفالة تجوز ويبطل الشرط
 ويؤيد ما ذكره في الجامع من قوله صحت الكفالة ولم يقل صح
 التعليق وفائدة ذكره في الحاصل لا يجوز ولم يذكر صحة الكفالة
 صريحاً وذكره في الجامع صحة الكفالة على اننا ننزلنا ان السياق
 في الحاصل كاف في صحة التعليق وعدمه فخرج الجواب على ما
 كان في السياق لا انه مخالف لما ذكره في الجامع بل هذا الاعتبار
 وقع **فاما** ما ذكره في الجامع صحت الكفالة لم يكن المقام مقام
 بيان التعليق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف الكفالة
 هل يصح ام لا لما يناسب ان نقول صحة الكفالة على اننا ننزلنا
 وذكرنا هذا الوجه والافلنا ان نقول في صحة تعليق

الكفالة في الشرط الذي ليس بملازم واثبات في رواية الاصل
لا يصح التعليق **وفي** رواية الجامع يصح وهذا هو الذي لحظ
الصدر والشهيد فانه قال هذه المسئلة تدل على ان تعليق
الكفالة بشرط غير متعارف جائز فكانه يقول في رواية الاصل
لا يصح التعليق وهو الذي كنا نعرفه وهذه المسئلة تدل على
جواز التعليق وصحته فيحتمل على الروايتين توفيقا بين الاجل
والجامع ولا يقال ما دللت عليه مسئلة الجامع لا يصح ان يكون
في مقابلة رواية الاصل لان هذا الاستنباط في المسئلة
من لصدور الشهيد والاستنباط ليس برواية فلا يعدل
عما قاله في الاجل الي هذا الا ان نقول قد وقع مثل هذه العبارة
في كلام تميم الائمة وصاحب الهداية وغيرهما وعدل عما فيه
الرواية اليه فمن ذلك ما قالوه في اقتداء الحنفى بالشافعي
فانهم قالوا اودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية
وعارض هذه رواية مكحول عن الامام في انه لا يجوز الاقتداء
بمن يرفع يديه وعدل عن رواية مكحول الي هذا الاستنباط
وحمل على انه رواية اخري والا لما يرجح على الرواية المنقولة
بكونه استنباطا لا غير لان الاستنباط لا يعارض الرواية
ولا يضار اليه الا عند الموقوف عليها **فكذلك** هنا نقول قول
الصدر والشهيد يحتمل على انه رواية اخري كما حملنا غيره

منه

جواز اقتداء الحنفى بالشافعية

واما

واما بقية ما نقلناه من الذخيرة فهو كلام المصنف وليس
ر للصدر والشهيد وما تحت الذي قاله طائيل **وسبب**
فانه قال لانه اضاف الي سبب الوجوب وليس كذلك فان
في العبد الماذون الدين واجب في ذمته يطالب به غرضه
من ثبانه لم يكن عتق المولى له سببا لوجوب الحق وانما اعتاقه
اتلاف فيضمن للغير ما قيمته بمنزلة ضمان الاتلاف الا انه
سبب لوجوب الحق للغير ما لان حقهم واجب قبله فصار
اعتاقه كما لو اعنق شيئا مما في يده فانه يضمن للغير ما فتعلق
الكفالة بحقه شرط محض ليس بملازم لان الشروط الملازمة
ان يكون اما لوجوب الحق كاستحقاق المبيع وهذا اليسر
معناه لان حق الغرماء ثابت بدونه يطالبونه به في الحال
واما استحقاق المبيع فلم يوجد بعد تما صار تطهيره ولا هو
من قبيل امكان الاستيفاء لان الغرماء حاضرون وهو قادر
على الاستيفاء منه بدون العتق وليس بغايب وشروط الاعنق
ليس سبب لاحضاره ولا هو من قبيل تعدد الاستيفاء
فيبقى مجرد شرط ليس بملازم **وقد** قالوا بصحة الكفالة فيه
وهو المدعى فاما القول بصحة التعليق ايضا وهو الذي فيه
الصدر والشهيد وقد قلنا انه ينبغي ان يحتمل على رواية اخري
كما قد مناه **فخلص** من كلام الذخيرة ايضا ما نقلناه

مسئلة العبد الماذون

في اقتداء الحنفى بالشافعية

وجوزناه انه يجب ان يلحق مع الكتب التي نطقت بجواز اصل
 الكفالة وحصل من هذا البحث ما ينفع في جملة بقبية
 الكتب التي اطلقت الجواب بعدم الجواز وبانه لا يصير كغيره
 على ما حررناه **وذكر** في فوائده جواهر زاده على القدوري
 قال ويجوز تعليق الكفالة بشرط لان الكفالة تشبه النذر
 من حيث انه التزام ويشبه التملك من حيث ان المكفول
 له ملك مطالبة الكفيل لاجل المكفول عنه **ولقد** عند
 ابي حنيفة ومحمد قبول المكفول له شرط لصحة الكفالة من
 حيث انه يشبه النذر فصح بكل الشروط ومن حيث انه يشبه
 التملك لا يضر اصلا موقوف احظهما بالسهمين **فقلنا** انه
 جائز تعليقها بشرط ملايم ولا يجوز تعليقها بشرط غير
 ملايم ثم الملايم بان كان شرط الوجوب الحق مثل ان يقول
 اذا استحق المبيع فعلى او شرط الامكان الاستيفاء بان
 قال ان قدم المكفول عنه فعلى او شرط التعذر
 الاستيفاء بان قال ان غاب المكفول عنه فعلى **واما**
 غير الملايم كتمهوب الزمخ ومجي المطر ومعنى قوله انه لا يجوز
 تعليق الكفالة بشرط غير ملايم اي لا يصير تعليقها
 بذل الشرط وانما تصح الكفالة بان تكون حاله **وذكر** في
 فوائده اخري على القدوري ولم يذكر اسم مصنفها ما

صورة

صورته الاصل في الكفالة ان يصح تعليقها بشرط ملايم مثلاً
 يكون شرط الوجوب الحق كقولنا اذا استحق المبيع او لا مكان
 الاستيفاء مثل ان يقول اذا قدم فلان وهو مكفول عنه او لتعذر
 الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن البلد **واما** تعليقها بمجرد الشرط
 كقوله ان هبت الريح وامثاله وهذا لان الكفالة تشبه النذر ابتداءً
 من حيث انها التزام وتشبه المبيع انها من حيث انه يرجع عند
 الانتهاء الى المكفول عنه ولان فيه تملك المطالبة فليشبهها
 بالنذر يصح تعليقها ويشبهها بالمبيع لا يصح تعليقها بشرط
 غير ملايم توفيرا للسهمين خطهما واذا لم يصح التعليق بقيت
 الكفالة صحيحة لبطان التعليق وتكون حاله هذه عباره
وذكر في شرح القدوري للزاهدي ويصح تعليق الكفالة
 بالشروط ثم اعلم انه يصح تعليق الكفالة بشرط ملايم لا مثلاً ان
 يكون شرط الوجوب الحق او لا مكان الاستيفاء او لتعذر
 الاستيفاء كقوله اذا استحق المبيع او اذا قدم زيد وهو مكفول
 عنه واذا غاب عن البلد وما ذكر من الشروط ملائمة لها
 على ما ذكرنا من التفسير **فاما** التعليق بمجرد الشرط لا يصح
 كقوله اذا هبت الريح او اذا جاء المطر وكذا اذا جعل كل واحد
 منهما اجلاً لكنه تصح الكفالة وبحيث المال حالاً لانه لما تصح
 تعليق الكفالة بشرط لا يتطل بالشروط الفاسدة

كالطلاق والعتاق هذه عبارة **وذكر** في شرح الهداية للسفنا
في كتاب الهبة منه ما صورته قال وحمله ما لا يصح تعليقه
بالشروط الفاسدة ثلاثة عشر موضعاً البيع والقسمة
والاجارة والرجعة والصلح على مال والابراء للدين
والحجر على المديون وعزل الوكيل **وفي** رواية شروح الطحاوي
وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشروط والمزارعة والمعاملة والاقرار
والوقت في رواية **واما لا تبطل** بالشروط الفاسدة ستة
وعشرون موضعاً الطلاق والخلق بمال وغير مال والقضا
والاعارة والرهن والفرض والهبة والصدقة والوصية
والشركة والمضاربة والتحكيم عند محمل والكفالة والحوالة
والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد
والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص جلالاً
وموجلاً وجناية الغضب والوديعة اذا ضمن فوارجل
وشروط فيها كفالة او حوالة وعقد الدية وتعليق الرد
بالعيب بالشروط وتعليق الرد بخيار الشرط وعزل القاضي
والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشروط
ويبطل الشرط وكذا الحجر على المادون لا يبطل المحجر
وكذا الهبة والصدقة والكتاب به بشرط متعارف فتصح
ويبطل الشرط فهذه الجملة في بيوع العدة انتهى كلامه

ما لا يصح تعليقه

وما لا يبطل بالشروط

سنة الفكاك

ما جاز في بيع النكاح

السفنا في

السفنا في **وذكر** في شرح مجمع البحريني في كتاب الهبة فيه
قال والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع لانه
عليه لمصلحة والسلام نهى عن بيع بشرط ولا ان الشرط الفاسد في بيع
الدين او ذلك يجعل في عقود المعاوضات لا المتبوعات **هذه**
عبارة فالسفنا في ناقض كلام الذي نقلناه عنه من كتاب
الكفالة فانه هناك جعل ان الكفالة تبطل بالشروط الفاسدة
وهنا عدها مع الذي لا يبطله الشرط الفاسد وقد نذر له
بانه لما بلغ في الشرح الي الهبة تبين له ان الكفالة لا تبطل
بالشرط الفاسد وشي عن الصلح ما وقع منه في كتاب
الكفالة ولا شك ان الذي وقع منه في كتاب الكفالة ففقه
منه ما هو على وجه النقل عن الاصحاب والذي اوردته في الهبة
نقل والنقل لا يدخله الخلط وانما يدخل الخلط في النفقة
كما قيل وكم من عايب قولاً صحيحاً واقتة من الفهم السقيم
فقال محمد بن عبد الله ما اشتبه من كلامه في الكفالة بهذا الذي
نقلناه عنه في الهبة وان كان غير ملتفت اليه لوجود النقول
التي ذكرناها ولكن الرد على الانسان من كلامه احسن والخم في
المحبة **واما** ما نقلناه عن شرح المجمع فقيمة فائدة جلييلة
وهي انه وقع في بعض المصنفات ان العقود الشرعية توشى
في ابطالها الشروط الفاسدة حتى قالوا في الهبة ينبغي ان تبطل

ما لا يصح تعليقه

وما لا يبطل بالشروط

سنة الفكاك

ما جاز في بيع النكاح

بالمشرط الناسد واجابوا عنه انه فعل حينئذ اي القبض
 الهبة فالذي نرى ما وقع في بعض المصنفات من الاطلاق
 بقول الكفالة ايضا من العقود الشرعية ولهذا اشترط فيها
 القبول في المجلس على اتحاده قد خلت تحت هذا الاطلاق
 وليس الامور كما يزعم **فان** ابن الساعاتي حقق وقال ذلك
 تعمل في عقود المعاوضات التبرعات فخرجت الكفالة لانها من
 عقود التبرعات ولهذا يصح من الصبي فان الاصحاح كلهم صحوا
 بانها عقد تبرع ابتداء فلا يصح من لا تصح تبرعه هذه عباراتهم
 وهذا الحرف اشهر من ان يفعل فيه كلام الاصحاب على
 وجه الاغترابي واحد واحد ولقد اخذت هذه المسئلة
 حاجتها من البحث والنقل وتحريجكم الله الكلام فيها
 وانكشف وجه الصواب وانجلي واضحا كما بر في جوابي والله اعلم
مسئلة الكفالة بالدين عن الميت المفلس هل يصح ام لا
 لا وتحوير الكلام في ذلك **ذكر** في الهداية قال واذا
 مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل
 للغرما لم يصح عند ابي حنيفة وقال لا يصح لانه كفيل
 بدين ثابت لانه وجب الحق للطالب ولم يوجد السقط
 ولهذا يبقى في حق احكام الاخرة ولو تبرع به انسان يصح وكذا
 يبقى اذا كان به كفيل اولا فماله وله انه كفيل بدين ساقط

لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوجب بالوجوب لكنه في
 الحكم مال لانه يؤل اليه في المال وقد عجز بنفسه وخلفه فقات
 عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد قيام الدين
 واذا اكفل به كفيل اولا فماله خلفه اذ لا قضاء الى الاداء **باق**
وذكر في المبسوط قال واذا مات الرجل وعليه دين ولم يترك
 شيئا فكفل ابنه او اجنبى للغرم بماله على الميت لم تجز الكفالة
 في قول ابي حنيفة وهي جائزة في قول ابي يوسف ومحمد
 والشافعي وان كان الميت ترك وقاء جازت الكفالة عند هم
 وان ترك شيئا ليس فيه وقاء فانه يلزم الكفيل بقدر ما ترك
 في قوله وفي قوله ما يلزم جميع ما كفل به ولو قتل عمدا وهو
 مفلس فكفل به كفيل بالدين الذي عليه صح اتفاقا ولو كان بالدين
 كفيل بقي على كفالة وكذا ذلك الرهن يبقى على حاله **وذكر** في
 المحيط قال كفيل عن ميت مفلس بدين لم يصح عند ابي حنيفة
 خلافا لما لو ترك مالا جاز عقده **وذكر** في الكافي شرح
 الواقي اذا مات الديون مفلسا فكفل عنه للغرما لم يصح
 ابي حنيفة وعندهما يصح **وذكر** في شرح مجمع البحرين
 اذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل
 للغرما لم يصح الكفالة عند ابي حنيفة وقال لا يصح **قلت**
 فتحررنا من هذا كله ان الكفالة عن الميت المفلس لا تصح

عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومجى تصح هذا اذا لم يكن
 الميت مال لا قليل ولا كثير اصلا فاما اذا كان له قليل من
 المال يصح بالاتفاق لكن عند أبي حنيفة يصح بمقدار ذلك
 المال لا غير وعندهما يصح في جميع ما يملك من غير تقدير
 وصحة ترك الميت مثلا ما بقي درهم او ما يساوي ما بقي درهم
 ودينه الف وكفل عنه رجل بالالف فعند أبي حنيفة يصح
 في مقدار ما خلفه وهو ما يتان ولا يلزمه ان يبد من ذلك
 وعندهما يصح ويلزمه الالف بنهماها ولا فرق بين ان يكل
 عن الميت المفلس ابيه او احد من ورثته او اجنبى والخلاف
 في الكل واحد والله اعلم **مسئلة** اذا كفل بالقرض الى اجل هل
 يتاجل على الاصل ام لا وتخبروا الكلام في ذلك **ذكر** القدر
 في شرح مختصر الكرخي لا ترى لو ان رجلا واقرض رجلا مالا
 وكفل به عنه رجل الى وقت كان على الكفيل الى وقت وكان
 على المقرض حالا **وذكر** في المحيط قال الكفالة بالقرض الى اجل
 جائز وهو حال على الاصيل لان ما وجب على الاصيل فمرد
 لانه وجب الاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على
 الكفيل ليس يقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست
 باستقراض حقيقة لكن الكفيل يصير بمنزلة المقرض بالاداء
 فانه يملك الدين بمقابلته ما لا يفيصير معاوضة ومباداة حقيقة

تفسير الكفالة
 بالرجوع

الكفالة القرض

والفاجيل
 على الكفيل

وذكر

وذكر في خزائن الملا كمل الكفالة بالقرض الى اجل جائزة والمال
 على الكفيل الى الاجل وعلى الاصيل حالا **وذكر** في شرح الكلمة
 وغيره مثل هذا وبقيية الكتب ايضا **قلت** فتخبرنا من هذا
 ان الكفالة بالقرض الى اجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
 وحده وعلى الاصيل حال كما كان ولا يلتفت الى ما قاله
 الحصري من قوله في التحرير اذا كفل بالقرض الى اجل يتاجل
 على الاصيل وهذه الحيلة في تاجيل القرض فان كل الكتب
 ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة احد غيره واذا دار الامر
 بين ان يفتى بما قاله الحصري وحده او بما قاله القدوري
 وكل الاصحاب فيفتى بما قاله القدوري وبقيية الاصحاب
 ولا يفتى بما قاله الحصري ولا يجوز ان يحمل به وكان بعض
 القضاة يحكم بما قاله الحصري من غير ان يعرف ان الحصري
 ذكره وانما كان يقول بسمعنا ذلك من المشايخ انه هو الحيلة
 في تاجيل القرض وهو خطأ لا يجوز ان يحمل به والله اعلم
مسئلة اذا كفل بنفسه لان او ماله عليه الى شهر هل يصير
 كفيل في الحال فاذا مضى الشهر ولا يصير كفيل ام لا يصير
 كفيل في الحال وانما يصير كفيل بعد الشهر ابدل وتخبروا
 الكلام في ذلك **ذكر** في فتاوي قاضي خان قال رجل كفل بنفسه
 رجل الى ثلاثة ايام **ذكر** في الاصيل انه يصير كفيل بعد

مس

انفراد الحصري
 بهذا القول

الكفالة القرض

وذكر

الايام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأة انت طالق الي
 ثلاثة ايام قال الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام **وكذا** الوباغ
 عبد بالغ الي ثلاثة ايام يصير مطالب بالثمن بعد الايام
 الثلاثة **وعن** ابي يوسف انه يصير كفيلا في الحال وفي الطلاق
 يقع في الحال الطلاق **وقال** الفقيه ابو جعفر يصير كفيلا
 في الحال فقال وذكر الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الي
 ثلاثة ايام لالتأخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفيل
 لو سلم نفقته المكفولة به قبل الايام الثلاثة يجبر الطالب
 على القول بمن عليه دين مؤجل اذا عجل قبل حلوله الاجل يجبر
 الطالب على القول **وما ذكره** في الاصل انه يصير كفيلا بعد
 الايام الثلاثة اراد به انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة
 وغيره من المشايخ اخذ بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا
 في الحال فاذا مضت الايام لا يبقى كفيلا ولو قال انا كفيل
 بنفسي فلان الى عشرة ايام يصير كفيلا بعد العشرة كما قال
 في الاصل **ولو** قال انا كفيل بنفسي فلان من اليوم الى عشرة
 ايام يصير كفيلا في الحال فاذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا
 في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة متعاقبة
 تقبل التوقيت **رجل** قال لغيره فلان علي نفقته الي شهر
 عن محمد انه قال لا شئيل عليه حتى مضى الشهر **وذكر** في

صحيح الاتفاق

الفتاوي

الفتاوي الظهيرية واذا كفيل بنفس رجل الي ثلاثة ايام وما
 اشبه ذلك فهو جائز وانما يطالب الكفيل بعد انقضاء المدّة
 ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية **عن** اصحابنا على
 ان الكفالة متى حصلت الى اجل فانما يصير كفيلا بعد انقضاء
 الاجل **وعن** ابي يوسف انه يطالب به في الاجل فاذا مضى
 الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد ومسئلة الظهار
 والاب لا تشهد على ما قاله ابو يوسف والحسن لانها يقعان
 في المدّة ومشكلة الطلاق تشهد على ما ذكر في ظاهر الرواية
 فانه اذا قال لامرأة انت طالق الي عشرة ايام فانما يقع الطلاق
 بعد انقضاء العشرة **الا** على قول زفر ولو قال كفلت فلان من
 هذه الساعة الى شهر نفقته الى الكفالة بمضى الشهر بغير خلاف
ولو قال كفلت بنفسي فلان شهرا او ثلاثة ايام لم يذكر
 بعد هذا الفصل في الكتاب **وقد** اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم هذا وما قال الي ثلاثة ايام **سواء** منهم من قال ان
 الكفيل في هذه الصورة مطالب في المدّة ويبرأ بمضى المدّة واليه
 مال عبد الواحد الشيباني وكان والدي يقول اذا اراد ان
 ان يتكفل بنفس رجل فلا يصير كفيلا الا بالاصل والطريق فيه ظاهر
 الرواية ان يقول الكفيل كفلت بنفسي فلان شهرا على ان اكون
 كفيلا بعد شهر فانه لا يصير كفيلا بعد الشهر لنفيها الكفالة

محمد بن هجر
ابو يوسف

ان يكبت في الفتوى اذا حصلت
احتياطاً

في حالة احتراز عن
الاعلى انه اراد
هذا

جعل
لجواب
يصير
قال بهذا
في الصورة
صورة يطالب

القول من
يطالب في المدة ويبر

فما وراه الشهر صريحاً ولا يصير كفيلاً في الحال على ما ذكرنا في ظاهر
الرواية فاذا لا يصير كفيلاً **وفي** متن البحر المحيط قال الفصل
السادس في الاجل والخيار والكفالة **قال** محمل في الاصل اذا
كفل بنفسه رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك فهو
جائز فاذا اصبحت الكفالة فنانما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر
ولا يطالب بثبوت الحال في ظاهر الرواية فظاهر من هذا ان
الكفالة اذا جعلت الى اجل فانما يصير الكفيل كفيلاً بعد مضي
الاجل ويطالب به بعد مضي الاجل **وعن** ابي يوسف انه
يطالب به في الاجل فاذا مضى الاجل يبر الكفيل وهو قول الحنفية
ابن زياد ومثله الظهار والا لا تشهد لهما فانه اذا اظهرا
منها مدة معلومة او الى منها مدة معلومة فالأجل والظهار
يتعان في المدة ويبطلان بمضي المدة ومثله الطلاق
تشهد لظاهر الرواية فانه اذا قاله انت طالق الى عشرة ايام
فانما يقع الطلاق عليها بعد مضي عشرة ايام ولو قال كفلت
بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنهى لكفالة بمضي
الشهر بخلاف **وذكر** في المحيط والمنتقى **وي** هشام
عن محمل رجل ضمن رجلاً بنفسه ثلاثة ايام قال هو ضامن
ابد احتى يرد له الا ان يشترط انه اذا مضى الثلاثة فهو بر
على ما شرط **وذكر** في الفخيرة مثلاً ذكر في متن البحر المحيط الا

احتياطاً

تحريره
المكرر

انه زاد فقال الا انه يجب على المفتي ان يكتب في الفتوى اذ حصلت
المدة المذكورة فالقاضي يخرج من الكفالة احترازاً عن
خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك قرينة تدل على انه اراد
جواب الكفالة فهو على جواب الكتاب **قلت** فنقرر لنا من هذا
ان جواب ظاهر الرواية ان الكفالة الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما
اشبه ذلك صحيحة ولا يطالب بها الكفيل في الحال ولا قبل مضي
الشهر وانما يطالب بعد مضي الشهر الى الابد ولا تكون
موقته بخلاف ما لو قال من الساعة الى شهر او الى ثلاثة ايام
فانها تكون موقته وله ان يطالب به في المدة ويبرأ بعد انقضاءها
بلا خلاف ولو قال كفلت شهراً بنفسه من غير ذكر من والى
فهذه الصورة اختلف المشايخ فيها **فمنهم** من جعل الجواب
فيها كالجواب في قوله تعالى الى ثلاثة ايام وقد تقرر لنا ان
ظاهر الرواية انه لا يطالب به بالكفالة قبل الثلاثة بل يطالب به
بعدها من غير توقيت ابد او الذي ذهب المشايخ الى انه جعل
الجواب هنا كالجواب في الصورة التي بالان يكون خرج الجواب
فيه على ظاهر الرواية **وقد** نقله هشام عن محمد انه يصير
كفيلاً ابد الا اذا ذكرنا عن المحيط فقوى جانب من قال بهذا
القول من المشايخ **ومنهم** من قال ان الكفيل في هذه الصورة
يطالب في المدة ويبرأ فننصيصهم على هذه الصورة يطالب

فيما وراه الشهر صريحاً ولا يصبر
الرواية فاذا لا يصبر كفيلاً
السادس في الاجاب
كفيل بنفسه
جواب
والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبع واحدة او وضع طرف القدم
بلا اصابع ان وضع مع ذلك طرف يد صحيح قال فلهذا ومنهم من المار بوضع الاصابع ظاهر
فوجبها في القبلة ليكون الاثم وعليها والا فهو وضع طرف القدم وقد جعلوه ل
غير معتبر وهذا مما يجب التنبه له واكثر الناس غفلة عما قلون

تحريره

تحريره الثاني

بنفسه
الشهر
عن محمد
ابد احتي
على ما شرط

بحر المحيط

انه

في المدة ويبرأ بمصنعيها **وعبارة** الفتاوى الظهيرية والدخيرية
 في هذه الصورة من حكاية اختلاف المشايخ فيها اشارة الى ان اكثر
 المشايخ قالوا في صورة الكفالة بالي بحجاب ظاهر الرواية لا بما
 روي عن ابي يوسف فانه قال ومنهم من قال ان الكفيل في هذه الصو
 رة يطالب في المدة ويبرأ بمصنعيها فتنصيصهم على هذه الصورة نشبه
 اشارة الى ان قولهم في هذه الصورة التي بالي بحجاب ظاهر الرواية
 والا لما كان فيه فايده **واما** قوله في الذخيرة انه يجب على
 المفتي ان يكتب في الجواب اذا مضت المدة والقاضي يخرج
 هذا والله اعلم من فقه كلام ابي علي النشفي **قال** في الذخيرة
 قال ابو علي النشفي قول ابي يوسف اشبه بعرف الناس ولانه
 كان يفتي به ثم عقبه بما ذكرنا فلا يتوهم منهم ان الفتوى على
 هذه الرواية التي عن ابي يوسف كما افتى به ابو علي النشفي فانه لو
 كان الفتوى على هذه الرواية مطلقا كان ان يكتب المفتي
 اذا مضت المدة والقاضي يخرجها وانما كان يقول اذا مضت
 المدة بري من الكفالة فحيث ذكر هذا على هذه الصورة علمنا
 انه جعل الجواب مفوضا الى راي القاضي والقاضي المقتل الجوا
 له ان يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية الشاذة الا ان
 ينصوا على ان الفتوى عليها فصار كانه راعي جهة العرف
 من نصه وما يمكنه ان يخرج بالفتوى عليه مع مخالفة الاصل

في المدة
ويبرأ بمصنعيها

الفتوى
ابو يوسف

محمد
والقاضي المقتل الجوا
له ان يحكم الا بما هو ظاهر المذهب
لا ينصوا على ان الفتوى عليها
فصار كانه راعي جهة العرف
من نصه وما يمكنه ان يخرج
بالفتوى عليه مع مخالفة الاصل

وظاهر

وظاهر الرواية واقوال الاصحاب فلهذا قال يكتب المفتي في الجوا
 اذا مضت المدة والقاضي يخرجها والله اعلم **سنة** اذا كفيل **للمرء او ان**
 بنفسه رجل وقال ان لم او اف غدا فعلى كذا من المال ولم يقل
 الذي على المكفول هل يصح ام لا واذا اقال فان لم او اف به غدا
 فانا كفيل بنفس عمره وشخص آخر هل يصير كفيل به اذا
 لم يواف به ام لا وتخبر بالكلام في ذلك وما يشاكله **ذكر**
 في المحيط قال باب الكفالة بالنفس ان شرط ان لم او اف به
 فعليه مسايل على شئ او وجه **احد** ها لو كفيل بنفسه رجل
 عليه مال لرجل حال ام موجل فان لم يواف به الى وقت كذا
 ولم يوقت فعليه المال الذي عليه جاز فان لم يواف به لزمه
 المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس **والثانية** لو قال فان لم
 او افك به غدا فعلى الف درهم ولم يقل الا الف التي لك على
 والطالب يدعي الف لزمه الف درهم عند ابي حنيفة
 وقال لا يلزمه ثم يرجع ابو يوسف الى قول ابي حنيفة **هـ**
الثالثة لو قال ان لم او افك به فعلى الف التي لك عليه
 والطالب يدعي عليه مائة دينار لا تصح لانه كفيل بدين
 غير واجب **الرابعة** لو قال ان لم او افك به غدا فعلى
 الف شوي الا الف التي لك عليه اختلف المشايخ فيه على
 قولها قيل لا يصير كفيل بالماله اصلا وقيل يصير كفيل بالمال

للمرء او ان
غدا فعلى

تعداد السنة
اوجه

في المدة
ويبرأ بمصنعيها

وَالْحَامِسَةُ لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَوْفَكَ بِهِ غَدًا فَاَلْمَالُ الَّذِي عَلَى
 رَجُلٍ آخِرٌ عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفٌ دِرْهَمٌ جَازٍ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمَحْتَمَلِ
السَّادِسَةُ كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ لِرَجُلَيْنِ فَإِنْ لَمْ أَوْفَ بِهِ
 إِلَى كَذَا أَوْ لَاقِلْبِهِ مَا عَلَيْهِ لَهَا قَوَانِي بِهِ أَحَدَهُمَا وَالْآخِرُ
 غَايِبٌ بَرِيٌّ مِنْ كِفَالَةِ الشَّاهِدِ وَلَزِمَهُ نَصِيبُ الْغَايِبِ مِنَ
 الْمَالِ وَمَا اخْتَصَمَ الْغَايِبُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَلَمْ مَالُهُ مُشْتَرَكٌ لِلْكَفِيلِ
 إِنْ يَتَقَدَّمُ إِلَى الْحَاكِمِ لِنَصِيبِ الْغَايِبِ مِنْ يَسْمُ الْيُضْيِيهِ
وَأَنْكَرَ الْخَصَافُ جَوَازَ نَصِيبِ الْقَاضِي وَذَكَرَ فِي الْوَحْفَةِ
 قَالَ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ بَانَ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ مِثَالُ عَشْرَةِ **أَحَدِهَا**
 إِذَا اشْرَطَ الْكَفِيلُ بِالْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ إِنْ لَمْ أَوْفَكَ بِهِ غَدًا
 فَعَلَى الْمَايَةِ الَّتِي لَكَ عَلَيْهِ فَالْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا
 وَالْكَفَالَةُ بِالْمَالِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا اسْتَحْسَنَانَا وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ
المَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ إِذَا اشْرَطَ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ إِنْ لَمْ أَوْفَكَ
 بِهِ غَدًا فَعَلَى مَا لَكَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ وَلَمْ يَسْمُ مَقْدَارَ الْمَالِ
 صَحَّتْ الْكَفَالَةُ **الثَّانِيَّةُ** أَيْضًا وَإِذَا لَمْ يَوْفَ بِهِ غَدًا إِنْ
 تَرَاضَا عَلَى مَقْدَارٍ مِنَ الْمَالِ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ لَزِمَ الْكَفِيلُ
 ذَلِكَ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ مَا عَلَى الْمُكَفُولِ بِنَفْسِهِ فَالْقَوْلُ
 قَوْلُ الْكَفِيلِ **المَسْئَلَةُ الثَّالِثَةُ** إِذَا اشْرَطَ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ
 إِنْ لَمْ يَوْفَ بِهِ غَدًا فَعَلَى مَائَةِ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَقُلْ الْمَايَةَ الَّتِي عَلَيْهِ

تفصيل
 إلى عشرة

فَأَوْفَ بِهِ غَدًا يَنْظُرَانِ أَقْرَأَ الْكَفِيلُ أَنْ عَلَيْهِ مَائَةُ دِرْهَمٍ وَقَدْ
 كَفَلَ عَنْهُ بِذَلِكَ يَصِيرُ كَفِيلًا هَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ قَالَ الْكَفِيلُ
 أَنْ لَمْ يَكُنْ لِلطَّالِبِ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَانَ هَذَا مِنْ أَقْرَأِ الطَّالِبِ بِمَا يَتَنَبَّه
 دِرْهَمٌ وَكَانَ الطَّالِبُ يَقُولُ لِي عَلَيْهِ مَائَةُ دِرْهَمٍ وَقَدْ تَكَلَّفْتُ لِي عَنْهُ
 بِذَلِكَ مُعْلَقًا بَعْدَ الْمَوَافَاةِ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلْزِمَ الْكَفِيلُ يَكُونُ
 الْكَفِيلُ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ وَبِهِ اخْتَصَمَ وَهُوَ قَوْلُ
 أَبِي يُونُسَ الْأَشْجَثِ أَنَّ لَزِمَ الْكَفِيلُ الْمَالُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَأَبِي يُونُسَ آخَرًا فَصَارَ لِمَخْتَصِمِهِ أَنْ الْكَفَالَةُ صَحِيحَةٌ أَعْنَى
 الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ عَلَى الْمُتَقَدِّرِ بِتَقْدِيرِ تَصَدِيقِ الْكَفِيلِ بَانَ
 لِلطَّالِبِ عَلَى الْمَكْفُولِ بِهِ مَائَةُ دِرْهَمٍ وَتَقْدِيرُ فُكْرَتِهِ وَالطَّالِبُ
 يَقُولُ لِي عَلَيْهِ مَائَةُ دِرْهَمٍ وَقَدْ كَفَلْتُ لِي بِهَا عَلَى وَجْهِ عَدَمِ
 الْمَوَافَاةِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ الْآخِرِ
وَأَمَّا الْمُتَرَجِّمُ لَهَا ثَانِيًا وَهَذَا إِذَا كَفَلَ بِنَفْسِهِ زَيْدٌ وَقَالَ إِنْ
 لَمْ أَوْفَ بِهِ فَأَنَا كَفِيلُ بِنَفْسِ عَمْرٍو وَعَمْرٍو عَلَى حَقِّ الطَّالِبِ
 فَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ هِيَ الْمَسْئَلَةُ الْعَاشِرَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الذَّخِيرَةِ
 وَقَدْ قَالَ إِنْ الْكَفَالَةُ الثَّانِيَّةُ جَائِزَةٌ أَيْ الْكَفَالَةُ الْمُعْلَقَةُ
 بِشَرْطِ عَدَمِ الْمَوَافَاةِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَوْفَ بِهِ يَصِيرُ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ
 الثَّانِي وَابْنُ أَعْلَمَ **مَسْئَلَةُ الْكَفَالَةِ** بِالْأَدْرِكِ وَتَحْرِيرُ
 الْكَلَامِ فِيهَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ قَالَ وَمَنْ اشْتَرَى قَوْنَةً وَكَفَلَ لَهُ

تفصيل
 إلى عشرة

رجل بالدرك فاستحققت له ياخذ الكفيل حتى يقضى له على البايع لان
يجرد الاستحقاق لا يقتضي به البيع في ظاهر الرواية مالم يقض
له بالثمن على البايع لان احتمال الاجارة ثابت فلم يجب على الاصيل
رد الثمن ولا يجب على الكفيل بخلاف القضا بالحدية لان البيع
يبطل بمجرد الاستحقاق **وذكر** في الكافي شرح الوافي قال
ومن اشترى شيئا وكفل له رجل بالدرك فاستحق المبيع يبطل
بمجرد الاستحقاق ياخذ من الكفيل الثمن حتى يرجع
به على البايع لان الكفالة بالدرك كفالة بالثمن ولا بد من
وجوب الثمن على البايع ليصير هو كفيل به وبغض الاستحقاق
والقضا بالمبيع المستحق لا يجب على البايع مالم يفتقن العقد
وجب الثمن على البايع **ولهذا** الواحدا المستحق البيع على المبيع
وذكر في المحيط قال الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام
تسليم الثمن عند استحقاق المبيع لان الكفالة بالدرك انما تعقد
لتحقق احكام البيع وتأكيد ها لان المشتري ربما لا يرغب
في الشرا الا بهذه الكفالة فلو كفل بالدرك واستحق المبيع
لم ياخذ الكفيل حتى يقضى به على البايع ثم قال بعد هذا
ولو ضمن الدرك في دار اشتراها لم يكن له ان يرجع عن ضمانه
قبل ان يلحقه الدرك **قلت** ونحو رنا من هذا ان ضمان
الدرك جائز باتفاق بين اصحابنا وهو الذي يكتب في كتب

بمجرد الاستحقاق

الرجوع بالثمن

التبايعات

التبايعات بعد الثمن والمعاقدة وحضر فلان ما يكتسب على
العادة وهو محذور به لحفظ الثمن لكن اذا استحق المبيع لا يلزم
الكفيل بالثمن بنفسه بثوب الاستحقاق بل لا بد من قضا
القاضي على البايع بالثمن **وعن** ابي يوسف انه بمحذور
الاستحقاق يرجع على الكفيل والاول هو ظاهر الرواية على
المذهب والله اعلم **مسئلة** اذا اوكل رجلا ان يبيع داره
شرا او شرا مائما ملكه توكل اصحابها ثم كفل الوكيل للبايع
الثمن عن المشتري لاجل الموكل هل تصح الكفالة ام لا وتحرير
الكلام في ذلك **وذكر** في الهداية قال فصل في الضمان
ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن ثمن متاع
فالضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي الممما
فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه ولان المال امانة في
ايديهما والضمان يعتبر بحكم الشرع ويرد عليه **وذكر**
الشعخاني في شرح الهداية قال قوله ومن باع لرجل ثوبا
الي ان قال فالضمان باطل وذلك لان حق القبض للوكيل
بجهة الاصل في البيع ولهذا يبطل موت الموكل ولا يعمله
ولهذا لو اوكل الموكل بقبضه من المشتري ثم عزل الموكل صح
وهذا لان الثمن بالعقد وجب للوكيل على المشتري على ما هو
الاجل لان حقوق العقد راجع الي الوكيل والعاقبة لغيره

استحقاق الثمن

الرجوع بالثمن

في حقوق العقد كالحاقد لنفسه ولهذا كان اخصر بالمطالبة
ولو حلف المشتري بما لو كبل عليه شيء كان بازا ولو حلف بما لو كبل
عليه شيء كان حاشا فلما ثبتت اصاله الوكيل في القبض فالوجه
الضمان منه يصير ضامنا لنفسه وانه لا يجوز بخلاف الوكيل
بالنكاح اذا ضمن المرأة عن الزوج لانه في باطل النكاح شفير
لا يبي قبض المهر ولا يصير ضامنا لنفسه كذا ذكره الامام
قلت فتخبر لنا من هذا ان كفاية الوكيل الذي باع لا يصح
لانه يكون ضامنا لنفسه بناء على ان حقوق العقد ترجع
اليه والاصل معروف في موضعه والله اعلم **مسألة** هل
يشترط ان يكون القاضي مجتهدا ام لا وهل يجوز تولية القضاة
ام لا وبيان من يصلح للقضاة وتحرير الكلام في ذلك **ذكر** في
الهداية قال كل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاة
وما يشترط لاهل الشهادة ويشترط لاهليته القضاة والفاسق
اهل للقضاة حتى لو قلد يصح الا انه ينبغي ان لا يقبل كما في حكم
الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادة ولو قبل
شهادته جاز عندنا والاهلية الاجتهاد شروط الاولوية
في الصحيح **واما** تقليد الجاهل فصحيح عندنا خلافا للشافعية
رحمهم الله تعالى وفي جرح الاجتهاد كالمعروف في اصول الفقه
وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف

في حقوق العقد
كالحاقد لنفسه
لهذا كان اخصر
بالمطالبة

اهلية القضاة

تقليد الجاهل

صحة حديثه

معاني

معاني الآثار وصاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يستعمل
القياس في المنصوص عليه وان يكون صاحب قربة يعرف
بها عادات الناس **وذكر** في البدايع واما بيان من يصلح
للقضاة فالصلاحيية للقضاة لها شرايط منها العقل والبلوغ
والا سلام والحرية والنظو والنطق والسلامة عن حد
القذف فلا يجوز تقليد الصبي والمجنون والكافر والعبد
والاعمى والاخرس والمجذوم وذية القذف **واما** العلم
بالحلال والحرام وسائر الاحكام فليست بشروط لجواز التقليد
عندها ولكنه شرط الحال فيجوز تقليد الفاسق وتنفيذ
قضاياه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع **وذكر** في فتاوى
قاضي خان الفصل الاول في معرفة اهل القضاة فاهله
من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد
والصبي والجنمي والكافر لا يكون اهلا للقضاة وكذا المجذوم
في القذف **وبعض** العلماء منهم الخصاص والطحاوي والحفوا
بهؤلاء الفاسق والمرئشي فحدهما اذا قلد الفاسق لا يكون
قاضيا واذا فسق يعزل وكذا المرئشي ومع اهلية الشهادة
لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير
عدل لا ينبغي ان يتقلد ولا يقبل والجاهل التقي اولي
بالقضاة من العالم الفاسق **وذكر** في المحيط واما اهليته

شرايط القضاة
للقضاة

الجاهل التقي اولي
بالقضاة من العالم

فاهل القضا من كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي
واما العدالة فليست بشرط الاهلية لكن بشرط الاولوية
والافضلية حتى ان الفاسق يصلح قاضيا لكن لا فصل
ان يكون القاضي عدلا وهذا بناء على ان كل من صلح شاهدا
صلح قاضيا والفاسق يصلح شاهدا عندنا فصلح قاضيا **واما**
اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون عالما
بالنصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس **ودكر** في
الكافي شرح الوافي قال واهليته من كان اهلا للشهادة مما
يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضا ومن صلح
شاهدا صلح قاضيا والاهل والفاسق اهل للقضا حتى لو قل
يصح الا ان الاول ان لا يقتل الفاسق كما في حكم الشهادة فان
الاولي ان لا يقضي القاضي بشهادة الفاسق ولو قضى نفذ عندنا
ولو كان القاضي عدلا يفسق باخذ الرشوة او غيره لا ينعزل
وليسحق العزل بظواهر المذهب **وقال** القاضي خذ الدين
اجمعوا على انه اذا ارتشى لا ينعقد قضاؤه فيما ارتشى وقال
اذا القضا بالرشوة لا يصير قضاؤه ولو اقضى لا ينعقد قضاؤه
وقال بعض مشايخنا اذا قلد الفاسق ابتداء لا يصح ولو
قلد وهو عدل ينعزل بالفسق وقيل لا يصلح الفاسق
مفتيا وقيل يصلح والاجتهاد شرط الاولوية في القضا

العدالة

الاهلية

ما يقتل من الاجرام الشرعينة وان يكون عالما بالوجوب

نقص القضا

المرشدة

حي

حتى يصلح تقليد القضا الجاهل عندنا **ودكر** في الفتاوي
الظهيرية كون القاضي عالما واجتهاد بشرط حتى ان
الجاهل لو استقضى يصير قاضيا **واما** جمع الفقهاء ان المفتي
يجب ان يكون من اهل الاجتهاد الاولوي الى ما روي عن الجب
حنيفة رضي الله عنه انه قال لا يحمل لاجد ان يفتي الا
بطريق الحكاية فيحكم بما يحفظ من اقوال الفقهاء وكونه عدلا ليس
بشرط ايضا حتى قال اصحابنا الفاسق يصلح ان يكون قاضيا
وبالفسق لا ينعزل عن القضا ولكن لا ينبغي ان يقتل الفاسق
القضا واذا فسق بعد تقلد القضا يجب على السلطان ان
يعزله والقاضي اذا قضى فيما ارتشى لا ينعقد قضاؤه **ودكر**
في شرح مجمع البحرين قال لا يصح ولاية القاضي حتى يكون
اهلا للشهادة لان القضا والشهادة من واحد فمن
اجتمعت فيه شروط الشهادة كان اهلا للقضا قال ويفضل
المجتهد العدل ويجوز تولية الجاهل **ودكر** القدر وري ان
اهلية الشهادة والاجتهاد من شروط صحة التولية
وقال صاحب الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد
وشروط الاولوية وهذا بناء على ان تولية الجاهل تصح
عندنا خلافا للشافعية رضي الله عنه فكل من ردت السنة
على الافضلية عنده هو الصحيح **ودكر** في الاجناس للناطفي

شرط المفتي

اشترط الاجتهاد في القاضي

من لا يصلح ان يكون شاهدا لا يصلح ان يكون قاضيا لان
الشهادة تتضمن قبول غيره عليه كما يتضمن ذلك في القضا
فلذلك يصح اعتبار واحد منهما بالآخر **وذكر** الزاهدي
في شرح القندوري قال المقلد لا يجوز ان يكون قاضيا وقد
نصر عليه صاحب هذا الكتاب حيث شرط فيه ان يكون اهل
الاجتهاد **وذكر** الخصاف ما يدل على جواز ثم بحث ثم قال فالصحيح
عندنا خلافا للشافعي **وذكر** في الخلاصة في الفتاوى لعلمه
شرط الاولوية لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بقوى غيره
يصح وكذا العدة شرط الاولوية وعند الشافعي والحصامي
شرط لا زعم **قلت** فنحذف لنا من هذا ان الاجتهاد شرط الاولوية
والصحيح من المذهب لا شرط جواز التقليد **فاما** شرائط الجواز
في شرائط اهلية الشهادة فمن كان اهلا للشهادة كان اهلا
للقضا وعلى العكس **ثم ان** بعض الاصحاب اقتصر على هذه
التعريف وبعضهم على الشرط كصاحب البديع فانه قال فيها
العقل والبلوغ والاسلام والحرية والتصرف والنطق
والسلامة عز جدد القذف ولا شك ان هذه شرائط اهلية
الشهادة وايضا على المسلمين **وكن** في وقت تتبع حكم
الصمم هل يكون كالآخر شرعا اعني ان العنى يمنع من
اهلية القضا والآخر شرعا لك فالصمم هل يكون في حكمهما

القول على رأي
العدوي

الصمم والخمس
والعنى

ان

ام لا فلم اجد فيها نقلا فلما وصلت الي هنا رايت في كلام الاصفا
ما يدل على انه ليس بمانع فانهم قالوا كل من كان اهلا للشهادة
كان اهلا للقضا **وصاحب** البديع على وجه التفصيل
ولم يذكر الصمم ولا شك ان الاصم تقبل شهادته وله شهادة
معتبرة شرعا وقد قالوا ان كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضا
فيدخل تحت هذا ان الاصم اهل للقضا بخلاف الاعمي والآخر
من حيث الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكن ان يدرك الاحكام
بالكتابة يحكم عن يقين فانه يميز المحكوم له من المحكوم عليه
بخلاف الاعمي والآخر شرعا الاعمي فظاهر واما الآخر شر
فانه لم يفهم منه الحكم والالزام بالحق فلم يحصل منه قطع
الخصومات وفصلها وهذه المعاني كلها مستغنية في الاصم
فجوز تقليده على مقتضى ما قالوه **واما** اختلاف الاصحاب
في ان القاضي اذا فسق هل يعزله ويستحق العزل فلا شك
ان الاختلاف الذي بين لقولين ظاهر فان الذي قال بانه يعزل
بالفسق لا يحتاج معه الى عزل السلطان وثمرته في احكامه التي
تقع بعد فسقه فمن قال بانه يعزل يقول جميع احكامه بعد فسقه
باطلة لا تصح والقبائل بالقول الذي يستحق به العزل يقول
احكامه صحيحة لكن يجب على السلطان ان يعزله فحصل
الفرق بين القولين في لنا بيان ما يصير به الانسان فاستقنا

قريب من
ذلك

الفاشي بعد
الولاية

وموضعه مسألة شماع القاضي البينة على الفسق وثباته شيئا
ان شاء الله تعالى **مسألة العدة** **وي** **وتفسيرها** ومتى يجوز
للقاضي ان يرسل خلفا لغريم وكيفيه الارشال اذ اطلب
ذلك منه وتحرير الكلام في ذلك **ذكر** في شرح آداب القاضي
للخصاف قال ثم قال في الكتاب واراد عليه عدوي وهو في المصر
فهذا اشارة الى ان الخصم اذا كان خارج المصر لا يعد به مجرد
الدعوي قالوا وهذا اذا كان ذلك قريبا يعد به مجرد الدعوي
كما لو كان في المصر **والحد** الحاصل بين القريب والبعيد وهو
انه اذا كان بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر الى مجلس
القاضي ويحبب للدعوي ويمكنه ان يبيت في منزله فهذا قريب
وان كان يحتاج ان يبيت في الطريق فهذا بعيد وقد نص على
ذلك الحد وهذا القول قول صاحب الكتاب وتطيره ما ذكرنا
في شرح الجامع الصغير ان الفدقة متى وقعت بين الزوجين
وبينها ولد فارادت المرأة ان تنتقل من القرية التي كان فيها
العقد الى قرية اخرى يمنع الولد ان كان الزوج يمكنه ان يحضر
ويطالع ولد وينظر في امره ثم يعود ويبيت في منزله كان لها ذلك
والا فاذا كانت المسافة بعيدة وادعى المدعي كيف يصنع القاضي
اختلف المشايخ فيه منهم من قال بامر الذي يحج باقامة البينة
على موافقة دعواه ولا يكون البينة لاجل القضايل تكون لاجل

ضابط القريب

مسألة العدة

الاحضار

الاحضار كما في كتاب القاضي الى القاضي والمشهور في هذا ايكني
فاذا اقام امرائنا ان يحضر خصمه فاذا احضر امر المدعي
بإعادة البينة فاذا اعادها وظهرت عدالة الشهود قصي بها
عليه **ومهم** من قال يحلفه القاضي فان نكل اقامه من مجلسه
وان حلف انشأنا ان يحضر خصمه **ومهم** من قال يستكشف
حاله المدعي فيقول هل لك معه خلطه او اخذا وعطفا او شركة
او مضاربة او مبايعة فان فسدت لك امرائنا يا حضاره والى
فلا والاول اصح وعليه كثرة القضاة **وذكر** في منية المفتي للشيخ
قال متنايل العدوي والمدعي اطلب من القاضي احضار الخصم
وهو خارج المصر ان كان الموضع قريبا بحيث لو ابتكر من اهله امكنه
ان يحضر مجلس القاضي ويبيت في منزله يعد به مجرد الدعوي
كما لو كان في المصر وان كان ابعد من ذلك قيل يا مرامه باقامة
البينة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمشهور في
هذا ايكني فاذا اقام يا امرائنا فيحضر خصمه وقيل يحلفه
القاضي فان نكل اقامه من مجلسه وان حلف يا مرامه باحضار
خصمه **وذكر** في فتاوى قاضي خان قال واذا اجاز رجل الى القاضي
وذكر ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعي عليه غائبا
يدفع القاضي اليه طينة عليها ختم القاضي مکتوب فيها اجب
خصمك الى مجلس الحاكم وان كان المدعي عليه حاضرا في المصر

احضره القاضي بمجرد دعوى المدعي وكذا اذا كان قريبا
من المصر فان كان بعيدا لا يعدي القاضي بمجرد الدعوى
حتى يقيم البيعة ان له على فلان حقا فان اقام البيعة اعداه الغير
استحسانا **في** القياس لا يعدي كما لو كان بعيدا والفاصل
بين القريب والبعيد ما قاله الخصاف ان كان في موضع يمكنه
ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه ويعود الى منزله في
ذلك اليوم لا بعد عشاياه والا فهو بعيد **وعن** محمد انه يجب
على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون السفر لاجل مشقة
الاقدار بعد المرض وكذا اذا كانت محدرة وان كان المدعي
عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يستحضر
القاضي مالم ترق البيعة على ما ادعي فاذا اقام البيعة قبلت
بيئته للاشخاص لا للقضاة والمستور في هذا يكفي **وذكر** في
المحيط باب الحدود والامانة اذكر الخصاف قال ابو يوسف
رجل ادعى على رجل دعوى واراد عليه دعوى وهو في المصر
والقاضي لم يعلم المحق ام يبطل فانه يعديه عليه ويبيعت من
محضره استحسانا **والقياس** لا يعديه بمجرد الدعوى واذا
كان الخصم خارج المصر قالوا ان كان قريبا من المصر بان كان
حيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجيب
ويبيت في منزله يعديه وان كان بعيدا امن المصر لا يمكنه

شرح الحدود

القاضي لا يعدي القريب

فصل في الحدود

الحدود في المصر
وتاريخ الحد

ان يعود

ان يعود في اليوم ويبيت في منزله لا يعدي به ثم كيف يصنع
القاضي **اختلف** المشايخ فيه قيل يا مرامدعي باقامة البيعة
ان له عليه حقا ولا تكون هذه البيعة لاجل التقابل لاجل
الاحضار كما في كتاب القاضي الى القاضي فاذا اقام البيعة
امرا نشانا ان يحضر خصمه فاذا احضره امره المدعي باعادة
البيعة فاذا اعاد البيعة العادلة قضى بها عليه وقيل تحلفه
القاضي فان نكل اقامه من مجلسه وان حلف امرا نشانا
ان يحضر خصمه والا اول اصح وعليه اكثر القضاة **وذكر** في
آداب القاضي لابي بكر الرازي قال واذا تقدم رجل الى
القاضي وادعى على رجل غايب حقا وهو غايب من المصر وسأل
احضاره والكتاب الى الوالي في اشخاصه فان كان في الموضع
الذي فيه المدعي عليه وبين المصر من المسافة بمقدار ما ياتي
الرجل لمجلس القاضي ويروح من يومه ويبيت في منزله
اعداه عليه وذلك ان المسافة التي قد رها ما يعذر
الرجل من منزله ويروح اليه في يومه حكمها حكم المصر مثل
ان يكون في محلة اخري واما اذا كان اكثر فان ذلك لكونه في مصر
اخر لا يعدي عليه لكن يستعدي الى قاضي ذلك المصر حتى
يقوم بيعة ان له عليه حقا **وذكر** في خزائن الاكمل قال ابو
يوسف رجل ادعى على رجل واراد عليه الدعوى وهو في المصر فانه

يعد به القاضي ويبحث إليه لمحضره وان لم يعلم انه محق في دعواه
على هذا إعادة الأحكام **ولو اختفى** المدعى عليه في البيت بحث
القاضي نساء وامرهم لينخلن داره وينظرون الى النشوة فان كان
فيهم عرفته ولا يعزله النشوة اللواتي فيها في بيت ثم يدخل الرجال
فيقتشون بعيه الدار **قال** هشام قلت لمحمد ما تقول في رجل له
حق على ذي سلطان فلا يجيبه القاضي فاحبرني ان ابا يوسف
كان يعمل بالاعداء وهو قول اهل البصرة وبه نأخذ والاعداء
ان يبعث اليه من يناديه لياما ان القاضي يدعوك الى مجلس
الحكم فان اجابه والا جعل القاضي وكيله عنه ولا يأخذ ابو حنيفة
بالاعداء **ودكر** في موضع آخر ناقلا عن فتاوى الناطفي **قال**
القاضي يعدي المدعي وان لم يعلم انه محق اذا طلب وتبعته
لمحضره الا ان يكون في مشيرة ثلث ايام لم يحضره **قلت**
تخدر لنا من هذا ان المطلوب اذا كان بعيدا من مجلس القاضي
على البعد الذي ذكره له ليس للقاضي خلفه بمجرد دعوي
غيره بقبوله ان له عليه حقا بل لابد ان يقيم الطالب بيمينه
عند القاضي ان له حقا على المطلوب ولا بد فيها من العدد
ولا يكفي الواحد لان الخصام قال يا امر المدعي قامة البيعة
كما في كتاب القاضي الى القاضي والبيعة لا تكون الا باثنين
وقوله كما في كتاب القاضي الى القاضي منه تنبيه على هذا فان

لا مدعي على السلطان

المستور الى القاض
في عدم المدعي

في مسألة كتاب القاضي لابد فيها من اعتبار العدد وقد اراها ولكن
لا يشترط في هذه البيعة العادية بل المستور يكفي **وقوله** المستور
حتى يخرج منه المطعون فيه بفسق او نحوه فانه لا يكفي لان المستور
هو من كان حاله مستورا عن القاضي بمعنى انه لا يعلم عد النة ولا
ما ينابها فيما يحتاج اليه من الارشال خلفه لغزيم اذا كان بعيدا
عن التخييد الذي ذكره والفاصل بين القريب والبعيد له
يتعرضوا اليه بتخديد **ولا شك** ان يحتاج الى ذكر جدي له لان
القاضي اذا كان بد مشق هل يقال انه يعدي من هو في غرة
او في خمس فاطلاق كلامهم يقتضي انه اذا قامت البيعة بالحق
يعدي وفيه ضرر ومشفقة على المطلوب **وما** ذكرنا ايضا انه
اذا كان في البرقضاة هل يملك قاضي المصران يعدي البعيد
ام لا يملك وانه ينظر الى ما اقرب الى الغزيم المطلوب من قاضي
مصر او من قاضي البر فيكون الطلب للقاضي القريب من
المطلوب ويسقط اعداء القاضي البعيد عنه بان يكون
المطلوب مثلا في غباغب او الكشوة فان نظرنا الى اعتبار القرب
من القاضي فلا يكون للقاضي الذي في دمشق ان يطلبه لذي
غباغب وان كانت في ولايته بل يكون اعداءه من قاضي الصنمير
وان كان المطلوب في الكشوة فليس لقاضي الصنمير ان يعدي
بل يكون اعداءه من جهة قاضي دمشق بل الذي رايت قد ذكر

المستور

الحق على المدعي
القاضي القريب

في ذلك ما قاله قاضي خان فيما تقدم عن محمد انه يجب على الامام
 ان ينصب قضاة في الكور فيما دون الشرف لاجل شقته
 الا عدا فهو محفوظ عن محمد وحده لا شك ان فيه اشارة الى
 انها خالفاه في ذلك اما من كونه نقل عنه خاصته والتصيير
 عليه بانفراده مشير الى الخلاف واما كونه ذكر في هذا المقام وهو
 مقام اعداء البعيد بعد اقامة البيعة **وقد** صرحوا بان بعد
 القاضي بقوله بعد ذلك وعن محمد انه يجب على الامام ان ينصب
 قضاة في الكور فيكون قولها انه بعد دي القاضي بعد اقامة
 البيعة وان كان المطلوب بعيدا عن القاضي بقدر مدة السفر
وما نقلوه ان الفتوى على ما روي عن محمد فيجب ان يكون الفتوى
 على قولها على الاصل المعروف فان قبل المروى عن محمد فيه
 مصلحة لان المطلوب يتضرر اذا كان بعيدا بعد مسافة
 القصر قلنا كما ينظر الى مصلحة المطلوب يجب ان تنظر الى
 مصلحة الطالب اكثر لانه قد يكون بيعة في المصرا الذي
 فيه القاضي الاصل فاذا قلنا لا بعد به فحينئذ يتكلف
 السفر الى مكان المطلوب ويتكلف السفر البيعة ايضا لاجل
 ثبوت الحق عند لا نكار فيحصل عليه ضرر ان ضرر نفسه
 وضرر سفر البيعة وقد يتعدر سفرها وهو الظاهر فيؤدي
 الى احدا منين اما ضياع الحق بالكلية بان تموت البيعة او يتضرر

في الفتوى
 في

الحق

الحق فكان اشق من اعدا المطلوب لانه يلزم منه ضرر واحد
 وايضا ان البيعة اذا اشرفت مع الطالب الى المكان الذي فيه
 المطلوب جاز ان لا يعذر بها القاضي الذي فيه ويحتاج الى من
 يعد لها عند والظاهر لا يترتب له من يعد لها من غير اهل
 بلدها فيحتاج الى كلفة المحدثين ايضا بالسفر وايضا فان قضاة
 البر يصلحون بين الناس لانهم قضاة على الاطلاق **ولقد** لا
 تنفذ احكامهم فيحمل ان ينكل عن اليمين ويحتاج الى القضاة
 عليه بالنكول وهو لا يملكه ولا يجوز رد اليمين على المديعي فيبعد
 الوصول الى الحق وايضا لاجاز ان يكون الحق مما يحتاج في اثباته
 ابتداء الى قضاة القاضي كمنفعة القريب فانها لا تجب الا بال
 لقضاء ابتداء وليس قضا القاضي فيها اعانة لظهور الحق فلا
 يثبت الا بقضا القاضي وكل ذلك لا يملكه قضاة البر **فقلنا**
 ان قاضي المصرا لا يعد به اذي الى ضياع هذا الحق بالكلية
 فان المطلوب يعلم ان قاضي المصرا لا يعد به وقال المبر لا يملك
 ذلك فيمنع هو من الحضور الى المصرا بالكلية خشية القضا
 عليه بالنفقة فيؤدي الى فوات هذا الحق وفي هذه الصور
 كلها من الضرر ما لا يخفى **والذي** يظهر لي انه ينبغي ان ينظر
 ان كان بينا المطلوب وبين القاضي مسافة سفر فاق القاضي
 لا يعد به بل يسمع البيعة ويكتب الى قاضي ذلك المكان على

وجوه
 في الفتوى

ما هو المعروف من كتاب القاضي في القاضي وان كان بينهما اقل
من مسافة السفر فان كان الطالب قام بيته على الحق كما ذكرنا
او لا اعداه بشرط ان لا يكون هناك قاضي فان كان هناك قاضي
لا يعديه **واخذت** ذلك من قول صاحب البديع في شرايط كتاب
القاضي في القاضي فانه قال ومنها ان لا يكون القاضي المكتوب
الله وبين الكاتب مسيرة سفر فان كان دونه لم يقبل فان القضا
بكتاب القاضي امر جواز الحاجة الناس بطريق الوخصة لان
قضا بالشهادة القائمة على غيبة من غير ان يكون عنده خصم
حاضر لكونه يجوز لمكان الضرورة ولا ضرورة فيما دون السفر
هذه عبارته **ومن** قول قاضي خان فيما نقلناه وروي عن محمد
انه يجب على السلطان ان ينصب قضاة في الكور فيما دون السفر
لاجل مشقة الاعداء فاستفدت من قوله في البديع ولا ضرورة
فيما دون السفر انه يمكن خلاص الحق بالاعداء واحضار الخصم
تساع البيعة بخلاف مدة السفر فانه لا يعديه ويكتب القاضي
بما في الاعداء من المكان البعيد الذي هو مدة السفر من الضرر
والمشقة وظاهره يقتضي ان القاضي يجده فيما دون السفر
شواء كان في ذلك المكان قاضيا ام لا فمشابهة القول الاول فان
من الذي قاله قاضي خان انه روي عن محمد انه يجب على السلطان
ان ينصب قضاة في الكور **وقلت** ان هذا هو الذي ينبغي ان

مشترط في القاضي
في كتاب القاضي في القاضي

مشترط في القاضي
في كتاب القاضي في القاضي

يقال

يقال فيه انه يشير الى خلاف بيته وبين ابي حنيفة وابي يوسف
اعرف من امر وجوب التولية في هذه الاماكن وعدم وجوبها لان
موضع الخلاف بينهم في الاعداء مع وجود قضاة في الكور **وضحة**
انه لما قال يجب على الامام ان ينصب فيما دون مدة السفر هذا
الحرف هو الذي ينبغي ان يقال فيه انه يشير الى الخلاف لما يفهم
من قوله لاجل مشقة الاعداء فان الذي يفهم منه انه اذا كان ثم
قضاة في الكور فلا يعدي قاضي المصر خصما من عندهم بل
يسقط الاعداء لاجل المشقة فهذا القدر متفق عليه **انا**
وجوب النصب فهو المختلف فيه فيبقى الجواب حينئذ على
التفصيل فيما دون مدة السفر انه اذا كان ثم قضاة في الكور
لا يعدي قاضي المصر فيما لا يمكن ان يحصل الخصم ويبيع المحل
ويعود الى اهله قبل الليل وفيما يمكن يعدي وان لم يكن ثم قضاة
اغدي قاضي المصر في مسافة السفر والله اعلم **مسئلة**
نشم على بيان ما يكون حكما من القاضي وما لا يكون
وعلى الكلام في فعل القاضي هل يكون حكما ام لا وتخبر كلام
الاصحاب في ذلك كله **ذكر** في القنية قول القاضي حكمت
له او قضيت له ليس بشرط وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا
قال طهر عندي او صح عندي فهذه الكلمة هو المختار وروى
مع الحبش بعد اقامة البيعة بالحق قضائه وامر

مع

القاضي يحبس المدعى عليه قضا بالحق هذه عبارة القنية **وذكر**
 في تمه الفتاوى اذا قال القاضي ثبت عندي ان لهذا على هذا
 كذا كان القاضي امام العامري وشمس الائمة الحلواني في بيان
 انه حكم **وقال** بعض مشايخنا انه لا يكون حكما في التهمة ايضا
 في كتاب البيوع قال القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز
 لان بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكم لنفسه لا يجوز ولو
 اشترى من وصي **يجوز** اليتيم يجوز وان كان هذا القاضي جعله
 وصيا لان الوصي باب عن البيت لا عن القاضي والذي يؤيد
 هذا ان القاضي لو زوج الصغيرة من ابنه كان باطلا **مسئلة**
 بيع القاضي مال اليتيم مذكورة في السير الكبير وقال ابو العباس
 الناطق في الاجناس ما ذكر بحمل في السير الكبير من عدم الجواز
 محمول على قوله ايا قول على قول ابي حنيفة ينبغي ان يجوز البيع
 كما في الوصي **والصحيح** ما ذكر في السير الكبير قول الكل لان
 بيع القاضي يتبع على وجه الحكم لا ترى انه يلزم العهدة فلو كان
 بيع مال اليتيم من نفسه كان هذا حكم منه لنفسه والانسان
 لا يصلح حاكما لنفسه هذه عبارة التهمة وقد ذكرناها في
 مسئلة تزويج الصغار من هذا الكتاب **وذكر** في المحيط في
 كتاب البيوع قال ولا يجوز بيع القاضي ماله من يقيم اصلا لانه
 يكون تضامنه ولهذا لا ترجع حقوق العقد اليه والانسان

اخر القاضي
الحبس حكم

بيع القاضي
مسئلة

بيع القاضي
انه من اليتيم

لا يصلح

لا يصلح قاضيا لنفسه **وذكر** في الذخيرة في كتاب السير قال
 والامير اذا اشترى شيئا من الغنمة لنفسه لا يجوز شراؤه وان
 كان فيه للغائبين منفعة ظاهرة **فمن** المشايخ من قال هذا
 قول مجمل اما على قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف
 ينبغي ان يجوز شراؤه اذا اشتراؤه باكثر من قيمته لان الوصي اذا
 اشترى شيئا من مال الصغير لنفسه على وجه فيه منفعة ظاهرة
 للصغير يجوز عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف
 فكذا الامير **ومن** المشايخ من قال لا بل هذا قول الكل وهو
 الصحيح لان الامام انما يبيع الغنائم على وجه الحكم على المتسلم ولهذا
 لا يلزمه العهدة فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكما له من نفسه
 وحكم الامام والقاضي لنفسه لا يجوز وهذا المعنى معدوم
 في حق الوصي لان الوصي لا يبيع مال اليتيم على وجه الحكم حتى
 يقال بيع من نفسه يكون حكما لنفسه بخلاف بيع الامام
 من نفسه **قال** شمس الائمة السرخسي ولولا المعنى الذي
 ذكرنا في حق الامام والامير كان ينبغي ان يجوز بيعه من نفسه وان
 لم يكن فيه منفعة ظاهرة من الغائبين لانه لا يلحقه العهدة
 فيؤدي الى التضاد في الاحكام وانه لا يجوز **وهذا** المعنى لا يمكن
 تحقيقه في حق الامير والقاضي لان العهدة لا تلحقهما فلا
 يؤدي الى التضاد في الاحكام ومع هذا فلم يجوز بيع الامير

الامير
مسئلة

مسئلة
مسئلة

الفقيه
الامير والقاضي
مسئلة الوصي

من نفسه لان بيعه خروج على وجه الحكم وهو لا يصلح حاكما
 لنفسه وما ذكرنا من معنى بيع الفرق بين شراء القاضى شيئا من
 مال اليتيم لنفسه وبين شراء الاب من مال الصغير لنفسه وبين
 شراء القاضى شيئا من نفسه فان شراء القاضى لا يجوز وان كان
 فيه منفعة لليتيم وشراء الاب لا يجوز بالاجماع اذ لم يكن
 للصغير فيه ضرر وشراء الوصي يجوز عند ابي حنيفة وهو
 رواية عند ابي يوسف اذ كان للصغير فيه منفعة ظاهرة لان
 شراء القاضى وبيعه على اليتيم انما يجوز على وجه الحكم عليه
 والاحسان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بيعهما
 وشراؤهما على الصغير ليس على وجه الحكم **وذكر** في الفتاوى
 الكبرى للخامس لو قال القاضى ثبتت عندي ان لهذا على هذا
 قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي
 الامام ابو عاصم العامري وشمس الائمة الحلواني انه حكم والقوي
 على هذا **وذكر** في فتاوى قاضي خان في البيوع قال ولا يجوز
 بيع القاضى مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم لان
 بيع القاضى قضاء منه وانه لا يصلح قاضيا لنفسه **ولهذا**
 لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز **وذكر** في كتاب الاصل للمجدد
 ابن الحسن قال اذا حضر الورثة الى لقاضى فطلبوا القسمة
 ومنهم وارث غائب او صغير والنزك عقال قال ابو حنيفة

من نفسه وما ذكرنا من معنى بيع الفرق بين شراء القاضى شيئا من مال اليتيم لنفسه وبين شراء الاب من مال الصغير لنفسه وبين شراء القاضى شيئا من نفسه فان شراء القاضى لا يجوز وان كان فيه منفعة لليتيم وشراء الاب لا يجوز بالاجماع اذ لم يكن للصغير فيه ضرر وشراء الوصي يجوز عند ابي حنيفة وهو رواية عند ابي يوسف اذ كان للصغير فيه منفعة ظاهرة لان شراء القاضى وبيعه على اليتيم انما يجوز على وجه الحكم عليه والاحسان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بيعهما وشراؤهما على الصغير ليس على وجه الحكم

من نفسه وما ذكرنا من معنى بيع الفرق بين شراء القاضى شيئا من مال اليتيم لنفسه وبين شراء الاب من مال الصغير لنفسه وبين شراء القاضى شيئا من نفسه فان شراء القاضى لا يجوز وان كان فيه منفعة لليتيم وشراء الاب لا يجوز بالاجماع اذ لم يكن للصغير فيه ضرر وشراء الوصي يجوز عند ابي حنيفة وهو رواية عند ابي يوسف اذ كان للصغير فيه منفعة ظاهرة لان شراء القاضى وبيعه على اليتيم انما يجوز على وجه الحكم عليه والاحسان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بيعهما وشراؤهما على الصغير ليس على وجه الحكم

من نفسه وما ذكرنا من معنى بيع الفرق بين شراء القاضى شيئا من مال اليتيم لنفسه وبين شراء الاب من مال الصغير لنفسه وبين شراء القاضى شيئا من نفسه فان شراء القاضى لا يجوز وان كان فيه منفعة لليتيم وشراء الاب لا يجوز بالاجماع اذ لم يكن للصغير فيه ضرر وشراء الوصي يجوز عند ابي حنيفة وهو رواية عند ابي يوسف اذ كان للصغير فيه منفعة ظاهرة لان شراء القاضى وبيعه على اليتيم انما يجوز على وجه الحكم عليه والاحسان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بيعهما وشراؤهما على الصغير ليس على وجه الحكم

من نفسه وما ذكرنا من معنى بيع الفرق بين شراء القاضى شيئا من مال اليتيم لنفسه وبين شراء الاب من مال الصغير لنفسه وبين شراء القاضى شيئا من نفسه فان شراء القاضى لا يجوز وان كان فيه منفعة لليتيم وشراء الاب لا يجوز بالاجماع اذ لم يكن للصغير فيه ضرر وشراء الوصي يجوز عند ابي حنيفة وهو رواية عند ابي يوسف اذ كان للصغير فيه منفعة ظاهرة لان شراء القاضى وبيعه على اليتيم انما يجوز على وجه الحكم عليه والاحسان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بيعهما وشراؤهما على الصغير ليس على وجه الحكم

لا اقسّم

لا اقسّم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بيعة على الموت والموارث
وقال ابو يوسف ومحمد اقسّم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا
 اقسّم بقولهم ولا اقضي على الغائب والصغير لان قسمة القاضي
 قضاء منه **وذكر** في الاحكام في الفتاوى ناقلا عن المتقي قال
 قاض باع مال اليتيم او اودعه او باعه امينه بامره وهو يعلم
 بذلك ثم مات القاضى واستقضى غيره فشهد عند انهم
 سمعوا القاضى الاول يقول بعت فلانا مال اليتيم بكذا انقبل
 ويواخذ المشتري بالمال وكذلك الوديعه وان لم يكن الاول
 اشهدهم انه قضى بذلك **قلت** فحتررتنا من هذا كله اشياء منها
 ان الثبوت حكم على المختار وهو القول المفتى به ومنها ان الحبس
 بعد اقامة البيعة حكم ويظهر فايده هذا الفرع في ان القاضى
 اذا حبس شخصا ثبت عليه الحق بالبيعة ليس لقاض اخر ان يبطل
 ذلك الحق بعد ذلك ويوضحه انه لو حبس الخنزير في دين اصله
 معاملة بفايدة كما جرت به العادة ولم يحكم بتركه الدين
 وصحة المعاملة بل ادعى عليه وثبتت عنده وثبتت عليه الحق
 وحبسه فيه ثم افرج وب الدين فرفع المديون بعد ذلك صلا
 الى القاضى المالكى الذي لا يرى المعاملة أصلا وادعى عليه
 وبطلان الحكم بابطال المعاملة فانه ليس للقاضى المالكى ان
 يبطلها لان حبس المديون عند القاضى الحنفى اولا قضاء منه

لا اقسّم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بيعة على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسّم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسّم بقولهم ولا اقضي على الغائب والصغير لان قسمة القاضي قضاء منه

لا اقسّم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بيعة على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسّم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسّم بقولهم ولا اقضي على الغائب والصغير لان قسمة القاضي قضاء منه

لا اقسّم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بيعة على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسّم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسّم بقولهم ولا اقضي على الغائب والصغير لان قسمة القاضي قضاء منه

لذلك فليس للمالك ان يطال قضاياه بعد ذلك ومنها ان فعل القاض
حكم اعني فيما يكون موضعاً للحكم حتى يخرج منها الانحال
وما شاكلها نحو تزويج الصغار اللواتي لا ولي لهن سوى
القاضي وبيع القاضي مال اليتيم وقسمة القاضي الحغار
الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى **ويظهر** فائدة هذا القول
في ان القاضي الحنفى اذا زوج صغيرة او صغيراً لا ولي لهما
وقد شرط في تقليده تزويج الصغار والصغابرة بعد
ذلك ليس للقاضي المخالف ان يستنسخ هذا العقد لانه وقع
من القاضي على وجه الحكم كما ذكره في التتمة في فتاوى
قاضي خان وغيرهما وصرحوا بالصورة فقالوا الزوج القاض
الصغير من نفسه لا يجوز وكذا من ابنه لان فعله حكم
وقد بسطنا الكلام عليه في مسألة تزويج الصغار والصغابرة
في هذا الكتاب ولكن ابيع مال اليتيم الذي لا وصي لهم فان
وقع على وجه الحكم كما ذكره في المنتقى مما قد مناه والله اعلم
مسألة **تخليق الولاية بالشرط وبالإضافة الى زمن**
في المستقبل وتحرير كلام الاصحاب في ذلك **ذكر** في متن المحيط
قال اذا علق السلطان الامارة والقضا بالشرط او اضافها الى
وقت في المستقبل بان قال لرجل اذا قدمت بلدة كذا فانت
قاضيها او اذا اتيت مكة فانت امير الموشم او قال جعلتك

جعل القاضي
الحنفى حكم

قاضيًا

قاضيًا رأس الشهر او جعلتك امير الموشم الشهر فذلك جائز
واما تخليق الحكومة بين اثنين واصافتهما الى وقت في المستقبل
ففيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد وشيبي بيانه في باب التحكيم
ان شاء الله تعالى بتحرير تعليق عزلة القاضي بالشرط الله اشار
في ادب القاضي الخصان والمذكور ثم اذا كتب الخليفة الى
القاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول فوصل اليه الكتاب
انعزل واذا قلد السلطان رجلاً القضا يوماً يجوز وبقاقت في
هذا الموضع واذا قيد بالمكان يجوز وتقيّد بذلك المكان
ايضاً **ذكر** سمى الامية الرضى فعلى هذا اذا قيد القاضي اثنان نائبيه
تمسجد معين لا يكون للنائب ان يقضى في مسجد آخر والذي وعده
في التحكيم هو قال ابو يوسف لا يجوز التحكيم معلقاً بالاحصار ولا
مضافاً الى وقت في المستقبل وقال محمد بن بصير وصورة التعليق اذا
قالا لعبد اذا اعتقت فاحكم بيننا او قالا لرجل اذا اهل الهلال
فاحكم بيننا وصورة الاضافة اذا قالا لرجل جعلناك حكاماً عندنا
او رأس الشهر **واذا** اصطلح على حكم بينهما على ان يسأل فلانا
الفتية ثم يحكم بينهما بقوله جاز وكن اذا اصطلح على حكم بينهما ان
يسأل الفقيه ثم يحكم بينهما بما اجتمعوا عليه جاز فان سأل ذلك
الفتية في الفصل الاول وحكم بينهما جاز وهذا ظاهر واذا
سأل فقيهاً واحداً في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز واذا اصطلح

تخليق الحكم

تخليق عزل

تعيين الولايه

بالزمان والمكان

تخليق الحكم

الموعود به

الاصطلاح

على سائر المعنى

على حكم بينهما في يومه هذا وفي مجلسه هذا فهو جاز لا انثري
انه جاز تقليد القضاة وقتا فلذا التحكيم فان مضى ذلك اليوم
او قام عن مجلسه ذلك لا يبق حكما واذا اُصطلح على ان يحكم
بينهما اول من يدخل المسجد فذلك باطل لان الجاهل هذا بين
واظهر **الانثري** انه لو قال اول من يدخل المسجد هذا فقد وكلته
ببيع هذا العبد لا يجوز ولو سافر الحاكم او مرض او عجز عن تقديم
من سفهه او تبرأ من مرضه وحكم جاز **الاصيل** في هذا ان الحكومة
منى صحت لا يخرج الحكم عن الحكومة الا بانتهاء الحكومة بان
كانت موقفة او بفصل الحكومة او بخروج الحكم من ان يكون
اهل الحكومة باعتراض الودعة وما شبه ذلك او بالعزل لان
الحكم عن المتخاصمين بمنزلة القاضي المولى والقاضي المولى لا يخرج
عن القضاة الا باحد ما ذكرنا من الاسباب كذا ههنا وكذا في آداب
القاضي ابي بكر الرازي قال تولية القضاة بعض الاحكام دون
بعض جاز كما يجوز الوكالة ببعض الاشياء دون بعض **وذكر في**
تمة الفتاوى قال تعليق تقليد القضاة والامارة بالشرط او
مضافا الي وقت في المستقبل يجوز بان قال اذا قدم فلان فانت
قاضي كذا كذا او قال اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيها او قال
ان قدم فلان فانت قاضي هذه البلدة او قال ان قدم فلان فانت
امير هذه البلدة ههنا استغرق عليه **اما** تعليق التحكيم لانسان

100

1824

الحاكم في سنة الفاضل

تقدیر
در حکام

التفاسي عظمى
الشعر

مؤلف

او مضافا الى وقت في المستقبل فان قال اذا اقدم فلان فاحكم
بيننا في هذه الحادثة **قال** ابو يوسف لا يصح وعليه الفتوى
وقال محمد يصح واما تعليق عزل القاضي بالشرط ذكر في باب
موت الخليفة اذا كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابا في فائت
معزول فوصل يصير معزولا لان هذا تعليق العزل بالشرط
وقد وجد قال الشيخ ظهير الدين لا يفتي بصفة تعليق العزل
وهكذا كان فتوى عمي وغيره واذا قلنا لا نسأل القضاء يوما او
مجلسه هذا يجوز وبه افتى **وذكر** في المحيط ولا يصح التحكيم
معلقا بالاخطار والاضافة الى المستقبل بان قال لعبد اوزمي
اذا اسلمت واعتقت فاحكم بيننا او قال لا خراذ اهل الهذال فاحكم
بيننا لا يصح عند ابى يوسف وعند محمد يصح لان التحكيم
ليس التولية وتفويض الامر فيصح معلقا بالخطر ومضافا الى
وقت في المستقبل كما في الوكيل والقضا والامارة **لا ي** يوسف
ان التحكيم تولية صلح معنى لانه لا يثبت الا برضى الخصمين واغلا
يصار اليه لقطع الخصومة والمنارعة المحققة بينهما وليس الصلح
الا عند **الصلح** لا يصح معلقا ولا مضافا والتولية تصح فلا تصح
بالشك والاحتمال بخلاف القضاء والاحتمال بان قال الخليفة
لرجل اذا قدمت من الحج فانت والي قضا بعد اذ لانه تولية وتفويض
حقيقة **وذكر** في الفتاوى الكبرى للخاصي اذا مات ولعائل

المستقر
على العنق

عليه السلام

تعلیم النظم
بالخط

تغایینو العلم

وأما وقضاة فهم على حالهم لأنهم نواب عن العامة وهم قايمون
وذكر في فتاوى قاضي خان ويصح تعليق تقليد القضاة والامارة
بالشرط كتعليق الوكالة وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
بان قال الخليفة لرجل اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيها واميرها
او قال اذا قدمت فلان فانت قاضيها **واما** تعليق عزل الوصي بالشرط
صحيح ذكر الخصاص ان الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك
كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق
التحكيم لانسنان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول
مجهول يصح وعلى قول ابي يوسف لا يصح وعليه الفتوى ولو ما الخليفة
لا تعزل قضاة وعلماءه وكذا الوكان القاضي ما ذكرنا له في
المستحققات واستخلف غيره فانت القاضي لا يعزل خليفته
فاذا قلد الامام رجلا يوما او مجلسا جاز ويتوقت بالمكان
والزمان وذكر في تنمة القنية للكاكي تعليق تقليد القضاة
والامارة بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل نحو كذا قدم
فلان او قدمت بلدة كذا وتعليق التحكيم لا ينقيد بالزمان والمكان
ولا يعزل القاضي بموت الخليفة وكذا الوالي فلو مات القاضي
او عزل او عزل خلفاؤه **وذكر في الخلاصة** في الفتاوى قال تقليد
القضاة بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز بان قال
اذا قدمت فلان فانت قاضي بلدة كذا او اذا قدمت فانت اميرها

عاشق علي بن ابي طالب

عاشق علي بن ابي طالب

عاشق علي بن ابي طالب

جاء

جاز في الاجماع وتعليق عزل القاضي بالشرط صحيح حتى ان الخليفة
لو كتب اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل الكتاب ان عزل
الخليفة اذا مات وله عمال وامراءهم على حالهم وفي آداب
القاضي للخصاص وقال في المحيط والهداية للناطفي لومات
القاضي ان عزل خلفاؤه وكذا اموت امير الناحية بخلاف موت
الخليفة **السلطان** اذا عزل القاضي ان عزل النايب بخلاف
موت القاضي **وذكر في** آداب القاضي للخصاص وقال في المحيط
والهداية للناطفي لو ان الخليفة مات او خلع وولي غيره بالاجماع
الناس على خلعهم ولا يستبدل به ولم يت او لمخلوع قضاة كان
قد ولا هم فان قضائه على حالهم احكامهم نافذة وامورهم جارية
لانهم قوام للمسلمين فخلعوا لمصالحهم وليسوا ولاية له في شيء خاص
والخليفة نايب عن المسلمين في تقليد القضاة والمسلمين على حالهم
فلا يعزل القاضي بموت النايب وكذا لك الوالي لومات وله عمال
لا يعزلون حتى يستبدلوا لانهم يرضون المصالح اهل المدينة
في امور المسلمين فكان نايبا عنهم **وعلى** هذا اقيم الوقف اذا اخرج
شيئا من الموقوف ثم مات لا تبطل الاجارة لان القيم نايب عن
اللاوقاف وعلى حالها فلا تبطل العقد بموت النايب **وذكر في**
البدائع قال فصل وامان ما يخرج به القاضي عن القضاء
فمنقول وبالله التوفيق كل ما يخرج به الوكيل عن الوكالة يخرج

من الخليفة

موت القاضي

موت الوالي

موت القيم على الوقف

خروج القاضي عن القضاء

به القاضي عن القضاء وما يخرج به الوكيل عن الوكالة أشياء ذكرها
في كتاب الوكالة ولا يختلفان في شيء واحد وهو ان الوكيل اذا
مات ان عزل الوكيل والخليفة اذا مات او طلع لم تغزل قضائه
وولاية ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لم
ينعزل الخليفة لانه نائب الامام في الحقيقة فلان نائب القاضي
ولا ينعزل بموت الخليفة ايضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك
القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل
لانه لا يملك عزل الوكيل الثاني **وذكر** في الوكالة من البدائع
قال فصل واما بيان ما يخرج به الوكيل من الوكالة فنقول وبالله
التوفيق ان الوكيل يخرج من الوكالة بأشياء منها عزل الوكيل اياه
ونهبه وصحة العزل شرطان احدهما علم الوكيل والثاني ان
لا يتعلق بالوكالة حق الغير فاما اذا تعلق فلا يصح العزل ومنها
موت الموكل ومنها جنونه جنونا مطبقا وحده ابو يوسف بشهر
ومحل ما يستوعب الحول ومنها الحاقه بدار الحرب مرتدا عند
الرجوع خلافا لهما ومنها عجز الوكيل والمجبر عليه كالمكاتب
وكل رجل لم ينجح وكالمأذون موكل تم تجبر عليه ومنها موت
الوكيل لان الموت مطلق لا هلية التصرف ومنها جنونه مطبقا
ومنها ان يتصرف الموكل بنفسه فيما يتصرف فيه قبل تصرف
الوكيل ومنها هلاك العبد الذي وكله ببيعه **وذكر** في الفخية

صاحب المتن

لا يخرج به
وكيل عن الوكالة

في كتاب الوكالة قاله الفصل الثالث في تعليق الوكالة بالشروط
صحيح سواء كان الشرط متعارفا او لم يكن متعارفا صحيح
وبشرط غير متعارف غير صحيح **وذكر** شيخ الاسلام ان
الوكالة لا يصح تعليقها بشرط غير متعارف حتى لو قال
لغيره اعنق عبدي ان دخل الدار يكون التوكيل باطلا **وذكر**
في الفتاوى الظهيرية قال ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة
بالشرط كتعليق الوكالة وكذا الاضافة في المستقبل فاما
تعليق عزل القاضي بالشرط فهل يصح **ذكر** الحنفية انه يصح
وذكر في مينة الفتى تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط
او مضافا الى وقت مستقبل جائز بان قال اذا قدم فلان فانت
قاضي كذا او كذا او اذا قدمت بلدة كذا فانت اميرها او قال
ان قدم او ان قدمت وتعليق عزل القاضي بالشرط قيل لا
وبه يعني **قلت** فخر لنا من هذا كله اشياء منها ان الولاية المعلقة
بالشرط المتعارف وغير المتعارف جائزة والتعليق صحيح ايضا
ولا يظهر عملها الا عند وجود الشرط الذي علق عليه
وكذا اذا اضاف الولاية الى زمن في المستقبل كقوله جعلت
قاضييا مثلاً راس الشهر او عند مضي السنة وهذا باتفاق
الاصحاح **ثاني** لنا انه اذا اولى القاضي شخصاً وظيفته عند
شغورها عمن بها او قال اذا اخلا مكان بالمد رسة الغالبية

بسم الله

في نظر ظاهر

الوكالة الموقوفة
في مرض الموت

فليقرر فيها او فقد قوتك فيه ثم مات القاضى الذي قال
ذلك قبل شغور مكان او قبل خلو مكان بالمد رسته ثم شغل
مكان هل تعمل الولاية المعلقة من القاضى الذي مات
بعد موته عند وجود الشرط الذي علق عليه واضافها
اليه ام تبطل الولاية المعلقة المذكورة وهل يفرق الحالين
الاضافة والمعلقة ام لا **الظاهر** انها لا تبطل سواء كانت
معلقة بادوات التعليق او بالاضافة وذلك لان من كل امر
الاصحاب ان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والمعلق
بالشرط كما المرسل عند وجود الشرط والتعلق ليس بسبب
في الحال عندنا كما عرف من قواعد المذهب ولا شك ان الولاية
التي كانت من القاضى المعلقة زالت بزوال اهليته بموته
والاصحاب شرطوا قيام الاهلية وقت وجود الشرط **اعلم**
من حيث الحكم كالجنون او من حيث الحقيقة كالسلامة من
الموت عند وجود الشرط في الصحيح اذا علق بشرط ثم وجد
الشرط وهو مجنون قائم يعمل لانه يجب كالحكم من حيث
الحكم لا من حيث الحقيقة ولومات وهو صحيح والمسئلة بحالها
بطل التعليق وان كان كذلك لان المعلق عند وجود
الشرط كانه محذور بعد الموت انتفت الاهلية فيبطل التعليق
والمضافة مثله لفوات الاهلية **فأله** اذا قال لامرأته

عليه بطلان الولاية
موت القاضى

فيه نظر فان قيل
للبطلان كما تراه

فأله الصواب

ان

انت طالق عند افات قبل مجيء الغد بطلت الاضافة فمن هذا
الوجه صارت الاضافة والتعليق على حد سواء وكونها شيئا في
الحال لا اثر له في بقائها بعد الموت وانما يطرأ اثره في الجنون فكذا
في الصورة هذه لما ولاه معلقا بشرط ومات قبل وجوده فعند
وجود الشرط تعذر ان يجعل مولى الزوال الاهلية فيبطل
الولاية المعلقة قياسا على بقية التعليلات من الايمان هذا
من حيث البحث والتخرج على القواعد فاما من حيث التمسك
بما نقلناه من كلام الاصحاب **فنقول** اختلف عبارات الاصحاب
فيما اذا مات القاضى هل ينعزل خلفاؤه ام لا قد ذكرنا طائفي
ومصاحب المحيط والكافي انهم ينعزلون بموته وذكر الخصاف
وقاضى خان وغيرهما انهم لا ينعزلون وكل من هؤلاء الاصحاب
لم يرد ذكر خلافا فيما قاله فعلى قول من قال بان القاضى اذا
مات ينعزل خلفاؤه تبقى الولاية المعلقة باطلة بالطريق
الاولى وهذا ظاهر **وأما** على ما نقله الخصاف وغيره من
ان موت القاضى لا يوجب نزع الخلفا فالظاهر انها تبطل
على ما قررناه ولا من ذكر قواعد المذهب واشتراط قيام الاهلية
وقت وجود الشرط وبعد موت القاضى لم تبقى الاهلية قائمة
وقت وجود الشرط فتبطل **يقول** هل للقاضى اذا علق الولاية
بشرط هل يملك الرجوع عنه وان يعزل من علقها له قبل

فمن هذا

فمن هذا

فمن هذا

وجود الشرط لم لا فهذا المقام يحتاج فيه الى ذكر مسألة
مخرج عليها جواب هذا السؤال وهي **قال** في المحيط رجل وكل
رجلا في شيء وكالة مرسله ثم قال له كلما عزلت فانت وكيلي في
ذلك وكالة مستقلة ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كلها فانه يعزل
عن الوكالة المرسله وهل يعزل عن الوكالة المحلقة **قال** نصر
ابن يحيى انه يعزل وهكذا روي عن محمد وقال محمد بن مسلمة لا
يعزل وهكذا روي عن ابي يوسف فهذا انا على ان الوكالة
متى كانت محلقة بالشرط وعزل الموكل الوكيل قبل وجود
الشرط يصح العزل عند محمد ولا يصير وكيل متى وجد الشرط
وعند ابي يوسف لا يصح العزل حتى انه يصير وكيل متى وجد
الشرط لان الوكالة قبل وجود الشرط غير ثابتة فلا يصح
العزل قبل وجودها كما قبل التوكيل لمحمد انه انعقد سبب ثبوت
الوكالة فيصح العزل بعد وجود السبب قبل ان يصير وكيل
كالابراء عز الاجرة قبل استيفاء المنافع يصح لانه وجد بعد
وجود سبب وجود الاجرة وهو الاجارة وان لم يحل الاجرة
بعد وكذا هذه عبارة المحيط **جواب** هذا السؤال
يخرج عن الاختلاف الذي بين ابي يوسف ومحمد اذ لا فرق
بين الموكل وبين القاضي هنا لان الولاية المحلقة كالوكالة
المحلقة ومناط البحث وماخذ كل من ابي يوسف ومحمد

العزل عن الوكالة
المرسله المحلقة

الابن ابي يوسف
عزل الموكل

لا يحضر

لا يخص بالوكالة وحدها بل العلة بينهما تعميم لان ابا يوسف
لخطا ان التعليق كالحكم قبل وجود الشرط والعزل يقتضي
سابقة التقرير والاشارة وفي التعليق لا يظهر فلا يصح وهذا
يحسن ان يعزل به الولاية المحلقة ايضا لانها مشابهة له
من كل الوجوه **وكذا** ما علل به محمد يحسن ان يعزل به الولاية
المحلقة ايضا ان لزيد بقوله انه انعقد سبب ثبوت الوكالة
التعليق وفيه نظرا لانهم يعرفون ان محمد انا ان التعليق
سبب في الحال كما قال الشافعي وان اريد بقوله انعقد سبب
ثبوت الوكالة المخزوة الموشة او لا وجعل التعليق في ضمنها
فصار المجموع سببا للمكالات المحلقة فهذا الذي يحسن ان يخرج
عليها مسألة الولاية المحلقة بل يبق جواب محمد فيها وجواب
ابي يوسف واحد في انه لا يصح العزل **ويقر** محمد بينهما اذا
حصلت الوكالة على وجه التعليق ابتداء او ضمن وكالة
مخزوة وله وجه فانه كم من شيء يثبت ضمنا وان كان لا يثبت قصد
فالتعليق ليس بسبب في الحال اذا كان على وجه القصد اما
اذا حصل في ضمن المخزوة ينبغي ان يكون سببا واستشهاد به
بمسألة الابراء عز الاجرة قبل استيفاء المنافع يشهد لهذا
المحل الثاني وانه لخطا الوكالة المخزوة او لا فان الاجارة
اذا صحت صارت المنفعة الحادثة في الحال موجودة يقابلها

نصحيح عدم العزل

شيء من الاجرة قطعاً كانت كالوكالة المجزأة والمنافع التي تنجي
بعد بمنزلة الوكالة العلقية وقد ثبت لنا جواب الاستدعاء عن
مجموع الاجرة وان لم يحجب الكل بعد فكذا هنا وهذا أقوى
وتفقه حشروا الله اعلم **مسألة** الجبش في الديون وغيرها
من الحقوق الشرعية وبيان وقت الجبش وسماع البينة بالعشو
وهل يكون القول قول المدعي ان المدعي عليه غني او قول المدعي
عليه انه فقير وهل تقبل البينة بالافلاس قبل الجبش وبيان
مدة الجبش وبيان ما لا يجبش فيه من الديون الشرعية وغير
كلام الاصحاب في ذلك كله **قال** في الهداية قال واذا ثبت
الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق جبش غريمه لم يحل
جبشه وامره برفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره اما
اذا ثبت بالبينة حبسه فثبتت فان امتنع حبسه في كل
دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كثر المبيع او التزمه
كالمهر والكفالة والمراد بالمهر محمله دون موجهه والحبسه
فيما شوي ذلك اذا قال ابي فقير الا ان ثبت غريمه ان له مالا
فيحبسه لانه لم توجد دلالة يسهاره فيكون القول قول من عليه
الدعوي وعلي المدعي اثبات غناه ويروي ان القول لمن عليه في
جميع ذلك لان الاصل هو العشرة **ويروى** ان القول له الا فيما
يدله مال تولى النفقة القول قول الزوج انه معسر وفي اعتناق

الجبش

العبد المشترك القول قول المعتق والمسلتان يويدين القولين
الاخيرين والتخريج على ما قال في الكتاب انه ليس بين مطلق
بل هو صلة حتى تسقط النفقة بالموت على الاتفاق وكذا عند
الجبش ضمان الاعتناق ثم فيما كان القول قول المدعي ان له
مالا او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول قول من عليه حبسه
شهرين او ثلثه ثم يسأل عنه **ويروى** عن ذلك من التقدير
لشهرين او اربعة اشهر الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير
مفوض الى رأي القاضي لاختلاف احوال الاستخفاف فان لم يظهر
له مال خفي يتبيله ولا يحول بينه وبين غريمه وهذا كلام في
الملازمة وسند كره في كتاب المحرر وحبس الرجل في نفقة
زوجته والحبس والد في دين ولده لانه نوع عقوبة فلا يستحقه
الولد على الوالد كالحدد والقصاص الا اذا امتنع من الاتفاق
عليه **وقد** ما وعدته في كتاب المحرر وان لم يعرف للمفلس مال
وطلب غريمه ماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في
كل دين لزم بعقد كالمهر والكفالة وكذا ان اقام البينة انه لا
مال له يعني خفي يتبيله **ولو فرض** في الحبش يبقى فيه ان كان
له خادم يقوم بمعالجته وان لم يكن اخوجه تحوزا عن هلاكه ولا يحول
بينه وبين غريمه بعد خروجه من الحبش بلا زموه ولا يمنع من
التصرف والسفر **وقال** اذا افلسه الحاكم حال بينه وبين

الحكم في العبد المشترك

سقوط النفقة

تقدير الجبش

والصحيح بقوله

الى رأي القاضي

الجبش على الوالد

الحاكم في العبد

مرضه في الحبش

عزماءه الا ان يقيموا البيعة ان له مالا لان القضا بالافاض
عندهما يصح فتثبت الحشرة وعند ابي حنيفة لا يتحقق
القضا بالمال فلاش لان مال الله غادر وراي **وقوله** الا ان يقيموا
البيعة ان له مالا اشارة الى ان بيعة اليسار ترجح على بيعة الاعشار
ولو اختار المطلوب الحبش والطالب الملامنة فاختار للطالب
الا اذا علم القاضيان باللامنة يدخل عليه ضررا بينا بان لا يمكنه من
دخول داره فحينئذ يحبس منه دفعا للضرر هذه عبارة الهداية
في الموضوعين **ودكر** في فتاوى القاضي خان قال اذا توجه الحبش على المديون
وان القاضي لا يسال المديون ولا يسال المدعي له مال في ظاهر الرواية
فان سأل المديون من القاضي ان يسال صاحبا الدين له مال
سأله القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو موثر قادر على القضا
وقال المديون انا محسر تكلوا فيه **قال** بعضهم يقول قول المديون
انه محسر وقال بعضهم اذا كان الدين واجبا بدلا عما هو مال
كالقراض وضمن المبيع القول قول مدعي اليسار وهو مروي عن
ابي حنيفة وعليه لقنوي وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان
القول للمديون والذي يؤيد هذا القول مشلتان احدهما
احد الشرطيين اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه محسر كان
القول قوله منه لان الضمان واجب بدلا عما هو ليس مال ولا اصل
في الادعي الحشرة والثانية الزوجية اذا طلبت نفقة الموصر

اذا اقول في
الحشر

ترجيح بيعة
اليسار على الاعشار

في موضوعين

قوله قول مدعي
اليسار على العبد

والزوج

والزوج يدعي الحشرة كان القول قول الزوج **وقال** بعضهم
كل ماوجب بعقده لا يقبل قول المديون انه محسر وان لم
يكن ذلك لم ينعما هو مال المديون اذا اقام البيعة على الافاض
قبل الحبش فيه روايتان **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
الصفي انها تقبل قال رحمه الله وينبغي ان يكون مفوضا
الي القاضي ان علم القاضي انه وفتح لا يقبل بيئته قبل الحبش
وان علم انه ليقبل بيئته ولو اقام المديون بيعة على الاعشار
وصاحب الحق بيعة على اليسار كانت بيعة صاحب الحق اولى
فان شهد والله موثر قادر على اداء الدين جاز ذلك وكفى
ولا يشترط تعيين المال وان اقام المديون بيعة على الاعشار
بعد الحبش في الروايات الظاهرة انها لا تقبل الا بعد مضي
مدة واختلف الروايات في تلك المدة **روي** محمد بن ابي حنيفة
انه مقدري شهرين او ثلثة وروي الحسن بن ابي حنيفة انها
من اربعة اشهر الى سنة اشهر **وعن** ابي جعفر الطحاوي انها
مقدرة لشهر قال الحلواني هذا الزن الا قايلا وقال بعضهم
ان كان المحبوس رجلا لينا كصاحب عيال شكوا عليه الى القاضي
لاجل النفقة واخذ بقول الطحاوي وان كان وفيه اعوت
القاضي عمرده بحبس سنة اشهر **قال** الحاصل انه مفوض
الي القاضي ان وقع عند القاضي انه بعد مضي ستة اشهر

صاحب

في موضوعين

عدم قبول البيعة
في موضوعين

كما هو على
المال

النفق
في موضوعين

متمرد بدين الحبس وان وقع عندك قبل تمام الشهر الواحد انة
عاجزا طلقة وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان فقره ظاهرا
يسال القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الاقرار ويحلى سبيله بحضرة
خصمه وانما يسال عن شيرته من الجيران واصدقائه واهل سوقه
من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا تعرفه ما لا يكفي ولا يشترط
في هذه لفظة الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين
ان يلازمه اختلفوا فيه والصحيح ان له ان يلازمه واحسن الاقوال
في الملازمة **ما روي** عن محمد انه قال يلازمه في قيامه وقعوده ولا
يمنعه من الدخول الى اهله ولا من الغدا والعشا ولا من الوضوء والحلا
وله ان يلازمه بنفسه واخوانه وولده ومن اجب فان قال المديون
لا اجلس مع غلامك واجلس معك **قال** بعضهم كان له ذلك وقيل هذا
على قوله ابي حنيفة اما على قوله ما ليس للمديون ذلك وجعلوا فيه
المسئلة فرعا للمسئلة التوكيلية الخصومة من غير رضخ الخصم على قول
ابي حنيفة **والصحيح** ان في الملازمة الراي فيه الى صاحب الدين
لا الى المديون ان شالاه بفسقه وان شالاه بغيره لان المقصود
حصول الدين فيلازمه الغير عسى يكون اقرب الي ذلك **مسئلة**
اذا قال المدعي عليه انا فقير وقال المدعي هو غني هو مستر والقول
لمن يكون منها وتخبر كالم اصحاب في ذلك **قال** في الهداية
واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه

ظاهر الفقر
طاهر كمال

بغية الملازمة

لم يجعل بحبسه وامره بدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق بالاقرار
لانه لم يحرف كونه بما ظاهرا ما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت
لظهوره مطلق فان امتنع حبسه في كل دين لومه بدلا عن مال
حصل في يد لئمن المبيع او التزامه بعقد كالمهر والكفالة انة
اذا حصل المال في يد ثبت غناه به واقله به على التزامه باختيار
دليل يشاره اذ هو لازم الا ما يفد ر على اية **والمواد** المهر
بجمله دون موثله ولا يحبس فيه فيما سوي ذلك اذا قال انا فقير
الا ان يثبت غريمه ان له مالا فيحبسه لانه وجد دالة البينة
فيكون القول قوله من عليه وعلى المدعي اثبات غناه **ويروى** ان
لمن عليه في جميع ذلك لان الاصل هو ابعسرة ويروى ان القول
له الا فيما يد له **قال** وفي النفقة القول قول الزوج انة معسر
وفي اعتناق العبد المشتوك القول للمعتق والمسلتان تويديان
ان القولين الاخيرين والتخريج على ما قال في الكتاب انه ليس بدين
مطلق بل هو صلة حتى تنقسط النفقة بالموت على الانفاق
وكذا عند ابي حنيفة ضمان الانفاق ثم فيما كان القول قول
المدعي ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة وفيما كان القول قول
من عليه حبسه شهرين وثلاثة ثم يسال عنه هذه عبارته
وذكر في المحيط واما بيان متى يحبس فانما يجبل اذا عرف
القاضي بشاره من قبل انه وجب الدين بدلا عما هو مال كمن

عسر المالك
الدين حبس

القول

مال

ضابط

شاع ابو بذرل قرمن حتى ثبت بشاره بما دخل في ملكه وزواله
 محتمل فحينئذ يجيبه لانه موثر امتنع عن ايتاء ما عليه **وايه**
 وان اختلفا وزعم الطالب انه موثر وزعم المطلوب انه معسر
ذكر الخصا في ادب القضاء القول قول الطالب لان العشرة
 اصل في بخا دم فالمديون متمسك بالاصل والطالب يدعي امرا
 عارضا فيكون القول قول المطلوب **وذكر** في المشوط القول
 قول الطالب لانه متمسك بالاصل باتفاقهما وهو البشار ومضى
 عرف بشاره من قبل او وجب الدين بدلائمه هو المطلوب يدعي
 امرا حاد ثا وهو هلاك المال فيكون القول لمن تمسك بالاصل واما
 اذا وجب بدلائمه البشار بمال كالمهر وبديل الخلع وغيرها فقول
 المطلوب انا معسر وقول الطالب هو موثر فالقول قول المطلوب
 ظاهر الزاوية **فانه ذكر** في النكاح لو اختلف الزوجان فقال الزوج
 انا معسر وعلي نفقة المعسرين وقالت المرأة انت موثر وعليك
 نفقة الموترين فالقول قول الزوج **ونقص** في الخناق عبد بن
 شريكين اعتقه احدهما وقال المعتق انا معسر لاسيبل لك
 علي وقال الساكت انك موثر ولي انا ضمنك فالقول قول المعتق
وذكر في كمال الكفالة اذا مات المحال عليه فقال الطالب مات
 مفلسا وعاد الدين اليك وقال المحيل مات موثرا فالقول
 قول الطالب **وروي** عن ابي حنيفة رضي الله عنه في النوازل

القول

القول قول الطالب لاني دعوى الاعتبار روية تتأخر المطالبة
 الي وقت البشار بمعنى دعوى الاجل ولو ادعى اجد في هذه المديون
 وانكوا الطالب فالقول قول الطالب فكذا هذا وجه ظاهر الرواية
 ان المطلوب يتمسك بالاصل وهو الاثر فانه اصل في بخا دم
 والغناء عارض فكان الطالب امرا عارضا والمطلوب متمسك بالاصل
 فيكون القول قوله بخلاف دعوى الاجل لان الاجل لا يثبت الا
 بالشرط والشرط امرا عارضا فكان مدعي الاجل مدعي امرا عارضا
 ودعوى الاعتبار وان كان بمعنى دعوى الاجل الا انه ثبت من
 غير شرط وكان بمنزلة دعوى الاجل في الكفالة لما كان ثبتا
 حق الكفيل من غير شرط كان القول قول مدعي الاجل فكذا هذا
 هذه عبارة المحيط **وذكر** قاضي خان في الفتاوي ما صورته فان
 قال الطالب هو موثر قادم ر علي القضاء وقال المديون انا معسر
 تكلموا فيه **قال** بعضهم القول قول المديون انه معسر وقال
 بعضهم ان كان الدين واجبا بدلائمه هو مال كالفرض وعمر المبيع
 فالقول قول مدعي البشار يروي ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقتل قوله في زوال
 تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلائمه هو مال كان القول قول
 المديون والذي يؤيد هذا القول مثلان احدهما احد الشريكين
 اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول فيه قوله

دعوى ردية

القول قول
مدعي البشار

دعوى ردية

القول قول
مدعي البشار

لان الضمان واجب بدلاء عما ليس بمال والاصل في الادعي هو
 العشرة والثانية المرأة اذا اطلبت نفقة المومنين والزوج
 يدعي العشرة كان القول قول الزوج **وقال** بعضهم كل ما وجب
 بعقد لا يقبل فيه قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك
 بدلاء عما هو مال ثم كلامه **وقال** في ادب القاضي للخصم وان
 طلب المديون من القاضي ان يسأل المدعي هل له مال يساله بالاجماع
 فان سأل المديون وسأل القاضي من المدعي وزعم المدعي انه مومنين
 وزعم المديون انه معسر يجعل القول قول المديون لان العشرة
 اصل في بني آدم والمديون متمسك بالاصل وصاحب الدعي
 امر اعارض فيكون القول قول المديون **وقال** بعضهم ان كان الدعي
 مد لا عن مال كمن متاع او بديل قرض يكون القول قول المدعي وان كان
 الدين واجب عما ليس بدلاء لا يكون القول قول المدعي عليه لانه اذا
 وجب بدلاء عما ليس بمال يكون القول قول المدعي عليه لانه اوجب
 بدلاء عما هو مال فتدعوه قدرته على قضا الدين بما دخل في ملكه
 وزوال ذلك محتمل واذا وجب بدلاء عما ليس بمال لا تعرف
 قدرته على قضا الدين فيبقى متمسكا بالاصل انه معسر **الذي**
 يوجد هذا الاصل مسلتان احدهما في كتاب النكاح ان المرأة
 اذا ادعت على زوجها انه مومنين وادعت نفقة المومنين وزعم
 الزوج انه معسر وعليه نفقة المعسرين يجعل القول قول الزوج

هذا القول
 هو المصنف

لان

لان السبب الذي به وجبت النفقة ديني في ذمته لم يدخل
 في ملكه شي يصير قاذرا على قضا الدين فيبقى متمسكا بالاصل
 والثانية نص في كتاب العتق ان احدا الشريكين اذا اعتق
 العبد المشترك وزعم انه معسر كان القول قوله لان هذا الضمان
 وجب بسبب لم يدخل فيه ملكه بدلك السبب شي **ثم قال**
 الكتاب بسبب هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف والقاضي
 المتقدم الي اسباب نسبه الى الفقيه ابي جعفر الهندواني
وقال بعضهم ان كان الدين لزمه بمباشرة العقد يكون القول
 قول المدعي وان كان الدين لزمه حكما لا بمباشرة عقد اقول
 قول المديون لان الظاهر من حال الانسان ان لا يشترع في امر
 لا يتقدر عليه وان لا يلتزم بالاولا وقاله به وهذا القول بوجوب
 النسبة بينهما اذا ثبت ذلك بدلاء عما هو مال **وقال** هذا القائل
 بوجوب النفقة ومثله العتق وبين غيرهما وقال ذلك
 ليس يدعي بل هو نفقة فان النفقة تنسقط بالموت وضمان المقتق
 كذلك على قول ابي حنيفة **ونسب** الامام شمس الائمة الشريفي
 هذا القول قول المديون وان كان عليه زعم لا غنيا كان القول
 قول المدعي لان ذلك علامة الغنا لا في حق العلوية والفقهاء
ونسب الشيخ الامام شمس الائمة ابو محمد عبد العزيز بن
 احمد الحلواني هذا القول الى الفقيه ابي جعفر الهندواني

ان ما ثبت في هذا
 من قول المدعي

الشيخ

الحق في الزعم
 وهو قوله حنيفة

فعلی هذا القول ان كان علی المديون زي الفقد او قد ادعى المدعي انه
غير زي وانه كان عليه زي لا غنيا قبل ان يحضر مجلس القاضي
فان القاضي يسأله البينة فان اقام البينة على ذلك سمع القاضي
وجعل القول قوله وان لم يمكنه الاقامة بحكم زي الحال ويجعل
القول قول المديون ثم كلامه **ذكر** في الكافي شرح الوافي واذا ثبت
الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لانه يجعل حبسه
وامره بدفع ما عليه فان انحبسته في كل دين لزمه بدفع مال
حصل في يد كالثمن والقرض او التزيمه كالمهر المعجل والكفالة لشو
امارة غناه في هذين الموضعين اما في الاول فلانه قد ظهرت قدرته
بما دخل في ملكه وزواله محتمل واما في الثاني فلان التزامه باختباره
دليل على بشاره اذا الظاهر انه لا يلتزم الا بما يقدر على ادائه واما
اذا اطلبت المرأة الموجل من المهر بعد ما دخل بها فالقول للزوج
عشرته لانه لا دلالة هنا على القدرة ولا بحبسه في غير
ذلك ان ادعى الفقد الا ان يثبت غريمه ان له مالا فيحبسه بما رأى
لانه لم يوجد امارة غناه والاصل في الادعي عشرة فيكون
القول لمن عليه وعلى المدعي اثبات غناه **ذكر** الخصاف ان القول
للمديون في جميع ذلك لانه يمتنع بالاصل وهو العسر ورب
الدين يدعي اسرا عارضا وقيل ان كان الدين وجب عما هو مال
فالقول للمدعي وان كان الدين بدلا عما ليس بمال فالقول للمدعي

ادعى غناه

قوله في قول
الخصاف

عبر

عليه وما يوجب هذا القول مسئلتان وذكر المسئلتين وهذه
عبارة **ذكر** الشيخ حسام الدين السبغاني في شرح الهداية
ما صورته قال قوله فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدفع مال
حصل في يد الي اخره **اعلم** ان هنا اختلف العلماء على اقول
خمسة بيان ذلك ما ذكره في الذخيرة في الفصل التاسع من
ادب القاضي **وما** ذكره الصدر والشريد في شرح ادب القاضي
من باب الحبس واذا جاز رجل برجل الي القاضي واثبت عليه ماله
بيينة او اقر الرجل به وقال المدعي انه موثر وطلب من القاضي
ان يحبسه وقال المطلوب لابل انا معسر واختلف الروايات
فيه **قال** الخصاف وهو رواية عن اصحابنا ان القول قول المديون
لانه متمسك بالاصل لان الفقير اصل في نفي آدم فانه يولد ولا مال له
وصاحب الدين يدعي اسرا عارضا والمتمسك بالاصل واجب حتى
يظهر خلافه فكان القول قول المديون مع اليقين وهو اختيار
ابي عبد الله السلي وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل
دين اصله مال كثر النباغات والقروض فالقول قول المدعي
لانه عرف دخوله في ملكه وزوال ذلك عن ملكه محتمل فكان القول
فيه للمدعي وكل دين لم يكن اصله مال كالمهر وبذل الخلع وما شابه
ذلك فالقول فيه قول المدعي عليه لانه لم يدخل شي في ملكه ولم
يعرف قدرته على فضاها الدين فيبقى متمسكا بالاصل وهو العسر

قوله الخصاف

قوله في قول
الخصاف

فيكون القول قوله **وقال** بعضهم ما كان سبيله شديدا البر والصلة
فالقوله فيه قول المدعي عليه انه محسوس في نفقة المحارم وما اشبه
ذلك وما في سوى ذلك فالقول قول المدعي **وقال** بعضهم كل دين
لزمه بما قد تة فالقول قول المدعي وكل دين لزمه حكما لا بما شرة
العقد فالقول قول المدعي لان الظاهر من حال الانسان ان
لا يشرع في امر لا يقدر عليه ولا يلتزم ما لا يوافقه به وهذا
القول يوجب التثوية بينهما اذا ثبت ذلك بدلائلها هو مال او لم
يكن بدلائلها هو مال **وقال** هذا القابل بين مسألة النفقة وسؤال
العتق وبين غيرها وقال ليس ذلك بدين على الحقيقة بل كان ذلك صلة
حتى سقطت النفقة بالموت وكذلك ضمان العتق صلة على قول
ابي حنيفة رضي الله عنه **وقال** الفقيه البلخي وهو القول الخامس
بحكم الزى والهبة ان كان عليه زى لفقرا كان القول قول المدعي
وان كان عليه زى الا غنيا كان القول قول المدعي في انه موثر
الا في اهل العلم ولا يشرف كالعلوية والعباسية فانهم يتكفون
للباشرة مع حاجتهم حتى لا يدين هب ما وجههم ولا يكون الزى
منهم دليلا على البشار ومحكم الزى مسموح في الشرع حتى حكم
الذي في باب الزكاة في جواز الصرف الى من راي عليه زى الفقراء
فان ادعى الطالب انه قد كان عليه زى الا غنيا ولكنه غير زينة حين
حضر مجلس الحكم فان القاضي لسيله البينة فان اقام البينة لتسمع

البر والصلة

تصليح

هو من العتق

مسألة الزهبي
هو من العتق

منه

منه وكان القول قوله وان لم يقيم بينة بحكم زيه في الحال فيكون القول
قول المدعيون **والمراد** بالمهر مجمله دون موجهه لان العادة جرت
بتسليم المجمل فكان اقله امة على النكاح دليلا على قد زنه على
تسليم المجمل فبعد ذلك لا تسمع دعواه انه لا يقدر على تسليم
المجمل **وقد ذكر** الامام القزويني وذكر في النكاح يجتبر في المهر
وذكر الزو زى انه اراد به المجمل بان العادة في النكاح ان لا يقدر
عليه من لا وفاء عندك بالمجمل وقوله ولا يجتبه فيما سوى ذلك
كضمان المعصوب وارث الجناية وقوله لانه لم يوجد دلا لية
البشار ويتصل بالمستثنى وهو قوله ولا يجتبه فيما سوى ذلك
ثم ما هنا ذكر قول من يقبل قوله من رب الدين والمدعيون في
الموضعين وذكر ايضا قول بينة المدعي اذا اقام بينة على ان
المدعيون ما لا بقوله الا ان يثبت عريته ان له مالا ونفى الوجه
الثالث وهو ما اذا اقام البينة على ما ادعيه قرب الدين على
البشارة والمدعيون على العشرة فبينة من تقبل **ذكر** في الدخيل
بينة رب الدين ولي ويروى ان القول لمن عليه الدين في جميع
ذلك ويدخل تحته من البيع والقوم وغيرهما هذه عبارة
وذكر تاج الشريعة في حاشيته على الهداية ما صورته وقوله
فيما سوى ذلك مثل ضمان المعصوب وارث الجناية وبذل الكتابة
وضمان اعتناق العبد المشترك ونفقة الزوجات **وذكر** الشبخ

المراد العتق

قبول
بينة المدعي

بما هو من
الشارع ولا على

حميد الدين الصنوبر في حاشيته على الهداية ما صورته المراد
 محله لان العادة جرت بتسليم المحل فلا يقبل قوله انه فقير **اشا**
 في الموجل القول قول المدعي عليه لان الماصل العشرة وقوله فيما شوي
 ذلك وهو ما شوي المذكور وهو مثل عوض الغصب وارشر الجناية
 وقوله القول لمن عليه في جميع ذلك اي في المهر وبديل المبيع وفي شايير
 الصور القول لمن عليه في رواية وفي رواية القول قوله اي المديون
 الا فيما بدله كان كتم المبيع فما يكون بدله مالا القول للدين لا المديون
وقال ايضا وانما جعلنا القول قول من عليه النفقة وفي الدين الواجب
 بالعقد القول لمن له الدين لان الدين مطلق والنفقة ليست بيد
 مطلق لانها صلة وكذا ضمان الاعتناق صلة عند اي حيفه بدليل
 سقوطه بالموت فاذا لم يكونا ديننا مطلقا فتقولنا القول قول من عليه
وذكر في الاختيار شرح المختار وان قال المدعي هو موشر وهو
 يقول انا معشر فان كان القاضي يعرف بشاره او كان الدين بدل
 مال كالمز والقرض والقرض بعقد كالمهر والكفالة وبدل الخلع
 ونحو حبسه لان الظاهر بقا ما حصل في يده والتزامه بدل عجب
 القدر ولا يحبس به فيما شوي ذلك اذ ادعى الفقر لانه الماصل وذلك
 مثل ضمان المتلفات وارشر الجنايات ونفقة الاقارب والزوجات
 واعتناق العبد المشترك الا ان تقوم البينة ان له مالا فيحبسه
 نظام كلامه **وذكر** في شرح الهداية **للسكاكي** قال قوله بد لا عن ماله

النفقة بيد الفقير
 والدين

حصل

حصل في يد الي آخره **وفي** الاخيرة وشرح ادب القاضي للمصدر
 الشهيد لوقال المديون بعد ثبوت الدين انا معشر وقول المدعي
 موشر ولا بينة له فالقول للمديون مع يمينه وهو رواية اصحابنا
 واختيار الخصاص وبه قال الشافعي في وجه وعز الي حيفه
 واي يوسف ان كل دين ضله مال كتم المبيع والقرض فالقول قول
 المدعي وبه قال الشافعي في وجه فالمديون يحتاج الى البينة لانه
 عرف دخول شي في ماله وزوال ذلك محتمل والظاهر قول المدعي
 وكل دين لا يقابل ماله كالمهر وبدل الخلع وما اشبه ذلك فالقول
 للمديون لانه لم يدخل شي في ملكه فبقى متمسكا بالاصل **الب**
 اشار المحل في كتاب النكاح في مسألة اذ عاها المرأة نفقة الموشرين
 وزعم الزوج انه معشر فقال القول للزوج وقوله والمراد بالمهر
 الي آخره وذكر ما قاله الشيخاني بعبارة تم كلامه **وذكر** في اختصار
 الفقهاء المطحوي وما صورته وسمعت ابن ابي عمران كان متاخرا
 واصحابنا منهم ابن شجاع يقول كل دين كان اصله من مال وقع في يد
 المديون كالثمن البياعات والقروض ونحوها حبسه وماله يكن
 اصله من مال وقع في يده مثل المهر والخلع والصلح عز دم العمد
 ونحو لم يحبس حتى يثبت وجوده وملائته **وذكر** في المنافع
 قال والمراد بالمهر محمل ولا يحبس به فيما شوي ذلك كبدل المعصو
 والمتلف وارشر الجنايات فان امارات الخنا وجدت في هاتين

الضابط
 الشامل

الصورتين لانه اذا جعل المال في يده يثبت غناؤه واقدمه على التزامه
باختياره دليل يتياره اذا الظاهر انه لا يلتزم الا ما يقدر على ادايه
ولم يوجد في غيره ما اماره الغنا والاصل في بنى ادم العشرة فيكون
القول قول من عليه وعلى المدعى ثبات غناه ثم كلامه **وذكر في متن**
البحر المحيط فان قال المدعى انه موثر وقال المدعى عليه انما موثر
فقد اختلفت الروايات فيه واختلفت الشايخ فيه ايضا فاختار
الخصمات وهو رواية عن اصحابنا ان القول قول المدون مع البين
واختار ابي عبد الله البلخي وهذا روي في بعض الروايات عن ابي
حنيفة وابي يوسف ان كل دين اصله مال كثر البياعات والقروض
فالقول قول المدعى في يتياره وعشرته وكل دين لم يكن اصله مالا
كالهبر وبذل الخلع وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعى عليه
وذكر في الفتاوى الكبرى للخاصي وان زعم رب الدين انه موثر
وزعم المديون انه معشر قال الخصمات القول قول المديون وقال
بعضهم ان كان الدين وجب بدلا عما يلتزم به فالجواب كذلك
واذا كان بدلا عما هو مال فالقول قول الدين ونسب الخصمات
هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف **ونسب** الاستحباب الى
الفقيه ابي جعفر وقال بعضهم ان لزوم الدين بخقد باشرة فالقول
قول الدين وان لزمه حكما لا بمباشرة عقد فالقول قول المديون
ونسب السرخسي هذا القول الى الفقيه ابي جعفر قال القاضي

فخر الدين

فخر الدين الفتوى على انه ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول
قول مدعى اليتم وان وجب بدلا عما يلتزم به فان وجب بعقد
باشرة باختياره فكذا كوجود دليل اليتم وهو المبادلة والتزام
الدين باختياره والا فالقول قول مدعى الاعتسار ولا تعاد دليل
اليتم كلامه **قلت** فخرنا من هذه النقول كلها ان المذهب
المفتى به ان القول فيما لزم المديون ببذل هو مال او بعقد وقع
باختياره قول المدعى لا قول المديون ولا يلتفت الى ما قاله الخصمات
ولا يفتى به لانه مد فوج بما ذكرناه من الدليل وبما نقل من الرواية
فانما نقلنا ان هذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف وكفى بها حجة
في التقليد من غير ظهور الدليل فكيف يكون مع ظهور الدليل
وحكي لي والذي تضمنه المدعي برحمته وعلى درجة في جنته ان
الاذرعي لما ولي لقضاء دمشق وكانت ولايته سنة واحدة كان يقول
قول المديون في الكل ويقول الاصل هو الفقر وهذا خطأ منه
ويحذر فانه ما كان يعرف المذهب ولا شك طريق اهل المذهب
اشتهر به حتى نقل ان اهل زمانه كانوا يسمونه الفقيه المخلوب
فالحق ما قاله ابو حنيفة وابي يوسف اعني من جهة التفصيل كما تقدم
نقله عن ما طبعه **منه** ويتعين على القاضي اذا ادعى عند رب
الدين على المديون واعترف له به او قامت به بينة والمديون يقول
انا فقير معشر ان القاضي لا يعمل بحبسه بل يسأله عن سبب

التحريم

خط القاضي
عوار الدين

هذا الدين فان قال انه بدل غيره مال باختياره يعتقد وهو معتبر لا
يحبسه ويطلقه وان قال انه مؤسّر وطلب حبسه بحبسه وان قال
المديون هو يعلم اني معتبر واسأله عن ذلك فان القاضي يعيد عليه
القول فان اجاب بالتصديق اطلقه وان انكره فان قال المطلق حلفه
انه ما يعلم اني معتبر بحبسه القاضي الي ذلك ويجلته انه ما يعلم
اعتساره فان حلف حبسه في دينه بطلبه لحبسه وان نكل عن
اليمين ايجبته ويطلقه وان قال المديون الدين لزمي من غير
عقد ولا بدل مال فيسأله الحاكم عما ذكره فان قال انه بدل
الخلع او بدل العتق في جهة نصيب الشريك او من جهة غصب مال
منقوم للمدعي وقد كفل او من جهة نفقة الزوجة او نفقة الاقارب
او من جهة ارض جارية او من جهة هداية عن دم عمد او من جهة
بدل الكتابة او من جهة نفقة مهر قد عجل بعرضه قبل
الدخول فان صدقه المدعي في ذلك فالقول قول المديون مع يمينه
في الفقر والعسرة وان كذبه المدعي وقال انه من جهة من متاع
فانما ان هذه الصور ما ذكرها الاصحاب ويدين ان يكون القول
فيها قول المديون الا ان يقيم رب الدين البيينة ان الدين من متاع
فيكون القول حينئذ قوله ويحبسه وقولهم بدل الخلع معناه القدر
الذي وقع خلع الرجل امراته عليه وهو ما كان يكون في ذمته
المرأة المختلعة او في ذمة اجنبي فاذا ادعى الزوج على المرأة انها

المال على صاحب
الدين فان قال

يقول المديون
ان هذا المال
هو من متاع

كانت

كانت اختلعت منه على شيء في ذمتها او على الاجنبي ان كان وقع
الخلع على شيء في ذمته واعترفت المرأة والاجنبي بذلك لكن قالت
المرأة انا فقيرة او معتسرة او قال الاجنبي كذلك وقال الزوج بل هما
غنيان قال القول في ذلك قول المرأة والاجنبي مع اليمين لا قول
الزوج واخطا صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم في الخلع
فانه جعله مع ثمن المتاع والقرض وقال فيه ان القول قول رب الدين
لا قول المديون ولا يلتفت الي ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة
لاجل ان ائنه على هذا وانه خطأ لا يعمل به وقد نقلناه فيما تقدم
من نقل من البحر المحيط واختلاف العلماء كالطحاوي والشافعي
والمحيط وشيوخ الهداية **للكاكي** ما يخالفه من جهة المعنى فالخلع
ليس ببذل عن مال لان بضع الحرة ليس بمال قطعا والعقد النكاح
عقد مبادلة مال بمال بل مبادلة حال ببضع **وفي المهر** فصلوا فيه
بين المحلل والمؤجل وجعلوا ان في المؤجل القول قول الزوج في
الاعتسار لا قول المرأة وان كان العقد انما وقع على المجموع فكيف
يكون بدل الخلع اقوى منه وقولهم او بدل العتق معناه ان العبد
اذا كان بين شريكين فاعتقه احدهما بغير اذن صاحبه واختار
الشريك الذي لم يعتق تصنيح الذي اعتق وادعى عليه عند القاضي
فاعترف بالاعتاق او قامت به بيينة فادعى انه فقير فقال الشريك
الذي لم يعتق انه عني فان القول في هذا القول الذي اعتق مع

خطا صاحب المختار

كاكي
المهر

بهمينه ولا يحسن اذا حلف **قال** في الهداية وفي اعتاق العبد
المشترك القول للمعتق بكسر التاء والعلية فيه كونه ليس بدين مطلق
حتى يسقط بالموت عند ابي حنيفة **وعلم** قاضي خان هنا بان الضمان
وجب بدلا عما ليس بمال وفيه وفي تعليل الهداية نظرا لما بالنظر
الذي في كلام الهداية فهو وجد يسقط بالموت عند ابي حنيفة
وينبغي ان لا يسقط قياسا على بقية الحقوق واما النظر الذي في
تعليل قاضي خان فهو في قوله ان الضمان هنا واجب بدلا عما ليس بمال
وليس كذلك بل وجب بدلا عما كان يملكه شريكه في العبد وهو
مال بدليل جواز بيعه من اجنبي ومن الشريك وبدل لجل جوار
اعتاقه ولاعتق الا في المملوك فان اراد المال ما يتموله وما فيه
فمؤبنفسه كمال الزكاة فينتقض عليه في الاموال التي لا زكاة
فيها واذ تلفت يضمن ولا يسقط الضمان فيها اصلا وان اراد ما هو
اعم من ذلك فيشكل عليه ما قلناه من ان النصف من العبد المشترك
كان مملوكا للشريك بملك صحيحا تاما يبيعه ويتصرف فيه كل
تصرفات المالكين **وقولهم** او ضمان المخصوب معناه اذا اعترف
بالغصب **وقال** انه فقير **وقال** المخصوب منه انه موثر وفصادقا
على الهالك او حشر اجل العلم بالهلاك فان القول قول الغاصب في
العسرة لا قول المخصوب منه هكذا ذكره الشغباني وقاب الشبهة
وحيد الدين الضرب فيما نقلناه عنهم وفيه نظرا ايضا **وينبغي**

تطهير قاضي
الهداية في قاضي

شكرك
المخصوب

ان لا يكون القول قول الغاصب لانه بدل ما حصل في يد فيبقى
كتاير الديون التي هي من اثمان البياعات والغرض وكذا مسألة
التلفات ينبغي ان تكون مثل مسألة الغصب وبحجاب باننا قلنا
في اثمان البياعات والغرض بان القول فيها قول المدعي عليه اعترف
بالغنا بدخول ذلك في ملكه ويدعي مزا حاديا وهو زواله وكان
المدعي متمسكا بالاصل فيكون القول قوله ولا كذلك مسألة الغصب
التلفات لان المدعي عليه لم يعرف باليسار واثبت غناه
بدخول شيء في ملكه بدلا عن مال لان الغصب لا يحصل به الغنا
ولا يحصل بالمال المتلف فكان المدعي عليه متمسكا بالاصل وهو
العسرة فيكون القول قوله **ومع ذلك** ايجاب ايضا عن ضمان الاعتاق
لانه بمنزلة التلفات لا غير ومما استشكلت من قول ابي حنيفة
رضي الله عنه انه يسقط بالموت ومسألة الغصب وقعت
عندي في يوم الجمعة حادي عشرين ذي الحجة سنة اربع و
خمس مئتين وسبع مائة ولم يقع عندي قبل ذلك من اوله مباحث في
الحكم وادرت الحكم فيها على قول الغاصب كما نقله الاشياخ وذلك
بعد تصديق المخصوب منه والغاصب على هلاك الامعاء ان
المخصوبة وعلى القيمة المذكورة **وقولهم** ونفقة الزوجات
والا قارب معناه اذا اتفقت الزوجة مع الرجل كل يوم على
نفقة وتراضيا عليها فمضت مدة بعد ذلك فادعت المرأة

يشكل قول
ما بعد
الى حنيفة بعد
عليه ذمها
على المخصوب

على النافض وطالبته بذلك المتخذ من النفقة المفروضة
 وصدد قهرا على ذلك وقال اني فقير وقالت هي بل هو موشر بالقول
 قول الزوج مع يمينه ولا يجبر اذا خلفه فقير معسر عن هذا
 المطلوب منه فان اقامت المرأة البينة بانه موشر وطلبت حبسه
 حبسه **ونفقات** الاقارب يجب ان يكون صورتها ان القريب
 فرض على نفسه لقويبه في كل يوم شيئا معلوما واذن في الاستدانة
 والافتاق والرجوع عليه فاستد ان القويب المفروض له وانفق
 ثم ادعى على النافض بذلك القدر المستدان عليه فقال النافض انا
 فقير وقال الدين والمفروض له هو موشر بالقول قول النافض
 وكذا لو امتنع ففرض عليه القاضي واذن بالاستدانة واستدان
 وانفق وادعى عليه فقال انا فقير يجب ان يكون القول قوله وكذا
 يجب ان يكون في نفقة الزوجة اذا فرض القاضي بعد امتناع
 الزوج من الفرض **واما قلت** انما يجب ان يكون كذا لا يجب
 قلته على وجه النفقة فاني لم اذكر هذا التصوير والسطر
 مثل ما بسطته **وقولهم** واروشر الجنائيات معناه اذا جني عليه
 جنابة وجب فيها المال وادعى على الجاني وصدقه على الجنابة
 او قامت البينة فادعى الجاني انه فقير وقال المجني عليه نه موشر
 بالقول قول الجاني **وقولهم** او صلح عن دم العمد معناه انه لو
 قتل مورثه عمد افصاحه على ماك فادعى انه فقير يكون القول

نفقة الزوج

نفقة الزوج

الزوج مع
 ان يملك له
 قبل قوله
 سئل عن
 فيما في
 من قوله
 انما في
 لا يملك له

قول القاتل في ذلك لانه ليس بد لا عن مال **وما صور** بهذه
 الصورة احد من نقلنا عنهم شوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء
 وهو صحيح موافق للقواعد وداخل تحت قولهم عما ليس بمال
وقولهم من جهة بدل الكتابة هذه الصورة ما ذكرها احد شوى
 تاج الشريعة ولا يحتاج اليها لان الكاتب لا يجبر في بدل الكتابة
 لمولاه بالافتاق وفي دين شوى بدل الكتابة فيه خلاف والقوي
 على انه لا يجبر فيه ايضا **وقولهم** او المهر المؤجل معناه ان الرجل
 اذا تزوج امرأة على مهر مبلغة مثلا الف درهم ولم يذكر ان منه
 شيئا مؤجلا فانه يكون حالا ثم ينظر الى البلدة التي هم فيها فاق
 تعارفوا تعجيل كل الالف قبل الدخول فيكون للمرأة ان تمنع
 نفسها حتى تقبض كل الالف ويكون القول لها في قدرته على
 الالف بمجموعها ولا يسمع قوله انه معسر وان تعارفوا تعجيل
 البعض منها قبل الدخول كبلانا فطالبته بذلك المجل عند
 القاضي فقال اني فقير لا يقبل منه والقول للمرأة وان دفع المجل
 ثم دخل فطالبته ببقية المهر فقال انا فقير فقالت هي هو موشر
 بالقول قول الزوج في هذه الصورة **وهذا** معنى قول صاحب
 الهداية والمراد بالمهر مجمله دون مؤجله والشيخ حافظ الدين
 قيد بالمهر المجل والشيخ حميد الدين اشار الى هذا القول
 لان العرف ما جرى على تعجيل المؤجل فقلنا ان مرادهم المؤجل

عدم

حكم العرف
 في الاصل

قود

الذي من جهة العرف لا المؤجل الذي شرط في اصل الصداق
بالنكاح وقت العقد ومثل هذا قالوا في المرأة لها ان تمنع نفسها
حتى تأخذ المهر وتمنع ان يخرجها من البلد **وقال** صاحب
الهداية والمراد ما تعارفوا بتججيله ولو كان التججيل نصا في
البعض لا يفترق الحكم لانه اذا اجل الاجل وطالبته وقال انا فتي وكان
القول قوله **فالحاصل** ان التججيل على قسمين تأجيل بطريق العرف
وهو قولهم في الاصل قد تزوجها على الف درهم حال تجليلها من ذلك
قبل الدخول بها ختمية مثلا وبقي لها عليه بعد ذلك ختمية حاله
ففي هذه الصورة اقوال اذا دفع اليها الختمية التي قبل الدخول
ثم دخل فطالبت بالختمية الاخرى وقال انا فتي يكون القول قوله
وتأجيل بطريق التنصيص على الاصل كما اذا تزوجها على الف درهم
منها ختمية حاله والباقي مؤجل الى سنة مثلا وفي في الصداق
يجب لها قبل الدخول بها والاصابة الختمية حاله فدخل بعد
ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بالختمية المؤجلة الى سنة يكون
القول قوله فيها فلا فرق بين التججيل الذي من طريق العرف وبين
طريق التنصيص ولو كان المهر كله حالا ولم يشترط به تججيل شيء
هل يكون كله بمنزلة **المجمل** **يعني** ان القول في يسرته قولها ام
لا الظاهر انه ينبغي ان ينظر الى المرأة والى هذا المهر وم يكون
المتعارف وتججيله منه لهذه المرأة فاذا ثبت ذلك يكون الحكم

العرف

المعروف بتججيله القول فيه قول المرأة وما عدا ذلك القول فيه
قول الزوج قيا على ما قالوا في منع نفسها حتى تأخذ مهرها
لم يبينوا قد والمجمل منه انه ينظر الى المرأة كقلنا ويجعل العرف
كالمشروط ولا يقال ان اقدمه على النكاح على هذا الوجه دليل على قدرته
على المجموع فلا يكون القول قوله فيه لانا نقول نحن انما نخشى هذا
في بلد جرت العادة فيها بتججيل البعض قبل الدخول انما في
بلد جرت العادة فيها بتججيل الكل فلا وقد نهينا عليه فلما جرت
العرف بتججيل البعض وشكت عن ذكره في الصداق كان بمنزلة
اشتراطه لان الزوج ان يقول لما علمت ان العرف قد جرى بهذا
شكت عن اشتراط شيئا معينا وهو كلام معتبر **والظاهر** يصدق
وجب قبوله كما لو تبايعا ثوبا في الشوق وعرفهم في بيع مثل ذلك
انه يوافق من شرط في دفعات واطلقوا البيع من غير ذكر ذلك
الاجل فان الحكم انه يخبر عرف ذلك الشوق وهذا كله يوافق
من قولهم المعروف كالمشروط وهذه الصورة واقعة بخلاف
ما تقدم من الصور فيجب الاعتبار بحفظها والاصفا اليها
والحاصل ان جملة الصور المعدودة عشرة وهي التي
يكون القول قول المديون فيها انه فقير وهي التي تنهم من قول
صاحب الهداية ولا يحبسها فيما سوى ذلك اي في هذه الصور
المعدودة وهي بدل الخلع **بدل** عتق نصيب الشريك بدل

المعروف كالمشروط

المنصوب نفقة الزوجات نفقة الاقارب اروش الجنابات بدل
 دم العبد ماتا اخر من المهر بعد الدخول بدل المتلفات واسلم
ويقال ان لا يدخل في هذه الصورة بدل الكتابة لما قلنا وقد
 نظمت هذه الصورة في اربعة ابيات في كتابي لفوائد الغريبة
 المنظومة وهي **قد** القول بالاغتثار قال **يقول**
 ممن عليه الحق بان فانقلوا في بدل الخلع كذا كمال النفقة
 لها والحال بغير تفرقة ضمان اعتناق وارشفاع عرف
 والصلح عن عمد ضمان المتلف مؤجل المهر ورد كتابه
 ونحوها وفقت للاصابة **مسئلة** ذكر قد رمد الحبس
 الحقوق الشرعية وسماع البينة بالاعتبار وهل يشترط
 سماعها بحضور المدعى ام لا وهل يجوز سماعها قبل الحبس
 ام لا ونحبر الكلام في ذلك كله **ذكر** في الهداية فيما كان القول
 قول المدعى ان له سالا او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول فيه
 قول من عليه بحبسه شهرين او ثلثة ثم يسال عنه بالحبس
 لظهور ظلمه في الحال وانما يحبس مدة لينظر ماله لو كان نجيبه
 فلا بد ان تمتد المدة لتنفيذ هذه الفايده فقد رما ذكر **وبور**
 غير ذلك من التقدير بشهر او اربعة الى سنة والصحيح ان
 التقدير مفوض الي راي القاضي لاختلاف احوال الأشخاص
 فيه فان لم يظهر له بجلى سبيله يعنى بعد مضي المدة لانه استحق

النظرة

النظرة الى الميسره فيكون حبسه بعد ذلك ظلا ولو قامت
 البينة على افلاسه قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية
 وعلى الثانية عامة المشايخ **في** الجامع الصغير رجل اقر
 عند القاضي بدين فانه يحبس ثم يسال عنه فان كان
 مؤسرا ابدا حبسه وان كان محسرا اخل سبيله ومراة اذا
 اقر عند غير القاضي وعنده مرة وظهرت ماطلته والخبر
 او لا ومدة قد بيناه فلا نعبد **وذكر** في الكافي شرح الوافي
 مسئلة وزاد لو قامت البينة على افلاسه قبل حبسه لا تقبل
 عند الجمهور وقيل تقبل وان اقام المحبوس بينة على عشرته
 واقام رب الدين بينة على يساره فبينة اليسار ولي لانها
 اثبتت امرأ عارضا **وذكر** في الخلاصة في الفتاوى اذ احبس
 شهرين او ثلثة سال عن حاله واما قبل الحبس ففيه روايتان
 في رواية يسال وتقبل البينة على افلاسه قبل الحبس وهو
 اختيار الامام الفضلي وفي رواية لا تقبل البينة قبل الحبس
 وهو اختيار عامة المشايخ **واختلفت** الروايات في المدة التي
 يجوز للقاضي ان يسال فيها في رواية شهرين او ثلثة وفي
 رواية الطحاوي ستة اشهر وفي رواية الحبس اربعة اشهر
 والصحيح انه مفوض الي راي القاضي وانما يسال الثقات
 والواحد يكفي ولا يشترط لفظ الشهادة وهكذا في لاقضية

قيام البينة
 طر المدة

منه
 الجار

قبول البينة
 قبل

وفي الفتاوى الصغرى يشترط فان اقام المديون البينة على
المأثلم او اقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب اولى
ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بيينة الا فلا يشترط
لا يشترط حضرة المدعى **وذكر** في فتاوى قاضي خان اذا اقام
البينة على المأثلم قبل الاثلم قبل الحبس فبغيره وايتان
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري الصحيح انها تقبل
قال رحمه الله وينبغي ان يكون مفوضا الي رأي القاضي ان علم
القاضي انه موثوق لا تقبل بينته قبل الحبس وان علم انه ليس بموثوق
قبل بينته ولو اقام المديون البينة على الاعتسار وصاحب الدين
على اليسار كانت بيينة اليسار اولى فان شهد وانه موثوق قادر
على اداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال وان اقام
المديون بيينة على الاعتسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة
لا تقبل البيينة الا بعد مضي مدة **واختلفت** الروايات في تلك
المدة وروي محمد بن عيسى عن أبي حنيفة انه مقد رب شهرين وثلاثة وروي
الحسن عن أبي حنيفة انها من اربعة اشهر الى ستة اشهر
وكن ابي جعفر الطحاوي انها مقدرة بشهرين في شمس الائمة
الخلواتي وهذا اوفق لا تأويل وقال بعضهم ان كان المحبوس
رجلا ابنا كصاحب عيال شكوا عليه فان القاضي ياخذ بقول
الطحاوي وان كان ولجأ يعرف القاضي تمرده يجنبه ستة اشهر

في البينة

في البينة

اولوية

في البينة

والحاصل

والحاصل انه مفوض الي رأي القاضي ان وقع عند القاضي بعد
مضي ستة اشهر انه متمردين ثم حبسه وان وقع عند
قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه **وهذا** اذا كان امره
مشكلا اما اذا كان فقره ظاهرا يسئل القاضي عنه عاجلا
ويقبل البينة على الاثلم ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما
يسال عن عشرته من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من
الثقات دون الغشاق فاذا قالوا لا يعرفونه الا كفي ذلك
ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل
لصاحب الدين ان يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان له ان
يلزمه **وذكر** في ادب القاضي للخصاف قال واذا قدم رجل
رجلا الى القاضي فثبت له عليه مال اما باقرار او بيينة والقاضي
لا يحبس ماله يطلب المدعى حبسه عندنا **وقال** شرح
محبته واختلفوا في تقدير مدة الحبس والصحيح ان هذا
ليس بتقدير لازم بل قال بعضهم انه في حدي الروايتين يقبل
وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وكان يقول له
رواية في كتاب الكفالة وفي رواية لا يقبل نص عليه صاحب
الكتاب في آخر الباب وبه كان يفتي عامة المشايخ وهو الصحيح
فان احضر المدعى عليه بيينة بعد الحبس قبل هذا الوقت
الذي ذكرنا بالعدم فشهد وابعده لذلك عند القاضي قال صاحب

الحاصل

السؤال

الصحيح

الكتاب قبل القاضي ذلك واخرجه من الحبش وفلسه وهذا
لا يشك على احدي الروايتين اما اذا كان لا يقبل قبل مضي
تلك المدّة فاذا مضت تلك المدّة واحتاج القاضي الى معرفة
حاله رجع الى من له معرفة به وعلم بحاله واعلم الناس بحاله جيرانه
واهل مجلسه فيسأل الثقات من جيرانه واصدقائه لان
الفساق يكذبون بالحسني فان قال هؤلاء انا لا نعرف له مالا
فلسه القاضي واخرجه من الحبش **ولو ان** رجلا حبش غريمه
عالمه ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجد معذما قال
اذاخذ منه كفيل او يخلى سبيله يريد به اذا مضت المدّة وسأل
القاضي عن حاله فوجد مفلسا اما يخلى سبيله لانه ربما يعيب
الطالب ويخفي نفسه ويريد به ان يطول حبسه فيتضرر
واما ياخذ منه كفيل لانه لو كان المدعي به حاضرا كان له
حق الملازمة بعد ما خلى القاضي سبيله نظر المدعي فاذا
كان غائبا يؤخذ منه كفيل ايضا نظر المدعي **وذكر في**
القنية ناقلا عن ط اذا قامت البينة على فلاش المحبوس
لا يشترط لسماعها حضور ربا الدين لكنه ان كان حاضرا او قبله
فالقاضي يطلقه بحضرته وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل وذكر
مثله فان غاب ربا الدين وظهور اعشار مديونه اخذ منه كفيل
وخلاه **الطبعة** ابو يوسف في رواية ابن سماعه **وفي** ادب

سور الشرح

في بيان ما يشترط في القاضي

عدم اشتراط

القاضي

القاضي فان غاب ومضت مدة الافلاش فاقام المحبوس
بينة على افلاشه وسأل القاضي عنه فوجد مفلسا خلاه بكفيل
ولا يشترط حضور الخصم وفي **ح** اذا لم يجد المحبوس كفيل
هل يخلى القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل **قلت** فتحرر
لنا من هذا كله ان مدة الحبش اختلفت المدايا في تقديرها
قوي محل عن ابي حنيفة انها مقدرة بشهرين او ثلثه وروي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انها مقدرة من اربعة اشهر الى
مستة اشهر **وروي** عن الطحاوي وانها مقدرة بشهر واحد
واتفق الاصحاب ان الصحيح من ذلك انه موقوف على رأي القاضي
كما قد مناه من النقل عنهم ومعنى هذا التقويص اذا تميز للقاضي
انه معسر غير مغمور يفوج عنه وان كانت مدة الحبش دون
الشهر وان وقع عند القاضي من العلم انه مغمور وقد مضى عليه
الحبس ستة اشهر لا يفوج عنه وهذا معنى صاحب الهداية
لاختلاف احوال الاشخاص فيه وطريق معرفة القاضي الحال فيه
ان يسأل من جيرانه واصدقائه عن حاله وما ليشه فان اخبر واحد
منهم بذلك غير فاشقائه معسر خلى سبيله هذا على ما نص عليه
الخلاصة كما تقدم من قوله انما يسأل عنه الثقات والواحد
يكفي **فاستفدنا** من هذه العبارة ومن قول قاضي خان ان المستور
يكتفي بهذا لان في مقابلة الفاسق المستور والعدل وهذه ليست

قوة

اتفاق له على التوقيع للقاضي

بقول المستور

بشهادة لانهم نصوا على انه لا يشترط فيها لفظ الشهادة والعدالة
 معتبرة فيها هو من باب الشهادة او فيما هو من اخبار الديانات
 وهذا ليس من باب الشهادات ولا من اخبار الديانات فلا يشترط
 العدالة ايضا **ويشترط** هذا ما قاله شيخ الاسلام وصورته
 قال هذا السؤال من القاضي عز حال المديون بعد ما يجلسه
 احتياطاً وليس بواجب لان الشهادة بالاعتذار شهادة بالنفي
 ليست بحجة فكان للقاضي ان لا يسأل ويجعل برأيه ولكن لو سأل
 مع هذا كان اخطا انتهى كلامه **فقول** هذا ليس بواجب
 وهذا ليس بحجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط
 العدالة في هذا الواحد لان اشتراط العدالة انما يكون في
 اقامة امر واجب او في اثبات حجة شرعية او متبينة بغير
 ائمة اذ لم يكن واحد من هذه الاحكام فلا فائدة في اشتراط
 العدالة فان القاضي له ان لا يسأل احداً اطلاقاً وينفرد بالافراج
 عنه برأيه فاشتراط العدالة اذ لا فائدة فيه وكذا قول هذا
 الواحد ليس بحجة وما ليس بحجة لا يشترط فيه العدالة لانه
 اشتغال بما لا فائدة فيه هذا الواحد ولا ذكر احد هذا استوي
 الشيخ فخر الدين الزيلعي رحمه الله في شرح الكتر فقال ان
 قامت بيينة على الاعتذار اخرج من الحبس ولا يحتاج فيه الى
 لفظ الشهادة والعدل الواحد يكفي في هذا والاثبات اخطا

اشتراط
العدالة
تتوالى
العدل الواحد

وكيفيته

وكيفيته ان يقوله الشاهد ان حاله حاله المستور في ثقته
 وكسوته وحالته صديق وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية
 ثم كلامه **وهذا** من كلامه لانه نقله مذهباً والظاهر انه
 فهم ان هذا يحذو به حذو التزكية وليس كذلك فان التزكية
 شرط في قبول الشهادة وليس للحاكم ان ينفرد بالحكم بدونها
 ائمة اذ لا يمكنه ان ينفرد ولا يترتب عليها امر واجب ولا هي حجة
 في نفسها كما قلنا فلا ينفرد اشتراط العدالة وقد لا يحل
 الحاكم عدل لا يخبره فيؤدي الى تطويل حبسه مع امكان الحاكم
 ان ينفرد بالافراج عنه فيكون فيه نوع ظلم المحبوس وهذا
 لا يجوز **والاجتناب** عندي ان يقال ان كان راي القاضي
 موافقاً لقوله هذا الواحد المستور في العشرة يقبله وان لم
 يكن موافقاً لمعنى ان القاضي لا راي له في هذا الوقت في حال
 هذا المحبوس من جهة العشرة ولا اليسرة فيشترط ان
 يكون المخبر بالعشرة عدلاً كما قالوا في الاخبار بالعزل عن
 الوكالة فانه بالاجماع اذا اخبر الوكيل فاشق بالعزل وصدقة
 الوكيل فيما اخبر به من العزل انه معزول **واما** استوصفت
 لهذا الكلام بمسئلة عزل الوكيل من حيث ان الشخص في قال
 في مسئلة المحبوس ما صورته ولا يحتاج الى لفظ الشهادة بل اذا
 اخبر بذلك يكفي وان اخبر بذلك ثقة عمل بقوله واخرجه

المع الى
راي القاضي

من الشجر والاشياء احوط لان ما سبيله سبيل الاخبار
يكتفي فيه بقول الواحد كالاخبار بالتوكيد والعزل واشباه
ذلك فجعل هذا من باب ما سبيله سبيل الاخبار وهناك
النقل ثابت في انه اذا صدق القاصد في الاخبار بالعزل
فكذلك هنا اولى ان يكون ما ذكرناه من المستور اذا وافق
اخباره راي القاضي **تنبه** واعلم ان هذا اذا لم يكن في
الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين لطل والمحبوس
باز قال الطالب انت مؤسرو قال المحبوس اني محسور لا بد من قامة
البينة فان شهد شاهدان انه محسور على سبيله ولا يكون هذه
شهادة على النفي فان الاعتسار بعد ليس امر حادث فتكون
شهادة بامر حادث لا بالنفي **فائدة** واعلم ان الافراج يخص المدة مع
اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى يجوز
ان يقول القاضي ثبت عندي انه فقير محسور ولا ينقل ثبوته
الي قاض آخر بل هذا يختص بهذه القاصي لكونه لما ابتلاه
بالحبس وصيق عليه ولم يظهر له مال وهو يقول اني فقير فالظاهر
من حاله الفقر فتأيد تمسك المحسور بالفقر الذي
وهو ضرب المدعوي ومضيهما وعدم ظهور شيء والحبس جزاء الظلم
الحاصل منه يمنع ادلة الحق عند الدعوي وطول المدعى ليطهر

الاخبار بالمدعى
والعزل

له مال فاذا اصبحت هذه المدة واخبر بخبر ثقة انه لا مال له
افرج عنه **قوله** يقال لو ادعى آخر عليه يدعي بعد ما اخرج
من الحبس عند هذا القاضي هل يجوز لهذا القاضي ان يحبس
ولا يكون بمنزلة ما لو ثبت اعتساره بالبينة الشرعية ام يجوز
للقاضي ذلك وتجعل اعتساره هذا كالثابت بالبينة ينبغي ان
يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان دعوى هذا المدعي
الثاني عميق خرج وجه من الحبس ولم تعرض مدة تحتل حصول
العقوبة **واما** حضور المدعي لسماع البينة بالاعتسار بعد
الحبس هل تشترط ام لا فقد نص في القنية والخلصة فيما
تقدم انه لا يشترط لكن ان كان ربا لدين حاضرا اطلقت القاصي
بغير كتمان وان لم يكن حاضرا اطلقت بكتمان النفس **والظاهر**
انه جعل هذا بمنزلة اخبار الواحد اعني من انه ليس بثبوت
حتى يجوز نقله الي قاض آخر فان الثبوت انما يكون في وجه
خصم فخراده بقوله اذا قامت البينة على فلاش المحبوس الي
آخره هو سؤال القاصي عن حال المحبوس من خبره بعد مضي
مدة الحبس ولهذا الم يقل في الجواب ثبت اعتساره ومخرجه
وانما يقال اطلقت ولا يلزم من الاطلاق ثبوت الاعتسار كما
تقدم في اخبار الواحد بحاله هذا الذي يجب ان يحكم عليه
كلام الزاهدي وصاحب الخلاصة لا انه يحكم على انه يجوز

نقص الخبر

للقاضي ان ثبت اعشاره في غيبة عنده وحكمه ويرفع
عنه الطلب وينقل ثبوته الى قاض آخر وهذا ما ينبغي
ان يحكى بغيره وتنصيص الزاهدي على المحبوس ولم يقل على
افلاس المديون يؤيد محملنا هذا فان الاجبار بحال المحبوس
بعد مضي مدة الحبس ليس على وجه الوجوب وانما هو احتياط
حتى كان للقاضي ان يطلقه بلا سؤال وليس هذا فيمن لم يحبس
ولو كان المراد الثبوت الشرعي لا مستوى لحاله في المحبوس وغيره
واما تخوير مسألة سماع البينة بالاعسار قبل الحبس فاعلم
ان فيما تقدم نقله عن الاصحاب قد ذكرنا رايين فيها **وقد نقل**
قاضي خان عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الصحيح انها تقبل
ونقل في شرح ادب القاضي لخصاف ان الصحيح انها لا تقبل
وقال وعليه عامة المشايخ **واختيار** قاضي خان انه مفوض الاري
القاضي فان رايه ان لا تقبل وان علم انه وحي **وكانه** اراد بقوله
لين انه يقول انا اعرف حقه وقصدي رضاك ولكن العذر
جاني من حيث اعشاري ولكن الاجر في الصبر على الله وما يضيع
حقك علي ويتلطف معه **واراد** بقوله وحي انه يقول لو تعدت
في الحبس كذا او كذا ما يحصل لك مني شيء ولا افكر فيك اخراج
علي رغم انك ونحو هذا الكلام مما يحصل للسامع الاذي
والقساوة وقوة النفس **وكان** والذي رحمه الله يقول ينبغي

السعي
الى القاضي

للقاضي

للقاضي ذلك ان يبينه عدول مهرون في العدالة ينشرح
صدر القاضي ويشق اليهم انه يقبل البينة بالاعسار قبل الحبس
وهذا حسن ايضا وعلى عليه فان حسن عدالة الشاهد وتحريمه
في الشهادة ينبغي النظر عن الشهود باعشاره ان يحتمل ان يكون
له مال ويخفيه فان العدل المحرم لا يشهد بذلك ما لم يقطع
العلم بفقره واعدا منه بخلاف من حاله غير معروفه من الشهود
ويحتاج الى تزكية ولا يعرف القاضي تحريمه وادبائه
واعلم ان قول صاحب الهداية ولو قامت البينة على فلائسه
قبل المدة تقبل في رواية اخرى وعلى الثانية عامة المشايخ مراده
بذلك والله اعلم غير هذه المسئلة وهي سماع البينة بالاعسار
قبل الحبس فان قوله قبل المدة بالالف واللام وقد تقدم في كلامه
مدة الحبس وما فيها من الاختلاف **فتبين** صورة اخرى وهي
انه اذا حبس فقامت له بينة بالاعسار قبل الشهيرين مثراهل
يقبل ام لا ويلزم من الجواب في هذه الصورة من ان فيها
اختلاف الروايتين ان يكون الجواب كذلك في سماعها قبل الحبس
وقال قاضي خان فيما تقدم نقله عنه وان اقام المديون بينة
على اعشاره بعد الحبس في الروايتين الظاهرة ولا تقبل الا بعد
مضي المدة وهي هذه الصورة التي اشار اليها صاحب الهداية
رحمه الله ولم يذكر صاحب الهداية مسألة سماع البينة

بالاعتراف قبل الحبس وذكرها غيره فيما تقدم فيقول لثالثات
صور سماع البينة بالاعتراف قبل الحبس وقد ذكرنا ان فيها
روايتين وما فيهما من الاختلاف **وصورة** سماع البينة بالاعتراف
بعد الحبس قبل مضي المدة المنقولة عن الاحصاء وان فيها
روايتين ايضا وعامة المشايخ على انها لا تقبل والصورة الثالثة
سماع البينة بالاعتراف بعد الحبس ومضي المدة وليس فيها
خلافا والله اعلم **مسئلة** هل يجوز ان يلزم المدعي عليه المنكر
بكفيل النفس بنفسه الدعوي قبل اقامة البينة ام لا وتجوز
كلام الاحصاء في ذلك **ذكر** في فتاوى قاضي خان اذا ادعى ولم
يقم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال
ببينة غايبة لا يكفله وان قال حضور في المصر في العياش لا يكفله
وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا الواقام المدعي
شاهدا واحدا فانه ياخذ منه كفيل بنفسه وبالعين المدعي
ووكلا بالخصومة وكفيل بنفس الوكيل فان اعطاه الوكيل دون
الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا ان
يرضى به الخصم **وذكر** في شرح ادب القاضي للخصاف قال اذا
ذكر عن قتادة وابي هشام في رجل ادعى قبل رجل بالافتقار
اعطى كفيل حتى اجي بيديني قال لا ليس له ذلك وهكذا روي
عن عامر الشعبي وروي عن ابراهيم الخنجي انه جوز اخذ الكفيل

الصورة الاولى

الخاصة

الثالثة

أخذ الكفيل

بغير الحق

أخذ الوكيل

واختلف

واختلف المتأخرون فيه منهم من قال ما روي عن قتادة وابي
هاشم وعامر قياش وما روي عن ابراهيم استحسان وبه اخذ
علما وناوجه القياش ان مجرد الدعوي ليست شبة الاستحسان
لكونه معارضا بالانكار فلا يجب على المدعي عليه عطاء الكفيل فيه
الاستحسان ان في الكفيل نظرا للمدعي فانه متى احضر بينته رعا
مختفى المدعي عليه نفسه فلا يفدر على اثبات حقه بالبينة
وليس فيه كبر ضرر بالمدعي عليه فيصير الى الكفيل ثم بحث ثم
قال قال ابو حنيفة واصحابه جميعا رضى الله عنهم اذا تقدم
بجل يدعي عليه حقا وشا ان ياخذ منه كفيل او لا فيبينة حاضرة
في المصر فان القاضي ياخذ منه كفيل او لا يتبع الفرق في ظاهر
الرواية هنا اذا كان المدعي عليه معروف او لم يكن والمدعي
خطرا وحقيرا **وروي** عن محمد انه قال اذا كان المدعي عليه معروفا
فالظاهر من حاله ان لا يخفى نفسه وبذلك القدر لا يجبر على
اعطاء الكفيل لكن ان اعطى يوخذ منه وكذا ان كان المدعي
لا يخفى امره بنفسه كذلك فلا يجبر على اعطاء الكفيل لكن
ان اعطى يوخذ منه ثم في ظاهر الرواية اذا اخذ منه كفيل
الى اي وقت ياخذ **اختلفت** الاقوال فيه والصحيح انه
ياخذ الى ثلاثة ايام فان ادعى حذافي قد في او قصاصا
او جراحة فيها قصاص وقال لي بينة حاضرة وطلب كفيل

الاستحسان وجه

ثالثة

ضرر المدعي في أخذ الكفيل

من المطلوب يُجبر على إعطاء الكفيل ثلاثة أيام حتى تحضر
شهوده عندهما **وقال** أبو حنيفة لا يُجبر وأجمعوا أن في
الحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا والشرب والسكر من
البيدين لا يُجبر على إعطاء الكفيل وفي دعوي السرقة يُجبر
على إعطاء الكفيل ثلاثة أيام بالمال لا بالقطع وفيما يجنب
التعزير مثل الحر ليشتم الحر والحر يقذف العبد يجبر
على إعطاء الكفيل ثلاثة أيام لأن التعزير حق للعبد يشق
بعفوه وليست خلف فيه ويثبت وشهادة النساء مع الرجال
وذكر في الهداية وإذا قال المدعي لي بيعة حاضرة وقيل
لخصمه اعطه كفيل بنفسك ثلاثة أيام كيلا يغيب نفسه
فيضيع حقه والكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل
بجرد الدعوي استحسنان عندنا لأن فيه نظرا للمدعي
وليس فيه كبير ضرر بالمدعي عليه وهذا لأن الحضور يستحق
عليه مجرد الدعوي حتى يعتدي عليه ويحال بيته وبين
اشتغاله بصح الكفيل باحضاره والتعدي بثلاثة أيام **ويروى**
عن أبي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الخامل
والوجيه والحقير من المال والخطير ثم لا بد من قوله في بيعة
حاضرة للتكفيل معناه في المصر حتى لو قال المدعي لا بيعة
لي وشهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة فان فعل والأمر

على الزمته

على الزمته كيلا يذهب حقه إلا أن يكون غريبا فيلزمه مجلس
القاضي وكذا لا يكفل إلى آخر المجلس فالاستثنا ينصرف
إلها لأن في أخذ الكفيل والملازمة شهادة على لك أضرازا به
يمنعه من السفر والضرر في هذا المقدار ظاهرا **قلت** فتحرر لنا
من هذا كله إن المدعي إذا صح الدعوي يبريدي القاضي وانكر المدعي
عليه ذلك فلا يجلوأنا ان قال لي بيعة أو قال لا بيعة لي فان قال
لا بيعة لي فلا يجلوأنا ان قال بيعة حاضرة أو غيبة فان قال
حاضرة في المصر يجبر المدعي عليه على أن يضم على نفسه ثلاثة
أيام وهذا على وجه الاستحسان وأما على وجه القياس فلا يجبر
على الكفيل ولم يذكر والملازمة على وجه القياس والسوى على
وجه الاستحسان لأن هذه المسئلة من المسائل التي قدم فيها
القياس على الاستحسان **تليق** ولو طلب المدعي الكفيل
بعد ما قال بيعة حاضرة في المصر وقال المطلوب ليس لي
كفيل فإنه لا يجبر عليه القاضي ولا بضربه ولا يرسم عليه ولكنه
يقول للمدعي ان شئت ان تلازمه فلازمه حتى تحضر شهودك فان
اختار ملازمته بحسبه القاضي إلى ذلك وكيفية الملازمة ان
يبقى المدعي مع المدعي عليه في قيامه وجلوسته ومشيه لأن القاضي
يأمر المدعي عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يسعي
في أحواله لأنه لا نوع حبس ولو دخل المدعي عليه دار نفسه لحاجة

لا يمكن المدعي من الدخول عليه الا برضاه لكنه يجلس على باب
الدار الى ان يخرج والله سبحانه وتعالى اعلم **بالحق**
الكتاب بعون ابيه الملك الوهاب
والحمد لله اولا وآخرا باطنا وظاهرا
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وآلهم تسليما كثيرا الى يوم
الدور وفي الله
عز وجل

